

دكتور أسامة السيد محمود

**المكتبات والمعلومات
في
الدول المتقدمة والنامية**

**الاتجاهات
العلاقات
المؤسسات**

الفكري





الدول المتقدمة والنامية الاتجاهات - العلاقات - المؤسسات الانتاج الفكري

٣٧٤

تأليف

دكتور أسامة السيد محمود

كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٨٧



٦٠ شارع للقصر العيني
أمام روز اليوسف ت : ٣٥٤٧٥٦٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ،
ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته
على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر
لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

(صدق الله العظيم)

* * *

المحتويات

صفحة المحتويات	١ — ٥
المقدمة	١٠ — ٥
الفصل الأول	٥٦ — ١٢
تمهيد	١٣
أولاً : موضوع التخصص وأهدافه ووظائفه	١٦ — ١٤
ثانياً : تطور التخصص	٢٦ — ١٧
ثالثاً : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص	٢٨ — ٢٧
رابعاً : العلاقات الخارجية للتخصص وانتمائه	٢٩ — ٢٤
خامساً : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية	٣٤ — ٤٠
سادساً : تخصص المكتبات بين الدول المتقدمة والدول النامية	٤١ — ٤٣
سابعاً : عوامل التغيير ومستقبل التخصص	٤٤ — ٤٩
مصادر ومراجع الفصل الأول	٥٠ — ٥٦
الفصل الثاني	٥٧ — ١٠٢
تمهيد	٥٩
أولاً : المؤسسات الاختزانية	٦٠ — ٦٩
١ — المؤسسات الاختزانية في الدول المتقدمة	٦١ — ٦٥
(أ) مكتبة الكونجرس	٦١ — ٦٥
٢ — المؤسسات الاختزانية في الدول النامية	٦٥ — ٦٩
(أ) معهد المعلومات العلمية والفنية للصين	٦٦ — ٦٨
(ب) المكتبة القومية في جامبيا	٦٨ — ٦٩
ثانياً : المؤسسات المهنية	٧٠ — ٨٦
١ — الأهداف العامة	٧٠ — ٧١
٢ — الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية	٧١ — ٧٥
(أ) الاتحاد الدولي للتوثيق	٧٢ — ٧٤
(ب) الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها	٧٤ — ٧٥
٣ — الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة	٧٥ — ٨٢
← (أ) الجمعية الأمريكية للمكتبات	٧٦ — ٧٨
(ب) الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات	٧٨ — ٨٠

٨١- ٨٠	(ج) جمعية المكتبات
٨٢- ٨١	(د) جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب
٨٦- ٨٢	المعلومات
٨٦- ٨٢	٤- الجمعيات المهنية في الدول النامية
٨٦- ٨٥	(١) الجمعية الفنية للمكتبات
٨٦	(ب) جمعية المكتبيين النيجيريين

٩٥- ٨٧	ثالثا : المؤسسات التجارية
٩٢- ٨٨	١- المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة
٩٥- ٩٢	٢- المؤسسات التجارية في الدول النامية
٩٢- ٩٧	مصادر ومراجع الفصل الثاني
١٧٧- ١٠٣	الفصل الثالث
١٠٥	تمهيد

١٠٢- ١٠٦	أولا : تطور المؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين
١١٠- ١٠٦	١- الدول المتقدمة
١١٢- ١١٠	٢- الدول النامية

١٦٩- ١١٣	ثانيا : الواقع الحال للمؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين
١١٧- ١١٣	١- عناصر اختيار العينة
١١٩- ١١٨	٢- طريقة العرض ومنهجه
١٢١- ١١٩	٣- الشهادات والدرجات العلمية
١٢٦- ١٢٢	٤- مدة الدراسة
١٢٣- ١٢٦	٥- اسم المؤسسة الأكاديمية ووضعها الإداري
١٦٩- ١٣٣	٦- المقررات الدراسية

١٧١- ١٧٠	ثالثا : مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص
١٧٧- ١٧٢	المكتبات والمعلومات
١٧٧- ١٧٢	مصادر ومراجع الفصل الثالث
٢١٤- ١٧٩	الفصل الرابع
١٨١	تمهيد

١٨٥- ١٨٢	أولا : تطور الانتاج الفكري في تخصص المكتبات والمعلومات
١٨٣- ١٨٢	١- الدول المتقدمة

٢ - الدول النامية ١٨٣-١٨٥

ثانياً : السمات الحالية للإنتاج الفكرى لتخصص المكتبات

والمعلومات ١٨٦-٢١٢

١ - اختيار العينة ١٨٦-١٨٨

٢ - فئات أوعية نشر الإنتاج ١٨٨-١٨٩

٩ - عدد الدوريات التى تصدر فى تخصص المكتبات

والمعلومات ١٨٩-١٩٠

٤ - لغات الإنتاج فى دوريات التخصص ١٩٠-١٩٣

٥ - جغرافية الإنتاج ومشاركة الدول النامية ١٩٣-١٩٩

٦ - وفيات الدوريات وتغيير العناوين ١٩٩-٢٠٢

٧ - هيئات نشر الدوريات ٢٠٢-٢٠٤

٨ - الأريخ الموضوعى للإنتاج الفكرى على إطار

التخصص ومعامل ارتباطه بالنشاط الأكاديمى ٢٠٥-٢١٠

٩ - انتاجية المؤلف السنوية ٢١٠-٢١٢

مصادر ومراجع الفصل الرابع ٢١٣-٢١٤

الفصل الخامس ٢١٥-٢٨٩

تمهيد ٢١٧

أولاً : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر ٢١٨-٢٢٣

ثانياً : المؤسسات الاختزائية والمهنية والتجارية فى تخصص

المكتبات والمعلومات فى مصر ٢٢٤-٢٣٧

١ - المؤسسات الاختزائية ٢٢٤-٢٢٩

(أ) دار الكتب والوثائق القومية ٢٢٤-٢٢٦

(ب) المركز القومى للإعلام والتوثيق ٢٢٦-٢٢٩

٢ - المؤسسات المهنية ٢٢٩-٢٣٢

ثالثاً : المؤسسات التجارية ٢٣٢-٢٣٧

رابعاً : المؤسسات الأكاديمية وأعداد المتخصصين فى تخصص

المكتبات والمعلومات فى مصر ٢٣٨-٢٥٦

١ - تطور المؤسسات الأكاديمية وأعداد المتخصصين ٢٣٨-٢٤٢

٢ - الوضع الحالى للمؤسسات الأكاديمية وأعداد

المتخصصين	٢٥٤—٢٤٢
(١) الدرجات العلمية	٢٤٣
(ب) مدة الدراسة	٢٤٤—٢٤٥
(ج) أسماء المؤسسات ووضعها الأكاديمي	٢٤٥
(د) المقررات الدراسية	٢٤٦—٢٥٤
٣ — مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي	
لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر ..	٢٥٥—٢٥٦

خامسة: سمات الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات

والمعلومات	٢٥٧—٢٧٩
١ — طرق ومنهج التحليل	٢٥٧—٢٥٩
٢ — فئات أوعية نشر الانتاج	٢٥٩—٢٦٠
٣ — لغات الانتاج	٢٦٠—٢٦١
٤ — جغرافية الانتاج	٢٦١—٢٦٣
٥ — هيئات النشر	٢٦٤—٢٦٥
٦ — التوزيع الموضوعى للانتاج على اطار التخصص	
ومعامل ارتباطه مع النشاط الأكاديمي ..	٢٦٥—٢٧١
٧ — انتاجية المؤلف	٢٧١—٢٧٧
٨ — الانتاج المترجم	٢٧٧
٩ — الانتاج المشترك	٢٧٨
١٠ — معامل ارتباط جزئيات التخصص فى مصر	
بجزئياته فى الدول المتقدمة والنامية	٢٧٨—٢٧٩

خامسا : نحو مستقبل افضل لتخصص المكتبات والمعلومات

فى مصر	٢٨٠—٢٨٤
مصادر ومراجع الفصل الخامس	٢٨٥—٢٨٩
المصادر والمراجع	٢٩١—٣١٠
١ — المصادر والمراجع العربية	٢٩٣—٢٩٨
٢ — المصادر والمراجع الاجنبية	٢٩٩—٣١٠

الملخص الانجليزى

« المقدمة »

١ - موضوع الكتاب وأهميته

شهد تخصص المكتبات والمعلومات تطورات متعاقبة في مفاهيمه الأساسية ومؤسساته خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ومع أن بوادر هذه التطورات ظهرت منذ بداية القرن التاسع عشر ، إلا أن سرعة إيقاعها وتأثيرها زاد من معدلاته في العقود الثلاثة الماضية ، وكان هناك سببان أساسيان وراء هذه التطورات :

الأول شدة الطلب على المعلومات والحاجة إليها في أي مجتمع معاصر بعد أن أصبحت المصدر الأول المساعد في عمليات التعليم والبحث والتخطيط واتخاذ القرارات ، وبالتالي أصبحت ثروة حقيقية لا تقل في قيمتها عن الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة ، وزاد هذا من أعباء المؤسسات الاختزانية في جمع هذه المعلومات وتنظيمها وحفظها واسترجاعها بأدق وأسرع الوسائل رغم تزايدها المستمر وتنوع الأوعية التي تسجل بها ، وساعد هذا على دخول مجموعة من المؤسسات إلى إطار التخصص تتولى استغلال الحاجة إلى المعلومات بتحويلها إلى سلعة تباع وتشترى وتجنّى من وراء ذلك أرباح طائلة .

والثاني هو التقدم في التكنولوجيا عامة ، وفي تكنولوجيا الإلكترونيات خاصة ، ثم انتشارها الكبير في مؤسسات التخصص بكافة أنواعها ، وما تبع ذلك من تأثير في هذه المؤسسات خاصة مع دخول مجموعات جديدة من الفنين التكنولوجيين مع هذه الآلات بمفاهيم جديدة محاولين التأثير على مفاهيم التخصص الأصلية وعلاقاته ومكوناته الداخلية .

ورغم أن تخصص المكتبات والمعلومات في موضوعه ، يرجع تاريخه إلى احتياج الإنسان لذاكرة أخرى خارجية ترعى رصيده الفكري وزاده الحضاري من أوعية المعلومات ضبطاً واقتناءً وتنظيماً وحفظاً واسترجاعاً ، ورغم أنه تعرض لكثير من المتغيرات مع كل موجة حضارية

وردت عليه ، وبالأذات ابتكار الورق والطباعة والثورة الصناعية وما أعقبها من تغيير في الهياكل الاقتصادية في المجتمعات الغربية ومن ثم أنواع جديدة من الأوعية ومن المستفيدين عبر القرون الماضية ، إلا أن مقدار التغيير في هذا التخصص وتأقله مع التطورات التي حدثت في القرن العشرين أعطت الفرصة للتيارات الوافدة والتكنولوجيين الجدد لأن تهز مفاهيمه خاصة مع غياب الدراسات النظرية التي تؤصل هذه المفاهيم وتثبت أركانها وتحدد علاقات التخصص بالتخصصات الأخرى .

وبلغ خلط المفاهيم بين التخصص وتخصصات أخرى ، يرتبط بها بعلاقات متداخلة أو تشابك في الممارسات ، ومحاولات إعادة تكوين العلاقات الداخلية لمكونات التخصص ، والانقسامات بين مؤسساته ومتخصصيه ، ذروته في السبعينيات من هذا القرن ، وبالأذات في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بدرجات متفاوتة في أوروبا واليابان ، إلا أن الدول النامية لم تسلم من التيارات الوافدة والمستوردة خاصة بتاريخ هذه الدول المعروف في استقبال هذه التيارات وترحيب البعض بها منذ بداية هذا القرن مع بداية ظهور التوثيق ، لثلة عدد المتخصصين الواعين بقضايا التخصص وحلقات تطوره ، ولولع البعض بالمتقليد الأعمى لكل القضايا في الدول المتقدمة بصرف النظر عن واقع وظروف الدول النامية .

ووصلت هذه التطورات إلى مصر منذ نحو خمسة عشر عاما ولم يعد يخفى على أحد أن بعض مفاهيم التخصص الأساسية ووظائفه ومكوناته وعلاقاته وتطورات مؤسساته وتعدد أنواع متخصصيه أصبحت محل جدل ، فبدأ البعض في تردد دعاوى كثيرة عن الدور المنفصل لكل من مؤسساته الاختراعية ، وبدأ البعض الآخر في الحديث عن وجود علم جديد « علم المعلومات » ومنفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، وبحيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى دراسة أوضاع التخصص وتطوراتهِ والشكل الذي عليه إطاره العام .

ويهدف هذا الكتاب إلى رسم صور كاملة ومفصلة للإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والدول النامية ومصر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، والتعرف على الوضع القائم بشأن مفاهيمه النظرية وعلاقات مكوناته الداخلية بعضها ببعض ودرجة تقاربها وارتباطها وعلاقته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومؤسساته الاختراعية والتجارية والمهنية والأكاديمية ووظائف كل منها وأهدافه ونشاطه

ثم سمات الانتاج الفكرى فى الفترة الأخيرة ، واكتشاف العوامل التى انضرت على تطوره ، والعوامل التى قد تؤثر على مسارات مستقبله .

وأهمية هذه الدراسة ترجع الى حتمية اكتشاف حقيقة ما يقال وما يتردد فى التخصص الآن ، وسط كثير من الادعاءات الزائفة التى تتردد بدون وعى أو دراسة أو فهم لتطور التخصص ومفاهيمه الأساسية وإطاره العام فى بعض الأحيان ، أو لتحقيق ربح مادى أو مكاسب شخصية فى أحيان أخرى .

٢ - مجال الدراسة وحدودها

يتناول هذا الكتاب تخصص المكتبات والمعلومات فى شكله الحالى فى الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ويركز على المفاهيم الأساسية للتخصص وقضيته المحورية وعلاقاته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية ، ثم مؤسساته المختلفة الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية وسمات الانتاج الفكرى الموجودة حالياً فى التخصص.

ورغم ان التركيز الرئيسى للدراسة على الواقع الحالى للتخصص ، الا انها فى بعض الأحيان قد تطرقت الى سنوات مضت لتتبع مسارات التخصص وتطوره ، ثم تعرض لواقعه الحالى بالتفصيل والتحليل الكامل ، فتقضى بمحاولات استقراء مسارات مستقبله اعتماداً على منحنيات تطوره من جهة ، وقضايا المطروحة حالياً من جهة ثانية ، وما يكشف عنه الانتاج الفكرى وآراء المتخصصين والأساتذة الكبار من ناحية ثالثة .

وقد ركزت الدراسة فى تعرضها لواقع التخصص على الفترة الزمنية من ١٩٧٠م حتى ١٩٨٥م بالنسبة لقضايا المطروحة وما استقرت عليه مفاهيمه وأنشطة مؤسساته المختلفة ، وأيضاً على سمات انتاج الفكرى ، وتتبع تطوره فى نفس الفترة ، وتمت دراسة سمات الانتاج الفكرى المصرى عبر تاريخه كله من ١٨٨٢-١٩٨٠ لقلّة عدده من ناحية ، ولعدم وجود أى دراسات سابقة من ناحية أخرى ، ولان أدوات ضبطه متوفرة لهذه الفترة .

وحاولت الدراسة ان تتعرض لأكبر عدد ممكن من دول العالم لمحاولة تتبع أوضاع ومسارات التخصص ومؤسساته على أوسع نطاق ، ولهذا

فقد أخذت نماذج من هذه المؤسسات وتناولت نشاطها بالتفصيل في نحو ٣٠ دولة من دول العالم غطت كل مناطقه الجغرافية في أمريكا الشمالية وأمريكا الغربية والشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وقد ضم المؤلف الى هذه العينة فلسطين المحتلة حيث تعرف عن كتب على المقررات الدراسية المتبعة في اعداد اخصائى المعلومات لدى الكيان الصهيونى ، وتعرف على مقدار تغطية دورياته في أدوات الضبط البيلوجرافى الدولية ، وكان ذلك ايمانا من المؤلف بأنه قد حان الوقت لى نتعرف فى العالم العربى على كل نشاطات المكتبات والمعلومات لدى الكيان الاسرائيلى مثلما هو بالتاكيد يتعرف على كل الانشطة العربية فى هذا المجال .

٣ - المنهج وخطوات الاعداد

قدمت هذه الدراسة فى الاساس كرسالة دكتوراه لجامعة القاهرة ، وقد أجرى المؤلف تعديلات طفيفة لتتلاءم عند ظهورها فى الكتاب الذى بين يدي القارئ . ومن الصعب الادعاء بأن هناك مناهج بحث ثانية وخاصة لتخصيص المكتبات والمعلومات وإنما هو يستعير مناهج بحثه من العلوم الاجتماعية اساسا ، وقد استخدم المؤلف المنهج الشمولى التكاملى فى النظر الى كل مكونات البنية الاساسية للتخصص ، وتحليلها والخروج بمؤشرات اجمالية لموضعه الراهن .

وقد استغرق العمل فى إعداد الرسالة الاصلية نحو ٥ سنوات منذ عام ١٩٨٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ . وكانت اول الخطوات فى إعداده إجراء بحث للإنتاج الفكرى فى الموضوع فى كل بنوك المعلومات فى الولايات المتحدة وانجلترا ، وقام المؤلف بقراءته كله تقريبا وخاصة ما كان باللغة الانجليزية اثناء وجوده فى الدولتين أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٣ . كما إستغل المؤلف فترة وجوده بالخارج فى اجراء عشرات المقابلات الشخصية مع رواد التخصص الذين قابلهم فى عدد من المؤتمرات الدولية التى حضرها ، وكانت آراء هؤلاء المتخصصين من أهم نقاط ومفاتيح البحث الجوهرية التى وجهت المؤلف لموضوع الدراسة .

وكانت المرحلة الثانية هى اختيار عينات ممثلة لكل انواع المؤسسات . فى التخصص ومن انتاجه الفكرى مع مراعاة ان تكون هذه العينات نوعا وجغرافيا وموضوعيا لكل ما فى اطار التخصص من أنشطة

واتجاهات ، ثم تمت التحليلات اللازمة للمؤسسات الأكاديمية بما تحتويه من مقررات ، وإنتاجه الفكرى باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من المتوسطات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط وجداول المقارنات ، كما تم عرض الأنشطة الأكاديمية فيما يختص بالمقررات الدراسية باستخدام الرسوم البيانية .

٤ - فصول الكتاب

يتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول يعقبها قائمة المصادر والمراجع ، ويتعرض كل فصل من فصولها لجانب من جوانب التخصص ، والفصل الأول يتناول المفهوم النظرى للتخصص وموضوعه الأساسى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية وعلاقاته وانتماءه وقوامه العلمى وعوامل التغيير المحيطة به ، ثم مسارته المتوقعة فى المستقبل .

الفصل الثانى يتناول مؤسساته الاختزانية والمهنية على المستوى الدولى والقومى ، مع اختيار بعض النماذج الجديرة بالذكر من أنماط المؤسسات السابقة . ثم تعرض الفصل للمؤسسات التجارية التى تشكل قطاعاً جديداً داخله يطلق عليه الآن « قطاع صناعة المعلومات » ، وتعرض الفصل لظهور هذه المؤسسات وأهدافها ووظائفها وحجم نشاطها الحالى فى الدول المتقدمة والنامية .

الفصل الثالث خصص لنشاط المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات ، حيث يتناول تطوره وأوضاع هذه المؤسسات من حيث الشهادات والدرجات العلمية التى تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل منها ، وأسماء المؤسسات وأوضاعها الادارية والمقررات الدراسية التى تضمها أنماط متعددة من هذه المؤسسات ، مع تناول مؤشرات المستقبل بالنسبة للإعداد لكوادره البشرية .

الفصل الرابع يتناول سمات الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم اعتماداً على ما تم ضبطه من انتاج فى ادوات الضبط لعامى ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ حيث تمت دراسة فئات وأوعية النشر وعدد الدوريات الموجودة التى كشفت التحليلات عن أنها أهم وعاء يكتب فيه الانتاج فى التخصص ولغات الدوريات وجغرافيتها ووفياتها ، وهيئات نشرها ، ثم التوزيع الموضوعى للانتاج كله على اطار التخصص

ومعامل ارتباط الانتاج الفكرى بالمقررات الدراسية ، و انتاجية المؤلف سنويا .

أما الفصل الخامس والآخر من الكتاب فقد خصص للتعرف على المكونات الحالية لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر حيث يتناول نفس الجزئيات التى تعرض لها الكتاب في الفصول الاربعة الاولى واختتم هذا الفصل بمجموعة من المؤشرات لمستقبل التخصص في مصر مع توصيات كشفت عنها الدراسة في كل فصولها وصيغت في شكل مبادئ يستطيع بها التخصص أن يطور من مستقبله في مصر .

لا يتبقى بعد ذلك سوى شكر الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى أستاذى الجليل والمشرف على هذه الدراسة اثناء إعدادها كرسالة دكتوراه ، فله فضل كبير في توجيه المؤلف وفي مراجعتها ، والأستاذ الدكتور فتحى عبدالهادى الذى ساعد المؤلف على نشرها كما كان مع الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى أعضاء لجنة الحكم عليها ، ومنحاهما أعلى تقدير علمى وأكاديمى ، وزوجتى العزيزة كبيرة العطاء التى تحملت وضحت اثناء إعدادها ومعطية لى كل تشجيع ورعاية .

ثم الحمد والشكر لله الرحمن الرحيم الذى وهبنى القوة وهدانى ، ولولا هذه الهداية ما تمكنت من عمل شئ ، وليجعلنى الله سبحانه وتعالى مصدر عطاء لكل من ساعدنى .

الدكتور
اسامة السيد محمود
يناير
١٩٨٦

الفصل الأول

الإطار النظري لتخصّص المكتبات والمعلومات^١

تمهيد ..

وصل تخصص المكتبات والمعلومات الى مرحلة متقدمة في موضوعه وعلاقاته ، وفي مؤسساته وأدبه وهو امر يجعل الدراسة الاكاديمية لهذا التخصص عملا واجبا ومنطقيا في ظل ظروف تطوّر المجال وتضخمه في العقود القليلة الماضية وهذا التطور نفسه قد حمل في طياته كثيرا من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى بعضها كان متناقضا مع المعطيات الأساسية للتخصص حتى إن هذه المعطيات تبدو غير واضحة ومبهمة ومن الصعب تحديدها لأنها دائما محل تساؤل وجدل حتى في أبسط وأدق مفاهيمها ، ليس فقط في الدول التي ما زالت في بداية طريق التقدم ، في تخصص المكتبات والمعلومات ، بل أيضا في الدول المتقدمة التي سارت شوطا بعيدا في هذا التخصص .

من الملائم لأي تخصص أن يبدأ بالتعرف على الإطار العام له ، لتحديد لب دراسته وحدوده العامة وقطاعاته الرئيسية وعلاقاته بالعلوم والتخصصات الأخرى الى جانب التعرف على أنواع المؤسسات المختلفة التي تنتمي اليه وظائفها المتنوعة ، ثم السمات الأساسية لأدب هذا التخصص وإنتاجه الفكري ، ومن الطبيعي أن عدم تحديد هذا كله يؤثر الى حد بعيد في المعطيات الأساسية للتخصص ويجعله في مهب الريح لأي من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى .

ويهدف هذا الفصل الى رسم الإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات وتحديد موضوعه وأهدافه ووظائفه ومكوناته الداخلية وعلاقاتها ، ثم العلاقات الخارجية التي تربط هذا التخصص بالتخصصات الأخرى الى تطوره ، كما سيتعرض الفصل أيضا للأسس النظرية التي يمارس التخصص عمله اعتماداً عليها ودرجة الاستقرار بها ، ومقدار التقدم الذي وصلت اليه ، والبيئة التي تعمل بها مؤسساته حالياً وهي التي أثرت الى حد بعيد على ظروف ومتطلبات العمل ، وعلى شكل هذه المؤسسات ومسمياتها ، كما سيتعرض الفصل للمتغيرات التي قد تدفع بالتخصص الى هذا المسار أو ذاك في الدول المتقدمة أو النامية .

أولا : موضوع التخصص واهدافه ووظائفه

١ - موضوع التخصص

لكى ينال أى تخصص أو فرع من فروع المعرفة الاعتراف العلمى والاكاديمى والمهنى والاجتماعى فلا بد له من أن يحدد موضوع دراسته وجوهره واهتمامه بدقة ويوضح تمنع أى خلط أو تداخل مع أى تخصص أو فرع آخر ، وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات ورقة أرضه الأساسية هى ضبط أوعية المعلومات بإقتنائها وتنظيمها وإتاحتها للاستخدام من أقدم أشكالها من الألواح الطينية وقطع الحجارة والجلود والعظام وأخشاب الأشجار وأوراق البردى ، وحتى أجدتها بكل ألوانها المرئية والمسموعة ، ومهرواً بأوعية المعلومات الورقية بكافة أشكالها ، وأوعية المعلومات التى يعتنى بها التخصص . هى للوسائط التى سجلت أفكار وتجارب وخبرات الجنس البشرى ، وهى أيضاً رصيده وزاده للحضارى التى تحمل معلومات الأمس واليوم المسجلة (١) .

وأوعية المعلومات التى تشكل موضوع تخصص المكتبات والمعلومات بدأت فى الظهور منذ آلاف السنوات بعد أن « أصبح من الصعب على ذاكرة الفرد أن يختزن ويضبط كل ما يصل اليه من خبرات السابقين فى ذاكرته الداخلية ، وخشى من أن ينسى هذه الخبرات المكتسبة فاحتاج الى وسيط يسجل عليه هذه الخبرات ، وبهذا بدأت تظهر الذاكرة الخارجية » (٢) ، وهى ذاكرة لا نهاية لحدودها وقادرة على استيعاب الخبرات والمعارف التى يصل اليها .

ومع ظهور الطباعة ، بدأت هذه الذاكرة الخارجية تتجسد وتزايد أهميتها وينمو حجمها وأصبحت موضوعاً يشترك فى دراسته عدة تخصصات كل منها يتناولها فى جانب من جوانبها ثم ازداد هذا النشاط كثافة بعد ظهور الوسائط السمعية والمرئية الجديدة لتسجيل المعلومات والمعرفة ونقلها من مكان الى آخر ، وبدأت تظهر مؤسسات متعددة منها ما يهتم بإنتاج معرفة الذاكرة الخارجية نفسها ، ومنها ما يهتم بإنتاج الوسائط المادية وأوعية المعلومات ، ثم مؤسسات اختزانية تعمل على اقتناء أوعية المعلومات بكافة أشكالها وتنظيمها فنياً ثم حفظها لاسترجاعها لجمهور معين له اهتماماته وحاجاته المحددة ، وتعددت أشكال هذه المؤسسات مع استمرار زيادة الأوعية وتنوع أشكالها .

ومن الطبيعي ان كل مؤسسة من المؤسسات الاختزانية هى بمثابة نظام متكامل مكون من عدد من الأجزاء ويعمل بها عدد من المتخصصين وعلى ضوء عدد من التقنيات كما أنه يرتبط بمجموعة من العلاقات الداخلية والخارجية ليحقق الأهداف التى وضعها لنفسه ، وبالتالي فان التخصص أصبح يدرس تنظيم المعلومات الموجودة داخل المؤسسات الاختزانية من ناحية « بنائها وأهدافها ووظائفها وحدودها وأفرادها وعلاقاتها » (٣) .

وعلى ذلك فان تخصص المكتبات والمعلومات انها هو التخصص الذى يعنى بأوعية المعلومات من حيث الضبط والاختيار والاقتناء والتنظيم والاسترجاع ، وهذه الأوعية تحمل المعلومات التى تشكل الذاكرة الخارجية للجنس البشرى ، وتحفظ بها المؤسسات الاختزانية الاقتنائية

٢ — وظائف التخصص

ان كل المؤسسات الاختزانية الاقتنائية تمارس ثلاثة وظائف أساسية بصرف النظر عن حجمها أو نوعها أو شكل أوعية المعلومات التى تختزنها ، والوظائف الثلاثة هى :

(١) اختيار أو اقتناء الأوعية طبقاً لسياسة واضحة تضعها كل مؤسسة بعد دراسة متطلبات المستفيدين وعلى ضوء الإمكانيات المتاحة لها .

(ب) تحليل الأوعية التى تقتنيها وتنظيمها وحفظها طبقاً لمجموعة من القواعد والمعايير والتقنيات لكى يسهل استرجاعها بما تتضمنه من معلومات بعد ذلك . وقد اعتبرت هذه الوظيفة هى الأساس لكل عمل المؤسسات الاختزانية لأنه لولا عملية التحليل والتنظيم لما استطاع أحد الوصول الى هذه الأوعية أو معلوماتها ، ولهذا « فهى عنق الزجاجة حتى بعد أن تطور نبط المستفيدين وأصبح اهتمامهم أحياناً بالمعلومات الموجودة داخل الأوعية بدلاً من الأوعية نفسها ذلك أن المعلومات المطلوبة لا توجد مجردة ، بل لابد أن تتجسد دائماً داخل وعاء معلومات ما » (٤) .

(ج) استرجاع الأوعية وبت المعلومات الموجودة طبقاً لمتطلبات المستفيدين التي ترد في شكل استفسارات وطلبات للمعلومات، وتقديمها اليهم في صورة عدد من الخدمات . وعلاوة على الوظائف الأساسية السابقة فهناك عدد من الوظائف الإضافية التي قد تختلف من مؤسسة اختزانية الى أخرى ، مثل زيادة استخدام النظام عن طريق دعوة المستفيدين وتسويق الخدمات المقدمة من المؤسسة لهم ، وإدارة نظام المعلومات الداخلى للمؤسسة الاختزانية بمكوناته ووظائفه وعلاقاته وأفراده ، ثم تطويره باستمرار الى الأفضل (٥) ، كما أن هناك بعض الكتاب (٦) الذين يفصلون هذه الوظائف الى أكثر من العمليات الثلاثة السابقة ، فيتم مثلا اعتبار عمليات الحفظ منفصلة عن عمليات التحليل والتنظيم كما يتم فصل عمليات الاسترجاع عن تقديم الخدمات وبت المعلومات ، ويعتبرون أن عملية تلقي أسئلة المستفيدين وبناء استراتيجيات البحث عن المعلومات للجابة على هذه الأسئلة وظيفة مستقلة ، والحقيقة أن العمليات السابقة كلها عمليات جزئية يمكن دون عناء ادماجها تحت الوظائف الثلاثة الأساسية لاي مؤسسة اختزانية ، وهي الاختيار والاقتناء والتحليل والتنظيم ثم الاسترجاع والخدمة .

٣ - هدف التخصص

إن جميع الوظائف التي تقوم بها المؤسسات الاختزانية إنما تهدف الى هدف واحد وهو نقل الرسائل الموجودة في أوعية المعلومات الى الوسائط المكونة لذاكرة الإنسان الخارجية من إنسان الى إنسان ومن عصر الى عصر ومن مكان الى آخر وبالتالي يتحقق الاتصال بالمعرفة ، وقد أكدت الكتابات على الهدف الاتصالي للتخصص وعلى طبيعة المؤسسات الاختزانية كقنوات اتصال عبر الحضارة البشرية كلها (٧) ، وعلى أن قنوات الاتصال هذه إنما تعمل على « تسهيل عمليات تدفق المعلومات بين حلقات المعرفة وطوال الحضارة البشرية » (٨) ، وقد قسم روجر جريير (٩) أهداف المؤسسات الاختزانية الى أهداف إرشيفية لضبط أوعية المعلومات من أجل اعلام المستفيدين والترويج عنهم وتنقيفهم وتعليمهم . ومن هنا نستطيع أن نرى أن لضبط للأوعية في حد ذاته ليس هدفا ولكنه وسيلة لعدة أهداف أخرى هي الاعلام والترويج والثقافة والتعليم .

ثانيا : تطور التخصص

تطور تخصص المكتبات والمعلومات من مجموعة ممارسات تجريبية على أوعية المعلومات وداخل مؤسسات تتولى ذلك بنوع كبير من الاجتهاد ، الى شكله الحديث منذ فترة لا تزيد عن مائة عام الا بسنوات قليلة . ذلك انه يمكن ارجاع ذلك الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهى الفترة التى ظهرت فيها الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association ثم بدأت الدراسة الأكاديمية المنظمة للراغبين فى دراسة هذا التخصص ، وهى كلها مؤشرات هامة كانت بمنابة منعطف فى تطور تخصص المكتبات والمعلومات .

وكانت اللبنة الأولى لظهور تخصص المكتبات والمعلومات هى ظهور أوعية المعلومات التى شكلت موضوعه الأساسى ومحور اهتمامه ، وسرعان ما ظهرت عدة مؤسسات تعتنى باختيار وجمع وتحليل هذه الأوعية ثم اختزانها لخدمة من يطلبها ، والحقيقة أن هذه المؤسسات — المؤسسات الاختزانة — ظلت لفترة طويلة تتمثل فى المكتبة كمؤسسة اجتماعية يرتادها كل افراد المجتمع للحصول على أوعية القراءة والبحوث ، وسرعان ما حتمت طبيعة بعض الأوعية استقلالها فى وقت مبكر نسبياً من مراحل تطور المؤسسات الاختزانة ، ويقصد بها على وجه التحديد أوعية المكتبات والتصرفات والإداريات (١٠) . وقد ساعد على هذا الاستقلال ان أولئك المرتبطون بهذه الأوعية انتاجاً ثم طلباً على معلوماتها ، كانوا هم المرتبطون بمسؤوليات اتخاذ القرارات من السلطة الحاكمة .

وقد سارت المؤسسات الاختزانة فى التخصص بنمطى المكتبات التى كانت تحتوى على أوعية المعلومات المرتبطة بالقراءة والبحث والتعليم ، ثم دور المحفوظات للأوعية الادارية ردحا طويلا من الزمن امتد الى القرن التاسع عشر ، كان عملها يتميز بالكفاءة والفعالية معا . وأدبا ما كان مطلوباً منهما تجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع وبالتالي حفظاً للمهنة وللتخصص وضعه الاجتماعى والعلمى بل زادا من قيمته مع مرور الحضارة البشرية وتطورها .

ومع العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر بدأت تحيط بالمؤسسات الاختزانة التى كانت موجودة عدة متغيرات جديدة نتجت كلها عن مجموعة

من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي أحدثتها الثورة الصناعية أساساً فبدات تتضح الأهمية القصوى للبحث العلمى وبالتالي ظهرت أعداد كبيرة من هؤلاء الباحثين وتدفقت على هذه المؤسسات الاخترازية وخاصة طرفها الخاص بالقراءات والبحوث أعدادا كبيرة من هذه الأبحاث ، ولعل أفضل من تتبع تأثيرات المتغيرات الاجتماعية والعلمية على التخصص ومؤسساته في تلك الفترة ، وسنوات النصف الأول من القرن العشرين هو عالم المكتبات والمعلومات الهندي رانجاناثان ، وحدد أبرز التأثيرات بحدوث غزوتين للتخصص الأولى في نهاية القرن الماضي بدخول العلماء للعمل في هذه المؤسسات ، والثانية بعدها بنحو ربع قرن بدخول الفنيين والمهندسين مع أجهزة الميكروفيلم (١١) .

ولا شك أن الغزوتين وما صحبهما من ظروف اجتماعية واقتصادية احاطت بالتخصص ومؤسساته قد تسببتا في إعادة صياغة المكونات الداخلية لتخصص المكتبات والمعلومات والى ظهور مؤسسات ومتخصصين جدد ، ولهذا يحسن دراسة ذلك عن كثب للتعرف على المقصود بمصطلحين ترددا كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية وهما التوثيق وعلم المعلومات وعلاتهما ومكانهما داخل الاطار العام للتخصص ومؤسساته .

Documentation

١ - التوثيق

ان معظم تعريفات التوثيق تلقى الضوء على هويته وعلاقته بالمكتبات ورغم أن هناك تعريفات متعددة له فان أفضلها وأشملها هو تعريف رانجاناثان الذي يلقي الضوء على مفهومه وحقيقته وأهدافه ثم علاقته بالمكتبات ، وهذا التعريف هو (١٢) « العمل والممارسة من أجل جعل الأفكار الصغيرة والحديثة أكثر استخداما من قبل المتخصصين (قانون ١) وتقديم الخدمات المتعلقة بهذه الأفكار اليهم (قانون ٢) بشمول (قانون ٣) وسرعة (قانون ٤) على الرغم من التدفق المستمر والمتزايد من الأفكار الصغيرة والحديثة في عدد متزايد من الموضوعات المتخصصة والتي تتضمنها عدة آلاف من الدوريات » .

ولعل قوة هذا التعريف تنبع من أن رانجاناثان قد ربط بينه وبين المكتبات عن طريق تطويع قوانينه الخمسة الأساسية التي تحكم نشاط التخصص من وجهة نظره لتشتغل التوثيق ، ذلك أنه مجموعة من الممارسات لتقديم الخدمات المتخصصة المتعلقة بالأفكار الحديثة والصغيرة والتي

توجد أساسا في الدوريات بسرعة وشمول وقد ميز أيضا هذه العلاقة بأنها علاقة احتواء من جانب المكتبات للتوثيق لاهتمام الأخير بالأفكار الصغيرة والحديثة وبالمختصين على وجه الخصوص بينما تهتم المكتبات بكل الأفكار وبكل المستفيدين .

كان ظهور التوثيق في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما بدأ بعض علماء العلوم الطبيعية واستشعارا منهم بعدم ملائمة تقنيات العمل في المكتبات في تلك الفترة ورغبة منهم في خدمة باقى زملائهم وسرعان ما تجمع عدد من هؤلاء العلماء ، وكان أهم ما يجمعهم معا هو نوع من عدم الرضا على الخدمات التي كانت تقدم إليهم من المكتبات في ذلك الوقت وبدأوا في تجميع الانتاج الفكرى المنشور في بيبليوجرافية عالمية .

وقد انتهت جهود هذه المجموعة الى اهتمامين ، الأول لاعداد البيبليوجرافية نفسها ، والثانى لتطوير نظام تصنيف ديوى العشرى ، ذلك الجهد الذى ادى الى ظهور التصنيف العشرى العالمى ، والذى يعتبر في نظر الكثيرين أبرز ما أفرزته حركة التوثيق (١٢) ولم يكن لبداءيات التوثيق اى توفيق يذكر من الناحية العملية ، فلم تخرج البيبليوجرافية موضع الاهتمام الى حيز الوجود على الاطلاق ولكنه ادى الى ظهور عنصرين اثرا في تخصص المكتبات والمعلومات أبعد تأثير بعد ذلك وهما : .

١ - ظهور تجمع من العلماء اهتم بقضية ضبط اوعية المعلومات واتاحتها ومطالبتها بتطوير مؤسسات التخصص واشتغال هؤلاء العلماء بالفعل في المهنة ، مما ادى الى دخول مفاهيم ومصطلحات جديدة لم تكن من قبل في هذا التخصص ووفدت اليه مع العنصر البشرى الجديد .

٢ - حدوث انقسام في بعض مؤسسات التخصص الاختزانة والمهنية في أوروبا الغربية وبعدها بقليل في الولايات المتحدة ، فغيرت بعض المؤسسات الاختزانة اسمها من « مكتبة » الى « مركز توثيق » ، كما ظهرت مؤسسات مهنية - جمعيات واتحادات - حاولت أن تجد لنفسها مكانا منفصلا عن نهر التخصص الرئيسى ، فانفصل بعض أعضاء الجمعية الأمريكية للمكتبات "American Library Association"

وتحالفوا مع بعض العاملين الذين لم يفلحوا في الانضمام الى الجمعية واسسوا « جمعية المكتبات المتخصصة » "Special Library Association" في عام ١٩٠٨ ونفيس

الموقف تقريبا حدث في إنجلترا بظهور « جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات bureaux and Information Association of Special Libraries » في عام ١٩٢٤ للأسف فإن هذه المؤسسات المهنية التي ظهرت مع ظهور التوثيق وبعده عمدت الى تفتيت التخصص ولم تحاول على الاطلاق ايجاد أى نوع من نقاط التقاط مع المتخصصين أو المؤسسات الاختزانية أو المهنية الموجودة ، وقد زاد من حدة هذه الانقسامات ظهور ونمو تكنولوجيا المصغرات الفيلمية ، وتشجيع الاحتكارات الرأسمالية لمؤيدى هذه التكنولوجيات لدوافع تجارية بحتة ، وتشكيل عدة جماعات اهتمام Interest groups من مؤيدى وانصار المصغرات الفيلمية حتى ان هذه الجماعات هى التي لعبت الدور الرئيسى فى تأسيس « معهد التوثيق الأمريكى "American Documentation Institute" » فى عام ١٩٣٧ (١٤) وقد ادى كل هذا الى تعاظم نفوذ وانتشار التوثيق فى الفترة بن الحربين العالميتين .

وعلى الرغم من كل النشاط المهني والتطبيقي والتجارى والدعائى الذى صاحب التوثيق فى تلك الفترة ، الا أن النشاط النظرى والاكاديمى لم يكن له أى وجود يذكر فلم تنظم أى مقررات دراسية فى التوثيق الا فى العام الدراسى ١٩٤٨ / ١٩٤٩ ، بجامعة « كيس ويسترن ريزرف Case Western Reserve » فى الولايات المتحدة ، بل ان اول محاولات لوضع تعريف محدد له لم تجيء الا مع نهاية الثلاثينات . وكان للمخلفية النظرية للهشة للتوثيق وتحالف بعض الأحداث التاريخية على مجريات التخصص كنولى أمين مكتبة الكونجرس لرئاسة معهد التوثيق الأمريكى ، وتخلصه من تأثير شركات المصغرات الفيلمية على المعهد ، والتطور العلمى الضخم الذى زاد من مشكلة انفجار المعلومات منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن ، ثم انتهاء هذا الجيل من المكتبيين الذين وقفوا طويلا ضد اتباع بعض الأساليب الحديثة فى التحليل الموضوعى وتقديم خدمات أكثر سرعة وكفاءة ثلاثم احتياجات المتخصصين ، وأيضا انتهاء جيل الموثقين الذين بنوا دعاوى الانفصال على خلافات شخصية ، علاوة على الهجوم الشدد الذى كان يلاقيه مصطلح التوثيق من بعض فئات المتخصصين فى علوم أخرى لاستخدامه فى عدة مجالات بمعانى مختلفة ، وكان لذلك كله أكبر الأثر على اختفائه تقريبا وبحيث لم يتبق منه

الا بعض المؤسسات والمتخصصين في الدول النامية وفي فرنسا والمانيا الغربية التي لا تزال تستخدم هذا المصطلح ، وهذه المؤسسات والعاملون بها يمارسون نفس الوظائف والاهداف التي تتم في اى مكتبة متخصصة .

ولعل الأثر الأكبر الذي تركه التوثيق خلفه كحلقة من حلقات تطور تخصص المكتبات والمعلومات هو زيادة الادراك عند رجال المكتبات والمعلومات منذ الحرب العالمية الثانية لاهداف المهنة الأساسية ، وتقديم المؤسسات الاختزانية لبعض الخدمات الحديثة التي طالب بها العلماء وبالسعة التي تتلاءم مع سرعة الطلب على أوعية المعلومات ذاتها ، ثم تعديل أو ظهور قواعد ومعايير متعددة للإعداد البليوجرافي ، والتغيير الجذري الذي أحدثه التوثيق منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن في كثير من برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية في التخصص ، وزيادة على ذلك وضع بذور الانقسام في التخصص والذي لا يزال مستمراً حتى الآن .

Information Science

٢ — علم المعلومات

استخدم هذا المصطلح الذي حل محل مصطلح التوثيق الى حد كبير لأول مرة في عام ١٩٥٩ ولم يكن مستخدماً قبل ذلك على الإطلاق لا في مؤتمرات أو أسماء مؤسسات أو أى إنتاج فكري (١٥) ، ويبدو انه استوعب درس التوثيق جيداً لان محاولات (١٦) وضع تعريف له تعاقبت منذ ظهوره اعتباراً من مؤتمر « معهد جورجيا للمعلومات ، Georgia Institute of Technology عامى ١٩٦١ ؛

١٩٦٢ ثم بمحاولات روبرت تايلور Robert Tylor وبوركو Borko في الولايات المتحدة وفيكاري Vikary في إنجلترا وميخائيلوف Mikhailov وزملائه في الاتحاد السوفيتي ، حتى وصلت هذه

المحاولات الى وضع التعريف الذي صاغه والقاء « بوركو » أمام الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of Information Science

بمناسبة وضع هذا الاسم لها بدلا من « معهد التوثيق الأمريكى » في عام ١٩٦٨ ، ويحظى هذا التعريف بقبول شبه عام . وقد جاء في هذا التعريف أن علم المعلومات هو (١٧) « التخصص Discipline

الذى يدرس خواص وسلوك المعلومات والقوة الكامنة التي تتحكم في تدفق المعلومات ووسائل اعدادها واتاحتها لبتحقق منها أقصى استخدام وهذا

للتخصص يهتم بهذا الجزء من المعرفة التي تختص بإبتكار وجمع وتنظيم
وُخزن واسترجاع وتفسير وتحويل واستغلال المعلومات « ويتفق معظم
المختصين المؤيدين لعلم المعلومات على هذا التعريف وبالحدود التي
رسمها فيها عدا ميخائيلوف الذي يقصره على الاهتمام بالمعلومات العامية
فقط ، ويوسع من مجاله لكي يتضمن كل أشكال الاتصال العلمى (١٨) .

ورغم حرص معظم من يتشيعون لعلم المعلومات على اصباح العلمية
عليه ، الا ان التعريف نفسه قد نص على انه تخصص Discipline
يهتم ويدرس جوانب من المعرفة وبه مجموعة من المختصين وليس علما
محدداً أى جزء محدد ومنسق من المعرفة ومعتمداً على قوانين ثابتة ،
كما انه من الواضح ان المجال الذى حدده علم المعلومات لدراسته هو مجال
واسع وعريض ويغطى شبكة الذاكرة الخارجية كلها ، فلو نظرنا الى شكل
هذه الشبكة (١٩) وزجعنا الى التعريف السابق لوجدنا ان علم المعلومات
يغطى ابتكار المعلومات ثم وسائل اعدادها ثم جمعها وتنظيمها و تخزينها
واسترجاعها وتفسيرها وهى كلها تغطى الجزء الاكبر من نشاط الذاكرة
الخارجية والتي يشترك فى دراستها عدد ليس بالقليل من العلوم
والتخصصات الاخرى حاول كل منها ان يحدد زاويته وموقعه المعين فى
دراستها ، الا ان علم المعلومات بالشكل السابق يريد ان يدرس الذاكرة
الخارجية كلها بل انه تجاوز الذاكرة الخارجية الى الذاكرة الداخلة
للانسان فهناك بعض الكتابات (٢٠) التى فسرت دراسة وسائل ابتكار
وسلوك وخصائص المعلومات التى جاءت فى التعريف السابق بأنه دراسة
« تنظيم المعلومات والمعرفة البشرية فى عقل الانسان ومعرفة دوافع
ابتكاره واخراجه او اكتسابه لمعلومات معينة وواضح ان ذلك هو من
قبيل حفظ المفاهيم لان ذلك كله يقع ضمن دائرة علم النفس .

ورغم وجود عدد كبير من المؤسسات المهنية — الجمعيات
والانحادات — والبرامج الاكاديمية ، واعداد كبيرة من يدعون انهم
متخصصون فى علم المعلومات وهو فى هذا يشبه التوثيق الى حد كبير مما
يرجع تشابه علم المعلومات مع التوثيق فى اجزاء متشابهة كثيرة فيها عدا
تغيير المصطلحات ، الا ان هذا كله لا يكفى لتثبيت دعائيه كعلم وكاتجاه
منهصل داخل تخصص المكتبات والمعلومات الاساسى ، ان المؤسسات
المهنية الموجودة هى اساسا لرعاية مصالح اعضائها كما ان لها اهدافا
تجارية واضحة وسيتم للتعرض لها فى الفصل القادم من الرسالة ، اما

البرامج والمقررات الأكاديمية فهي مليئة بالتناقضات وغير محددة لتناولها التخصصي وأبسط دليل على هذا هو العدد الكبير من المقررات التي يتم تدريسها داخل برامج علم المعلومات والتي تبدو على كثرتها شاملة لكل تخصصات وعلوم المكتبات والحاسبات الالكترونية والرياضيات والاحصاء والإدارة وعلم النفس وسيتم التعرض لهذه البرامج في القسم الثالث من الرسالة ، أما بالنسبة لاعداد المتخصصين في علم المعلومات فإننا لم نحصنا عن كثب نوعياتهم ومؤهلاتهم الدراسية ووظائفهم ، وعن طريق عدد أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات التي كانت تضم نحو ٤٠٠٠ عضو في عام ١٩٧٩ فسنجد ما يلي (٢١) :

١ - من ناحية المؤهلات الدراسية هناك ٨٦٪ من الأعضاء يحملون درجة جامعية في المكتبات ، و ٨٪ يحملون أكثر من درجة جامعية أحدهم في المكتبات ، و ٢٤٪ يحملون درجات جامعية في الهندسة والزراعة والاقتصاد والانسانيات والعلوم الاجتماعية والحاسبات الالكترونية ولم يدرسوا مكتبات .

٢ - من ناحية الوظائف : هناك ٢٤٪ من الأعضاء هم مديرو مكتبات أو أمناء مكتبات ، و ٢٠٪ ليس لهم علاقة مباشرة بالمعلومات سوى كمستخدمين ، و ١٩٪ مهندسون ، و ١٣٪ مندوبو تسويق ومبيعات ، و ١٢٪ اساتذة جامعات من كل التخصصات والباقي من مهن أخرى .

والأرقام السابقة تثبت بما لا يدع مجالا للشك مقدار التكامل العضوي بين المكتبات والمعلومات ، وبطلان الاتجاه الذي يدعو الى الفصل بينهما وإلى بناء تخصص مستقل يطلقون عليه علم المعلومات . والحقيقة أن نقطة تكامل التخصص كله ، والعلاقة بين تخصص المكتبات والمعلومات وعلم المعلومات من التداخل التي لا تذكر في الغالب أو تذكر نادرا بدون تفاصيل في الانتاج الفكري الذي يدعى انتمائه لعلم المعلومات فقط ، وفيهم من هذا الانتاج أن علم المعلومات يهتم بالمعرفة نفسها وبالمعلومات المجردة دون أي وسط مادي أو وعاء للمعلومات ، وهي مغالطة واضحة لأن المعلومات لا توجد مجردة ، بل تتجسد في وعاء ما ، كما أن المعلومات المجردة لا يمكن تنظيمها أو تحليلها أو حفظها حتى لو كانت بشكل محاسب إلا إذا كانت مسجلة بالصور أو الرموز أو الحروف ، وذلك أن الوعاء هو الذي ينظم وهو الذي يحفظ أو تؤخذ منه المعلومات وتقدم للمستفيد ، فالمعلومات ان كانت في ذاكرة الانسان فهي مجال تخصص علم النفس ،

وان كانت مجسد في وعاء فهي مجال تخصصي المكتبات والمعلومات . وقد
نبه براترنسد بروكس Brtrand Brooks — وهو واحد من أفضل
واضح علماء المكتبات والمعلومات في العالم — الى ذلك فقال بالنص (٢٢)
« ان علم المعلومات يدرس للوثائق المحتوية على معلومات ويهدف الى
تنظيمها واعداد مجموعة مسخلصات وكشافات لهذه الوثائق لموضعها في
اطار التنظيم البيليوجرافى المتكامل لخدمة المستفيدين ، وذلك باستخدام
الوسائل اليدوية او الآلية على حد سواء » ومن الواضح النشابه والتطابق
بين الهدف الذى وضعه بروكس ، والعمليات التى يقوم بها ما أطلق عليه
علم المعلومات ، وبين هدف ووظائف تخصص المكتبات والمعلومات .

ان اختلاف المصطلحات والمسميات لا ينبغى أن يغفل وحده الهدف
والمضمون والوظائف والعلاقات الحتمية بين مكونات التخصص ومؤسساته
كما أن التثبيت بوجود اختلافات بين علم المعلومات ، وبين تخصص
المكتبات والمعلومات اعتمادا على اختلاف المصطلحات دون النظر الى
المفاهيم الأساسية وراء كل مصطلح أدى الى سلسلة من الانقسامات
والصراعات داخل التخصص ومؤسساته فى خلال العقود الثلاثة الماضية
وبالذات فى الولايات المتحدة ، ثم امتد تدريجيا الى باقى دول العالم
بدرجات متفاوتة ، واذا كان الأمر مجرد اطلاق مصطلحات جديدة ، كعلم
المعلومات على تخصص المكتبات والمعلومات ، أو احلال هذا المصطلح
مكان مصطلح سابق كالتوثيق لما كان هناك اختلاف يذكر بين المتخصصين
أو المؤسسات ، الا أن المؤلف يشعر بأن الأمر أكبر من مجرد اختلاف
المصطلحات بل تعداه فى كثير من المواقف الى اختلاف فى المفاهيم ،
ومحاولات لفصل أو سلخ نشاط تقوم به بعض المؤسسات أو المتخصصين
تحت مظلة هذه المصطلحات عن التخصص الأم وهو المكتبات والمعلومات،
إن أى دراسة واعية ومتعمقة ، لعلم المعلومات كاتجاه انفصالى عن
تخصص المكتبات والمعلومات ستثبت حتمية احتواء التخصص لهذا النشاط
وبطلان أية محاولات لسلخه منه .

ورغم قصر المدة التى مرت على حدوث الانقسامات داخل التخصص
بين مؤسساته ومتخصصيه ، الا انها حققت بكثير من التطورات السريعة
والمتلاحقة ، وتربط معظم محاولات تتبع هذه التطورات بين زيادة استخدام
الحاسبات الالكترونية فى مؤسسات التخصص وبداية الانقسامات وذلك
لان الاستخدام أدى الى دخول اعداد كبيرة من المتخصصين فى الحاسبات

الالكترونية الى التخصص بمفاهيم الهندسية والفنية ، ومع غياب المفاهيم الأساسية لديهم عن تخصص المكتبات الذى وفدوا اليه حدث نوع من عدم الاستقرار فى هذه المفاهيم ، وهو وضع مشابه لما حدث فى غزوة العلماء فى نهاية القرن الماضى ، الا أن هذه الغزوة الجديدة للالكترونيين كانت أقوى تأثيراً وأشد عمقاً بفعل قوة الالكترونيات وما أحدثته من تغيير جذرى فى معظم أنشطة المجتمع . علاوة على ذلك ربطت محاولات تتبع مسارات التخصص فى العقود الأربعة الماضية بين التغيرات التى تحدث به وبين تطور نمط الطلب على المعلومات فى المجتمع والذى أدى الى تقصير المدة الزمنية التى تمر ما بين ظهور المعلومات الحديثة وطلب المستفيدين لها ، وما بين ظهورها وتقدمها والاستغناء عنها من ناحية أخرى ، وقد أدى هذا الى نوع من التردد على أساليب المكتبات والتوثيق معا ، يضاف الى ذلك الحاجة التى لم يسبق لها مثيل لمعلومات من كل فرد أو مؤسسة أو مجتمع يعد أن أصبحت عماد البحث العلمى ، واتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية يكافئ اشكالها (٢٣) ولابد هنا من الإشارة بأن احتواء تخصص المكتبات والمعلومات لعلم المعلومات كان بطيئاً نسبياً كما حدث مع التوثيق من قبل فتكررت قصة التوثيق فى سنوات عمره الأولى ولكن بصورة أسرع وأوسع بفعل انتشار النظم الحسبة والتكنولوجيا .

ومن الملاحظ أن مفهوم التوثيق فى الهند وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية قد اقتصر على تطوير خطط التصنيف وبالذات التصنيف العشرى العالمى والتحليل الموضوعى واستخدام المصغرات الفيلمية وتقديم خدمات التكثيف والاستخلاص ، ولكنه تطور فى الولايات المتحدة بعد ذلك بتأثير سباق الفضاء بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، لهذا كثفت الأولى امكانياتها التكنولوجية لتطوير نظم جمع وتنظيم وخزن واسترجاع المعلومات ولهذا تكاد تكون الدعاوى الانفصالية لعلم المعلومات تتركز فى الولايات المتحدة ثم تقل كلما توغلنا فى أوروبا الغربية والشرقية التى لا يزال مفهومها للمعلومات بقلب عليه طابع المكتبات المتخصصة والترشيح وبالذات للموضوعات العلمية حتى تصل الى تأثير ضئيل فى الدول النامية (٢٤) ، ويرجع السبب الى قوة هذه الدعاوى داخل الولايات المتحدة للارتباط الوثيق بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وبين حركة علم المعلومات خاصة مع تأثير وقوة شركات الحاسبات الالكترونية الأمريكية وضخامة استثماراتها وعائداتها المالية ، لهذا تحاول دائماً تقوية وتوسيع دائرة

استخدام الحاسبات فى المؤسسات الاختزانية باعتبارها مميلا دائما ومضمونا .

وهناك نقطة اخيرة بشأن الدعاوى المتعددة لعلم المعلومات وهى مناصرة بعض الكتاب (٢٥) بأن علم المعلومات قد ظهر لكى يكون هو الاساس النظرى لتخصص المكتبات والمعلومات ثم يحاولون رسم العلاقات بينهما على هذا الاساس ، وهذا الادعاء من الصعب جدا قبوله ذلك لانه لم يحدث حتى الآن فى اى علم او تخصص آخر ان ظهر تخصص جديد يحاول وضع الاسس النظرية لتخصص او علم قائم علالة على ان كان النشاط الذى يحفل به علم المعلومات حتى الآن انما هو مرجع اساسا نحو تطبيقات استخدام الحاسبات الالكترونية ولا يوجد له اى نشاط نظرى يذكر .

ولعل ما قد يسفر عنه علم المعلومات هو زيادة الادراك عند رجال المكتبات والمعلومات لأهدافهم وعملهم السريع نحو ايجاد اطار نظرى ثابت الدعائم ، كفى لمنع الادعاءات والاعتداءات على التخصص ورسم الحدود الداخلية لمكوناته ، وتحديد علاقاته الخارجية بالتخصصات والعلوم الأخرى .

ثالثا : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص

كان للتطورات الاجتماعية والعلمية التى سادت فى البيئة المحيطة بالتخصص ومؤسساته منذ نهاية القرن الماضى والتى تعرض لها المؤلف فى الجزء السابق من هذا الفصل ، أثرا كبيرا على اعادة تجسيد مؤسسات التخصص الاختزانية داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، وقد اتخذ هذا التجسيد شكله الحالى اعتمادا على عنصرين هما :

(١) نوعية المستفيدين وهناك ثلاثة أنواع اساسية منهم وهم المدير ومتخذ القرار ، والباحث المتخصص ، والقارئ العام فى غير تخصصه .

(ب) نوعية اوعية المعلومات وهناك فئتين اساسيتين من اوعية المعلومات وهما اوعية المعلومات من مكاتبات والذرائع ثم من القراءات والبحوث (٢٦) .

وعبر مراحل تطور التخصص ، وحتى القرن التاسع عشر كان هناك مؤسسة اختزانية تتولى جمع المكاتبات والاداريات لخدمة المديرين ومتخذى القرارات وتطورت فى المسميات من ديوان الانشاء الى دار المحفوظات ، او الارشيفات الادارية فى الوحدات الادارية (٢٧) ، وقد استقر هذا حتى الآن وان اتخذت بعض هذه الوحدات اسماء حديثة فى بعض الاحيان أبرزها « وحدات المعلومات الادارية » كما انه عبر مراحل التخصص كان هناك مؤسسة اختزانية اخرى تتولى امر اوعية القراءات والبحوث ضبطا باختياره وتنظيمه واسترجاعه فى شكل مجموعة خدمات بعد ذلك ، واتخذت عدة مسميات بدأت بخزانة الكتب ودار الكتب حتى استقرت لفترة على مكتبه ، الا انه ومع بدايات القرن العشرين بدأت التسمية الأخيرة تتطور قليلا خاصة مع تزايد المواد المتخصصة واوعية المعلومات . ومع حدوث التداخلات الخاصة بالتوثيق ثم علم المعلومات بعد ذلك « بدأت تظهر اتجاهات متزايدة الى خلق نمط جديد من مؤسسات الاختزان يهتم اساسا باوعية المواد المتخصصة ولخدمة المتخصصين وهكذا ظهرت عدة تسميات جديدة لهذه المؤسسات مثل مركز التوثيق او مركز المعلومات » (٢٨) .

ولابد هنا من الانتباه الى ان اختلاف المسميات بين المؤسسات الاختزانية التي تتولى امر اوعية القراءات والبحوث ليس هو الأمر الفصيل في تحديد هويتها ، بل ان ما تقوم به من وظائف وما تقدمه من خدمات هو الذى يشكل هذه الهوية ، كما ان هناك مرونة كبيرة بين هذه المؤسسات تسمح باختلاطها لاتفاقها في الوظائف الأساسية ، وبرز مثال على ذلك مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة التي تحتوى على انماط متعددة من الأوعية وتخدم كل انواع المستفيدين وتقدم كل انواع الخدمات ، الا ان مثل هذه المكتبات عادة ما تتمتع بإمكانات مادية وبشرية كبيرة تمكنها من الاستجابة لكل انواع المستفيدين والتعامل مع كل أشكال وأوعية المعلومات ، وعلى هذا فإن المؤسسات الاختزانية المتعلقة بالقراءات والبحوث لا يمكن اعتبارها جزءاً منفصلة بحال من الأحوال أو ان كل منها يختص بفرع من التخصص على أساس ان المكتبات تختص بالقارىء غير المتخصص ومراكز التوثيق والمعلومات تختص بالمستفيد المتخصص ، فالحقيقة ان هذه المؤسسات كلها تعمل من أجل نفس الهدف ، وعلى أساس نفس المعايير ولكن بدرجات تطبيق مختلفة .

وهو حددت الجمعية الأمريكية للمكتبات ، باعتبارها الجهة التي تعتمد البرامج الدراسية في المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة المفاهيم السابقة بشكل قاطع منذ ان بدأت تشتد حدة الانقسامات في التخصص خاصة مع بداية عقد السبعينيات فنصت في مقدمة دليل التقييم والاعتماد (٢٩) الذى تمارس عملها بناء على ما جاء فيه على ان « المكتبات Librarianship تشمل أيضا المفاهيم القريبة Relevant Concepts مثل علم المعلومات والتوثيق وكذلك وحدة المفهوم المأخوذ من الكلمات مكتبة Library ومركز الأوعية Media Center ومركز الوسائل التعليمية Educational Resources Center ومركز التوجيه مؤسسات المعلومات Referral Center وان خدمات المكتبات والمعلومات هي التي تهتم بالمعرفة المسجلة Recordable Knowledge والمعلومات المسجلة بها مهما كان شكلها فتقوم بالتعرف على المعرفة المسجلة والتزود بها وحفظها وتنظيمها وبحثها والاتصال بها وتفسيرها والمساعدة على استخدامها .

ولا اعتقد ان هناك اوضح أو أقوى من مفهوم الترابط بين مكونات التخصص ومؤسساته ، ولا اوضح أو أقوى من المفاهيم الخاصة بوظائف واهداف التخصص مما جاء في الفقرة السابقة .

رابعاً : العلاقات الخارجية للتخصص وانتمائه

١ - علاقات التخصص

ان تأكيد ذاتية أى تخصص او مجال أو علم تعتمد بالدرجة الاولى على تحديد علاقاته بالتخصصات والمجالات والعلوم الأخرى ومعرفة درجة التداخل والتشابك بينه وبينها ، ومع التقدم العلمى المستمر ، سواء فى المكتشفات الجديدة داخل اطار كل تخصص ، أو بظهور تخصصات جديدة تمتلئ بها بعض الفواصل والفراغات التى كانت موجودة بين بعض الكيانات أو التخصصات أو العلوم ، ومن الواضح أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت حركة مد وجزر وجذب شديدة بين كثير من التخصصات الموجودة تم على أثرها إعادة تشكيل كثير من العلاقات الموضوعية بين التخصصات المختلفة ، خاصة وان كل تخصص لم يعد كجزيرة منعزلة عن باقى التخصصات أو العلوم .

وتخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات العلمية التى تأثرت الى حد بعيد بكل تيارات المد والجزر ، لاشتراكه مع كثير من التخصصات الأخرى فى التعرض للمعرفة البشرية بالدراسة ، كل منها تعرض لهذه المعرفة من أحد جوانبها المتعددة . وقد تعرض تخصص المكتبات والمعلومات لهذا المد والجزر لحداثة عهد التخصص ولتأخر المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى تحديد هذه العلاقات الا بعد فترة من ظهور تداخلات جديدة وتأثير الحركات الانقسامية التى ظهرت على التخصص فى خلال هذا القرن ، وهى التى ساعدت ، بل دفعت ، الى عدم وضوح هذه العلاقات الموضوعية .

وتحديد العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات كان من نقاط التى توفرت لها معالجة أفضل وأدق مقارنة ببعض النقاط النظرية الأخرى ، وهناك أكثر من طريقة يمكن اتباعها للوصول الى التخصصات الأخرى التى تربطها بتخصص المكتبات والمعلومات علاقات موضوعية أو تداخلات .

فلو تتبعنا شكل شبكة الذاكرة الخارجية (٣٠) ، وحاولنا تتبع علاقات هذه الشبكة ، فسنجد انها تبدأ بعمليات الخبرة والبحث وهى

مرحلة لها علاقات بمناهج وطرق البحث في كل تخصصات المعرفة ، ثم مرحلة للتكوين والتأليف حيث يلتقى في هذا الموقع من شبكة الذاكرة الخارجية تخصص المكتبات والمعلومات مع كل التخصصات الأخرى حيث تقوم هذه التخصصات بإنتاج المؤلفات والأدب الخاص بها في شكل أوعية معلومات ، ثم تأتي مرحلة تحميل هذه الأفكار على أوعية معلومات والعمل على نشرها فتتداخل تخصصات التسويق وصناعة أوعية المعلومات والحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيلمية والقانون معا في هذه المرحلة ، ثم تأتي مراحل اهتمام تخصص المكتبات والمعلومات المباشر حيث يبدأ في ضبط وحصر هذه الأوعية لعمليات الاختيار والاقتناء التي يستعين فيها التخصص ببعض أساليب الإدارة والمداخلة تليها مرحلة التحليل والتنظيم وهي مرحلة يقوم بها تخصص المكتبات والمعلومات مستعينا بأساليب اللغويات لبناء المكنز وقوائم رؤوس الموضوعات والمنطق لوضع خطط التصنيف ، تليها مرحلة الخدمة والاسترجاع التي لها علاقاتها هي الأخرى بأدوات وأساليب الاسترجاع الآلية في الحاسبات الالكترونية تم مجموعة العلوم الاجتماعية والنفسية التي تساعد في تحليل وفهم جمهور المستفيدين وخدمتهم كل حسب طلبه .

وعلى هذا فإن تتبع مسار شبكة الذاكرة الخارجية التي يحتل التخصص مكان القلب منها بضبطه لحركتها وتأثيره المباشر في كل مراحلها سوف يكشف لنا عن وجود علاقات وتداخلات واهتمامات مشتركة بين التخصص وبين علوم وتخصصات الدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية والتسويق وصناعات أوعية المعلومات والقانون واللغويات والرياضيات والاحصاء والمنطق .

ونفس هذه العلاقات يمكن أن نصل إليها لو فحصنا أدوات الضبط الببليوجرافي في التخصص مع كشافات ومستخلصات وببليوجرافيات — سنتذكر في الفصل الرابع من الكتاب — وسنجد أن الانتاج الفكري للتخصص والمدرج في هذه الببليوجرافيات قد تطرق أو نشر في دوريات التخصصات والعلوم السابق ذكرها ، ولهذا فإن تصنيف ديوى العشري في طبعته التاسعة عشر ، قد ربط في كشافه النسبي بين تخصصات المكتبات والمعلومات وبين موضوعات في تخصصات الإدارة والقانون والدراسات الاجتماعية والاتصال والحاسبات الالكترونية . ولعل تعدد العلاقات بهذا الشكل هو أحد الأسباب التي تجعل من المعلومات موضوعا

تتنازعه عدة تخصصات كل منها ينظر اليها بمفهوم هلامى يدخل فى مجال اهتمامه .

والمتتبع للبرامج والمقررات الموجودة فى المؤسسات الاكاديمية فى النخصص ، سيجد أنها تضم مقررات ، أو أن هناك مقررات فى برامجها تتعرض للتخصصات والعلوم التى سبق ذكرها — مستثبت تحليل المقررات الدراسية الذى أجراه الطالب وسيتضمنه الكتاب فى فصله الثالث صحة ودقة هذه العلاقات أيضا — وأبرز دليل على ذلك هو معايير معهد علماء المعلومات Institute of Information Scientist فى بريطانيا ، وهى التى أظهرت علاقات لتخصص المكتبات والمعلومات بتخصصات الرياضيات واللغويات والحاسبات الالكترونية والادارة ، والتسويق والمصغرات الفيلمية والطباعة والقانون والاتصال (٣١) ، وهذه المعايير قد نشرها المعهد للاسترشاد بها فى بناء البرامج والمقررات الدراسية .

وهناك وجهة نظر يابانية فيما يتعلق بتحديد العلاقات الموضوعية رغم انغماس اليابانيين فى العاده بالتطبيقات أكثر من الجهد النظرى فى النخصص وقد تتبع (٣٢) معهد أبحاث علم المعلومات فى اليابان Information Science Research Institute دورة حياة أى قطعة معلومات منذ ابتكارها وحتى تقادمها واستبعادها فحدد علاقات موضوعية بالنزبية وعلم النفس فى مرحلة الابتكار ، وعلاقات موضوعية بالنشر وصناعة الاوعية فى مرحلة تجسيد المعلومات فى وعاء ثم بعلم النظم والرياضيات والمنطق واللغويات والحاسبات الالكترونية فى مرحلة التنظيم والتحليل ثم علاقات بالادارة والقانون خاصة فى مرحلة نقل المعلومات من مكان الى آخر .

ومن الواضح انه مهما حاولنا أن نصل الى العلاقات بأى من الطرق السابقة فإن هناك اتفاق كاف حولها ، ولعل مصطلح « عائلة علوم المعلومات » (٣٣) يعبر عن تعدد هذه العلاقات وتشابكها وتأثيرها المتبادل فى العلوم والتخصصات التى تجمعها ، ومع هذا فإن هناك تأكيدات متعددة وكافية بأن هناك علاقات قوية ومتينة بتخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية والتربية وعلم النفس دون باقى العلاقات والارتباطات (٣٤) .

٢- إنتهاء التخصص :

هناك اتفاق كاف على أن تخصص المكتبات والمعلومات يقع داخل إطار التخصصات والعلوم التي تدرس ظاهرة الاتصال وعلى أن الاتصال — وأذا استبعدنا الجوانب الميكانيكية فيه — هو اتصال المعرفة بين البشر في المجتمع أساسا ، وهو أيضا محور لكل العمليات الاجتماعية تقريبا ويخضع للجانب الأكبر من اهتمام الدراسات والعلوم الاجتماعية ، وبالتالي فإن التخصص يقع داخل نطاق هذه العلوم .

ويعد رانجانا تان هو أوضح من عالج قضية إنتهاء التخصص حين أكد على أن المؤسسات الاخترازية لأوعية المعلومات هي ظاهرة اجتماعية أساسا سواء في علاقاتها بالمستفيدين أو بوضعها في المجتمع من ناحية الدور والأهداف ، أو بدراسات تخصصها التي تركز على تحليل دورها الاجتماعي والثقافي ثم بالعلاقات المتبادلة بين أوعية المعلومات وبين مستخدميها وبين المجتمع ككل ، علاوة على أن كل الدراسات النظرية في التخصص تستخدم أساليب ومناهج العلوم الاجتماعية (٣٥) .

وتناول جيس شيرا (٣٦) علاقة التخصص بالعلوم الاجتماعية باستفاضة وفي عدد من كتاباته ، ووجهة نظره أن المكتبة أو مركز المعلومات هي جزء من نظام الاتصال في المجتمع الذي توجد فيه ، وأن خدماتها وعلاقاتها بمستخدميها هي علاقات انسانية واجتماعية وليست علاقات ميكانيكية لأن المعلومات والمعرفة ينتجها الانسان ، وينظمها الانسان ومن أجل الانسان وبالتالي فإن المعلومات والمعرفة هي ظاهرة اجتماعية وانسانية أساسا ، ولكنه نوه بوجود علاقات أخرى أساسية بالتكنولوجيا لتأثير الأجهزة الحديثة في تقديم خدمات التخصص ، كما أنه استبعد من ناحية أخرى أن تكون للتخصص علاقات قروية أو حتى باحتمال أن ينضم في المستقبل الى العلوم الطبيعية أو التطبيقية لاختلاف الظواهر محل الدراسة واختلاف ساليب البحث .

ومن الملاحظ ان وجهة نظر الدول الاشتراكية أوضح فيما يتعلق بإنتهاء المجال الى العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك الى عدم السماح بتعدد وجهات النظر لطبيعية النظم السياسية هناك ، وعلى سبيل المثال فإن

المتبع لنشاط « معهد كل الأمم للمعلومات العلمية والتقنية » والمعروف اختصاراً باسم VINITI في الاتحاد السوفيتي ، يلاحظ اهتمامه بتنظيم دورات متعددة عن التأثيرات الاجتماعية للمعلومات ، ولعل التعريف الروسى لعلم المعلومات يوضح أيضاً بطريقة أكثر دقة وجهة النظر في علاقة التخصص بالعلوم ، هذا التعريف الذى صدر فى وثيقة رسمية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وهى أعلى سلطة فى الاتحاد السوفيتى قد ربط بين علم المعلومات وبين العلوم الاجتماعية ، وأشار إلى أن محور دراسته إنما هى سبل الاتصال بالمعرفة للأغراض الاجتماعية (٣٧) .

وقد ربط بعض الكتاب (٣٨) بين تخصص المكتبات والمعلومات ، وبين العلوم الاجتماعية باستخدام طريقة استبعاد انتماء التخصص إلى قطاع آخر من المعرفة غير العلوم الاجتماعية ، فهناك بعض جوانب التخصص النظرية غير محددة بدقة حتى الآن ، وهو يشبه فى ذلك اختلاف وجهات النظر فى بعض جوانب العلوم الاجتماعية التى تتشابه مع تخصص المكتبات والمعلومات بعلاقات وفى هذا أكبر دليل على إبتعاد التخصص عن أهم ملامح العلوم الطبيعية أو البحث لأن الأخيرة علوم « صلبة » تعتمد على قوانين ونظريات ثابتة تحسم بتجربتها وأخبارها أى اختلافات فى وجهات النظر .

ومع هذا فإن للمؤلف وجهة نظر يسوقها هنا ، وهى أن تخصص المكتبات والمعلومات مثله مثل الإحصاء والحاسبات الالكترونية والإدارة وعلم النفس — وكلها بالمناسبة ترتبط بعلاقات وثيقة مع التخصص — عبارة عن مجموعة من الأساليب والتطبيقات التى تستخدم وتفيد علوماً أخرى ، ومتخصصين فى كل التخصصات الأخرى ، ولهذا فهى علوم مساعدة بحكم أساليبها واستخدام التخصصات الأخرى لها ، ويمكن أن تتطور فيها بعد خاصة بعد أن تستقر مفاهيمها النظرية وحركات الشد والجذب بينها ، وتكون قطاع جديد من قطاعات المعرفة يمكن أن يطلق عليه قطاع العلوم المساندة أو المساعدة .

الأنه ، وبالوضع القائم للتخصص ، فإنه يقع داخل إطار الدراسات والعلوم الاجتماعية ، ويتشابه مع تخصصات علوم وإدارات الإدارة وعلم النفس والاجتماع والسنويات والتربية والقانون والحاسبات الإلكترونية والمنطق والإحصاء بعلاقات موضوعية واضحة .

خامسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية

لكى نطلق على أى جزء من المعرفة مجموعة دراسات كانت أو تخصص أو مهنة كلمة علم — سيستخدم المؤلف فى سياق هذا الكتاب أبسط وأشهر تعريفات كلمة علم Science وهو أن العلم جزء منسق ومحدد ومنظم من المعرفة ويعتمد على قوانين ثابتة ومختبرة — فإنه لا بد من أن يتوفر له الشروط التالية (٣٩) :

١ — أن يحدد الظاهرة أو الموضوع أو مجموعة المشاكل الأساسية التى يدرسها ، وعلى أن يكون هذا التحديد متميزا عن باقى التخصصات والعلوم لا يشترك فيه غيره .

٢ — أن تكون هناك نظريات أو مجموعة قوانين أساسية قد اختبرت عدة مرات حتى ثبتت دقتها وصحتها ويمكن من هذه النظريات والقوانين أن يشكل هذا العلم منهج بحثه الذى يكفيه لحل أى مشكلة تعترضه . والنظريات والقوانين يمكن اعتبارها بمثابة « قواعد عامة وثابتة مهما تغيرت ظروف تطبيقها ، وتم تكوينها بشكل منهجى يمكن أن يقود البحث العلمى فى نقطة معينة لحل أحد المشاكل أو لاكتشاف قانون أو نظرية جديدة (٤٠) .

٣ — أن يحدد علاقانه وتداخلاته مع العلوم الأخرى بدقة وأن يبنى لغته الخاصة وقائمة مصطلحاته .

٤ — أن يكون هناك العدد الكافى من المتخصصين ليمارس هذا العلم نشاطه فى البحث والتطبيق .

٥ — أن يكون لهذا العلم نظاما أكاديمى معترف به .

٦ — أن تتواجد له جمعيات مهنية ترعى مصالح المتخصصين فيه ، وتنمى الاحساس بأهميته ، وتيسر سبل الاتصال بين هؤلاء المتخصصين ، وتضع أو تشارك فى وضع المعايير الخاصة به .

٧ - أن يثمر النشاط البحثي والأكاديمي والمهني في هذا العلم عن انتاج فكرى له قيمته العلمية ، ويمكن حصره وضبطه واثابته ببيولوجرافيا .

وقد اضاف بعض الكتاب (٤١) شرطا آخر وهو ضرورة وجود نظام اتصال رسمى بين المتخصصين في أي علم ، الا أن ذلك متضمنا في وجود ونشاط واهداف الجمعيات المهنية وأيضا في المؤسسات الأكاديمية التى تنظم حلقات ومؤتمرات وتيسير سبيل هذا الاتصال ، كما أن الانتاج الفكرى المكتوب هو وسيلة اتصال بين هؤلاء المتخصصين أيضا ، وهناك اضافة أخرى (٤٢) لهذه الشروط وهى ضرورة وجود هدف للعلم ومجموعة قواعد أخلاقية تحكم المتخصصين فيه الا أن الطالب يعتقد أن الهدف والقواعد الأخلاقية هما نتاج مجموعة الأسس النظرية العامة التى يركز عليها هذا العلم .

والحقيقة أن الشروط السبعة الأولى تمثل المعايير المتفق عليها والتى يمكن أن نحكم بها على أى كيان بما اذا كان علما أم لا . ويحسن اذن أن نطبقها على تخصص المكتبات والمعلومات لنكتشف مقدار ما وصل اليه من رقى وثبات ليصل الى مرتبة العلم .

فما يتعلق بوجود موضوع أساسى يدرسه تخصص المكتبات والمعلومات فمن الواضح أن هذا الموضوع هو أوعية المعلومات ، ذلك أن كل النشاط الذى يتم في التخصص يتعلق بأوعية المعلومات وما تحتويه من الأفكار والمعلومات ، ويعمل التخصص على ضبطها وتسهيل الاستفادة بها عن طريق اختيارها واقتنائها وتنظيمها وحفظها واسترجاعها لخدمة المستفيدين .

ولا شك أيضا أن التخصص وبسبب أن أوعية المعلومات موضوع تتناوله عدة تخصصات أخرى ، ل بعض الدراسات النفسية والاجتماعية التى تتناول ابتكار المعلومات ، وصناعات النشر والاباعة وصناعة الأوعية التى تتناول اعدادها ماديا ، الا أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد الزاوية التى تخصه ويهتم فيها بهذه الأوعية ، وهى زاوية الضبط وتسهيل الاستخدام . وعلى هذا فإن المؤلف يرى أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد موضوع اهتمامه ولهذا توفر له أول الشروط لكى يصبح علما قائما بذاته .

أما إذا انتقلنا الى البحث عن وجود نظريات وقوانين أساسية وثابتة دقيقة ومختبرة ، وما يتبعها من تثبيت دعائم مناهج بحث قوية ، فلا بد من الاعتراف بأن وجود مثل هذه النظريات أو القوانين في تخصص المكتبات والمعلومات أمر نادر الوجود ، ولعل هذا الغياب هو نقطة الضعف الرئيسية في لبنات ودعائم التخصص وأساسه النظرية .

ان القانون الوحيد الثابت الذى ظهر في المجال هو قانون « برادفورد Bradford » المستخدم بنجاح في الدراسات البيبليومترية وتكوين المجموعات وتنميتها ، هذا على الرغم من بعض التحفظات عليه بشأن استقرار وتبات نتائجه حتى من أشد المتحمسين له (٤٣) ، أما باقى القوانين الموجودة فعددها لا يزيد على أصابع اليد الواحدة . كقانون « شانون/ ويفر Shanon & Weaver » في مجال نقل الرسائل في مجال التيزياء ، ولم يصمد أمام أى هجوم عليه ، فهذا القانون حدد ثلاثة مستويات للاتصال ، مستوى فنى أو هندسى يتعلق بطرق نقل الرموز المكونة للرسالة ، ومستوى لغوى يتعلق بدقة النقل المطلوبة لهذه الرموز ، ومستوى سلوكى عن تأثير الرسالة المنقولة في الشخص الذى يتلقاها ، والقانون بهذا الشكل وضع ليلائم الآلات أساساً كما أعلن ذلك من وضعوه أنفسهم وكان هدفهم منه تقليل ومنع التشويش Noise أثناء نقل أى رسالة (٤٤) ، وهى بهذا غير ملائمة للتخصص لأنها تعرضت للرسالة بدون أن تتعلق بمحتوياتها بينما المحتوى هو أساس عمل كل المؤسسات الاختزانية في التخصص (٤٥) ، أما عن محاولات تطوير الجبر البولينى لى يصبح قانون لعمليات الاسترجاع فإن هذه المحاولات لم تصادف أى توفيق يذكر لأن الجبر البولينى ما هو الا وسيلة وأسلوب يستخدم في عدة فروع كالحاسبات الالكترونية والرياضيات والاحصاء . كما أن قانون زيف Ziph الذى يربط عدد تكرار الكلمات في نص معين بأهميتها والمستخدم حالياً في عمليات « التكشيف الآلى » بالذات لا يعدو أن يكون محاولات تطبيقية لم تختبر بدقة أو تتحدد درجة نجاتها (٤٦) ، أما قوانين رانجاناثان الخمسة الشهيرة فهى ليست قوانين تجريبية Emperical باعتبار رانجاناثان نفسه (٤٧) الذى وصفها بأنها مبادئ معيارية للعمل في المكتبات Normative

Principles of Library work

ان المؤلف يرى ويسانده كثير من المتخصصين في المكتبات والمعلومات، ان هناك غيابا لمجموعة قوانين تكفى لقيام دعاء علم قوى وصلد لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا الغياب اثره على ضعف بنائه النظرى كما كان الغياب منار انتقاد شديد للتخصص فى الفترة الماضية .

وقد ناقش المؤلف فى الجزء السابق من هذا الفصل العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات وقبين من هذه المناقشة ان العلاقات الموضوعية قد تحددت بشكل مرضى حتى الآن .

ننتقل بعد ذلك الى مجموعة الشروط الخاصة بوجود المتخصصين والنظام الاكاديمى لاعدادهم ، تم الجمعيات المهنية التى تجمعهم والانتاج الفكرى الناتج من هذا النشاط كله . ومن الاسباء المتفق عليها وجود هذه القومات كماً ونوعياً فى التخصص ، وان كان لابد من الاعتراف بأن اهتزاز بعض مفاهيمه الاساسية يؤثر بها لا يدع مجالاً للشك فى برامج ومقررات المؤسسات الاكاديمية كما انه انعكس أيضاً على انغماس الانتاج الفكرى فى معالجة مشاكله التطبيقية ، ومبتعداً عن تحديد مفاهيمه النظرية ويمكن ايضا الاحساس بتضارب الآراء والاتجاهات داخل مؤسساته وجمعياته المهنية .

ومن العرض السابق يتضح ان تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد بموضوعه الاساسى وعلاقاته الموضوعية وان كانت الاخيرة لم تستقر الاستقرار الاكمل بعد ، ولكن لا توجد له نظريات او قوانين اساسية ، والشروط الثلاثة تشكل الاساس النظرى لاي علم ، كما توفرت له والى درجة كبيرة اعداد وفيرة من المتخصصين والمؤسسات المهنية ، كما ان له مؤسساته الاكاديمية التى تتولى اعداد المهارات البشرية فيه كما ان له انتاجاً فكرياً موجوداً وهذه هى مقومات النشاط المهنى لاي علم .

والحقيقة ان قصور الجوانب النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات ظل اتهاماً يواجه التخصص منذ بداية القرن العشرين وتنبه عدد من المتخصصين لذلك بل ان بروكس(٤٨) ائكر وجود اى اسس للتخصص لا ضمناً ولا صراحة .

Hordly yet exists, explicit of implicity

ومما يؤسف له أن غياب الأسس النظرية الصلدة قد أدى إلى عدد من السلبيات على مدار تاريخه الحديث ، أهمها أن عدم الاستقرار في علاقاته الداخلية والخارجية أدى إلى محاولات متعددة للاعتداء على حدوده مثلما حدث الآن ممن يحاولون فصل علم المعلومات عن تخصص المكتبات والمعلومات ، كما أدى إلى فقدان بعض المكانة والتقدير الاجتماعي للمتخصصين على اعتبار أنه ينظر إليهم على أنهم ليسوا علماء أو متخصصون ، بل أنهم اقرب إلى المهنيين .

ومع اعتراف المؤلف بضعف هذا الأساس النظري ، وانصراف المتخصصين عن الاهتمام به وتنهيته ، إلا أن الأمر يستحق وقفة متأنية تقارن بين تخصص المكتبات والمعلومات في مرحلة تطوره الزمنية الحالية ، وبين باقى العلوم والتخصصات الأخرى حتى لا يصبح الأمر مجرد توجيه اتهامات أو محاولات لانقاص قدر المتخصصين مما أصابهم ويصيبهم بالاحباط ، فرغم أن موضوع التخصص قديم منذ ظهور الحاجة إلى أوعية معلومات يحتفظ الإنسان عليها بخبراته ، إلا أن بلورة الممارسات إلى تخصص لا يعود إلى الوراء لأكثر من قرن من الزمان بسنوات قليلة ، بل أن محاولات التأسيس للنظرى لهذا التخصص لم تبدأ إلا بعد ذلك وخاصة بعد ظهور التوثيق ، لمحاولة المتخصصين في المكتبات في ذلك الوقت لمنع الاعتداء على التخصص وانقسامه ولتحديد علاقاته ، أى أن العصر الزمنى لمحاولات التأسيس لا يتعدى نصف قرن من الزمان على أكثر تقدير ، وبالتالي فإنه من الظلم البين تطبيق معايير وشروط ومقومات أى علم آخر مثل الفيزياء أو الكيمياء مثلا وتعود محاولات البحث العلمى فيها إلى خمسة قرون على أقل تقدير . وقد لاحظ الباحثون في معهد جورجيا للتكنولوجيا Georgia Institute of Technology أن تخصص المكتبات والمعلومات يسير بصورة طبيعية نحو استكمال مقوماته وأسس النظرية والعملية ولكنه غير مطالب باستكمالها كلها في المرحلة الزمنية الحالية وأن تطوره مماثل لمراحل التطورات التى مرت عليها علوم أخرى مثل الفيزياء فى القرن الثامن عشر ، وبعد ثلاثة قرون من البحث النظرى فى الفيزياء (٤٩) .

كما أن المؤلف لفت الانتباه إلى أن هناك عدد كبير من التخصصات الأخرى التى قد لا تكون محاولات تأسيسها نظريا موجودة على الإطلاق ، مثل الحاسبات الالكترونية والعلوم العسكرية ومع هذا تستخدم كلمة علم

Science لوصفها مع انها اقرب الى التطبيقات والاساليب ، وبالتالي فإن استخدام كلمة « علم » أحيانا للدلالة على تخصص المكتبات والمعلومات قد لا يكون مجافيا لواقع بعض العلوم الأخرى ولكن لو طبقت شروط قيام علم متكامل — خاصة في العلوم الطبيعية على هذه التخصصات، ومنها تخصص المكتبات والمعلومات فإنه ، لم يستكملها بعد .

ومما هو جدير بالذكر انه يوجد تيار معارض للمحاولات المبذولة للتأصيل النظرى في تخصص المكتبات والمعلومات وبالذات في انجلترا التى ظهر فيها عدد من الآراء تعترض على اضاءة الوقت في وضع الأسس النظرية للتخصص وتعتبره مهنة يمارسها متخصصون لهدف محدد ، وطالما أن أى مهنة تحقق هدفها وتنمى نظامها التعليمى لإعداد المتخصصين فيها ، فهذا هو المطلوب منها وأن على المتخصصين أن يستغلوا وقتهم في خدمة المستفيدين وتطوير مجموعة الأساليب التى ترشد المستفيدين الى المعلومات (٥٠) ، وهى وجهة نظر وان كانت موجودة الا انها غير مقبولة — من جانب المؤلف على الأقل — لأنها أدت الى افتقاد التخصص لكثير من جوانبه وكبدته متاعب في علاقاته الداخلية والخارجية .

ولا يجد المؤلف خيراً مما قاله الدكتور زكى نجيب محمود (٥١) لكى يدلل على أهمية التأصيل النظرى فى أى كيان ، فقد ذهب الدكتور زكى نجيب الى أن أى نشاط انسانى لابد له من ثلاثة جوانب أساسية :

موضوع أو ظاهرة .

متخصصين فى هذا الموضوع .

علم يحكم الممارسات والأنشطة فى هذا الموضوع .

وقد ضرب مثالا بعلوم الدين وعلوم اللغة ، فهناك الدين واللغة كموضوع أو ظاهرة ، وهناك المتخصصون من علماء الدين أو اللغويين ، ثم هناك علوم الدين واللغة تحكم نشاطه كله وبالمثل فإننا يمكن أن نقول ان هناك أوعية الذاكرة الخارجية وهناك متخصصون فى نشاطها الخاضع بالضبط والاختير والاقتناء والتنظيم والتحليل والخدمة والاسترجاع ، وبالتالي لابد من وجود علم يحكم هذا النشاط ويقوده والا أصبحت

ممارسات التخصص عشوائية وغير محكومة ، بل ومعرضة للاندثار اذا
فتر حماس المتخصصين فيها او معرضة لاستيعابها واستقطابها داخل اطار
علم او تخصص آخر .

اننا لو نظرنا الى تاريخ العلوم — خاصة العلوم الطبيعية — وحللنا
مراحل تطورها ، سنجد انها تمر عادة بخمسة مراحل من مراحل التطور
هى (٥٢) :

١ — يبدأ فى تحديد موضوع او ظاهرة تكون جوهر اهتمامه ويستطيع
استقطاب عدد من المتخصصين من علوم أخرى للاهتمام بها .

٢ — يبدأ فى تحديد مفاهيمه الأساسية وعلاقاته بالعلوم الأخرى
ويكون لغته ومصطلحاته ، ثم يبدأ فى تقديم سلعة او مجموعة خدمات
تشعر المجتمع بأهميته وذاتيته .

٣ — تبدأ محاولات التأصيل النظرى ووضع قوانين أساسية
واختبارها .

٤ — مرحلة الدراسات النظرية البحتة وخاصة فى أصول العلم
وقوانينه وعلاقاته ووضع كل ذلك فى اطار منهج متكامل .

٥ — يستكمل العلم جوانبه النظرية ويستمر فى تقديم خدماته والتي
اصبحت محكومة بالقوانين التى وضعت ، و يصبح لهذا العلم الاعتراف
الكامل له ولعلمائه والمتخصصين فيه .

وقد تم تقدير المراحل الزمنية اللازمة لكل مرحلة فيما بين عشرين
الى خمسين عاما حسب درجة نشاط علمائه ومتخصصيه .

ومما لا شك فيه ان تخصص المكتبات والمعلومات قد قطع اكثر من
نصف الطريق للوصول الى اطار علمى متكامل ، بل ان الحاجة وثمار
تكوين هذا الاطار قد دفعت محاولات تأصيله نظريا الى الامام شوطا
بميدا فى السنوات الأخيرة ، لهذا يعتقد المؤلف ان التخصص فى سبيله
لاستكمال ما ينقصه من دعائم نظرية فى غضون سنوات قلائل ، ولكنه حتى
الآن ، بالنظر الى كل مقوماته الموجودة والمتوفرة له ، اقرب الى التخصص
او المجال الذى توجد ته مجموعة أنشطة وخدمات ووظائف ومؤسسات
ومتخصصين .

ساسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية

أوضحت أجزاء هذا الفصل السابقة حيوية الدور الذى يلعبه التخصص فى أى مجتمع حديث ، واحتلاله لمركز النشاط وبؤرته وعدم انعزاله عن أى متغيرات بيئية ، ولهذا فإنه من الطبيعى أن يتأثر التخصص بدرجة كبيرة بمجموعة الظروف الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية الموجودة فى البيئة التى يعمل بها كما انه من الطبيعى أن تؤثر هذه الظروف ايضا فى البيئة الأساسية لاطار هذا التخصص فى أى دولة من أسس ومكونات نظرية أو مؤسسات مهنية وتجارية واختزائية واكاديمية أو انتاج فكرى .

وبوجه عام فإن العناصر المكونة لهذه البنية الأساسية اضعف بكثير فى أى دولة نامية بالمقارنة لأى دولة متقدمة حتى لو بدت هناك مجموعة صغيرة من المؤسسات والمتخصصين فى أى دولة نامية تحاول أن تساير ما يجرى فى الدول المتقدمة ، فهذه الصفوة « تشكل قمة هرم قاعدته هشة وغير صلبة لأن البنية اساسية اضعف بكثير من الدول المتقدمة » (٥٣) ونظرة واحدة على عدد المؤسسات الاختزائية والاكاديمية والمهنية فى دولة واحدة متقدمة وأخرى نامية ، وعلى كمية الانتاج الفكرى فى دولة من هنا ودولة من هناك ، وعلى اعداد المتخصصين ومصادر المعلومات المتاحة ونشاط القطاع التجارى فى التخصص كافية على تصديق مقدار قوة ومتانة البنية الأساسية فى الدول المتقدمة ، وضعفها فى الدول النامية .

وأول أسباب هذا الضعف هو العوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الدول النامية ، فهناك امية هجائية وثقافية لاعداد كبيرة من السكان وقصور فى الخدمات التعليمية مما يقلل من عدد المستفيدين أو المحتاجين للمعلومات ، خاصة مع ندرة جهود وتسويق خدمات المعلومات القليلة والضعيفة الموجودة ، كما أن هناك ضعفاً اقتصادياً شاملاً على مستوى الدول النامية مما يؤدى الى قصور الامكانيات الموجهة نحو النهوض بالتخصص ومؤسساته بوجه عام ، ويزيد هذا الضعف المترکز أساسا فى تكوين مجموعات قوية ومنظمة ، عدم وجود الوعى بأهمية التعاون بين المؤسسات الاختزائية ، أو الاقتناع بأهمية اقتسام المصادر القليلة المتاحة .

أما ثانى أسباب الضعف فى الدول النامية ، فهو التخلف التكنولوجى وبؤثر هذا تأثيراً سلبياً فى تقديم خدمات معلومات قوية وفعالة وبشكل

اقتصادي ، لأن ذلك يعتمد الى درجة كبيرة على وجود اجهزة تكنولوجية قد لا تكون متوفرة اساسا في الدول النامية ، أو أن المتوفر منها غير حديث ومتخلف عن الاجهزة المماثلة في الدول المتقدمة .

أما ثالث الصعوبات في سبيل تدعيم البنية الأساسية للتخصص في الدول النامية ، فهو قلة عدد المتخصصين والدارسين والذين يملكون الخبرة والمهارة في وظائف التخصص ومؤسساته ، مما يترك الكثير من هذه المؤسسات عرضة لادارات غير واعية ، خاصة مع الرغبة المعروفة الموجودة في الدول النامية لأن تساير ما يجري في الدول المتقدمة حتى لو لم تكن هناك حاجات حقيقية لتطبيق بعض النظم والأساليب المطبقة في الدول المتقدمة وهي سمة قديمة ومأصلة في الدول النامية ، منذ ظهور التوثيق ، ثم زادت وانتشرت مع ظهور حركة علم المعلومات ، ونبه رانجانا ثان الى أنها تخلق صعوبات لا داعي لها (٥٤) ، لأنها تصرف انتباه المتخصصين في الدول النامية عن مزاولة النشاط الصحيح والواقعي للمحاق بركب التقدم في الدول المتقدمة ، كما أنه للأسف فإن التقليد الأعمى يتناسى كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الدول النامية ، ويتناسى حلقات التطور المختلفة التي مر بها التخصص في الدول المتقدمة حتى وصل الى مرحلته الحالية ، حتى انه يبدو ان بعض المؤسسات والمتخصصين في الدول النامية يريدون أن يقفزوا قفزاً متخطين الظروف والحلقات في كثير من الأحيان .

الا ان هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن صيحات التحذير قد اتت ثمارها كما أن درجة نمو التخصص ووعي المتخصصين في الدول النامية في زيادة مضطردة تعادل معدل الزيادة في الدول المتقدمة ان لم تكن تزيد .

وأول هذه المؤشرات وأهمها أن درجة التحمس لكل حركات الانقسام الموجودة داخل التخصص في الدول المتقدمة غير موجودة الا فيما ندر في الدول النامية ، وحتى اشد المتحمسين للتوثيق في العقود الماضية ، لم يقاتل حركة علم المعلومات الآن الا بكثير من التحفظ — قارن بين اعتراف الدكتور حشمت قاسم بالتوثيق علماً (٥) ، وتحفظه في قبول علم المعلومات في أقل من عشر سنوات (٥٦) — وليس هذا الا مثالا واحداً ومن دولة

واحدة ، يمكن ان نجدله صدى فى الهند التى حسنت قضية العلاقات الداخلية للمجال مع بداية السبعينات فذهبت الى ان « درجة التحليل الموضوعى واستخدام نكتولوجيا المعلومات تحدد نوع من المؤسسة الاختزانية ، وما اذا كانت مكتبة ام مركز توثيق او معلومات وانه ليس هناك اى فارق بينهما لا فى الوظائف او الاهداف ولا فى الرتبة الاجتماعية او العلمية ، مثلما لا يوجد اى فارق بين التعامل مع الوثيقة والتعامل مع محتوياتها ، فكل منهما عمل اخصائى المكتبات والمعلومات (٥٧) . ثم انصرفت بعد ذلك بكل جهودها الى محاولات تأصيل التخصص والنمو بمصنادر وخدمات المعلومات حتى وصلت الى الدرجة التى وصلت اليها الآن فى الارتفاع بمستوى التخصص ومؤسساته وافراده .

* * *

سابعاً : عوامل التغيير ومستقبل التخصص

١ - عامل التغيير

يهر تخصص المكتبات والمعلومات حالياً بحقبة تغيير كبيرة ، بدأت منذ أوائل الستينيات ولا تزال مستمرة حتى الآن ، ورغم كثرة الحديث ووفرته عن هذه المتغيرات ، وغزارة الكتابات التي تتوقع وتنبأ بنتائجها وتأثيرها على المجتمع والانسان وكل فروع المعرفة ، حتى ان حجم هذه الكتابات والمتخصصين شجع المؤسسات الأكاديمية على تنظيم مقررات وبرامج وافتتاح اقسام تسمى « علم المستقبل » الا أنه يمكن حصر وتحديد عوامل للتغيير على الوجه التالي :

١ - التقدم التكنولوجي

أحدثت التكنولوجيا المعاصرة تأثيرا كبيرا في تخصص المكتبات والمعلومات وبشكل لم يحدثه أى عامل آخر منفرد ، فاعتباراً من ظهور الآلات الكاتبة العادية والتي كانت المكتبات أول المؤسسات التي استخدمتها ، ثم الى تكنولوجيا المصغرات الفيلمية التي اظهرت وعاء جديد تماماً للمعلومات غير الأوعية الورقية . ووصولاً الى تكنولوجيا الالكترونيات ليس فقط في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في حفظ واسترجاع المعلومات بل مجالات استخدامها في كل انشطة المعلومات في المجتمع حفظاً وخبزناً ونقلها للمعلومات وابتداعها لأوعية الكترونية مسموعة ومرئية بحمل المعرفة ، وانشائها لشبكات المكتبات والمعلومات على مستوى المدينة والدولة والقارة وحتى مستوى العالم كله مما أسقط الحدود المكانية التي كانت تقف حائلاً في سبيل تداول المعلومات على أوسع وأشمل نطاق (٥٨) .

وقد أجرت الجمعية الأمريكية لمدارس المكتبات American Association
For Library Schools دراسة (٥٩) في نهاية العقد

الماضي ، جمعت فيها مجموعة من كبار المتخصصين وطلبت منهم اعتماداً على قراءاتهم للانتاج الفكري اختبار ٨٠ عنصراً يمكن أن تؤثر على مستقبل تخصص المكتبات والمعلومات ثم وزعت استقصاء على كل عمداء المكتبات والمعلومات الأعضاء في الجمعية لاختيار أهم العناصر من وجهة

نظرهم فتيين أن أكثر من نصف التوقعات هي التي تعتمد على تأخير التكنولوجيا على التخصص وكانت التوقعات حسب الأولوية ، هي إنشاء شبكة لكل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات تعتمد على مرصد معلومات شامل لكل أنواع الأوعية في كل التخصصات وأن ٩٠٪ من المتخصصين في المؤسسات الاختزانية سيجدون أنفسهم جزء من هذه الشبكة ويمارسون عملهم من خلال هذا المرصد ، مع تطوير في البرامج للجهاز البسيطة التي تمكن المواطن العادي من الحصول على أي معلومات يطلبها دون الحاجة إلى انتقاله إلى أي مكان .

لقد أحدث هذا العامل التكنولوجي في صناعة الأوعية بكافة أشكالها وفي الحاسبات الالكترونية وفي وسائل الاتصال عن بعد تأثيرات جوهرية هزت أركان التخصص من كافة النواحي وأهم ما أحدثه هو التغيير الذي يحدث رويداً في دور المؤسسات الاختزانية من مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات قد أصبحت في أحيان غير قليلة مجرد وسيلة أو ممر أو طريق بين المستفيدين وبين المعلومات المطلوبة ، كما غيرت من وسائل ومعايير وتعليمات التخصص لكي تتلاءم مع الأوعية الحديثة ومع المتطلبات الالكترونية في تخزين واسترجاع المعلومات وأحدثت تغييرات شديدة في برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية لاعداد المتخصصين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة .

ب - شدة الطلب على المعلومات في المجتمع المعاصر

إن تخصص المكتبات والمعلومات في جوهره تخصص خدمات يقدم سلعة تعد واحدة من أهم السلع المطلوبة لكل مواطن أو مؤسسة أو دولة في العصر الحديث ، وهي سلعة المعلومات ، أن للربط بين قيمة وتأثير المعلومات وبين أي نشاط في أي مجتمع أصبح من المعطيات الأساسية ، وهو حديث مكرر في تخصصات المكتبات والمعلومات ، والحاسبات الالكترونية والإدارة معا . أن كل الدراسات التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات ودرست قيمة وتأثير المعلومات قد ربطت بين المعلومات وبين النمو القومي اقتصادياً وعلمياً وثقافياً في أي دولة ، ذلك أن المعلومات هي عصب البحث العلمي ، كما أنها عصب اتخاذ القرارات والتخطيط ، ويؤدي هذا إلى البحث والتطوير والإدارة الجيدة التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي . وهناك عدد كبير من

الدراسات السابقة (٦٠) التي قارنت بين درجة الانفاق على المعلومات جمعاً وتنظيماً وتقديمياً وبين زيادة الانتاج وتحقيق الأرباح الأمر الذي أدى الى تقليل نسبة البطالة بين العاملين في التخصص والى قلة حده تضخم وزيادة أسعار خدماته ، وهما مؤشران يدلان على رواجه وشدة الطلب على سلعته من ناحية ، واعتماد كل النشاط الاقتصادي عليه من ناحية أخرى حتى تحول المجتمع كله الى مجتمع قائم على المعلومات Information based Society ولهذا فقلد ظهر قطاع حيوى فى اقتصاديات كل دولة خاصة الدول المتقدمة هو « قطاع المعلومات Information sector » وهو قطاع يضم كل الأنشطة الخاصة بجمع وتحليل وحفظ واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى آخر ومن نمط الى نمط ، كما يضم أيضا كل صناعات واستثمارات تكنولوجيا المعلومات .

ان هذا الطلب الشديد قد وضع التخصص بين أطراف متعددة أهمها زيادة عدد المستفيدين (يقدر عددهم فى الدول المتقدمة ما بين ١٠ ، ١٢ عدد السكان الاجمالي (٦١) عن الطاقات المتاحة للمؤسسات الاختزانية خاصة مع اقتطاع جزء لا يستهان به من الميزانيات بسبب الظروف الاقتصادية العالمية ، ثم ان حاجات هؤلاء المستفيدين رغم كثرتها عديدا فهي أيضا متنوعة موضوعياً ولفوياً وتشمل مختلف انواع الأوعية .

٢ — مستقبل التخصص

لقد كان عاملاً التغيير حول التخصص من صنع التغيير الاجتماعى ، وفى بيئة عمل مؤسسات التخصص ، وطالما كان التخصص ومؤسساته ومختصيه فى بؤرة النشاط فى أى مجتمع ، فإنه لا يستطيع الانعزال عن هذه التأثيرات ، ولعل أبرز التطورات المستقبلية المحتملة هى :

١ — تغيير فى بعض وظائف المؤسسات الاختزانية

لم تعد المؤسسات الاختزانية (مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات والمحفوظات والأرشيفات) هى فقط التى تستحوذ على المعلومات فى أى مجتمع ، أو تقدم خدمات المعلومات فيه ، فهناك مؤسسات أخرى دخلت الى هذا المجال ، ولم يعد الوضع كما كان عليه سابقاً ، ذلك ان شدة

الطلب على المعلومات واتاحة التقدم للتكنولوجيا لاجهزة الاتصال من بعد ، قد جعلت من مؤسسات أخرى كثيرة منافسة لهذه المؤسسات الاختزانية من أهمها بنوك المعلومات غير الببليوجرافية التى تقدم المعلومات مباشرة إلى المستفيدين مما شجع الكثير منهم على الاستغناء عن خدمات المراجع المقدمة فى المكتبات ومراكز النوتيق والمعلومات ، ومرافق المعلومات الببليوجرافية التى تقدم لهم المعلومات عن أوعية المعلومات ، والمكاتب الاستشارية التى تبحث لهم عن المعلومات وتقدمها فى أى صورة .

ومن الطبيعى ان هذا قد أدى وسوف يؤدي الى تقليل عدد المتعاملين مع المؤسسات الاختزانية من جهة ؛ كما ان وظيفة تقديم الخدمات سوف يغلب عليها فى احيان غير قليلة توجيه المستفيد الى المكان الذى نوجد به المعلومات فى المجتمع .

وهناك وظيفة أخرى سوف تتغير أيضا وهى وظيفة الاختيار والاقتناء ، فهذه الوظيفة اعتمدت لفترات طويلة على مبدأ « أن المجتمع فقرر فى المعلومات وبالتالي كانت تعمل على جمع كل أوعية المعلومات الموجودة ، أما الآن فإن المجتمع يملك من المعلومات ما يزيد عن حاجته وبالتالي فإن هذه الوظيفة ستكون أكثر « انتقائية Selective » (٦٢) وسيؤدي هذا الى تقليل حجم المجموعات وبالتالي عدد الأسئلة والاستفسارات والطلبات التى تستطيع المؤسسات الاختزانية أن تجيب عليها .

ان الخوف الذى يسيطر على المتخصصين حالياً من فقد المستفيدين ومن مشاركة مؤسسات أخرى فى تقديم خدمات المعلومات ليس له ما يبرره فى كثير من الأحيان ، فكل هذه المؤسسات الأخرى ستقدم خدماتها اعتماداً على مجموعات المؤسسات الاختزانية ، كما أنه من غير المتوقع أن يمتلك كل مستفيد حاسبا الكترونى يتيح له الاتصال ببراصد وبنوك المعلومات حتى فى أكثر الدول المتقدمة فى المستقبل المنظور ، فلا يزال للقراءة وحجرات الاطلاع الشديد لكثير من المستفيدين .

ولهذا فإن التوقع (٦٣) بأن المؤسسات الاختزانية ستصبح مركز توجيه لبعض المستفيدين Referral Center ومركز اتصال مباشر

بمراصد وينوك المعلومات للمستفيدين الذين لا يملكون الاتصال من مكان آخر ، ثم تستمر في تقديم الخدمات العادية والمألوفة لجانب لا يستهان به من المستفيدين ، وهو توقع ضئيل في كثير من جوانبه .

ب - زيادة الأهمية والطلب على المتخصصين في المعلومات

مما لا شك فيه ان الطلب على المتخصصين في المكتبات والمعلومات سيزيد باستمرار مع زيادة نشاط المعلومات في المجتمع ، ومع زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات المعلومات ، ذلك لأن المتخصصين في هذا التخصص يملكون ثلاثة مهارات أساسية مطلوبة من أى متخصص يعمل في قطاع المعلومات بمختلف أنشطته ومؤسساته (٦٤) :

١ - أنهم أكثر الناس تعليمياً وتدريباً للتعامل مع المستفيدين واحتاجين للمعلومات ، فهذا جزء من تعليمهم وتدريبهم ، وليسوا كالتكنولوجيين يتدربون على الآلات ، ويتعاملون معها .

٢ - أنهم أكثر الناس تدريباً وخبرة في استخدام الأدوات الأساسية لتنظيم وتحليل المعلومات ، وهذا هو مفتاح عملهم كله ، من تقنيات فهرسة ونظم تصنيف وقوائم رؤوس موضوعات ومكانز وأدوات التكتيف .

٣ - أنهم أكثر الناس معرفة بكل مصادر المعلومات في أى مجتمع يمارسون عملهم فيه والقدرة على الوصول الى هذه المصادر أو توجيه المستفيدين اليها وعلى استخدام الأجهزة التكنولوجية في ذلك .

لهذه الأسباب مجتمعة فإنه من غير المنتظر ان تقل أهمية أخصائي المعلومات أو تقل شدة الطلب عليهم ، خاصة وان مهاراتهم تتطور باستمرار لتتلاءم مع كل المتغيرات المحيطة بمؤسساتهم .

ج - راب الصدع وقلة حدة الانقسامات في التخصص

ان المتبع لاتجاهات الراى في الانتاج الفكرى للتخصص ، ومن خلال مناقشات متخصصيه في المؤتمرات التى عقدت فى السنوات الأخيرة يلاحظ ان حدة الانقسامات بين المتخصصين فى تخصص المكتبات والمعلومات قد

خفت إلا حد كبير لاقتناعهم بوحدة الجذور والوظائف والأهداف ،
ولشعورهم بالخطر الشديد من جراء دخول أخصائى الحاسبات الالكترونية
فى مؤسساتهم واحتلالهم لكثير من المقاعد فيها مما أدى الى نبذ الخلافات
والعمل لمواجهة الؤافد الجديد ، ومهما كانت خلفيات أخصائى المعلومات
العلمية ، انسانية كانت أو اجتماعية أو علمية — والأخيرة لم تعد تعطى
امتيازاً لأخصائى على آخر كما كان الوضع فى العقود الماضية — فليس
هناك أى فرق الآن فى الوظيفة أو فى المرتب أو للوضع الأدبى أو الاجتماعى
أو العلمى بين منهرس لكتب الأطفال فى مكتبة عامة صغيرة وبين أخصائى
خدمات الاحاطة الجارية فى مركز معلومات للفضاء النووية ، فكل منهم
حلقة من حلقات دورة حياة اوعية المعلومات .

علاوة على ذلك فإن كثير من المتخصصين أصبحوا أكثر حذراً فى
الاعتراف بوجود علم للمعلومات ، أو بانفصاله عن الاطار العام لتخصص
المكتبات والمعلومات ، لفشل المتحيزين لهذه الحركة فى امتلاك قوة اقتناع
كافية ، ولأن أصوات الوحدة أصبحت أكثر تردداً ، وعلى سبيل المثال
فقد أصدرت الحكومة الفيدرالية قانوناً ، وبناء على توصيات بعض أعضاء
الكونجرس الأمريكى ، يقضى بإنشاء لجنة قومية لعلم المكتبات والمعلومات
تعمل على جمع شمل العاملين فى هذا التخصص ، والتخطيط لتنمية وتقييم
مصادر المعلومات الموجودة والاحتياجات المتوقعة منها (٦٥) ، كما أن
المؤلف فى زيارته لانجلترا قد حضر مستمعا فى جلسة فى ابريل ١٩٨٣ ،

مكونة من ممثلين لجمعية المكتبات Library Association

ومعهد علماء المعلومات Institute of Information Scientists

وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information bureaux

وهم اكبر ثلاثة جمعيات علمية فى المجال فى انجلترا ، وكان عمل اللجنة هو
معالجة الخلافات بين نظرة المؤسسات الثلاثة للتخصص ووضع برنامج
وأبحاث ونشاط موحد .

مصادر ومراجع الفصل الأول

- 1 — Greer, Roger. Information Transfer ; a conceptual model for librarianship, information science and information management with implications for library education. California. University of Southern California, 1979, P. 1.
- ٢ — سعد محمد الهجرسي . الاطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية للذاكرة للخارجية . القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ١٩٨٠ . ص ١٦ .
- 3 — Introduction to information science compiled and edited by Tefko saracevic N.Y. Bowker, 1970, P. XX.
- 4 — Hayes, Robert. Information science education in; World Encyclopedia of Library and information services. Chicago, ALA, 1980. PP. 248-251.
- 5 — Meadow, Charles. The information World, an overview in ; Spirack, Jane. Carers in information, N.Y. knowledge industry publications, 1982, PP. 7-23.
- 6 — Introduction to information science, Ibid.
- 7 — Dean, John. Planning library education programmes. London Andre Deutsch, 1972. P. 17-18.
- 8 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library science, 1983. P. 3.

9 — Garer, Roger. OP. Cit., P. 2+ 3.

١. — سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣١ .

11 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its facets. Bombay, Asia Publishing House, 1963. PP. 43-47.

12 — Ranganthan, S.R. Op. Cit. P. 46.

13 Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development of a profession; information science. ST. Paul, University of Minesota library system, 1981. P. 1.

14 — Shera, J. and Cleveland D., History and foundation of information science in : Wittiams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.

15 — Heilprin, Laurence. Education for information science Review and orientation in : Proceedings of the symposium on education for information science. Virginia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XVI.

3 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

١٦ — هناك عدد كبير من المصادر التي تتبع تعريفات علم المعلومات ،
لعل أفضلها :

١ — حشمت محمد علي قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية .
المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، مج ١ ، ع ٢ ، يناير ١٩٨١ .
ص ٥ — ٣٦ .

٢ — محمد فتحي عبدالهادي . مقدمة في علم المعلومات . القاهرة .
مكتبة غرب ، ١٩٨٣ . ص ٦٣ — ٦٤ .

3 — SHERA, J. and Cleveland, D. Ibid.

17 — Borko, H. Information science, What is it. American Documentation, Jan., 1968. PP. 3-5.

18 — Mikhailov, A and others. Structure and main properties of scientific information ; approach to the scope of informatics in : Information science, its scope, objects of research and problems; collection of papers, Mosco, 1974. PP. 63-73. (FID study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974.)

١٩ — سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣٨ .

20 — O'Nil, E. 1981 student paper content and doctor forum. Washington D.C. ASIS, March 1981. P. 6.

21 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6. August, 1980.

22 — Brooks, B.C. The fundemental equation of information science in : Information science its scope, objects of research and Problems... Op. Cit. PP. 115-130.

23 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

24 — Grosh, Audrey and Hendrich. Constance Op. Cit., P. 7-8.

٢٥ — على سبيل المثال :

١ — أحمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ص ٧٣ .

2 — Borko, H. Ibid.

3 — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y.. N.Y., Becker and Hayes, 1972. P. 293.

٢٦- الاصول الحديثة في علم الكتاب . عالم الكتاب ، ع ٤ ، أكتوبر /
نوفمبر / ديسمبر ١٩٨٤ . ص ١٨ - ١٩ .

٢٧- سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣١ .

٢٨- سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣٢ .

29 — The council of American library . Association Standards for
accreditation, 1972. Chicago, ALA, 1972, P. 2-3.

٣- سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٢٨ .

31 — Oppenheim, Charles. The Institute's new critria for information
science. Journal of information science, No. 4, 1982, PP.
229-234.

32 — Hermon, Glyn. On the evolution of information science. Journal
of ASIS. July-August, 1971, PP. 235-240.

٣٣- حشيت محمد على قاسم . المصدر السابق .

34 — Palmer, Richard Op. Cit., P. 51.

٣٥- أحمد بدر . المصدر السابق . ص ٥٠ .

36 — Shera, Jesse. Education for librarianship, an assessment and
perspective ; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No.
3, 1979. PP. 310-316.

37 — Shera, Jesse Documentation into information science. Ameri-
can libraries, Vol. 3, July, 1972, PP. 855-316.

38 — Griffith, Belver. What kind of science should information
science be ? paper presented to the information research forum
in information science, London, 29-31 July 1975. P. 2.

٣٩- هناك اتفاق شبه اجماعى على هذه الشروط فى الانتاج الفكرى
للتخصص كأمثلة :

- A. Brooks, B.C. The fundamental equation of information science. Ibid.
 - B. Houser, L. and Schroder, Alvin. The search of a scientific profession. Matuchen (N.J.) Scarecrow, 1978. P. 155-156.
 - C. Yovits, M. Information science; towards the development of true scientific discipline. American documentation, Vol. 24, No. October, 1969, PP. 369-376.
 - D. Zunde Pranas and Gehl, John. The Empirical foundations of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 14, 1979, PP. 67-92.
- 40 — Williams, James and Kin, Chain. Opinion paper on the theory development in information science. Journal of ASIS Vol. 26, Jan. 1975, PP. 3-8.
- ٤١- حشمت محمد قاسم . المصدر السابق .
- ٤٢- محمد فتحى عبدالهادى . المصدر السابق . ص ٢٧٩ .
- 43 — Brooks, B.C. Theory of Bradford Law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977 PP. 138-146.
- 44 — Gaffiran, Williams, on the dynamics of communication in : Weis Edward (ed.) Two many faces of information science. Colorado, Westview pres, 1977. PP. 7-17.
- 45 — Yovits, M. A theoretical framework for the development of information science in : Information science, its scope, objects of research and problems... Op. Cit., PP. 90-114.

- 46 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- 47 — Ranganathan, S.R. Library manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966, P. 24.
- 48 — Broks, Bertran. The foundations of information science ; Part 1 philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2, 1980, PP. 125-133.
- 49 — Slamecka, V. and Persons, C. The partents of sign and symbols in : Weiss, Edward (ed.) The many faces of information science. Op Cit., PP. 105-128.
- 50 — Dean, John. Op. Cit., P. 19+20.

وانظر ايضا :

Griffith, Belve. R. Ibid.

٥١ — زكى نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الأهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٨٣ . ص ١٣ .

52 — Heilprin, Laurence. Ibid.

53 — Rodriquez, G. Forecasting the Curricula for education and training for information and documentation in developing countries in : New trends in documentation and information ; Proceedings of the 39th FID congres, University of Edinburgh 25-28 september, 1978., PP. 348-474.

54 — Ranganthan, S.R. Documentation and its facets. Op. Cit., P. 45.

٥٥ — حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث العلمى فى الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ١٩٧١ .

ص ٤١ . « اطروحة ماجستير - قسم المكتبات والوثائق - كلية
الآداب - جامعة القاهرة » .

٥٦ - حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية .
المصدر السابق .

57 — Issac, K.A Need for new directions in library education. Jour-
nal of library and information science (Delhi), Vol. 1, June
1976. PP. 21-32.

58 — Taylor, Robert. Reminiscing about the future, library Jour-
nal, September 15, 1979. PP. 1871-1875.

59 — Boaz, Martha. The future of library and information Science
education. Journal of education for librarianship, Vol. 18,
No. 4, Spring 1978. PP. 315-323.

٦٠ - أفضل من تعرض لهذه العلاقة ، وحصر كل الدراسات التي ناقشتها
هو :

Slamecka, Valadimir. The Egyptian National system for
scientific and technical information ; design study. Atlanta,
Georgia Institute of Technology, 1981. P. 1+2.

61 — Boaz, Martha. Ibid.

62 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information
science. N.Y. Suracuse University 1973. P. 2 "Educational &
curriculu series, No. 1".

63 — Dowlin. Kenneth. The electronic elective library. Library
Journal, November, 1980. PP. 2265-2270.

64 — Koenig, Michael. Librarians the Untapped resources. Data
Mation, September, 1983, PP. 243-244.

65 Wasserman, Paul. The new librarianship, a challange for change
N.Y., Bowker, 1972, P. 175.

الفصل الثاني

المؤسسات الإختزانية والمهنية والتجارية في

تخصّص المكتبات والمعلومات

تمهيد

ان تحديد الاطار النظرى لتخصص المكتبات والمعلومات مهما كان اكتماله لا يعطى صورة شاملة لما هو عليه حال التخصص ، فهناك المؤسسات الاختزانية بأنماطها المختلفة التى تقوم بالهدف الأساسى للتخصص وهو ضبط أوعية المعلومات ، كما أن هناك جوانب تتمثل فى جمعيات واتحادات دولية وإقليمية وقومية تجمع شمل مؤسسات التخصص ومتخصصيه ، وهناك أيضا نشاط تجارى يعتمد اعتماداً كلياً على قضية المعلومات فى استثماراته ومؤسساته وأرباحه .

وسوف يخصص هذا الفصل للتعرف على المؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية فى تخصص المكتبات والمعلومات حتى يمكن تحديد وظائفها وأهدافها ووضعها داخل الاطار العام للتخصص ، مع التعرف على بعض النماذج التى تمثل هذه المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية واستعراض نشاطها بشيء من التفصيل .

اولا : المؤسسات الاختزانية :

تعتبر المؤسسات الاختزانية هي للامود الفكرى لنشاط تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على انها اقدم المؤسسات الموجودة في التخصص ويتزامن تاريخها مع تاريخ ظهور الحاجة الى الذاكرة الخارجية نفسها ، فهي تعد اكثر المؤسسات من حيث العدد واوسعها نشاطا ، كما يرتبط بوجودها العدد الاكبر من المتخصصين والعاملين في التخصص . والمؤسسات الاختزانية تعد بمثابة السلطة التنفيذية داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، بجانب المؤسسات المهنية التي تمثل السلطة التشريعية والمؤسسات الاكاديمية التي تمثل السلطة القضائية فهي تتولى تنفيذ المهام والمناشط الخاصة بضبط اوعية الانتاج ، مستخدمة مجموعة التقنيات والمعايير التي تشارك في وضعها بالنصيب الاكبر المؤسسات المهنية ، ومستفيدة من الابحاث والحراسات التي تشارك في معظمها المؤسسات الاكاديمية .

وقد سبق للمؤلف أن تعرض في أجزاء من الفصل السابق لاهداف ووظائف وانواع المؤسسات الاختزانية ، وانتهى الى ان الهدف العام لهذه المؤسسات هو ضبط اوعية المعلومات ، وانه في سبيل تحقيق هذا الهدف لابد من اداء عدة وظائف فنية تتمثل في اختيار واقتناء اوعية الانتاج حسب سياسة مرسومة تتلاءم مع احتياجات جمهور المستفيدين وامكانات المؤسسة الاختزانية ثم تحليل هذه الاوعية فنياً ، واختزانها واسترجاعها طبقاً لرغبات المستفيدين .

وقد تعددت في السنوات الأخيرة انواع المؤسسات الاختزانية ويمكن أن نميز بين نمطين أساسيين منها ، وهما المؤسسات الاختزانية الاقتنائية أى التي تتولى اختيار واقتناء وتحليل وحفظ واسترجاع اوعية المعلومات وأهمها المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشيفات الادارية ، ومؤسسات اختزانية غير اقتنائية تتولى ضبط واختزان المعلومات الببليوجرافية ، أو محتويات اوعية المعلومات ودون أن تحتفظ بهذه الاوعية ، وأهمها بنوك المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية والمرافق الببليوجرافية وبعض المؤسسات التجارية التي تقدم خدمات لضبط الببليوجرافى في موضوعات متخصصة وأهمها شركة « بوكسر Bowker » « وولسون Wilson » ، وهذا النوع الثانى يمكن أن

يكون داخل مؤسسة اخترازية اقتنائية مثل مكتبة الكونجرس التي تحتفظ بأوعية المعلومات وفهرس محسب تتبثل فيه كل المعلومات للبليوجرافيسية لهذه الأوعية ، ويكون هذا الفهرس بذك معلومات بليوجرافي .

١ - المؤسسات الاخترازية في الدول المتقدمة

يزدخر تخصص المكتبات والمعلومات بعشرات الآلاف من المؤسسات الاخترازية مختلفة الأنواع والقدرات والتخصصات والخدمات في الدول المتقدمة ، وبعضها وصل الى درجة كبيرة من الحجم في عدد المقتنيات وعدد العاملين وعدد المستفيدين التي تقدم اليهم مختلف اللوان الخدمات وايضا وصلت الى درجة كبيرة من التأثير على مسارات التخصص في الدول التي توجد بها ، ثم على مستوى العالم كله ، وليست مكتبات الكونجرس في الولايات المتحدة أو المكتبة البريطانية أو المكتبة القومية الفرنسية أو مكتبة لينين في الاتحاد السوفيتي الا امثلة واضحة على مثل هذه المؤسسات في الدول المتقدمة . الا أن مكتبة الكونجرس تعد دون منازع اكبر هذه المكتبات وأكثرها تأثيرا في التخصص ولهذا يحسن أن نتناولها بشيء من التفصيل كنموذج لمؤسسات الاخترازية في هذه الدول .

أ - مكتبة الكونجرس Library of Congress

وصف الدكتور رانجانا شان مكتبة الكونجرس بأنها « أكثر المكتبات القومية تأثيرا على مستوى العالم كله » (١) ولم يأت وصف رانجانا شان من فراغ ، كما أنه لم يتجاوز الحقيقة فتاريخ مكتبة الكونجرس حاقلا بالأحداث والمؤشرات التي يمكن استنتاجها والتي اثرت على تطور المكتبة ، وعلى تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وفي العالم كله ، وهناك تاريخ كامل لهذه الأحداث سجلته المكتبة بمناسبة مرور ١٧٥ سنة على افتتاحها في عام ١٨٠٠ (٢) ، كما أن التقارير السنوية التي تصدرها المكتبة بانتظام هي الأخرى كهيئة بالقاء الضوء على تطور المكتبة خلال هذه الفترة وحتى الآن ، ولا شك أن تاريخ المكتبة قد يكون موضوعا لكتاب منفصل ، بل قد يتعدى ذلك ليكون موضوعا لعدة كتب بما يحتويه هذا التاريخ من ملامح ومؤشرات .

وهناك عدة سمات تجعل من المكتبة مؤسسة اخترازية فريدة Unique على مستوى الدول المتقدمة ، بل على مستوى العالم كله ، وأول

تلك السمات هو حجم المكتبة من المقتنيات ، فقد بلغ عدد الاوعية الاجمالي ٨١٩ مليون وعاء منهم ١٣ مليون كتاب (٣) في منتصف عام ١٩٨٤ ، وهي تزيد بمعدل ٧ آلاف وعاء في اليوم الواحد (٤) ، وثاني تلك السمات هو ان المكتبة لا تفتخر بهذا الرصيد الذي يعد واحد من اكبر ارسدة الحضارة البشرية من المعلومات ان لم يكن اكثرها جميعا من حيث كميته فقط بل من حيث استخدامها له في تقديم خدمات لكل انواع المستفيدين ولاى مستوى ثقافى او علمى منهم بداية من أعضاء الكونجرس الأمريكى والهيئات الحكومية والنيدرالية والقضائية والسياسية والاكاديمية الى رجل الشارع العادى ، ويكفى ان نذكر ان المكتبة في خلال عام واحد اجابت على ٤٤٢ الف استفسار لأعضاء الكونجرس منها استفسارات اقتضت تكوين فرق بحث كاملة من اخصائى المعلومات للاجابة عليها واجابت على ٩٣١ الف استفسار مرجعى واعارت داخليا ٣ مليون وعاء واعدت ٨٠٧ ببلبيوجرافية لأغراض مختلفة (٥) ، وهي تقدم كافة انواع خدمات المعلومات المعروفة لاي مستوى او طائفة من المؤسسات الاختزانية من اجابة او استفسارات وارشاد داخل المكتبة او تليفونيا او برقيا ، واعارة داخلية وخارجية لمن لهم هذا الحق ، واعداد قوائم ببلبيوجرافية حسب الطلب ، والبحث الراجع في الفهارس والبليبيوجرافيات ، وخدمات الاحاطة الجارية والبت الانتقائى للمعلومات والتصوير والاستنساخ واعداد تقارير بالمعلومات حول موضوع محدد ، ويساعدها على ذلك قوة عمل مدربة وخبرة تبلغ اكثر من ٥٣٠٠ اخصائى معلومات من مختلف التخصصات والمؤهلات ، وميزانية كبيرة بلغت ٢٢٨ مليون دولار في العام المالى ١٩٨٤/٨٣ ثم مجموعة فهارس قوية ومنظمة مقاحة ورقيا والكترونيا تبلغ نحو ٢٥ مليون بطاقة تتيح لها تقديم كل هذه الخدمات والبحث عن اى وعاء معلومات مطلوب (٦) . وبالتالي فإن السمة الأساسية للمكتبة هي اتباعها للمعتقدات الحديثة في تخصص المكتبات والمعلومات التى تنادى بانه مهما كان حجم المقتنيات في المؤسسات الاختزانية فان الأهم هو كيفية تحليله وتنظيمه ، ثم ما هى الخدمات المقدمة للاستفادة من هذه المقتنيات.

وبالاضافة الى سمة الحجم في المقتنيات والخدمات والميزانيات والعمالة ، فمكتبة الكونجرس ورغم ان هدفها الأساسى هو خدمة أعضاء الكونجرس والحكومة الأمريكية ومؤسساتها المتعددة ثم المجتمع الأمريكى بعد ذلك ، فهي ايضا الجهة التى تتولى اثبات حقوق التأليف في الولايات

المتحدة ، كما انها المصدر أساسى والاول لتوزيع المعلومات الببليوجرافية عن كل انواع اوعية المعلومات لنحو ٨٧٪ من المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة (٧) وقامت بتوزيع هذه المعلومات على أكثر من ٣٠ ألف مشترك فى الولايات المتحدة وخارجها ولاكثر من ٦ ملايين عنوان ، ووزعت أكثر من ١٦٣ مليون بطاقة منذ بداية هذا القرن وحتى عام ١٩٧٦ (٨) . وعن طريق هذه المعلومات التى يمكن الحصول عليها إما مطبوعة أو محسبة أو على مصغرات فيلمية ، تقوم المؤسسات الاختزانية التى تحصل عليها ببناء نظم معلوماتها الببليوجرافية معتمدة أساساً على منتجات مكتبة الكونجرس الببليوجرافية ، ولعل هذا من أكثر العناصر التى تجعل من مكتبة الكونجرس مؤسسة مؤثرة على تخصص المكتبات والمعلومات .

والمكتبة لها مشاركة فعالة فى وضع التقنيات والمعايير الموحدة التى تمارس المؤسسات الاختزانية عملها على هديها ، والمتتبع لتاريخ مكتبة الكونجرس ، وتاريخ تطور التقنيات والمعايير الموجودة سيجد أن المكتبة كانت المصدر الأول ، والعنصر المشترك الأساسى فى أهم التقنيات الموجودة فى التخصص ، وما التقنين الانجلو أمريكى للمهرسة بطبعاته المختلفة ، وتصنيف ديوى العشرى ، وقائمة مكتبة الكونجرس لرؤوس الموضوعات ، والأشكال الببليوجرافية المحسبة للاختزان الالكترونى الا امثلة قليلة على مقدار الاسهام والمشاركة . وعن طريق توزيع المعلومات الببليوجرافية ، والمساهمة فى اعداد التقنيات والمعايير الموجودة أصبح لمكتبة الكونجرس دوراً حيويًا ولا غنى عنه فى كل أنشطة الاتحادات والجمعيات المهنية الدولية وأبرزها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Associations and Institutes American Library Association والأمريكية وأبرزها الجمعية الأمريكية للمكتبات

وهما أكثر المؤسسات المهنية نشاطاً ومشاركة فى وضع وتبنى المعايير الموحدة فى تاريخ التخصص ، كما أن نشاط مكتبة الكونجرس يمتد الى المشاركة فى تنظيم المؤتمرات التى تعقدها هذه المؤسسات وتدعيمها مالياً .

ومكتبة الكونجرس أحد أهم المؤسسات التى تشارك بنصيب وافر فى النشر فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على أنها تقوم بنشر وتوزيع الببليوجرافيات والفهارس المطبوعة والبطاقات وأدلة العمل

والتقنيات والمعايير الموحدة على وسائط ورقية أو ميكروفيلم أو إلكترونية ،
لأنها أيضا نشرت مجموعة من التقارير عن التجارب الرائدة التي خاضتها
كما أنها تنشر دوريات جارية في المجال ، أحداها وهي « النشرة الإعلامية
Library of Congress Information Bulletin » مكتبة الكونجرس
تعد واحدة من أهم عشرة دوريات جارية في التخصص يتم اكتشاف
ما ينشر بها في أدوات الضبط الببليوجرافي في تخصص المكتبات
والمعلومات (٩) .

ومكتبة الكونجرس مكتبة سباقة الى الأخذ بكل أساليب التكنولوجيا
المتوفرة ، فقد كانت من أول المؤسسات الاختزانية في العالم التي تستخدم
المصغرات الفيلمية ، كما أن دراساتها للتصويب ووسائل استخدامه في
المكتبات ومشروعاتها في الفهرسة المقروءة آليا تعد من أهم المشروعات في
تصويب المكتبات في تاريخه القصير حتى الآن ، كما أن المكتبة قد تنبعت
الى استخدامات ومستقبل تكنولوجي « الأقراص البصرية »
Optical Disks منذ عدة سنوات بمشروع بداته منذ ١٩٨٣
ويستغرق ٣٠ عاما لنقل الصفحات المكتوبة على الورق الى هذه الأقراص
لتكون أول المؤسسات الاختزانية التي تستخدم هذه الطريقة في اختزان
محتوياتها (١٠) ، والمكتبة لها نظرة واقعية في استخدام هذه التكنولوجيات
فهي لا تقف على استخدام أحد هذه الوسائل الا بعد دراسة جدوى
ومشروع تجريبي لاختيار هذه الوسيلة ثم التخطيط للتنفيذ في ضوء
مصادرها البشرية والتجهيزية والمالية المتوفرة .

أما آخر السمات التي تجعل من المكتبة مؤسسة مؤثرة على مسارات
التخصص في الولايات المتحدة وخارجها ، فهو دورها القيادي في الشبكة
القومية للمكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة ، فقد أسند اليها التنسيق
بين أطراف هذه الشبكة خاصة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصالات
الإلكترونية ، وتوزيع المخصصات المالية ، وانتاج وتوزيع المعلومات
الببليوجرافية ، والمعايير الموحدة وقوائم الاستناد وإنشاء مرصد معلومات
ببليوجرافي قومي يكون متاحا مباشرة On-line بالتعاون والتنسيق
مع مركز التصويب المباشر للمكتبات On line Computer Library Center
في أوهايو ، ثم أن توسع من دورها التدريسي
لأخصائي المعلومات المشاركين في هذه الشبكة (١١) .

وبالإضافة الى السمات السابقة والتي يعتقد المؤلف انها كافية للدلالة على أهمية وتأثير مكتبة الكونجرس ، فإن هذه المكتبة بجانب عملها الجيولوجرافي تعد مركز اشعاع ثقافي متكامل في الولايات المتحدة بما تقدمه من حلقات مناقشة حول موضوعات وقضايا وحفلات موسيقية ومعارض للفنون وندوات للأدب والشعر ، ويشترك في هذا النشاط بدعوة من المكتبة ائمه العلماء والفنانين والأدباء من العالم كله .

ان مكتبة الكونجرس بحق نموذج فريد للمؤسسات الاختزانة فهي بما توفر لها من امكانات بشرية ومادية وتجهيزية ، وبما استطاعت تكوينه واقتنائه من مجموعات واستغلال لامكاناتها ومجروعاتها في تقديم الخدمات على أوسع نطاق ، ومشاركتها الفعالة وعلاقتها مع كل المؤسسات الأمريكية والعالمية في التخصص عن طريق الندوات والمؤتمرات والمعايير الموحدة وايضا عن طريق مكاتبها الاقليمية المنتشرة في العالم ، وفي تطبيقها للتكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الجيولوجرافية ، وهي كلها سمات تجعل من أمر مكتبة الكونجرس ذات وضع متميز ليس في الدول المتقدمة فقط ، بل على مستوى العالم كله .

٢ — المؤسسات الاختزانة في الدول النامية

من الصعب مقارنة مكانة المؤسسات الاختزانة في المجتمعات المتقدمة بالمكانة التي تحتلها هذه المؤسسات في الدول النامية ، فهناك عدة عناصر تجعل من المؤسسات الاختزانة في الدول النامية اقل تأثرا من مثيلاتها في الدول الأخرى ، وأهم هذه العناصر هو حجم هذه المؤسسات من حيث المقتنيات والميزانيات والكوادر البشرية المؤهلة ، ثم ما يتوفر لها من تشريعات تحدد وتبرز دورها في المجتمع الذي توجد به ، والخدمات التي تقدمها ، ناهيك عن الظروف المعاكسة التي تجدها امامها مثل حداثة التخصص في المجتمعات النامية وبالتالي عدم اكتسابه لدرجة النضج والثقة والمكانة الاجتماعية المرجوة، وعدم وضوح دور التخصص كله بمؤسساته، ثم دور المعلومات نفسها لدى قطاعات عريضة من المسؤولين ومن الشعب ، والامية الهجائية والثقافية الموجودة وسيطرة النظم البيروقراطية على ادارتها والتخلف التكنولوجي العام الموجود والذي لا يساعدها على اقامة خدمات معلومات حديثة ، وضعف البنية الأساسية لوسائل الاتصال بين الدول النامية والدول المتقدمة التي تستحوذ على اكبر كمية من المعلومات حاليا .

ومع هذا فهناك عدد ليس بالقليل من المؤسسات الاختزانية التي تمارس دورها بشكل فعال في الدول النامية وليس من الصعب أن نجد مثل هذه المؤسسات في كثير من الدول النامية حاليا ، وبالأذات في الهند والصين والبرازيل على سبيل المثال ، وهناك نهضة واضحة في انشاء مؤسسات اختزانية جديدة في الدول النامية ، وفي التحسن في أوضاع ومكونات وامكانيات المؤسسات الموجودة بالفعل الا انه وبوجه عام مستظل المؤسسات الاختزانية أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة .

وليس من السهل اختيار مؤسسة او عدة مؤسسات اختزانية من الدول النامية كما فعل المؤلف بالنسبة لاختيار مكتبة الكونجرس كنموذج من الدول المتقدمة وذلك لأن هذه المكتبة تتمتع وكما سبق أن ذكر المؤلف بوضع فريد ومتميز ومؤثر في التخصص كله من الصعب إنكاره أو تجاهله ، ومع هذا فإن المؤلف قد اختار نموذجين مختلفين في البيئة وفي الامكانيات وفي النوع ونوعية الخدمات المقدمة وفي النشاط العام ، وبحيث يؤدي استعراض نشاطهما الى التعرف على أوضاع المؤسسات الاختزانية في الدول النامية وما تقابله من تحديات وما تقوم به من وظائف وأهداف .

١ - معهد المعلومات العلمية والفنية للصين

Institute of Scientific and Technical Information of China

شهدت الصين فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسى في هذا القرن وحتى قيام الثورة الاشتراكية في نهاية الأربعينات ولم يكن انشاء المكتبات ومراكز المعلومات من أولويات الحكومات المتتابة قبل هذه الثورة . وافتتح معهد المعلومات العلمية والفنية للصين في عام ١٩٥٦ تحت اشراف « لجنة العلوم والتكنولوجيا Commisison of Science and Technology ويعتبر هذا المعهد حاليا بمثابة المركز القومى والمكتبة القومية للمعلومات العلمية في الصين كلها ويخدم كل الباحثين العلميين والمؤسسات الاكاديمية والجامعات في الصين الشعبية ، ويتوم حاليا بالوظائف الآتية(١٢) :

١ - تجميع اوعية المعلومات الصينية والأجنبية في كل مجالات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على الدوريات والتقارير العلمية وأعمال المؤتمرات وأدوات الكشف والاستخلاص .

٢ - تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة للباحثين والهيئات الصينية في كل انحاء البلاد ، ويقوم المعهد بخدمات المراجع والتصوير والاستنساخ والرد على الاستفسارات بالبريد وتبادل المعلومات العلمية بين الباحثين والترجمة والتكثيف والاستخلاص .

وعلاوة على ذلك فإن المعهد يعمل كمركز للأبحاث في تخصص المكتبات والمعلومات في الصين (١٣) بمحاولة تأصيل نظريات ودراسات أساسية للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، وبالمبحث عن الوسائل والتجارب التي تطور من أساليب العمل لخدمة التطور الصيني في كافة المجالات .

واستطاع المعهد أن يحقق أهدافه خلال الفترة القصيرة التي أعقبت انشائه الى حد بعيد ، خاصة بتقديم الخدمات على المستوى القومي ، وأصبح أحد المؤسسات المؤثرة في التخصص في الصين وقد استطاع أيضا أن يقتنى مجموعة قوية من مصادر وأوعية المعلومات (أكثر من ٧ آلاف عنوان لدوريات جارية ، ٦٠٠ ألف رسالة جامعية وتقارير وأعمال مؤتمرات ، ونحو ٦ ملايين براءة اختراع ، ونحو ٦٠ ألف من الموصفات التيسيرية) (١٤) ، وأعد المعهد عددا كبيرا من القوائم الببليوجرافية المتخصصة لمختلف أنواع الأوعية وقام بنشرها كما أنه يقوم بصفة منتظمة بخدمات الإحاطة الجارية والبحث الانتقائي للمعلومات واستنساخ وتسليم الوثائق لمختلف الباحثين والهيئات الأكاديمية بالصين . وزيادة على ما سبق فقد اهتم هذا المعهد في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا ببحث أساليب استخدام الحاسبات الالكترونية في أعمال التكثيف والترجمة ، وأعد نظام تصنيف خاص للإنتاج الفكرى الصينى ، ولعب الدور الرئيسى في انشاء واستضافة « جمعية المعلومات العلمية والفنية الصينية » (١٥) Chinese Scientific and Technical Information Society (10)

ولم يقتصر الدور القومى للمعهد على اقتناء المواد أو الخدمات أو الأبحاث ، بل امتد ليكون مركزا للمؤتمرات الدولية في التخصص والتي تعقد في الصين ، ومركزا للتدريب الراقى لأخصائى المعلومات الصينيين خاصة في تلك الدورات التي تعقد على مستوى قومى وتشارك فيها مؤسسات دولية وأجنبية حيث يتولى المعهد اختيار العناصر الصالحة لهذه الدورات وتنظيم البرامج واختيار المحاضرين الأجانب وتوفير القاعات واجهزة التعليم والتدريب والمواد المطبوعة المساندة لهذا البرنامج (١٦) .

ان تأثير معهد المعلومات العلمية والفنية للصين على المستوى القومى قد أصبح واسع النطاق بمقتنياته وخدماته وابحاثه وعلاقاته الداخلية والخارجية مع المؤسسات الأخرى فى التخصص ، وبحيث أصبح بالفعل رغم مرور نحو ثلاثة عقود فقط على افتتاحه ، بمثابة مكتبة قومية علمية للصين .

Gambia National Library

ب - المكتبة القومية فى جامبيا

جامبيا من دول غرب افريقيا التى تعد من اصغر الدول الامريقية مساحة وعددا للسكان ، ومن اقلها فى الموارد الطبيعية والبشرية معا ، ولم تعرف أى نوع من انواع المكتبات او مراكز المعلومات الا منذ اقل من نصف قرن قريبا عدا بعض مكتبات الافراد الأجانب من السلك السياسى ، وبعض كبار الأغنياء وكانت اول مكتبة عامة مقامة للشعب فى مدينة « بانثورست Bathurst » التى تحولت بعد الاستقلال الى « بانجولا Bangola » قد افتتحت بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة احد المساوسة الأجانب(١٧) .

وظل للتقدم فى عدد وانواع المكتبات بطيئا لغاية حتى استقلال الدولة فى عام ١٩٦٥ واقتصر على عدد محدود من المكتبات فى المصالح الحكومية والشركات والمراكز الثقافية الأجنبية والسفارات ، الا ان التوسع فى حركة التعليم فى السبعينات وظهور الحاجة الى وجود عدد من المكتبات فى المدارس والمعاهد العليا ، ثم مطالبة بعض فئات الشعب وخاصة من الذين تلقوا تعليمهم بالخارج بوجود مكتبة قومية والتوسع فى خدمات المعلومات التى تساهم فى رفع المستوى الثقافى والعلمى والاجتماعى لشعب ، فقد تم انشاء « مجلس المكتبات فى جامبيا Gambia Library Council » فى عام ١٩٧٦ ، وحددت

اهدافه بان اهمها إنشاء مكتبة قومية(١٨) وكانت ارماسات للتفكير فى هذه المكتبة قد بدأت قبل ذلك بعدة سنوات حيث مول المجلس البريطانى انشاء المكتبة حتى تم افتتاحها بالفعل فى عام ١٩٧٦ وبلغ حجمها فى عام ١٩٨١ ، ٦٢ ألف مجلد للمكتب والتقارير والطبوعات الحكومية وحوالى ٦٠٠ مجلد لدوريات التى تصدر فى جامبيا ودول غرب افريقيا أساسا ، ثم التى ترد هدايا من المجلس البريطانى(١٩) .

والمكتبة تقدم خدماتها أساساً للطلبة في المراحل الدراسية المختلفة ،
وأبرز خدماتها هي اعارة الكتب داخلياً وخارجياً ، وتقديم نوع بسيط من
الخدمات المرجعية لمن يطلبها من المستفيدين داخل المكتبة ، كما أنها تتولى
الإشراف على نوعين من المكتبات العامة الصغيرة للذين افتتحتا في عام
١٩٧٩ في أحياء العاصمة ، وهذه الفرعيات تعمل كمركزاً لإمداد المواطنين
بالكتب الدراسية والثقافية وتتولى أيضاً عقد ندوات وبرامج لمحو الأمية
ولزيادة الوعي الصحى لدى المواطنين (٢٠) .

وهناك عدد من الظروف البيئية التى تقف حجر عثرة في سبيل أدائها
لعملها على الوجه الأكمل وهى :

١ — عدد العاملين المؤهلين فليس هناك نظام أكاديمى أو حتى
دورات تدريبية لاعداد المكتبيين في جامبيا ، وتعتمد على المنح المقدمة من
بريطانيا أو ارسال بعض الأفراد الى دورات تدريبية سريعة الى نيجيريا
المجاورة ، ولا يزيد عدد العاملين المؤهلين في المكتبة عن ثلاثة أفراد
بالإضافة الى عشرة من الكتبة والمساعدين (٢١) .

٢ — قلة الموارد المالية المخصصة للمكتبة من قبل الحكومة لضعف
اقتصاد الدولة ولهذا فإن ميزانية المكتبة تعتمد بشكل شبه كامل على
اشتراكات الأعضاء وهبات الأغنياء والمساعدات اجنبية (٢٢) .

٣ — عدم وضوح الدور الذى تلعبه المكتبة ، فهى تقوم بعملها كمكتبة
مدرسية ومكتبة عامة ومكتبة قومية ، وكل منها مؤسسة اختزانية مختلفة
الدور . ومن الواضح أن دورها كمكتبة مدرسية يغلب على باقى الأدوار
لهذا فهى لا تقوم بأى من وظائف المكتبات القومية التى من أهمها الإيداع
القانونى أو متابعة حقوق التأليف أو تبادل المعلومات مع أى من المؤسسات
الدولية و تمثيل الدولة في الخارج .

٤ — ضعف الإطار العام للتخصص في الدولة فلا توجد أى مؤسسات
أكاديمية للتخصص ، وعدد المؤسسات الاختزانية قليل للغاية ، وتوجد
جمعية للمكتبيين لا تمارس أى نشاط فعال ، ويقتصر الانتاج الفكرى على
وضع تقارير حكومية بشأن ميزانيات أو الإشراف أو توجيه المكتبة القومية،
ثم ضعف سوق النشر الناتج عن ضعف النشاط الأكاديمى والثقافى مما
لا يتيح لها تكوين أى مجموعات وطنية أو اجنبية خاصة مع قلة اعتمادات
التزويد .

ثانياً : المؤسسات المهنية

١ - الأهداف العامة

يعد وجود المؤسسات المهنية - الجمعيات والاتحادات والمنظمات - أحد الركائز الهامة في تكوين البنية الأساسية لأي تخصص أو مهنة ، خاصة إذا كان عدد العاملين والمتخصصين فيها كبيراً ومختلف من حيث نوعية وتباين الخلفيات العلمية أو الوظائف التي يؤديها وإذا كانت طبيعة هذا التخصص يغلب عليه طابع الممارسات والتطبيقات مثلما هو عليه الحال في تخصص المكتبات والمعلومات .

وتأخذ أهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات المهنية أربعة اتجاهات رئيسية :

الأول : هدف اجتماعي ومهني وهو جمع شمل المعلومات والمتخصصين والمهتمين بمجال عمل الجمعية وتوحيد جهودهم وآرائهم وتعريف بعضهم لبعض والدفاع عن أهمية وجود التخصص أمام المجتمع ، وهي في سبيل ذلك تعقد المؤتمرات والحلقات والندوات وتسعى باستمرار إلى اكتساب عناصر جديدة للتخصص ، وإيجاد فرص عمل أفضل للأعضاء وتحسين أوضاعهم الحالية (٢٣) .

الثاني : هدف تعليمي ، وذلك بتنمية قدرات ومهارات الأعضاء بها باستمرار وتعريفهم بالتطورات الحديثة في التخصص بعقد الدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر . وهناك بعض المؤسسات المهنية التي تأخذ على عاتقها منح شهادات دراسية واعتماد وتقييم البرامج الأكاديمية الموجهة لكوادر البشرية في التخصص .

الثالث : من هذه الأهداف من يتعلق بإجراء البحوث وتطوير الممارسات في التخصص وعادة ما يكون هذا في مجال تقييم واعداد وتطوير التقنيات والمعايير ونشر واقتناع المتخصصين والمؤسسات باستخدامها . وهناك بعض المؤسسات التي تجرى أو تمول أجزاء أبحاث لحل أحد المشاكل التي تظهر عند التطبيق وتعطى بعض الأبحاث الممتازة منها جوائز وتقوم بنشرها .

الرابع : يتعلق بتقديم الاستشارات لمؤسسات التخصص أو للمؤسسات الأخرى في المجتمع التي تحتاج الى مشورة في مجال عمل الجمعية ، وغالباً ما تستفيد الجمعية من الخبرات البشرية الموجودة في صفوف أعضائها في تقديم هذه الاستشارات .
وهناك بعض الأهداف الأخرى التي تنفرد بها بعض الجمعيات

بجانب الأهداف الأربعة الأساسية الأساسية السابقة مثل ضم كبار المسؤولين الى الجمعية لاكتساب تأييدهم ، وإقامة مشروعات تجريبية لاختيار أحد المعايير أو اساليب الجديدة واعداد مكتبة أو مركز لإمداد الأعضاء بالمعلومات عن المجال ومراقبة التشريعات التي تصدرها الهيئات الأخرى ويمتد تأثيرها الى نشاطها أو نشاط التخصص (٢٤) ، وتمثيل المتخصصين والتخصص أمام المنظمات والاتحادات الدولية .

وتختلف التقديرات حول عدد المؤسسات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات على المستويات القومية والإقليمية والدولية في العالم ، ولكن أكثر التقديرات تحفظاً أشارت الى وجود ٥٠٠ جمعية على الأقل لها نشاط جارى منها نحو ٣٠٠ في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا فقط (٢٥) ، ويندر أن توجد دولة في العالم حالياً مهما كان مقدار تخلفها في التخصص ، الا وبها جمعية واحدة على الأقل ، كما أن هناك عدد لا يستهان به من الجمعيات في علوم وتخصصات أخرى يوجد بها لجان وأقسام لخدمات المعلومات مثل الجمعية الكيميائية الأمريكية American Chemical Society وجمعية الناشرين الأمريكيين

Association of the American Academic Publishers

ورغم هذا العدد الكبير من المؤسسات المهنية ، فإن هناك عدداً قليلاً منها لعب — ولا يزال — دوراً ملحوساً في تطور التخصص وفي قدرات العاملين فيه ، وسوف يعرض المؤلف لبعض هذه المؤسسات لالقاء الضوء على تاريخها وتكوينها ونشاطها ، ذلك لأن كثيراً من هذه الجوانب يصلح كنموذج يحتذى لباقي المؤسسات المهنية في التخصص في الدول النامية .

٢ — الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية

يعتبر التعاون الدولى في اعداد وتطوير ونشر المعايير الموحدة وترتيب وعقد المؤتمرات العالمية وتسهيل حركة تبادل المعلومات والمتخصصين في

النظم التعاونية هو أبرز وظائف وأهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية . وإذا كنا في سباق الحديث عنها فلابد من التتويه بالدور الذى لعبته ولا تزال تلعبه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة « اليونسكو » التى شاركت مشاركة ايجابية وفعالة منذ انشائها فى عقد كثير من اللقاءات الدولية وتنظيم للدورات التدريبية واعداد ونشر والمشاركة فى وضع المعايير الدولية وتشجيع للدراسة والبحث فى مجالات التخصص والعمل على نشره فى سلاسل منتظمة من الدوريات والتقارير والكتب ، والمساهمة الفعالة فى تقديم الاستشارات لعدد كبير من مؤسسات التخصص فى الدول النامية بتوفير الخبراء لها ، واخيراً المشاركة فى تنظيم الشبكات التعاونية لنقل المعلومات عبر الدول والقارات .

والحقيقة اذا كان لنا ان نضع ترتيباً لاهمية المنظمات الدولية فى التخصص فإن هذه المنظمة تاتى فى المرتبة الأولى بلا جدال رغم انها لا تقصد اهتمامها على أنشطة التخصص وحده بل يمتد هذا النشاط الى كثير من المجالات الأخرى .

أما اذا انتقلنا الى الجمعيات والاتحادات المتخصصة فى المكتبات والمعلومات على المستوى الدولى ، فإننا سنجد ان أكثرها تميزاً من حيث النشاط هما :

١ - الاتحاد الدولى للتوثيق

Federation Internationale de Documentation

يعتبر الاتحاد الدولى للتوثيق من أقدم المنظمات الدولية فى التخصص، ويعود تاريخ انشائه الى عام ١٨٩٥ ، فى فترة واكبت محاولات مجموعة من العلماء فى تأسيس التوثيق كسرع منفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا فقد ارتبط الاتحاد طوال عمره بالتوثيق فكان هذا من عوامل قوته وضعفه فى نفس الوقت حسب تطور التوثيق قوة وضعفا حتى الآن ، وقد تغير اسمه عدة مرات حتى الآن ، فقد كان فى بداية حياته « المعهد الدولى للبليوجرافيا
Institute International de Bibliographie
Bibliographie
وكان محور اهتمامه اعداد بليوجرافية شاملة لكل الانتاج الفكرى على مستوى العالم ، ثم تغير اسمه بعد ذلك الى المعهد الدولى للتوثيق
Institute International de Documentation

في عام ١٩٢١ ، بعد أن زاد اهتمامه بالخدمات المكتبية المتخصصة وبوسائل الاستفسار الحديثة وصرف للنظر عن فكرة الببليوجرافية العالمية ، ثم استقر في عام ١٩٢٨ على اسمه الحالي بعد أن حدث تغيير كبير في قيادته ورات توجيه أنشطته وأهدافه نحو تشجيع التعاون الدولي ودفع للجمعيات الإقليمية والوطنية على العمل لتحسين الممارسات في التخصص .

وقد أصبح هدف الاتحاد الآن هو (٢٦) « تشجيع البحث في التوثيق وهو المجال الذى — فى مفهوم المعهد — يغطى تنظيم المعلومات بكل أشكالها وطرق تسجيلها واختزان المعلومات واسترجاعها وبحثها وتقييمها فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والفنون والإنسانيات » وهو هدف واسع عريض يعمل الاتحاد على تحقيقه عن طريق الارتفاع بمستوى فعالية خدمات التوثيق وتطوير أساليبه وابتكار أساليب جديدة لخزن واسترجاع المعلومات . أما أهم ما يحققه فعلا فهو عمله المستمر على إرساء قواعد وانتشار النظم والشبكات الوطنية والإقليمية والدولية وتسهيل حركة تبادل المعلومات على المستوى الدولي .

وتدل الإحصائيات الحديثة المنشورة عن الاتحاد وأعضائه (٢٧) على أن به ٦٨ عضوا فى عام ١٩٨٢ ، منهم ٢٠ دولة من آسيا وأفريقيا (٤٤٪) وهى نسبة لا بأس بها لمشاركة للقارتين فى عضوية الاتحاد ، وإن كان هذا لا ينبغى أن يصرفنا عن حقيقة أن أكثر الأعضاء مساهمة وتأثرا على أنشطته هى الدول الأوروبية الغربية . وهناك ٤ أنواع من الأعضاء فى الاتحاد وهم أعضاء وطنيون (مثل واحد لكل دولة) ودوليون (المنظمات الدولية أو الإقليمية) ومنتسبون (هيئات وأفراد لم يستكملوا أحد شروط العضوية) ومشاركون (نوع مرحلى من العضوية تمهيدا لوضعهم فى الفئة الثالثة الأولى) .

ويعد تطوير نظام التصنيف العشري العالمى هو أبرز أعمال الاتحاد الدولى للتوثيق ، علاوة على مؤتمره العام الذى يعقد كل عامين وهى مؤتمرات يقدم فيها عدد كبير من الأبحاث الهامة . ومن المعلوم أن الاتحاد يلقى معارضة شديدة لبعض اتجاهاته بشأن مناصرة التوثيق وقصره فى نشاطه على المفهوم الأوروبى منه ، وبالذات متابعة إصدار وتطوير للتصنيف العشري العالمى ، الأمر الذى جعل بعض الجمعيات فى أمريكا الشمالية

لا تهتم بنشاطه أو بمؤازرته ، كما ان للاتحاد علاقات قوية بفرنسا التي تساهم بالجزء الأكبر من ميزانيته ، وبلجيكا التي تعد أبرز المؤسسين له مما يعرضه لبعض النقد من دول أوروبا الاشتراكية أيضا .

ب - الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Association and Intitutes

ترجع الارهاصات الأولى للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها الى عام ١٨٧٧ حينما تم أول مؤتمر دولي مشترك لأمناء المكتبات نظمته الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association وجمعية المكتبات Library Association في بريطانيا ، وأعقب ذلك عدة اجتماعات أخرى مشتركة ساهم فيها بصفة أساسية المتخصصين والمؤسسات من الولايات المتحدة وانجلترا والدول الاسكندنافية حتى تم تأسيس اللجنة الدولية للمكتبات والبيبلوجرافيا التي كانت مقدمة لافتتاح المعهد في عام ١٩٢٩ (٢٨) .

وعضوية الاتحاد مقصورة على الجمعيات الوطنية أو المؤسسات الكبرى في التخصص في كل دولة ويمكن ان تشترك من الدولة الواحدة أكثر من جمعية أو مؤسسة كما يمكن للأفراد أن ينضموا الى عضوية الاتحاد كأعضاء مراقبين لهم حق حضور مؤتمراتهم والحصول على مطبوعاته ، دون حق حضور اجتماعاته الداخلية أو المشاركة في القرارات .

ويعد الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها أفضل الاتحادات الدولية في التخصص - ولعه يتفوق بوضوح على الاتحاد الدولي للتوثيق في هذا - التي عملت منذ انشائها على تشجيع وتنسيق التعاون الدولي بين المكتبات ومراكز المعلومات والجمعيات المهنية في كل الدول الأعضاء وأبرز أنشطته وأهمها في مجال المعايير الموحدة بداية من مشاركته الفعالة في المؤتمر الدولي لمبادئ الفهرسة الذي عقد في عام ١٩٦١ ، وتم فيه وضع اللبانات الأولى للاتفاق الدولي في هذا المجال ، والتي تطورت بعد ذلك بدفعات قوية من الاتحاد الى اعداد التقنين الدولي للوصف البيبلوجرافي في عام ١٩٧١ ، ثم مساهمة الاتحاد الكبيرة في قضية لضبط البيبلوجرافي العالمي (٢٩) .

ويمتد نشاط الاتحاد خلاف ما سبق الى مجال التدريب والبيحث خاصة في مجال التحصيل وبالذات في اعداد الاشكال البيليوجرافية للاختزان كما تعد مؤتمراته السنوية من ابرز الأحداث تخصص المكتبات والمعلومات ويحرص على عقده في دول وقارات متباينة ومختلفة عاما بعد علم تقاديا لاي حسابيات سياسية بين الاعضاء ، وللإتحاد دورية هامة IFLA News Letter علاوة على دوريته الاخبارية IFLA Journal التي تنشر اخبار نشاطات لجانه المختلفة والمتعددة .

٣ - الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة

هناك علاقة مؤكدة بين قوة ونفوذ للجمعيات المهنية في اى دولة ، وقوة ورسومخ البنية الأساسية للتخصص في هذه الدولة ، وأبرز الأمثلة على ذلك قوة ونفوذ للجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وانجلترا التي ثبت فيهما التخصص اقدمه خلال قرن ماضى بأكمله وتزامنت للجمعيات المهنية عبر هذا التاريخ مع كل للتطورات التي حدثت هناك واكتسبت قوة ونفوذا لدرجة أن هذه للجمعيات أصبحت المتحدث الرسمي للتخصص أمام السلطات ، ولا يمكن أن يصدر تشريع يختص بالمكتبات أو المعلومات دون الرجوع اليها ، كما امتد نفوذها الى تقييم المؤسسات الأكاديمية أو منح شهادات أو أجازات لمزاولة المهنة . ولعل قوة ونفوذ للجمعيات المهنية في الدول المتقدمة لم تتمثل كما تمثلت في طلب الرئيس الأمريكى نفسه من الجمعية الأمريكية للمكتبات أن تتولى تنظيم ودعوة المؤسسات والمتخصصين بالولايات لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمتخصصين بالولايات المتحدة لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمعلومات

White House Conference For Library and Information Services

والذى عقد في نوفمبر عام ١٩٧٩ ، وذلك على اعتبار أن الرئيس الأمريكى لم يجد في التخصص أفضل من الجمعية على مستوى الولايات المتحدة كلها للاعداد للمؤتمر .

وليس هذا الوضع المتميز للجمعيات سائدا على الجمعيات الأمريكية أو البريطانية فقط ، بل موجوداً في كل الدول التي وصل فيها التخصص الى مستوى عال من حيث الممارسة وعدد المتخصصين والنفوذ وقية للخدمات التي يقدمها ، ففي فرنسا مثلاً تقوم للجمعية الفرنسية للموثقين والبيليوجرافيين

Associations Francais des Documentalistes et des Bibliothecaires

بتنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية للمتخصصين والمساعدین لتحسين مستواهم العلمی والعملی ، كما أنها تساهم في ايجاد الوظائف لهم ، وفي ألمانيا الغربية تقوم الجمعية الألمانية للموثقين Urein Deutscher Dohumentare بتقييم اخصائي المعلومات في ألمانيا الغربية ، وتوظيف مسئولياتهم في المكتبات ومراكز المعلومات بتحديد المسئولية المنوطة بكل كادر من الأخصائيين . وتتولى الدفاع عنهم أمام إدارات أعمالهم لحل أي مشاكل يتعرضون لها وتعمل على زيادة مرتباتهم ، وقد حصلت على كل هذه السلطات بموافقة الهيئات الفيدرالية الألمانية ، ولا يقتصر هذا النموذ على جمعيات الدول الغربية فقط ، ففي اليابان تقوم الجمعية اليابانية للموثقين Japanese Association For Documetalists بقيادة البحث العلمی وعمليات التطوير في التخصص في اليابان ، وترجم كل أبحاثها الى الانجليزية في الولايات المتحدة (٣٠) ، وتتمتع الجمعيات في الدول الاسكندنافية وفي الاتحاد السوفيتي وبولندا بنفس المكانة رغم التأثيرات السياسية للحكومات في الدول الاشتراكية على الجمعيات المهنية هناك وسيطرتها عليها .

ولعله من الأفضل أن يختار المؤلف لبعض النماذج القوية من الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة ويعرض لها من حيث التاريخ والتكوين والوظائف وكما عرض لبعض نماذج الجمعيات والاتحادات الدولية .

American Library Association

١ - الجمعية الأمريكية للمكتبات

هي أقدم الجمعيات المهنية الموجودة بعد أن تأسست في عام ١٩٧٦ ، كما أنها أكثر الجمعيات تنظيماً وتأثيراً في إطار تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وخارجها . لعب « ملفل ديوى Melvil Dewery » دوراً رائداً في تأسيسها ونمت نمواً كبيراً خلال القرن الأول من عمرها من حيث التنظيم والنشاط وعدد الأعضاء الذين كانوا نحو ٧٠ عند افتتاحها وبلغوا نحو ٣٥ ألف عضواً في بداية الثمانينيات (٣١) .

يشكل نظام الجمعية وتركيبها الإداري نظاماً فريداً يتيح لها المشاركة في كافة جوانب التخصص واحتواء العاملين فيه ، فهي تتشكل (٣٢) من ١١

تسعى بعد كل منها بمثابة جمعية فرعية تهتم بنوع معين من انواع المؤسسات الاختراعية أو احد أنشطة فيها مثل الجمعية الأمريكية لأمعاء مكتبات المدارس ، وجمعية المكتبات العامة ، وجمعية مكتبات الكليات والبحوث وجمعية ادارة المكتبات وهكذا . وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم الى عدة لجان فرعية ، فقسم الموارد والخدمات مثلاً له عدة فروع في الفهرسة والتصنيف والدوريات وكل فرع منها له عدة لجان وبجانب الأقسام الأساسية توجد أيضاً ١١ مائدة مستديرة أو جماعة اهتمام بتضية معينة مثل المعارض وتاريخ المكتبات والعلاقات الدولية وغيرها .

لعبت الجمعية دوراً حاسماً في العقود الثلاثة الماضية في « تنمية المجتمع الأمريكي لأهمية المكتبات كمصدر للمعلومات وفي وضع أسس ولوائح المهنة وفي دفع ورعاية البرامج للتعاونية بين المكتبات وفي وضع سياسة ثابتة لدخول المكتبات الأمريكية الى عصر تكنولوجيا المعلومات » (٣٣) .

تتركز قوة ونفوذ الجمعية في ثلاثة عناصر أساسية :

الأول : هو المطبوعات التي تنشرها والتي يحصل عليها الأعضاء مجاناً ويكفي أن نشير الى أن للجمعية هي أكبر جهة واحدة ناشرة في تخصص المكتبات والمعلومات في العالم كله ، وهي تنشر أكثر من ٣٠ دورية غير التقارير والكتب والنشرات والتقنيات وغيرها .

الثاني : هو مشاركتها الفعالة في إعداد ونشر وتطوير المعايير الموحدة وبالذات في مجال الفهرسة والبيبلوجرافيا والأشكال البيبلوجرافية للاختزان الإلكتروني .

أما الثالث : والأكثر أهمية فهو عملية التقييم والاعتماد Accreditation

وبمقتضاه تقوم لجنة خاصة من الجمعية بتقديم دورى لكل برامج تعليم المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وكندا من حيث القرارات الدراسية والأساتذة وشروط القبول والإمكانات المتاحة لكل مؤسسة أكاديمية وبدون هذا التقييم يستحيل على أى برنامج أن يكتب له نجاح يذكر لعدم إقبال الطلبة على الكلية التي تعتمد في سمعتها العلمية والأكاديمية

والهنية على اعتماد وتقييم الجمعية ، وسيتناول المؤلف عملية التقييم بشيء
من التفصيل في الفصل القادم .

ومن الملاحظ ان الجمعية الأمريكية للمكتبات أصبحت بعدد أعضائها
ونفوذها تجمعا مسيطرا على كافة الجمعيات الأخرى التابعة لها فمن بين
أعضائها هناك ٨٥٪ منضمون الى جمعية المكتبات المتخصصة
Special Library Association
والجمعية الأمريكية لعلم

المعلومات American Society For Information Science
بصفة خاصة ، وإلى عدة جمعيات أخرى في التخصص بصفة عامة ، وبالتالي
فإن الجمعية تلعب دورا موحها للجمعيات المهنية الأخرى عن طريق التزام
الأعضاء بسياسات الجمعية الأم وأهدافها .

ب - الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات
American Society For Information Science

إذا كانت الجمعية الأمريكية للمكتبات هي أكثر الجمعيات المهنية
في التخصص في الولايات المتحدة وخارجها نشاطا وتنظيمات وتأثيرا
ونفودا ، فإن الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات هي أكثر الجمعيات الموجودة
دعاية وحركة وضجيجا . ترجع البدايات الحقيقية لهذه الجمعية الى عام
١٩٣٦ ، ومن كنف الجمعية الأمريكية للمكتبات ، ففي أثناء انعقاد مؤتمرها
السنوي تجمع عدد من المهتمين بوسائل الاستنساخ الميكروفيلمية التي
كانت قد بدأت في الظهور في ذلك الوقت ، وشكلوا جماعة اهتمام داخل
الجمعية الأمريكية للمكتبات ومن الطبيعي أن ذلك قد جاء على وفاق
مع الشركات المنتجة لهذه الآلات فشجعت هؤلاء الأعضاء ، وبدأت
في الدعاية لأجهزتها عن طريقهم وسرعان ما أفلحت هذه
المجموعة المنظمة والدعومة في تأسيس « معهد التوثيق الأمريكي
American Documentation Institute » عام ١٩٣٧ (٣٤) وكانت بداية
هذا المعهد متواضعة للغاية واقتصرت عضويته على الهيئات فقط ولم
تكن تزيد عن ٥٠ هيئة كلها مهتمة أو متخصصة في المصغرات الفيلمية وكان
اهتمامه موحها نحو زيادة استخدام المكتبات لهذه الأوعية والتكنولوجيات
وتكوين مكتبة ميكروفيلمية في مكتبة الكونجرس عن طريق الإيداع ، ثم
تسهيل عمليات الاعارة التعاونية وتبادل المصادر عن طريق النسخ المتاحة
ميكروفيلميا (٣٥) ، ولم ينشط هذا المعهد الا في السنوات القليلة التي

سبقت الحرب العالمية الثانية ثم توقف نشاطه تقريباً خلالها . ومن المثير أن معهد التوثيق الأمريكى كان سيفلق أبوابه تماماً لعجزه عن اكتساب أعضاء أو أموال لمواجهة نشاطه لولا أن أمين مكتبة الكونجرس « لوثر ايفنز Lauther Evans » أصبح رئيساً للمعهد فى عام ١٩٥٠ فعمل بكل جهده على إعادة رسم سياسة المعهد وتخليصه من تأثير رجال شركات المصغرات الفيلمية ، وعمل على مزيد من التعاون مع الجمعية الأمريكية للمكتبات ثم على إنهاء عزلة الولايات المتحدة عن النشاط الدولى للتخصص ، فانضم المعهد الى الاتحاد الدولى للتوثيق ممثلاً للولايات المتحدة .

وكان يمكن لهذه الجمعية ان تأخذ مسارها الصحيح بعد ذلك لولا ظهور الحاسبات الالكترونية وشركاتها وانتشارها داخل المؤسسات الاختزانة فى الولايات المتحدة ، ودخول التكنولوجيا الى المعهد فبدأ مع هذا عهداً جديداً فغير اسمه عام ١٩٦٨ الى « الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات » وغير استراتيجيته وهدفه الأساسى لتكون « القيادة والاسراع بالتقدم الذى يحدث فى مجال علم المعلومات والتكنولوجيا » وكما جاء فى الميثاق الأساسى للجمعية « (٣٦) .

وتعكس الجمعية حالياً أصدق انعكاس لوضع علم المعلومات من حيث الضجيج وعدم الوضوح وخطل المفاهيم ، فلو فحصنا تعريفها لعلم المعلومات — سبق ذكره فى الفصل الأول — لوجدنا أنه ينطبق أيضاً على تخصص المكتبات والمعلومات ، ولو فحصنا اهتمامات أعضائها الأقل من أربعة آلاف فى الوقت الحالى لوجدنا أنهم خليط من تخصصات وعلوم واهتمامات مختلفة فى تخصصات وعلوم الادارة والاستنساخ والطباعة والاستخلاص والتكثيف وتحليل النظم وبنوك المعلومات والاتصالات عن بعد والترجمة الآلية والنشر وحقوق التأليف والمصغرات الفيلمية والتصنيف والمكتبات المتخصصة وبحوث العمليات الرياضية وأجهزة ولغات الحاسبات الالكترونية والسكرتارية الحديثة والسببرنطيقا وعلم النفس وهى كلها اهتمامات تحولت الى جماعات اهتمام تمارس نشاطها فى اطار الجمعية (٣٧) . ، ونفس هذا التشتت يمكن ملاحظته بسهولة من النظر الى وظائف الأعضاء وخلفياتهم العلمية والتي ذكرت أيضاً فى الفصل الاول .

ورغم النشاط والحركة الدائبة والاجتماعات والمعارض والمنشورات والمؤتمرات التي تعقدها الجمعية الا ان تلك الواجهة الاعلامية لم تخفى حقيقة سيطرة شركات الحاسبات الالكترونية عليه في التمويل والاعلانات المدفوعة في الدوريات التي تصدرها أو المعارض التي تنظمها أو في دفع قيمة الجوائز المتعددة التي تمنحها كل عام ، وهناك اعتراف كاف في الولايات المتحدة بأن أعضاء الجمعية هم مجموعة من الأفراد الذين لا تربطهم رابطة حقيقية أو هدف واحد ، وان الجمعية لا تمثل القاعدة الحقيقية لمجتمع المكتبات والمعلومات والمعلومات في الولايات المتحدة (٣٨) ، وانها تشترك مع جمعية المكتبات المتخصصة Special Library Association في الاهتمام بالأجهزة التكنولوجية والجوانب الآلية والميكانيكية في نظم وأساليب المعلومات أكثر مما تهتم بخدمة أعضائها أو بالصالح العام للتخصص ، أو بإرساء مجموعة من الجوانب النظرية والأكاديمية والأخلاقية له (٣٩) .

وهناك تغيير كبير تشهده الجمعية حالياً ومنذ عام ١٩٨٠ لا بد أن ننوه به على سبيل الانصاف ، فقد بدأت في تبني أهدافاً جديدة أكثر وضوحاً حيث تعمل على أن تكون ملتقى للمهتمين بقضية المعلومات وان تؤثر لهم سبل الالتقاء ، وان تستغل سبل الدعاية التي تملكها في زيادة وعي وإحساس المجتمع الأمريكي بأهمية وقيمة التخصص والعاملين فيه « (٤٠) ، كما ان هناك جسوراً تمتد بأيدي مخلصين مع الجمعية الأمريكية للمكتبات خاصة في اللجان التي تشكلها الهيئات القومية في الولايات المتحدة من أجل توجيه موارد وخدمات مؤسسات المكتبات والمعلومات والتخطيط لها بشكل أكثر فعالية ، كما يلاحظ أن تيارات الانفصال والحساسية الشديدة والتنافس مع الجمعيات المهنية الأخرى قد خفت حدتها الى حد كبير من مطبوعات الجمعية ومؤتمراتها .

The Library Association

ج - جمعية المكتبات

جمعية المكتبات في بريطانيا هي ثاني الجمعيات المهنية على مستوى العالم بعد الجمعية الأمريكية للمكتبات من حيث عدد الأعضاء - نحو ٢٥ ألف عضو - ومن حيث تاريخ التأسيس الذي يرجع الى عام ١٨٧٧ ، وأيضاً من حيث النفوذ والتأثير والمشاركة في وضع التقنيات والمعايير وحجم المنشورات (٤١) .

، وتستحوذ الجمعية على نصيب كبير من التأثير على التخصص في إنجلترا بسببين ، أولهما إنها أهم المؤسسات هناك في إعداد وتطوير المعايير والتقنيات وهي تتعاون في هذا المجال تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها والجمعية الأمريكية للمكتبات ومكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية ، والثاني هو مشاركتها الفعالة في مجال الإعداد المهني في إنجلترا عن طريق تنظيم الدورات التدريبية وبرامج مواصلة التعليم ، ثم منح الشهادات التي تمنح حاملها وضعاً مرموقاً في إنجلترا والدول الناطقة بالانجليزية وبالذات شهادة زمالة الجمعية Fellow Association . وهي أعلى من درجة الماجستير ، وأقل من دكتوراه الفلسفة ، وللحصول عليها يجب اجتياز امتحان أقسام لجنة من الجمعية بجانب ضرورة أن يتدرس المتقدم بالخبرة العملية لسنوات طويلة قبل تقديمه ولكنها تؤهله لوظائف مرموقة داخل وخارج إنجلترا وبالذات وظائف هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية في التخصص (٤٢) .

د - جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information Bureaux

أنشأت في إنجلترا عام ١٩٢٤ ، وهي متشابهة مع جمعية المكتبات المتخصصة في أمريكا في ظروف النشأة في الفترة التي ظهر فيها التوثيق ومحاولته تكوين مؤسساته الخاصة ، كان مؤسسوها من علماء الفيزياء البريطانيين غير الراضين عن خدمات المكتبات التي كانت موجودة وعن سلوك واتجاهات جمعية المكتبات .

تأخذ هذه الجمعية في أهدافها باتجاهين أساسيين ، الأول اجتماعي ويهدف الى توفير سبل التقاء المتخصصين في المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات في إنجلترا وخارجها ، والثاني مهني ، ويهدف الى تقديم خدمات اعلامية متكاملة ودورية الى الأعضاء كوسيلة لزيادة قدراتهم المهنية . علاوة على استخدام الدورات التدريبية مختلفة المستويات لاعادة تأهيل اخصائي المعلومات وتعريفهم بالتطورات الحديثة في التخصص .

تشهد الجمعية تغييراً جذرياً في السنوات الثلاثة الأخيرة لتولى قيادات جديدة لها ، وتركز الجمعية نشاطها حالياً على « ادارة نظم

ومصادر المعلومات كهدف أساسى لها ولأعضائها لإعتقاد مجلس الإدارة الجديد بأن المشكلة الأساسية التى تواجه التخصص حالياً هو كيفية « إدارة مصادر المعلومات المتاحة وتقديم خدمات معلومات فى أفضل شكل وبطريقة علمية (٤٣) » وبناء على ذلك فقد تم تغيير الهيكل الإدارى للجمعية لتكون من ثلاثة مجموعات أساسية الأولى تعمل كمركز استشارات للهيئات الأخرى ومجموعة ثانية للتدريب وتطوير قدرات الأعضاء ومجموعة للنشر ، كما أن اسمها قد تغير ليصبح « جمعية إدارة المعلومات » Association For Information Management

ونشاط الجمعية كله موجه الى التطبيقات والنشاطات المهنية والتدريب والنشر ، وإسهاماتها قليلة فيما يتعلق بالنصائح النظرى أو وضع المعايير ، وأدى هذا الى قلة تأثيرها على مسارات المهنة داخل وخارج إنجلترا كما أنها تواجه حالياً حركة انفصالية من مجموعة أعضاء شكلوا جمعية أخرى باسم « معهد علماء المعلومات Institute of Information Scientists » ويركز جهوده على النواحي النظرية ووضع معايير للتخصص ورسم حدوده وعلاقاته وتحديد مقرراته وبرامجه الأكاديمية الأساسية (٤٤) .

ولابد من الإشارة هنا الى أن البنية الأساسية للتخصص فى إنجلترا مختلفة عن البنية الأساسية للتخصص فى الولايات المتحدة فى إمكانيات ومصادر ومجموعات المؤسسات الاختزانية وفى أجهزة وشركات وتطبيقات تكنولوجيا الحاسب فى المكتبات ، كما أن الثقافة البريطانية بطبيعتها يغلب عليها طابع الرسوخ وصعوبة وبطء التغيير وكلها عوامل ساعدت التخصص على التماسك وساعدت مؤسساته على العمل بوخدة ، وهناك لجنة دائمة مكونة من أعضاء من جمعية المكتبات وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات ، ومعهد علماء المعلومات ، مهمتها التنسيق بين عمل ونشاطات وأهداف ومؤتمرات ومنشورات المؤسسات الثلاثة والعمل على تكاتف جهودها لصالح التخصص كله فى إنجلترا بدلا من تنافسها وتنازعها كما هو الحال بين بعض الجمعيات فى الولايات المتحدة .

٤ - الجمعيات المهنية فى الدول النامية

من الطبيعى أن يتأثر وضع الجمعيات المهنية فى الدول النامية بالظروف والملايسات المحيطة بالتخصص فى هذه الدول والتى تحد من

انطلاقة ومن صلاية بقيقته الأساسية ومع هذا فهناك انتشار محسوس للجمعيات المهنية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وسجل تقرير للونسيكو ١٢٩ جمعية في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع مطلع السبعينيات (٤٥) ، ولعل نظرة على عدد الجمعيات المهنية في العالم العربي وكله من الدول النامية ، والتي دخلت حديثا الى دائرة الاهتمام بتخصص المكتبات والمعلومات بمفاهيمه المعاصرة ، سوف يؤكد لنا أيضا ظاهرة انتشار الجمعيات المهنية في الدول النامية فهناك حاليا جمعيات في العراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وسوريا وتونس وأخرى تحت الإنشاء في مصر (٤٦) ، مع أن عددها منذ أقل من خمسة عشر سنة لم يكن يزيد عن أصابع اليد الواحدة ، ولو نظرنا الى التطور الكمي لانتشار هذه الجمعيات في النصف قرن الماضي ومنذ افتتاح أول جمعية مهنية في دولة نامية عام ١٩٢٨ في الهند وهي جمعية « ميدراس للمكتبات Medras Library Association » (٤٧) لوجدنا أن الانتشار كان بطيئا للغاية قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم بدا في الزيادة الطفيفة بعدها حتى وصلت الى أقصى معدل لها في السبعينيات خاصة مع استقلال الدول الأفريقية .

ودن الطبيعي أن الدور والوظائف الأساسية للجمعيات والتنظيمات المهنية لا يختلف بين الدول المتقدمة والنامية ، ولكنه يأخذ في تحقيق أهدافه اساليب مختلفة طبقا للظروف والملابسات السائدة في الدول النامية ، فمشاركة الجمعيات في التعليم يأخذ شكل اعتماد وتقييم ومنح الشهادات الدراسية ، بينما يأخذ شكل دورات تدريبية قصيرة للعاملين الجدد في الدول النامية ، وقد يأخذ شكل تطبيق هذه المعايير واتباع الأعضاء بها في الدول النامية .

وتواجه الجمعيات المهنية في الدول النامية بعض المعوقات التي تؤثر على فعالية عملها أهمها ان التخصص عادة ما يجيء في مؤخرة الأولويات التي تهتم بها الدولة أو المؤسسات الأخرى المهيمنة على مؤسسات التخصص وبالتالي فإن الاعتمادات المالية وإقبال الكوادر البشرية والوضع الأدبي والاجتماعي والمالي للمتخصصين يكون متواضعا (٤٨) ، علاوة على ذلك فإن عدم التعدد النوعي للجمعيات في كل دولة حيث يوجد عادة جمعية واحدة فقط لكل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات لا يعطى

للمرصة. أو يوفر الدافع للمتخصصين لكي يمارسوا نشاطهم بالطريقة التي ترضيهم ، على العكس من الدول المتقدمة التي عادة ما يكون بها جمعيات لكل أنواع المؤسسات وكل أنواع أخصائي المعلومات (جمعية مكتبات مدرسية — عامة — اطفال — جامعية أو جمعية المكشفين أو جمعية مكتبات للفنون وهكذا) وقد أدى هذا الى ابتعاد بعض المتخصصين من الدول النامية عن ممارسة نشاطهم المهني من خلال هذه الجمعيات لشعورهم بعدم التمثيل الدقيق لنشاطهم ومؤهلاتهم ووظائفهم ، ويمكن استثناء الهند والبرازيل والأرجنتين من النقطة الأخيرة لتعدد الجمعيات المهنية بها .

ويعد نشر الدوريات والبحوث هو ابرز ادوار الجمعيات المهنية في الدول النامية وهو دور كان منتظرا لعدم إقبال قطاع النشر التجاري على المغامرة بنشر الإنتاج الفكري في تخصص المكتبات والمعلومات لمقلته توزيعه وقلة الأرباح الناتجة عنه . ولو نظرنا الى أدوات الضبط الببليوجرافي في التخصص — سيتم ذكرها في الفصل الرابع من الكتاب — لوجدنا ان الجمعيات المهنية هي مصدر النشر الأساسي للدوريات في البرازيل والأرجنتين وهندوراس وجامايكا والهند وباكستان واندونيسيا وماليزيا والأردن وغانا والسنغال وسيراليون وزامبيا ونيجيريا ومدغشقر ومالوي وأوغندا .

ويلاحظ أن عدد الجمعيات المهنية التي تنتمي الى الدول النامية ، والمنضمة الى الجمعيات والاتحادات الدولية لا تمثل النسبة الغالبة ، مع ان عدد الدول النامية قد يصل الى أكثر من ضعف عدد الدول المتقدمة ، ويبدو ان الجمعيات في الدول النامية لم تدرك بعد أهمية الانضمام الى الجمعيات الدولية في المشاركة في وضع المعايير أو الاشتراك في مصادر المعلومات الدولية وتسهيل نقل المعلومات اليها .

ويحسن أن نتعرض لبعض النماذج من الجمعيات في الدول النامية كما تعرضنا لمثل هذه النماذج من الدول المتقدمة ولعل الاختيار هنا يشكل صعوبة الى حد ما لكثرة عدد الجمعيات من جهة ولندرة ما ينشر عنها من جهة أخرى ، ومع ذلك فإن حضور المؤلف لبعض المؤتمرات التي نظمتها جمعيات مهنية بمصر وبالأرجنتين ، وبحثه عن القلة المنشورة من الإنتاج الفكري حول هذا الموضوع ، قد أدبا به الى اختيار نموذجين من هذه

للجمعية من الصين الشعبية خاصة وان الجمعية الموجودة بها من أحدث الجمعيات وأكثرها نشاطاً رغم عمرها القصير ، ثم من نيجيريا التي بها واحدة من أكبر وأقدم الجمعيات وأكثرها تنظيماً في أفريقيا والدول النامية.

Chinese Library Association

١ - الجمعية الصينية للمكتبات

كان للمكتبات دور بارز على مدار الحضارة الصينية ، إلا أن الصين لم تعرف أى جمعية مهنية قوية خلال القرن الحالى ، كما ظل النظام السياسى التائم لا يرحب بوجود أى هيئات أو نقابات أو جمعيات غير الحزب الحاكم ، إلا أن انتهاء فترة التزمت الفكرى والفوضى التى صاحبت أحداث الثورة الثقافية أدت لتأسيس أول جمعية مهنية فى الصين فى سبتمبر عام ١٩٧٨ ، وكان للدولة دور بارز فى تأسيسها وتمويلها ، وقد عملت الجمعية على تحقيق ما يلى (٤٩) :

- ١ - إعداد سلسلة بحوث تهدف الى تحديث المكتبات الصينية .
- ٢ - تنظيم التبادل الثقافى بشأن تخصص المكتبات والمعلومات بين الصين والعالم .
- ٣ - تشجيع انضمام الشباب الى التخصص .
- ٤ - توجيه وتشجيع المؤسسات الأكاديمية الصينية على انشاء أقسام لتعليم المكتبات والمعلومات .

ونجحت الجمعية نجاحاً ملحوظاً فى تحقيق ذلك فى السنوات السابقة، فأصبح لها وفود نائبة فى المؤتمرات الدولية ، وعقدت مؤتمر مشترك مع الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات عقد بالتناوب فى واشنطن وبكين عام ١٩٨١ ، وأقنعت المسؤولين الحكوميين والأكاديميين بجامعة « وهان Wuhan » على افتتاح قسم حديث للمكتبات عام ١٩٧٩ ، وساهمت فى إعداد مقرراته للدراسية ، وتقوم بنشر أهم دورية صينية فى التخصص

وهى Library Science Reports وبدأت فى توسيع نطاق عملها والخروج الى الأقاليم والمقاطعات الكبيرة وتقوم بتنظيم دورات سريعة وبمبسطة للأشخاص الذين يتولون مهام العمل كأمناء مكتبات عامة ومدرسية ، وتعمل أيضاً على تنظيم دورات لحوامية المواطنين فى هذه الأقاليم (٥٠) .

إن الجمعية الصينية للمكتبات نموذج ممتاز لمقدرة الجمعيات المهنية في الدول النامية على التعامل مع البيئة التي تعمل بها ، وخدمتها لصالح الإرتقاء بالتخصص وممارساته ولعلها المهام المطلوبة من أى جمعية مهنية في الدول النامية ذات المشاكل والمعوقات في البيئة التي تعمل بها .

ب - جمعية المكتبيين النيجيريين . Association of the Nigerian Librarians.

تعد هذه الجمعية من أقدم المكتبات في إفريقيا بوجه عام ، فقد بدأت محاولات انشائها في عام ١٩٥١ ، وبدأت نشاطها في عام ١٩٦٢ ، وكانت تعمل على جمع شمل أمناء المكتبات في نيجيريا خاصة العاملين في المكتبات العامة والجامعية ، ونشر الأبحاث لتطوير العمل ، وإيجاد فرص عمل لأخصائي المعلومات وتنظيم دورات أولية للعاملين الجدد ، ومتقدمة لتوعية القدامى منهم بالتطورات والقضايا الحديثة .

وتأثرت الجمعية بشدة بكل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في نيجيريا خلال الربع قرن الماضي بعد الاستقلال بالانقلابات العسكرية المتتالية التي أعقبته ، وزيادة الدخل القومي نتيجة لاكتشاف البترول الذي انعكس على زيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمي وأدى إلى زيادة الطلب على المعلومات ، وبالتالي انتعاش التخصص مما أدى إلى زيادة نشاط الجمعية وزيادة مواردها وعدد أعضائها ، وإن كان المتوقع أن ذلك قد تأثر الآن بالأزمة المالية التي انتابت البلاد .

والجمعية لها نشاط ملحوظ في نشر الدوريات فلها دوريتين من أكثر الدوريات الإفريقية انتظاما كما أن لها نشاط في عقد دورات تدريبية بعضها مشترك مع جمعيات المكتبات المجاورة في النيجر وغانا وملاوى ، وقد بدأت منذ عام ١٩٨٠ في وضع أسس نظام تعاوني لتبادل المصادر والمجموعات المتاحة لدى المؤسسات الاختزانية في هذه الدول (٥٢) .

ولعله من الواضح الآن أن نشاط الجمعية للصينية والجمعية النيجيرية قد تأثر بالظروف السياسية التي سادت الدولتين - الثورة الثقافية والاستقلال والانقلابات والبترول والأزمة الاقتصادية - كما أنهما ركزنا على مجالات النشر والتدريب وانفتاح التخصص مع الدول المتقدمة والدول المجاورة ، كما أنه من الواضح أن النشاط يقل إلى حد كبير عن نشاطات الجمعيات في الدول المتقدمة .

ثالثاً - المؤسسات التجارية

المؤسسات التجارية أو التي تعمل من أجل الربح المادي For Profit هي المؤسسات التي تأخذ أى فكرة أو قضية أو سلعة موجودة ، وتطورها وتعمل على استغلالها وتسويقها لسد حاجة موجودة بالفعل ، ومن أجل الكسب . وهناك عدد كبير من المؤسسات التجارية في تخصص المكتبات والمعلومات من حيث العدد ومن حيث النوع بداية من المطابع والنashرين ومنتجى أوعية المعلومات بكافة انماطها ، وشركات تصنيع وصيانة وتسويق كل أجهزة تكنولوجيا المعلومات من آلات تصوير المستندات والمصغرات الفيلمية ، والحاسبات الالكترونية ، وهناك ايضا المكاتب الاستشارية التي تحلل وتقيم وتنفذ نظم المعلومات أو تدرب العاملين بها ، ومراصد وبنوك المعلومات التي تعمل كشركات تجارية لخزن واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى آخر ، وهو كما نرى قطاع غريض من النشاط تضخم بعد الحرب العالمية الثانية الى درجة كبيرة بحيث أصبح من القطاعات المشاركة في الهيكل الاقتصادى لأى دولة بجانب القطاعات الزراعية والتجارية والتبويلية والصناعية والخدمات والنقل وقد أدت زيادة نمو هذا القطاع في الاستثمارات والأرباح وعدد العاملين خلال السنوات العشرة الأخيرة الى الافتتاح بأن المجتمع الإنسانى المعاصر يعيش فترة ما بعد الثورة الصناعية وان أفضل سمة لهذا المجتمع هو « المجتمع القائم على المعلومات Information Based Society »

وهناك اعتقاد خاطئ بأن النشاط التجارى ومؤسساته هو ظاهره حديثة في التخصص ، رغم انها قديمة وترجع الى ما قبل بليرته في شكله الحديث ، فتجار الكتب والنashرون والمطابع مؤسسات معروفة وتمارس نشاطها منذ عدة قرون ، الا ان سرعة تطور النشاط التجارى ونموه ، زاد جدا مع التقدم التكنولوجى وخصوصا تكنولوجيا الالكترونيات التى كونت معها نشاطا استثمارياً وتجارياً كبيراً يعمل على اختزان المعلومات واسترجاعها ونقلها باستخدام هذه الأجهزة ، ثم الاعتماد الكامل لعمليات التنمية على مصادر معلومات قوية ومنظمة ومتاحة ، وادى هذا الى رواج المعلومات كسلعة مطلوبة ، ولا يمكن اغفال « القدرة الفائقة للمتخصصين فيما يطلق عليه الآن صناعة المعلومات Information Industry » فى استغلال الحاجة الى المعلومات ، واستغلال التكنولوجيا المتاحة لبناء أنظمة معلومات قوية وربطها باحتياجات المستفيدين (٥٣) . وقد تضخمت

هذه الصناعة وقفزت أرباحها على مستوى للعالم كله قفزات سريعة الى
الامام ، وبلغت أرباحها السنوية مؤخراً ٧٢ بليون دولار ، الجزء الأكبر
منها يعود الى قطاع النشر والطباعة الذي يستحوذ على ٦٤٪ من
الاستثمارات والأرباح ثم لنظم الاتصالات الفورية والمباشرة التي تساهم
بنحو ١٧٪ (٥٤) .

ولابد من الإشارة الى أن جانباً كبيراً من هذه الأرباح إنما يتفق على
الدعايات المستمرة التي تشنها المؤسسات التجارية ، وتسخر لها الدوريات
والمؤتمرات والندوات والمعارض والمتخصصين وحتى المؤسسات
الأكاديمية . وهذه الدعايات كثيراً ما تأتي ثمارها اعتماداً على الدراسات
التي أثبتت أن إقامة نظم المعلومات هو بمثابة استثمار ذو عائد مؤكد
مهما كانت تكلفته على المستفيدين ولكن لابد من التنويه بأن كثيراً من
الممارسات التي يقوم بها هذا القطاع إنما تهدف الى الربح بصرف النظر
من جودة الخدمات أو الحاجة الحقيقية لها .

١ - المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة

تعود النشاطات التجارية في تخصص المكتبات والمعلومات الى فكرة
« بول Poole » وكان طالباً أمريكياً في نهاية النصف الأول من القرن
الماضي في تنظيم جهود تطوعية لإعداد مشروع لاسترجاع محتويات
الدوريات حتى « أتت مشروعات ويلسون Wilson » منذ ١٩٠٠
التي أنهت مشروع « بول » وأخذت مكائمه « لإيمان الأخير » بفطرتة
التجارية للعقبات المالية التي واجهت مشروع « بول » في أيامه الأخيرة
ورأى أن تذليلها يمكن أن يتم على أسس اقتصادية ومن هنا بدأ في الخط
التجاري (٥) بإعداد الكشافات والمستخلصات الموضوعية المتخصصة
وتوزيعها على المكتبات مقابل أجر ، وكان من الممكن أن يقتصر النشاط
التجاري في التخصص على هذه الأعمال علاوة على الطباعة والنشر
وصناعة الورق لولا ظهور تكنولوجيا المصغرات الفيلمية في الثلاثينيات من
هذا القرن والتي كونت معها إطاراً من المؤسسات المستفيدة منها ، ثم
كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتسابق الدول لبناء خطط طموحة
في كافة المجالات وبالتالي أصبحت مصادر المعلومات الموجودة في كل دولة
هي أحد المصادر القومية للثروة وبدأت المكاتب الاستشارية في الاتجاه
لبناء هذه المصادر وتنظيمها واثاحتها على استحياء في أول الامر ، ثم

بتوسع عندما وجدت سوقاً رائجة ومتعطشة للسلعة التي تعمل بها وهي المعلومات .

وكان لدخول الحكومة الأمريكية كممول ومشجع للمؤسسات الأمريكية المختلفة في التخصص وهو الذي بدأ مع بداية الحرب الباردة والجبرب العلمية بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، هو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات في هذا المجال فبدأت تظهر الشركات الكبيرة بتدعيم مباشر من الحكومة وكان أهمها المشروع التجاري الذي بدأه « يوجين جارنيلد

Eugene Garfield تحت اسم « معهد المعلومات العلمية
Institute of Scientific Information لضبط الإنتاج العلمي

في قطاعات العلوم والتكنولوجيا ونشر ناتج هذا الضبط الليبولوجرافي في سلسلة كشافات ومستخلصات .

ثم لعبت تكنولوجيا الالكترونيات دورها الحاسم في تدعيم هذا القطاع بما اناخته من أجهزة حاسبة إلكترونية ونظم مباشرة للاتصال ثم الاتصال عن بعد والحاسبات المصغرة واستغلال أجهزة التليفزيون المنزلية في استقبال المعلومات وكان لهذا كله اثره في تدعيم أركان هذا القطاع التجاري خاصة في الولايات المتحدة لتقدمها الكبير عن باقي دول العالم في مجال الالكترونيات حتى ان هذا القطاع قد حقق وحده ١٣ بليون دولار كمائد في عام ١٩٨٣ ، وهو يمثل ١٨٪ من حجم العائد الإجمالي من النشاط التجاري للمعلومات في العالم كله (٥٦) .

ومن المسلم به ان العمل من أجل الربح هو شعار وهدف أي مؤسسة تجارية ومع هذا فإن هذه المؤسسات قد أدت ولا تزال تؤدي دوراً ليس من العدل والانصاف التقليل من شأنه في الدول المتقدمة ، ويعود ذلك بصنة أساسية إلى طبيعة النظم السياسية والاقتصادية في المجتمعات المتقدمة ، فتدخل الدولة معدوم أو قليل وإذا تدخلت فبشكل محسوب في أي نشاط استثماري ، وطبيعة النشاط الاستثنائي هو الربح ، وعندما يوجد التنافس الشديد بين المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل واحد ، تعمل كل مؤسسة على تقديم أفضل ما عندها ، والا ستضطر إلى الابتعاد سريعاً عن مجال العمل . وكان من نتيجة هذا ان ساهمت المؤسسات التجارية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان بدور بارز في إقامة نظم معلومات قوية وفي نشاط تدريب ملحوظ ، علاوة على تقديم الأجهزة

والمعدات وصيانتها وتطويرها باستئجار ، بالإضافة الى مشاركتها الفعالة في مرحلة التطوير والبحث في التخصص والعمل على حل مشاكله التي تظهر عند تطبيق أحد التقنيات أو الأساليب الجديدة اما بالاتفاق مع مؤسسات البحث الأكاديمية وتمويلها لحل مشكلة معينة ، وأما بتكوين فرق بحث خاصة بها .

وهناك عدة أنواع من المؤسسات التجارية تمارس نشاطها في الدول المتقدمة جالياً يمكن وضعها في الفئات التالية (٥٧) :

١ - مؤسسات تجارية تقدم المعلومات مباشرة الى المستخدمين وهناك عدة أنواع من المؤسسات تفعل ذلك أهمها المرافق وبنوك المعلومات الببليوجرافية التي تمتلكها شركات تجارية وتدار على هذا الأساس ومنها مركز التحصيل المباشر للمكتبات On line Computer Library Center والناشرين الذين يعدون الأدلة والكشافات والمستخلصات مثل شركتي بوكسر Bowker وولسون Wilson ومؤسسات هذه الفئة كلها هي أقوى المؤسسات وأكثرها نفوذاً وتأثيراً وأرباحاً ويكفي أن نعلم أن « مركز التحصيل المباشر للمكتبات قد حقق ٧٨ مليون دولار كدخل في عام ١٩٨٣ ، وأن هذا الدخل يزيد ٢٤٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٢ (٥٨) .

٢ - مؤسسات خدمات الحاسبات الالكترونية والمصرفات الفيلمية وهي شركات لا تقدم معلومات مباشرة الى المستخدمين او حتى تتعامل مع هذه المعلومات مباشرة ولكنها تقوم ببناء النظم الحسبة او الميكروفيلمية وتوريد الأجهزة الخاصة بها وصيانتها وأعداد مجموعة برامج ونظم لهذه الأجهزة تلائم مؤسسات المعلومات ، والشركات من هذه الفئة غالباً شركات صغيرة الحجم ولكنها تجتذب اليها مجموعة من الخبراء المهرة لهذه الأجهزة او في اعداد برامجها ونظمها وصيانتها . ورغم ان أعمال الشركات من هذا النوع تكون صغيرة بمقياس التعاقد الواحد الا ان كثرة التعاقدات تؤدي في النهاية الى زيادة الأرباح ولعل « مجموعة تكنولوجيا المعلومات

Information Technology Group وهي شركة في كليفلاند في اوهايو متخصصة في مساعدة المكتبات ومراكز المعلومات في اختيار الأجهزة التي تحتاج اليها وبناء النظم للبرامج الخاصة بها ، هي أبرز نموذج لهذه الفئة .

٣ - مؤسسات تجارية جزئية ، وهى من المؤسسات التى تعمل كحلقة وصل Broker ما بين شركات المجموعة الأولى - التى تقدم المعلومات مباشرة لمستخدمين - وما بين المستفيد بين الذين لا يملكون إمكانيات الأجهزة أو العاملين المدربين على الاتصال أو الحصول على المعلومات من مخزنيها بطريقة مباشرة ومنها شركة « المعلومات Informatics » فى ميرلاند بالولايات المتحدة التى تشترك فى شرائط مشروعات الفهرسة المقروءة آليا بمكتبة الكونجرس وتقوم بتوجيه التسجيلات التى تلائم كل مكتبة صغيرة فى الولاية إليها بطباعتها وإرسالها بالبريد وتطلق على هذا المشروع اسم « مارك المصغر Mini MARC » وكان لدى هذه الشركة حوالى ٣٢٠ مشترك فى عام ١٩٨١ .

{ - المؤسسات الاستشارية الصغيرة ، وهى مؤسسات عددها كبير جداً وتصف بأنها قليلة الاستثمارات وعدد العاملين وعادة ما ينشئها متخصصون ذو خبرة طويلة واتصالات تسويقية واسعة وهى تعمل فى مجالات مثل تكوين مجموعات متخصصة وبناء سياسات تزويد للمؤسسات الاختزائية ، أو تنظيم هذه المجموعات أو تدريب العاملين بها . وعملها مختلف عن مؤسسات الفئة الثانية فى أنه لا يعتمد على أجهزة تكنولوجيا المعلومات فقط بل يمتد الى الأنشطة البليوجرافية وبالذات الاختيار والاقتناء والتحليل ، ومن هذه المؤسسات ما يقوم أيضا بعمليات اعداد قوائم بليوجرافية أو البحث عن معلومات فى موضوع معين لأحد المستخدمين نظير أجر . ومن الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذه الفئة شركة « العلم الدولية المتضامنة Science Associates International » فى نيويورك التى تعد ملفات سمات لكل مكتبة أو مركز معلومات متخصص فى العلوم والتكنولوجيا فى الولاية أساسا ، والولايات المجاورة فى شرق الولايات المتحدة ، وتقوم بتجميع الاعلانات التى تصدر عن الأوعية الجديدة وترسلها لها ، وتقوم أيضا بطباعة التسجيلات البليوجرافية من المرافق البليوجرافية وإرسالها الى المكتبة الصغيرة التى لا تمتلك أجهزة اتصالات .

٥ - موردى أوعية المعلومات وهم الناشرين أو من يقومون بتقديم خدمات امداد المؤسسات الاختزائية الاقتنائية بالأوعية طبقا لسياسات تزويدها أو موردى أوعية وناشرين معا ، ومنهم من يقدم الأوعية مع بطاقات الوصف البليوجرافى والتحليل الموضوعى لها وأبرز المؤسسات التجارية فى هذه الفئة هى « فاكسون FAXON » التى تعمل فى مجال الدوريات

انسانا والشركة البريطانية « Blackwell » التي تعمل كناشر ومورد ومعد
ببليوجرافي أيضا كما تمتد مؤسسات هذه الفئة لتشمل موردي الأدوات
الكتابية والتجهيزية للمكتبات ومراكز المعلومات ومن أبرزهم شركة
« جايلورد Gaylord » .

وتعد بدات المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات تضع
في اعتبارها فرص العمل التي يتيحها هذا القطاع ، بإدخال بعض المقررات
عن التسويق والإدارة المالية وإدارة الأفراد وما إلى ذلك ، على اعتبار
أن عددا لا يستهان به من الخريجين يعمل جاليا في المؤسسات التجارية
أو يتعامل معها من خلال مؤسسات أخرى كما بدات تظهر بعض المؤسسات
المهنية التي تضم شركات القطاع التجاري والعاملين به ولعل أهمها وأكثرها
نفوذاً الآن هي جمعية صناعة المعلومات Information Industry
Association التي أنشئت عام ١٩٧٦ وتعمل على توسيع دائرة
خدمات المعلومات في المجتمع وتقوية المؤسسات التي تعمل من أجل الربح
وإتاحة فرص عمل أفضل للعاملين في هذه المؤسسات (٥٩) .

ورغم أن هذه الجمعية والجمعيات الأخرى المشابهة لها ، وكذلك كل
مؤسسات القطاع التجاري تتميز بكثافة النشاط والدعايات ووفرة
الامكانيات إلا أن دوافعها التجارية واضحة ، كما أن هذه المؤسسات قد
اجتذبت كثيرا من العاملين ورؤوس الأموال البعيدة عن الدراسات الواعية
للقضايا الأساسية في تخصص المكتبات والمعلومات وهم إما مؤسسات وإما
أفراد مستثمرون في هذا التخصص مثلما يمكن أن يستثمروا أموالهم في أي
تخصص أو مجال لا من أجل صالح التخصص وتحسين ممارساته ، بل من
أجل الأرباح المادية أساسا .

٢ - المؤسسات التجارية في الدول النامية

تبين مما سبق أن هناك عدة عوامل ساعدت المؤسسات التجارية في
الدول المتقدمة على العمل والازدهار في الفترة الماضية ، وإن أبرز هذه
الأسباب هي شدة الطلب على المعلومات ، وبالتالي توفر سلعة مطلوبة
تستطيع هذه المؤسسات أن تستغلها وتنوع هذه المؤسسات وتعدد
الخدمات التي تقدمها وهو الأمر الذي ساعدها على تسويق خدماتها خاصة
مع إتصالاتها التسويقية الكبيرة ، وأخيرا التقدم التكنولوجي الذي سهل
لها إمكانية إقامة نظم معلومات حديثة متعددة الخدمات .

ولو نظرنا الى هذه العوامل لوجدنا ان بعضها موجود في الدول النامية مثل شدة الطلب على المعلومات لدفع خطط للتنمية الى الامام ، وبعضها غير موجود مثل التقدم التكنولوجى . وبالقالى فقدت المؤسسات التجارية اهم وسائلها علاوة على تأثير اوضاع الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية على هذه المؤسسات فحدثت هذه العوامل كلها على انطلاق واستثمارات المؤسسات التجارية في الدول النامية . والحقيقة ان هناك اتفاقا كاميا بين المتخصصين الذين تعرضوا للنشاط التجارى في الدول النامية رغم قلتهم ، على ان هذا النشاط « هش للغاية ومصطنع Artificial » ويغلب عليه طابع الزيف وقوائم على استثمارات محددة وعدد العاملين في مؤسساته قليل ، ويدار بواسطة دخلاء في الغالب ، وعدد تعاقداته محدودة وتتم بالصلات الشخصية بين اصحاب المؤسسات التجارية والمؤسسات المستفيدة (٦٠) ، ولا شك ان ارضية التخصص وبنيتها الاساسية في الدول النامية لا تعطى الفرص ولا تساعد المؤسسات التجارية على العمل او على النشاط الكثيف .

الا ان هناك عددا من المؤشرات التى تدل على ان هذه المؤسسات قد بدأت تشهد بعض النهضة خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد ساعد على ذلك دخول عدد غير قليل من الدول النامية الى شبكات المعلومات الدولية وبالقالى اتاحة مصادر المعلومات الخارجية امام المؤسسات التجارية لكى تعيد توزيعها على المؤسسات الاختزانية في دولها ، والرخص المتزايد في اسعار تكنولوجيا المعلومات واجهزتها ومعداتنا فاصبحت تناسب امكانيات الاستثمارات الضعيفة للمؤسسات التجارية في الدول النامية ، ومع هذا فلا يزال النشاط الاقتصادى لهذه المؤسسات قليل ولا يتعدى ٢٠٪ الاستثمارات الدولية التى تحظى باغلبها استثمارات الدول المتقدمة (٦١) .

وهناك تحذيرات قوية موجهة من المسئولين (٦٢) حاليا للنشاط التجارى في تخصص المكتبات والمعلومات في الدول النامية الذى يحاول تطبيق بعض النظم والممارسات التى تعمل بها المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة وتنبيه هذه التحذيرات الى ان الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في الدول النامية فقيرة ، ولم تمر بكافة مراحل التطور في الدول المتقدمة وهناك كثير من الخطوط ومراحل التطور والمفاهيم والحلقات غير المرئية في الدول المتقدمة من الصعب جدا تطبيقها او استيعابها او العمل محاكاة لها في الدول النامية .

وهناك عدد من فئات المؤسسات التجارية في الدول النامية يمكن ان نذكرها كما يلي :

١ - مؤسسات المعلومات الجزئية وهي فئة بدأت من الانتشار الكثيف في الدول النامية ، وخاصة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا للصلات القوية لدول هذه المناطق بالولايات المتحدة ، وهذه المؤسسات تعمل على امداد المؤسسات الاختزانية بالمعلومات بنقلها من بنوك ومراسد المعلومات في الولايات المتحدة عبر شبكات الاتصالات الدولية وهذه المؤسسات تمتلك تسهيلات للاتصالات الدولية ، كما تملك اجهزة الكترونية لاستقبال المعلومات التي تحصل عليها وتعيد ارسالها الى المستفيدين بالتليفون او البرقيات او البريد او باليد .

٢ - الشركات ومكاتب الخبرة الاستشارية وهي شركات كثيرة العدد في معظم الدول النامية ، وتركز جهودها في أنشطة الدورات التدريبية السريعة والاعداد الببليوجرافي لبعض المكاتب ومراكز المعلومات التي تفتقد الكوادر البشرية المدربة لهذا النشاط .

٣ - مؤسسات وخدمات اجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وهي شركات تعمل عادة كمثلة او كوكيلة لاحد الشركات الدولية الكبيرة في مجال اجهزة تكنولوجيا المعلومات ويقتصر دورها على امداد المؤسسات الاختزانية بالاجهزة وصيانتها وتدريب العاملين عليها ، وبدأت معظمها في انشاء اقسام صغيرة لإعداد البرامج للأجهزة التي تبيعها خاصة وان جزءاً كبيراً من البرامج الجاهزة التي تباع مع الاجهزة يحتاج الى تعديل طبعاً لاحتياجات المؤسسات الاختزانية في الدول النامية .

٤ - موردو اوعية المعلومات وهم مجموعة الناشرين ووكلاء دور النشر الدولية ولهم نشاط واسع في الدول النامية كقنوات اتصال بين مصادر الانتاج للفكرى الدولى ، وبين المؤسسات الاختزانية التي تعاني دائماً من البعد المكانى وصعوبة الاتصالات وصعوبات تدبير العملة والنقل والجمارك وما الى ذلك ، وتعمل هذه الفئة من الشركات على تسهيل مهمة المؤسسات الاختزانية الاقتنائية في الحصول على اوعية المعلومات بِلِاتحة ادوات الاختيار وتسهيل عمليات الاتصال وتدبير العملة .

نستخلص من هذا أن فئات المؤسسات التجارية الموجودة في الدول المتقدمة هي نفسها الموجودة في الدول النامية باستثناء شركات الفئة الأولى التي تقدم المعلومات نفسها للمستفيدين ، والتي تقوم ببناء بنوك ومراكز معلومات يستطيع المستفيدين الاتصال بها من أى مكان مباشرة ، وهذه الفئة رغم أنها الأكثر ربحاً ونشاطاً في الدول المتقدمة إلا أن عدم وجودها حالياً في الدول النامية منطقي لضخامة رأس المال المطلوب لتأسيس هذه الشركات وضخامة تكاليف تشغيلها وتطويرها — على سبيل المثال ستبلغ تكاليف الاحلال والتجديد للحاسبات الالكترونية لمركز التحصيل المباشر للمكثبات بأوهايو ٤٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٨٤ — ١٩٨٦ (٦٣) — وهي مبالغ لا يستطيع مؤسسة واحدة أو حتى دولة واحدة نامية أن توفره بسهولة ولا شك أن ضعف شبكات الاتصال في الدول النامية يحد أيضاً من ظهور هذه الفئة من المؤسسات التجارية .

ان الصورة ليست براقية بالنسبة للنشاط التجارى في الدول النامية حتى الآن ، ومع هذا فهناك مؤشرات وتوقعات (٦٤) تشير الى تقدم ملموس في هذه المؤسسات لعدة اسباب اهمها حركة النمو التي تشهدها الدول النامية ، والوفرة النسبية في الكوادر البشرية والامكانيات المتاحة للتخصص ومؤسساته ، والتغيير في النظرة التقليدية التي كانت موجودة عند المسؤولين في الدول النامية بسيطرة الدولة على كل النشاط الاقتصادي وعدم السماح بالنشاط الخاص أو الفردى . ومع هذا فإن للضعف التكنولوجى وعدم صلاحية البنية الأساسية للتخصص وضعف استثمارات المؤسسات التجارية في الدول النامية ستحد من انطلاقه ونشاطه . ومهما كانت توقعات نموه وازدهاره فإنه بالتأكيد لن يصل بأى حال من الأحوال الى ما وصلت اليه المؤسسات التجارية في التخصص في الدول المتقدمة .

« مصادر ومراجع الفصل الثاني »

- 1 — Cole, John, Y. for congress and Nations; a chronological History of the library of congress, Washington, D.C., Library of congress, 1979, P. VII.
- 2 — Cole, John. Op. Cit., 196 P.
- 3 — The library of congress, 1984 a brief summary of the major activities of the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C., 1985, P. 5.
- 4 — Rohboch, Peter T. find, automation at the library of congress. Washington D.C. L.C. 1985, P. 5.
- 5 — The Library of congress, 1984. Op. Cit., P. 2+14.
- 6 — The Library of congress 1984. Op. Cit., Varies Pagnination.
- 7 — Close the card catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4 Feb. 1980, PP. 25-27.
- 8 — Edbund, Paul. A monster and a mircle. Quarterly Journal of library of congres, Vol. 33, No. 4 October, 1976. PP. 383-421.
- 9 — Saracevic T. and Laurence, P. Asiertaining activities in subject area through bibliomateric analysis. Journal of ASIS, March/April, 1973. PP. 120-134.
- 10 — Rohbach, Peter. Op. Cit., P. 24.

11 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C. L.C., 1978. P. 4.

12 — Chen, Ching Chih. Recent developments in library and information science in China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4, April, 1980. PP. 10-11.

١٢- شو ، ويونج نى ، الاعلام العلمى والتكنولوجيا فى الصين ، النخالة للتحفزة وثقافات المستقبل ، ترجمة عبدالمنعم محمد موسى ، مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س١١ ، ع٢٤ ، فبراير/ أبريل ١٩٨١ . ص ص ٤ — ٨ .

١٤- شو ، نرونج نى . المصدر السابق .

15 — Chen, Ching Chih Ibid.

16 — Chartrand, Robert Lee. our China adventure. Bulletin of ASIS. Vol. 6, No. 4 April, 1980. PP. 12-14.

17 — Neadom, Mado. The National Library of Gambia, its collection and services. Wales, College of Librarianship Wales. 1982. P. 2. Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.

١٨- نجى ، سالى ، التطورات المكتبية فى غامبيا ، ترجمة ماري عزى . مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س١١ ، ع١٤ ، نوفمبر ١٩٨٠ / يناير ١٩٨١ . ص ص ٦٨ — ٧٣ .

19 — Neadom, Mado; Op. Cit. P. 4+5.

20 — Neadom, Mado. Op. Cit. P. 16.

٢١- نجى ، سالى . المصدر السابق .

22 — Neadom, Mado. Op. Cit., P. 11.

23 — Atherton, Pauline, Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. P. 13+14. Paper presented

... at the U.S. Egyptian Workshop on Planning a National STI
... system, Cairo, 9 November 1975.

٢٤- ماركين ، هـ ، ويلبي ، د. جمعيات المكتبات ومسئولياتها تجاه
المكتبيين . ترجمة محمد المهدي . مجلة اليونسكو للمكتبات ،
س ١ ، ع ٤ ، أغسطس ١٩٧١ : ص ٥٤ - ٦٥ ح

25 - Smith, Mona. Professional association in the information pro-
fession; oppining address in a Joint seminar on professional
associations, ASIS and Egyptian Association for information
Technology. Washington D.C., The Catholic University of Ame-
rica, 21 Feb. 1981.

٢٦- حشمت محمد على قاسم ، الاتحاد الدولي للتوثيق والدور العربي
في نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٤ ، ع ١ ، يناير
١٩٨٤ . ص ٥ - ٣٤ .

٢٧- حشمت محمد على قاسم . المصنر السابق .

٢٨- ويليمز ، هافارد ، تاريخ الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات
المكتبات ترجمة ماري عزمي ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ٨ ،
ع ٣١ ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٨ - ٣٧ .

٢٩- سعد محمد الهجرسي ، الجمعية العادية والأربعون للاتحاد الدولي
لجمعيات المكتبات ، أوسلو ١١ - ١٦ أغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة
العربية ، ع ٤ ، ١٩٧٦ . ص ٢٩٧ - ٣٠٢

30 - Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development
of a profession; Information science. Mineosta, University
of Minesota library system, 1981. P. 18-19.

31. The American Library Association. Start a new decade with
a new direction. Chicago, ALA, 1981, P. 1.

٣٢- سعد محمد الهجرسي ، المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات ،
سان فرانسيسكو من ٢٩ يونيو - ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ،
ع ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٨٤ - ٢٩٦ .

- 33 — Galvin, Thomas. Libraries to serve the information society. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.
- 34 — Grosh, Audrey and Hendrich, Constance Op. Cit., P. 3.
- 35 — Spera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- 36 — ASIS adopts mission and goals. ASIS news, Vol. 1, No. 1, 1981. P. 1.
- 37 — The American Society of Information Science. About ASIS. Washington D.C., 1981. P. 1+7.
- 38 — White, Herbert. Defining basic competencies. American Libraries, September, 1983. PP. 519-525.
- 39 — Wasserman, Paul. The new librarianship ; a challenge for change. N.Y. Bowker, 1972. P. 111.
- 40 — ASIS adopts mission and goals. Ibid.
- 41 — Important and necessary tasks. Library Association record,, Vol. 82, No. 3 March, 1980, P. 98.
- 42 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britain. Journal of Library and information science (Tauwan) Vol. 8 No. 2, October, 1982. PP. 131-158.
- 43 — Levis, Dennis. Big changes at ASLIB. London, ASLIB, 1982. P. 2.
- 44 — Simpson, I.S. Education for information science in the United Kingdom. Journal of information science, Vol. 1 No. 1, April, 1979. PP. 49-57.

45 — Sharif, Abdulla M. Education for librarianship in the Arab Countries. Tripali, University of Al-Fatah, 1980. P. 11.

٤٦ — عبدالباقي الدالي ، مدارس علم المكتبات والمعلومات في العالم العربي ، تونس ١٩٨١ ، ص ٢٢ ، بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، نوفمبر ١٩٨١ .

47 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and education science education in India. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1 No. 2 December, 1976. PP. 127-160.

٤٨ — شابلن ، ١. للتنظيمات الخاصة بيهنة المكتبات ، ترجمة فريحات بهجت توما ، مجلة لليونيسكو للمكتبات ، ص ٢ ، ١٤ ، فبراير ١٩٧٢ . ص ٦ — ١٥ .

49 — Chen, Ching Chih. Ibid.

50 — Chen, Ching Chih. Ibid.

51 — Dunko, Donald. Library Associations in West and South West Africa. Wales College of librarianship Wales, 1981. P. 5.
"Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.

52 — Dunko Donald. Op. Cit., P. 19+20.

53 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use, Vol. 1, No., 1 March 1981. PP. 11-15.

54 — Network advisory committee meets to discuss the information economy, a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No. 4, Feb. 4, 1985. PP. 21-24.

٥٥ — سعد محمد الهجرسي : دراسات بيبليوجرافية لآوعية الفكر العربي ،

الاطروحات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ،
١٩٧٥ ، ص ٥٢ + ٦٢ .

56 — Network advisory committee. Ibid.

57 — Starch, Helena. Entrepreneurship in the information industry
in : Spirack, Jane. Careers in information. N.Y., Knowledge
Industry Publication, 1982. PP. 73-101.

58 — OCLC Issues 1982-1983 Annual report. OCLC Newsletter, No.
150, Feb., 1984. P. 12.

59 — JWasserman, Paul. Op. Cit. P. 176.

60 — Radriguze, G. Forecasting the Curricula for education and train-
ing for information in developing countries in : New trends in
documentation and information ; Proceedings of the 39th FID
congress, Edinburgh, University of Edinburgh, 25-28 Septem-
ber 1978. PP. 438-475.

61 — Strach, Helena. Ibid.

٦٢ — عوض مختار هلوذة ، قضية مراكز البحوث والتطوير ، القاهرة ،
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٣ ، ص ٢ .

63 — OCLC Issues 1982-1983 Annual Report. Ibid.

64 — Salmecka, V. The Egyptian National System for Scientific and
Technical Information, Design study. Atlanta, Georgia Institute
of Technology, 1981., P. 2.

الفصل الثالث

المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين

في تخصص المكتبات والمعلومات

تمهيد

تعرض هذا الكتاب في فصليه السابقين الى الإطار النظري العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، ثم للمؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية التي تمارس نشاطها في التخصص .

ويتعرض هذا الفصل لواحد من أهم مكونات تخصص المكتبات والمعلومات وهو نظامه الأكاديمي وتدريب كوادره البشرية وإعدادها ، والتعرف على المؤسسات التي تتولى هذا التدريب والاعداد من حيث التاريخ والتطور والوضع القائم للشهادات التي تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل منها ، وأسمائها وهويتها وتبعيتها الإدارية ثم المقررات والبرامج التي تنظمها لاعداد المتخصصين ، وسيكون التعرف على هذه العناصر عن طريق اختيار عينة ممثلة للمؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة والدول النامية .

وسيسير المؤلف في تحديده للمؤسسات الأكاديمية على مفهوم الجمعية الأمريكية للمكتبات في أن المؤسسة الأكاديمية في المكتبات والمعلومات هي « الوحدة المهنية التي تدار أو تتبع أو يشرف عليها معهد للتعليم العالي وتؤدي الدراسة بها الى منح درجة علمية أو مهنية في المكتبات والمعلومات (١) .

وأهداف هذه الوحدة هي « اكساب الدارس بعض المهارات الفعلية والمهنية المتصلة بدور المكتبة أو مركز المعلومات في عمليات الاتصال في المجتمع وتطورها التاريخي كمؤسسة ، وفهم النظريات الأساسية لتنظيم أوعية المعلومات واستخدامها ، والمبادئ الأساسية في الإدارة ، وبعض مناهج وطرق البحث لحل أى مشكلة تقابله ، مع قدر كافى من المهارات العملية التي تمكنه من العمل فى أى نظام معلومات (٢) ، ولا تزال هذه الأهداف التي صاغها « شيرا Shera » متفق عليها الى حد بعيد ، وان كان يمكن أن يضاف إليها « المقدرة والمهارة فى اختيار الأجهزة والأدوات التكنولوجية واستخدامها » (٣) .

اولا - تطور المؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين

١ - الدول المتقدمة

يرتبط ظهور المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات ببلورة هذا التخصص لكي يتخذ شكله وإطاره الحديث ، فكل منهما لا يعود الى الوراء لأكثر من قرن واحد ، كما أن ظهور المؤسسات الأكاديمية كان ولا شك أحد أهم العوامل التي ساعدت على بلورة التخصص . وكان من المعتاد حتى الربع الأخير من القرن الماضي أن يعمل المثقفين في مؤسسات التخصص للقراءة ومساعدة الآخرين ، وكانت المكتبات الكبيرة وخاصة في الكنائس والأديرة في أوروبا تتولى أعداد دورات تدريبية سريعة للعاملين الجدد لا تستغرق سوى ساعات أو أيام على المهارات الأساسية لحفظ وتنظيم وترتيب أوعية المعلومات الموجودة ، وقد ساعدت المكتبات العامة والمكتبات المتخصصة بعد الثورة الصناعية في عقد مثل هذه الدورات .

إلا أن تحويل النظرة في تعليم المكتبات والمعلومات من تعليم مهني الى تعليم أكاديمي بدأت في ألمانيا الغربية بجامعة « فرايبورج » Freiburg حيث استغرق اقناع المسؤولين بالجامعة لأعداد برنامج لأمناء المكتبات فترة ١٢ عاما حتى افتتح برنامجا يستغرق ثلاثة سنوات في عام ١٨٨٦ ، وسرعان ما انضمت جهود المتخصصين الأمريكيين عن افتتاح أول مدرسة كاملة للمكتبات في جامعة كولومبيا عام ١٨٨٧ (٤) ، وذلك على إثر الحملات التي قامت بها الجمعية الأمريكية للمكتبات فور قيامها ، والتي سرعان ما امتدت الى باقي دول العالم . ومن الواضح أن تتبع مسارات إعداد اخصائي المعلومات يؤكد حقيقة أن التعليم في التخصص يبدأ عادة من المكتبات الكبيرة والتجمعات المهنية وينتقل الى الدراسات الأكاديمية ثم الى مستوى الدراسات العليا في معاهد وكليات مستقلة (٥) وذلك أنه يلاحظ أن التعليم يسير متريداً بالفعل لبعض الوقت بين أن يكون على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو على مستوى الدراسات العليا حتى يستقر على مستوى الدراسات العليا في معظم الدول المتقدمة .

وظلت دراسة المكتبات وبرامج المؤسسات الأكاديمية تضم عدداً قليلا من المقررات الوظيفية مثل التزويد والفهرسة والتصنيف والإدارة ، كما ظل التطور في حركة تعليم المكتبات وانتشار المؤسسات الأكاديمية

بطيئة في أوروبا الغربية ، حتى ظلت انجلترا بكلية واحدة حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، بينما كان التطور وانتشار التعليم أسرع في الولايات المتحدة ، ولكنه لم يسير على سياسة مدروسة فكان للتوسع العددي عشوائي لهذا أنفقت مؤسسة كارنيجي Carnegie Corporation على اعداد دراسة — تشتهر هذه الدراسة باسم المؤسسة — استغرق العمل فيها ٥ سنوات ونشرت عام ١٩٢٣ وكانت بمثابة خطة عمل لكل المؤسسات الأكاديمية في التخصص في الولايات المتحدة ، فقد وضعت فلسفة ومجموعة من المبادئ للنشاط التعليمي تم فيها التمييز بين نوعين من العاملين في المؤسسات الاختزانية في التخصص في الولايات المتحدة وهما الاختصاصيون المفروض اعدادهم في المؤسسات الأكاديمية ، ومساعدوهم ولا بد من أن تتولى المؤسسات الاختزانية نفسها اعدادهم داخلها ، كما قامت الدراسة بتحديد دور المؤسسات المهنية في الاعداد المهني على أنه تقييم هذه العملية ومؤسساتها كما طالبت بضرورة توفير الحد الأدنى من التوحيد والتنسيق بين البرامج والمقررات الأكاديمية (٦) .

وكان لهذا التقرير استجابة كبيرة من قبل كل المسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية وأيضا من الجمعية الأمريكية للمكتبات ، وتشكلت على إنره لجنة خاصة من الجمعية لوضع معايير يتم بمقتضاها تقييم كل مدارس وكليات المكتبات الموجودة وأصبحت هذه اللجنة التي كان اسمها منذ بداية عملها عام ١٩٢٤ « مجلس التعليم للمكتبات » حتى عام ١٩٥٦ ثم تغير اسمها الى لجنة الاعتماد Board of Education For Librarianship

committee on Accreditation مسئولة تماما عن كل ما يختص بالتعليم في تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة ، ثم كندا أيضا بموافقة السلطات الأكاديمية في البلدين (٧) . وهناك شروط محددة يتم بمقتضاها التقييم والاعتماد لأي مؤسسة أكاديمية تنظم برامج في التخصص ، فهناك أنواع محددة من هذه البرامج على مستوى الماجستير أو الدكتوراه هي التي تعتمد عليها الجمعية ، كما ان هناك نوع من الدراسات الصيفية ، ويشترط أن تكون الوحدة الأكاديمية تابعة لمعهد عال أو جامعة . وهناك شروط كمية للحد الأدنى من هيئة التدريس الواجب توافرها ومؤهلاتهم وخبراتهم ، وشروط تتعلق بعدد الطلبة وقبولهم ، ومدة الدراسة وعدد المقررات والساعات الدراسية وأنواع المقررات ومحتوياتها ، والمواد الإجبارية التي ظلت لفترة طويلة اختيار الكتب وأدب الاطفال والمراجع

والليبولوجرافيات والفهرسة والتصنيف وقايخ وإدارة المكتبات والتدريب العملى ، ثم عدلتها للجنة وسمحت بأن يكون بعضها اختياريا لتعطى الفرص للطلبة لاختيار مواد أخرى ليتمكنوا من أعداد انفسهم لنوع معين من انواع المكتبات . ولا يستطيع أى منصف مهما كان مقدار ضيقه أو تخوفه من عملية الاعتماد التى تقوم بها اللجنة أن ينكر دور هذه العملية فى الارتقاء بمستوى المؤسسات الأكاديمية الأمريكية باستمرار حتى أصبحت بلا جدال أرقى المؤسسات الأكاديمية فى التخصص على المستوى الدولى .

وحدث تطور كبير فى الأعداد المهنى بعد للحرب العالمية الثانية بعد أن بدأت مفاهيم التوثيق تتبلور فى شكل مقررات دراسية واشتدت الحاجة لى ادخالها ضمن المقررات خاصة مع ظهور النظم الميكانيكية واستخدامها ، ويلاحظ أن معايير الاعتماد والتقييم ظلت تتطور بشكل موازى للتطور فى المفاهيم الأساسية للتخصص ، ولتطور البرامج الأكاديمية معها ، فقد تعدلت معايير الاعتماد عدة مرات أبرزها كان فى عام ١٩٥١ حيث اقتصر اعتراف الجمعية الأمريكية للمكتبات على البرامج الأكاديمية لدرجة الماجستير والدكتوراه وأصبحت هناك معايير كمية للميزانيات المطلوبة لكل مؤسسة بالإضافة لى الحد الأدنى من المعامل والمكتبات وقاعات المحاضرات(٨) . كما أنه تواكب فى نفس الفترة الزمنية أن بدأت جمعية المكتبات فى بريطانيا ، وبعد أن أصبح هناك أكثر من برنامج أكاديمى ، فى أعداد نماذج معيارية لامتحانات للخريجين من مدارس المكتبات فى بريطانيا لمنحهم شهادات للعضوية ومزاولة المهنة فى داخل وخارج البلاد من دول الكومنولث . كما يلاحظ أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت توسعا فى المؤسسات والبرامج الأكاديمية فى فرنسا والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا واليابان وغيرها من الدول المتقدمة وكماؤثر لزيادة الطلب على أخصائى المعلومات لتقجر المعلومات وزيادتها وانتشار المؤسسات الاختزانية .

الا أن هذا الانتشار قد حدث مع تضارب الآراء والمفاهيم حول التوثيق ووضع مكانه داخل الإطار العام للتخصص وانعكس هذا على مفاهيم المؤسسات والبرامج الأكاديمية نفسها من حيث الأسماء ، الذى بدأ فى التنوع ما بين مدارس أو كليات للمكتبات ، ومدارس أو كليات للتوثيق، وعلى المقررات الدراسية وعلاقة التوثيق بالمكتبات وحجم ونوعية المقررات داخل البرامج الأكاديمية وبدأت المؤسسات الأكاديمية فى ادخال مقررات جديدة حول للنظم الميكانيكية ثم للنظم الحسبة وبدأت فى التقليل من

المقررات المتعلقة بالإجراءات والعمليات الفنية ، وساعد على ذلك ظهور التيار المؤيد لعلم المعلومات ومجاولات فصله من النهر الأساسى لتخصص المكتبات والمعلومات ، وايضا ساعد على هذه المتغيرات الزيادة الكبيرة فى استخدام الحاسبات الالكترونية فى المؤسسات الاختزانية ، ولهذا فإن المستيفيات والاسمعيينيات هما أكثر العقود التى شهدت مؤتمرات وفدوات لمناقشة قضايا التعليم فى التخصص بعد ان اهتزت مفاهيمه الأساسية والنظرية بفعل التوثيق وعلم المعلومات وتأثر المؤسسات والبرامج الأكاديمية بهذا بشدة ، وفى نفس الوقت ظهرت مؤسسات أكاديمية فى تخصصات أخرى فى ادخال مقررات حول التخصص ، أو منح شهادات دراسية تحمل اسم المكتبات والمعلومات وخاصة فى الولايات المتحدة ، وكانت هذه المؤسسات فى تخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية والهندسة (٩) .

استشعاراً من الجمعية الأمريكية للمكتبات بالخطر من التضارب فى الآراء فقد وضعت سياسة للاعتماد والتقييم منذ عام ١٩٧٢ ، نصت بوضوح على ان « هناك مجالات متداخلة - ك مجال المعلومات - له علاقات حتمية مع المكتبات وبالتالي فهو جزء أساسى لا يمكن فصله عن مقررات ومواد مدارس المكتبات ، وان هناك اتساع شديد فى التخصص نتج عن متغيرات بيئية وظهور تكنولوجيات حديثة وينبغى مراعاة ذلك فى اعداد البرامج وفى خلفيات الأساتذة والدارسين وتشجيع التعليم المستمر والمتجدد للادامى من الخريجين والاستعانة بأجهزة تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات فى تدريب الدارسين » (١٠) .

وأثمرت مفاهيم الجمعية ثمارها فحدث تغيير تدريجى فى نظرية المسئولين عن المؤسسات الأكاديمية فى بناء المقررات وذلك بإدخال مقررات عن التكنولوجيا ودراسات المستفيدين والخدمات الحديثة للمعلومات ، وبإتاحة فرص اختيار أوسع أمام الدارسين لإعداد أنفسهم إما لأداء وظيفة محددة فى المؤسسات الاختزانية أو للعمل فى أحد انواعها .

وهناك زيادة عديدة ملحوظة فى عدد المؤسسات الأكاديمية فى التخصص فى العقود الثلاثة الماضية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى شدة الحاجة الى اخصائى معلومات فى الدول المتقدمة وتعدد العمل أمامهم فى كل مؤسسات المجتمع ، فقفز عدد مدارس المكتبات المعتمدة من الجمعية الأمريكية للمكتبات فى الولايات المتحدة وكندا من ٣٩ ، عام ١٩٦٧ (١١) ، الى

٦٤ مدرسة عام ١٩٧٥ (١٢) ، إلى ٦٧ مدرسة عام ١٩٧٩ ثم إلى ٦٩ مدرسة عام ١٩٨٢ (١٣) . والمتتبع للتقارير الأخيرة التى قامت بها منظمة « اليونسكو » عن تعليمهم المكتبات والمعلومات يلاحظ أن نفس الفترة قد شهدت زيادة معادلة في أوروبا الغربية وبالذات في إنجلترا ودول شمال أوروبا ، واليابان وأستراليا ، وزيادة أعلى في كل دول أوروبا الشرقية (١٤) .

٢ - الدول النامية

لم تتأخر بداية التعليم الأكاديمي في الدول للنامية سنوات طويلة عن الدول المتقدمة ، فالهند مثلا بدأ فيها للتعليم للرسمى منذ عام ١٩١١ (١٥) أى قبل كثير من الدول المتقدمة ، بل أن هناك بعض الدول النامية يوجد بها حاليا عدد أكبر من المؤسسات الأكاديمية عن الدول المتقدمة أيضا ، كالبرازيل - ٢١ مؤسسة (١٦) - والصين - ١٢ مؤسسة (١٧) ، بل أن هناك احصائيات تذكر أن عدد المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات في الهند وحدها بلغت ٣٤ مؤسسة (١٨) ، وأن كان لابد من مراعاة أن الدول الثلاثة السابقة بالذات تتمتع بكثافة سكانية عالية جدا ، ومساحات جغرافية كبيرة تجعل من أمر تعدد المؤسسات الأكاديمية أمراً منطقياً .

وليس هناك خلاف على أن المسئولية الأولى للمؤسسات الأكاديمية في أى مكان هي اعداد المهارات البشرية المؤهلة للعمل في مؤسسات التخصص ، إلا أن هناك بعض المسئوليات الخاصة التى تلقى بشكل اضافى على المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية ، خاصة مع قلة دور المؤسسات المهنية والمؤسسات التجارية في المشاركة في اعداد المهارات البشرية الواعية بممارسات وقضايا التخصص . وأهم هذه الواجبات الإضافية هي : (١٩)

١ - تقديم الاستشارات الفنية لنظم ومؤسسات ومشروعات المعلومات وتقييمها باستمرار ، ويؤدي هذا الى هدفين اولهما زيادة فعالية هذه المشروعات والمؤسسات ، وثانيهما زيادة الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية .

٢ - أن تكون المؤسسة الأكاديمية مركزا للبحث والتطوير وحل

المشاكل الموجودة في التخصص ، وان تعمل على التخطيط لمساراته في المستقبل والقيام بمشروعات تجريبية تطبق فيها نتائج البحوث .

٣ - نشر الأبحاث التي تقوم بها خاصة مع ياب قطاع النشر التجاري وإحجابه عن المشاركة في نشر أبحاث المكتبات والمعلومات في الدول النامية لقلّة توزيعها .

٤ - تنظيم لقاءات مستمرة بين المتخصصين في الدولة ، وبين المتخصصين في الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة لتبادل الخبرات وتفاعلها .

٥ - العمل على تطوير الظروف البيئية لصالح التخصص مثل المشاركة في مشروعات لمحو الأمية الالهائية ، أو لزيادة وعي المجتمع بأهمية المعلومات .

علاوة على هذه المسؤوليات التي حددتها منظمة اليونسكو فإن بعض المؤتمرات الأخرى قد أوصت بأن تقوم المؤسسات الأكاديمية بتكوين مركز نموذجي للمعلومات المتوفرة عن التخصص ، يزود الباحثين والدارسين بما يحتاجونه ويكون بمثابة معمل اختبار للنظم والممارسات والتطبيقات والتقنيات الجديدة في التخصص ، ثم ان تساهم في اعادة تدريب الاختصاصيين القدامى على التطورات الحديثة في التخصص (٢٠) .

ويخطئ من يظن أن هذه المسؤوليات يمكن أن تقوم بها المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية بسهولة أو بيسر ، فهذه المسؤوليات يحول دون تحقيقها على اكمل وجه ، عدد كبير من المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات ، فهناك عجز كبير في الكوادر البشرية المؤهلة للتدريس أو للبحث لقلّة عددهم أساساً ، ثم لتعرضهم المستمر لاغراءات شديدة لترك الدول النامية الفقيرة الى دول أكثر غنى ، وهناك جمود شديد في النظم الأكاديمية في الدول النامية . بحيث يصبح تعديل القرارات امراً بالغ الصعوبة والتعقيد ، أو حتى السماح بفرص اختيار الدارسين لما يناسبهم من القرارات ، وهناك عدد كبير من القرارات المفروضة على مستوى الدولة أو الجامعة وهي مقررات مكملّة واجبارية تقتلع عدد كبير من الساعات المخصصة لتأهيل الدارسين في التخصص ، كما أن هناك نقص في

التخطيط التومى الشامل للكوادر البشرية واعدادها بحيث يكون قبول الدارسين وتخريجهم يخضع لوجهات نظر متعددة-ينقصها التنسيق ، علاوة على وجود عدم ادراك لقيمة التخصص ودوره لدى قطاعات متعددة من الشعوب النامية مما ينعكس بالتالى على اقبال العناصر الجيدة على المؤسسات الأكاديمية للتخصص ، ويضاف الى ذلك عدم وجود مؤسسات اخترانية قوية تصلح كحقل تدريب للدارسين اثناء فترة اعدادهم ، وضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية والأخرى فى الدول المتقدمة ، وبالتالى تحرم نفسها من الاستفادة بنتائج وخبرات المؤسسات الأكاديمية فى الدول المتقدمة ، كما انها يقطع هذه القنوات تحرم متخصصيها من مصادر معلومات قوية تساعدهم على تحسين أساليب عملهم وابحاثهم . والتخلف للتكنولوجيا الذى يحرم المؤسسات الأكاديمية من استخدام تكنولوجيا التعليم ، واعدد الدارسين على مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات (٢١) .

ومع كل المعوقات السابقة فهناك نماذج رائدة من المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية التى استطاعت أن تتغلب على كثير من المعوقات التى اعترضتها ، والمؤسسات الأكاديمية الهندية مثال على ذلك بتاريخها الطويل ووفرة عدد الكوادر البشرية التى اعدتها لمؤسسات التخصص وأيضا التى اعدتها للعمل فى المؤسسات الأكاديمية تدريسا وبحثا ، وهناك نماذج أخرى جيدة فى أوغندا التى توجد بها مدرسة المكتبات بشرق افريقيا بجامعة « مكريري »
Makerere Univ. East

African School of Librarianship

التي تقوم بإعداد المتخصصين لأكثر من عشرة دول افريقية مجاورة ، ومؤسسات أخرى فى البرازيل والأرجنتين وغيرها .

ان العدد الكبير من المؤسسات الأكاديمية ، وجهودها الواضحة فى توفير المتخصصين لمؤسسات التخصص ، ومساهمتها الفعالة فى دعم البنية الأساسية للتخصص فى الدول النامية تجعلها - فى اعتقاد المؤلف - ابرز جزئيات التخصص نموًا وتقدمًا فى الدول النامية فى الوقت الحاضر مقارنة ببقية الجزئيات .

ثانيا - الواقع الحالى للمؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين

بعد الاستعراض السريع لمراحل تطور المؤسسات والنشاط الأكاديمي، كان لابد من التعرض للواقع الحالى لهذا النشاط ، وكانت أفضل طريقة لذلك هي اختيار مجموعة فعلية من هذه المؤسسات في الدول المتقدمة والدول النامية والتعرف من خلالها على كل مظاهر النشاط الأكاديمي .

١ - عناصر اختيار المؤسسات الأكاديمية

عند اختبار مجموعة المؤسسات الأكاديمية والتعليمية كان على المؤلف ان يحرص على التمثيل الدقيق لكافة المؤسسات التعليمية الأكاديمية او الاختزائية في بعض الدول كالهند والبرازيل والمكسيك والتي تشترك مع مؤسسات أكاديمية هناك في الاعداد المهني ، كما كان يريد تمثيل كل الاتجاهات الموجودة في هذا النشاط ، ولهذا فقد عمد المؤلف الى الاختيار المقصود للمؤسسات دون العشوائى على ان تتوفر في عينته العناصر التالية :

١ - الشمول الجغرافى فاختار المؤلف مؤسسات أكاديمية وتعليمية من أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا من الدول المتقدمة ومن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من الدول النامية واستبعد المؤسسات الاسترالية والنيوزيلندية لتأثيرها الشديد بالنمط البريطانى الى حد التطاق ، بجانب التغطية الجغرافية ، فقد حرص المؤلف على ان تتباين الثقافات داخل القارة الواحدة ، فهناك مثلا السعودية والكويت في آسيا وهي تمثل الثقافة العربية السلفية ، واليابان والصين من آسيا أيضا ولكنها تمثل ثقافة الشرق الأقصى ، وهناك المغرب من شمال إفريقيا والسفغال من غربها وأوغندا من وسطها وجنوب إفريقيا من جنوبها وهولندا لتمثل شمال أوروبا والاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا من شرق أوروبا وفرنسا وبريطانيا من غربها ثم المكسيك والبرازيل والأرجنتين من أمريكا الجنوبية والوسطى والولايات المتحدة وكندا من أمريكا الشمالية .

٢ - الخبرة والحدثة في المؤسسات ، فهناك مؤسسات عريقة في هذا النشاط في الولايات المتحدة وبريطانيا والهند والبرازيل ومؤسسات حديثة في فلسطين المحتلة ويوغسلافيا والصين الشعبية والكويت والسعودية والسفغال وأوغندا حتى يتبين تأثير الخبرة والتطور على النشاط التعليمى والأكاديمي .

٣ - تعدد وتباين المؤسسات داخل كل دولة نظراً لأن بعض الدول تحتوى على عدد غير قليل من المؤسسات الأكاديمية والتعليمية ، وقد يمثل كل منها اتجاهاً أو رؤية تجاه التخصص فقد حرص المؤلف في عينته على تمثيل كل الأنواع ، فعلى سبيل المثال هناك ٧ مؤسسات تعليمية وأكاديمية في الولايات المتحدة جاءت في تقييم واعتماد الجمعية الأمريكية للمكتبات من أفضل ١٦ مؤسسة أكاديمية في التخصص في الولايات المتحدة وكندا وهناك ٨ مؤسسات أخرى جاء ترتيبها متأخراً في نفس الاعتماد (٢٢) ، كما أن المؤسسات المختارة في كندا وإنجلترا تمثل تجمعات جغرافية وثقافات متباينة ، وهناك مؤسسات غير أكاديمية تنظم برامج بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية في الهند والبرازيل والاتحاد السوفيتي ، وهناك برامج موجهة الى نوع واحد من أخصائي المعلومات وهم المعلمون في إنجلترا والهند والبرازيل ولدى الكيان الاسرائيلي وتشيكوسلوفاكيا ، وهناك برامج لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس وبرامج أخرى لمرحلة الماجستير، كما أن هناك برامج تحمل لافتة مكتبات ومعلومات وهي أبعد ما تكون من الفهم الصحيح للتخصص وعلاقته في الولايات المتحدة واليابان وبولندا وبرامج تمثل اتجاهاً فريداً في النشاط التعليمي مثل البرنامج المتعدد المجالات في جامعة بتسبرج ، وبرنامج جامعة جنوب كاليفورنيا .

٤ - توفر المعلومات الحديثة والدقيقة عن المؤسسات المختارة ، فاعتمد المؤلف بصفة أساسية على المصادر المباشرة بزيارته لبعض هذه المؤسسات في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وعلى أدلة المؤسسات الأخرى، ولقاءاته مع الأساتذة في مؤسسات متعددة قابلهم في مؤتمرات أو حلقات مناقشة ، والمراسلات مع متخصصين في مؤسسات أخرى لم يتيسر له زيارتها ، أما ما تبقى من مؤسسات وأراد المؤلف ضمها الى عينته ، فقد اعتمد على ما نشر عنها من انتاج فكرى في السنوات الأخيرة مثل فلسطين المحتلة (٢٣) ودول شرق أوروبا والأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا والسنغال (٢٤) ، وهولندا (٢٥) ، وإيران (٢٦) ، وتركيا (٢٧) ، والصين الشعبية (٢٨) والكويت (٢٩) .

وعلى ضوء عناصر الاختيار السابقة كانت المؤسسات المختارة في العينة كما يلي :

الدول النامية				الدول المتقدمة			
عدد مراجع	عدد المؤسسات	الدولة	نوع المراجع	عدد مراجع	عدد المؤسسات	الدولة	نوع المراجع
١	١	الولايات المتحدة	دراسات عليا	١١	١١	الولايات المتحدة	دراسات عليا
١	١	كندا	دراسات عليا	٣	٣	كندا	دراسات عليا
١	١	بريطانيا	دراسات عليا	٤	٤	بريطانيا	دراسات عليا
١	١	فرنسا	دراسات عليا	١	١	فرنسا	دراسات عليا
١	١	هولندا	دراسات عليا	١	١	هولندا	دراسات عليا
١	١	فلسطين المحتلة	دراسات عليا	١	١	فلسطين المحتلة	دراسات عليا
١	١	يوغسلافيا	دراسات عليا	١	١	يوغسلافيا	دراسات عليا
١	١	الجور	دراسات عليا	١	١	الجور	دراسات عليا
١	١	البحرين	دراسات عليا	١١	١١	البحرين	دراسات عليا
١	١	البرازيل	دراسات عليا	٣	٣	البرازيل	دراسات عليا
١	١	الأكاديمية	دراسات عليا	٤	٤	الأكاديمية	دراسات عليا
١	١	ايران	دراسات عليا	١	١	ايران	دراسات عليا
١	١	تركيا	دراسات عليا	١	١	تركيا	دراسات عليا
١	١	الصين الشعبية	دراسات عليا	١	١	الصين الشعبية	دراسات عليا
١	١	السعودية	دراسات عليا	١	١	السعودية	دراسات عليا
١	١	الكويت	دراسات عليا	١	١	الكويت	دراسات عليا
١	١	الهند	دراسات عليا	١	١	الهند	دراسات عليا
١	١	جنوب افريقيا	دراسات عليا	١٠	١٠	جنوب افريقيا	دراسات عليا
١	١	اوغندا	دراسات عليا	١١	١١	اوغندا	دراسات عليا
١	١	النمسا	دراسات عليا	١٢	١٢	النمسا	دراسات عليا
١	١	المغرب	دراسات عليا	١٣	١٣	المغرب	دراسات عليا
١٤	١٤	١٣	الاجمعي	٢٣	٢٣	٨	الاجمعي

٢ - طريقة العرض ومنهجه :

بعد اختيار الدول والمؤسسات والبرامج الأكاديمية والتعليمية حسب عناصر الاختيار السابقة ، كان على المؤلف أن يجد الطريقة المثالية لعرض نتائج تحليلاته على العناصر المكونة للنشاط الأكاديمي بشكل يبرز تنوع هذه الأنشطة من جهة يمكنه من الحصول على كل المؤشرات المطلوبة من جهة أخرى . وكان من الواضح منذ البداية أن هناك مؤسسات تقوم بأعداد أخصائي معلومات للعمل في أي مؤسسة اخترازية بصرف النظر عن مجال عملها أو نوعية المستفيدين منها وهذه المؤسسات منها ما ينظم برامج لمرحلة البكالوريوس ومنها ما ينظم برامج لمرحلة الماجستير أو دبلومات الدراسات العليا ، وكان هناك مؤسسات ثانية تقصر برامجها على أعداد أخصائي معلومات من خلفيات دراسية علمية تؤهلهم للعمل في المؤسسات الاخترازية المتخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وهذه المؤسسات منها أيضا ما ينظم برامج لمرحلة البكالوريوس ومعظمها ينظم برامج للدبلومات والماجستير لمرحلة الدراسات العليا ، ثم مؤسسات أخرى تدعى أن برامجها تعد أخصائي معلومات ، إلا أن حقيقة برامجها تبعدها كل البعد عن الفهم الصحيح لأطار التخصص ووظائفه وعلاقاتها معها ادعت هذه المؤسسات من أسماء أو تمثيل اتجاهات جديدة .

وهناك عدة خطوط متشابكة كان من المفروض مراعاتها عند عرض العينة ونتائج التحليلات التي أجريت عليها ، أولها نوع الدولة وما إذا كانت نامية أم متقدمة ثم فئة المؤسسة من الفئات الثلاثة الموجودة من المؤسسات الأكاديمية (الشاملة الموجهة للعلميين وخارج إطار التخصص) أو نوع البرامج وهل هو لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى أم الدراسات العليا ، ثم البرامج والمقررات الدراسية التي تنظمها كل مؤسسة وهذه تشكل صعوبة بالغة في التعامل معها لأن عرض هذه المقررات يتطلب وجود خطة منهجية لعرضها في فئات متجانسة تتيج مقارنتها ، ورغم تعدد جهات النظر في فئات وتنظيم هذه المقررات داخل الفئات إلا أن المؤلف رأى أن أفضل خطة تنظيم يمكن استخدامها لتحقيق غرضه ، هي التي وضعها الدكتور مسعد الهجرسي وشملت المقررات الدراسية التي خطط لها في برنامج حديث بجامعة الكويت (٣٠) ، وكان يزكى استخدام هذه الخطة حداتها واستيعابها لكل المقررات الموجودة ، وإبراز علاقات هذه المقررات بعضها ببعض ،

ورغم ان هذه المقررات لم تنفذ بعد ان تأجل افتتاح القسم الذى كان من المفروض ان تبدأ الدراسة به فى بداية العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ .

وبناء على هذه العناصر التى حددت طريقة العرض للعينة والتحليلات والمؤشرات التى ظهرت منها ، جاءت نتيجة التحليلات على الوجه التالى :

٣ - الشهادات والدرجات العلمية فى تخصص المكتبات والمعلومات :

أ - الدول المتقدمة :

هناك برامج أكاديمية منظمة للحصول على كل الدرجات العلمية المعروفة فهناك برامج لبكالوريوس أو الليسانس فى المؤسسات الأكاديمية فى بريطانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، وبرامج للحصول على دبلوم الدراسات العليا فى كل المؤسسات البريطانية وفى مؤسسات فرنسا وهولندا وفلسطين المحتلة والاتحاد السوفيتى . ويلاحظ أن بعض هذه المؤسسات يطلق على الدبلوم مسميات أخرى كالدكتوراه فى جامعة امستردام بهولندا مع أن الدراسة تشبه الى حد كبير دبلوم الدراسات العليا فى المكتبات والتوثيق بجامعة القاهرة حيث يدرس الطالب ١٢ مقررا دراسيا فى عامين دراسيين بعد الدرجة الجامعية الأولى ، وتعد درجة الماجستير هى أكثر الدرجات شيوعا فى مؤسسات العينة ، وتمنحها كل المؤسسات فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وهى تعد الدرجة الأولى فى التخصص فى أمريكا الشمالية باصرار الجمعية الأمريكية للمكتبات على عدم اعتماد برامج البكالوريوس والليسانس - رغم تعددها حاليا - حتى الآن (٣١) ، وهناك درجة ماجستير فى شيفلد ولوفبرة تؤهل الدارسين للعمل فى سلك التدريس فى المؤسسات الأكاديمية للتخصص (٣٢) وهى لا توجد فى أى مؤسسة أخرى ، واستمرار درجة الماجستير فى الانتشار بهذا الشكل يؤكد ما استنتجته الدراسات السابقة ، والتى أشارت الى أن ٤٥٪ من مؤسسات التخصص الأكاديمية تمنح درجة الماجستير ، ١٣٪ فقط تمنح درجة البكالوريوس ، ١٢٪ تمنح درجة الدكتوراه فى فلسفة التخصص (٣٣) . وفيما يختص بدرجة الدكتوراه فى فلسفة المكتبات والمعلومات فان كل المؤسسات الأكاديمية الأمريكية والكندية والبريطانية فى العينة بها برامج منظمة للحصول عليها . وهناك برنامج للحصول على دكتوراه الفن Doctor of Art فى جامعة كولومبيا وكلية سيمونز وهى

درجة أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه ، أما درجة الدكتوراه التى تمنحها مؤسسات العينة من المجر ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا فهى تساوى مع درجة الدبلوم فى مدة الدراسة وعدد المقررات الدراسية وشروط القبول وكذلك درجة الدكتوراه من هولندا .

وعلى هذا فاننا يمكن أن نقول أن هناك برامج منظمة للحصول على كل الدرجات الأكاديمية المعروفة من بكالوريوس أو ليسانس ودبلوم وماجستير خاص فى تدريس المكتبات ودكتوراه الفلسفة ودكتوراه الفن فى المؤسسات الأكاديمية فى الدول المتقدمة .

ب - الدول النامية :

يختلف ترتيب الدرجات الجامعية من حيث الانتشار فى الدول النامية عما كان عليه فى الدول المتقدمة فالدرجة الجامعية الأولى من حيث انتشار البرامج هى درجة البكالوريوس والليسانس ، وهناك برامج لها فى جامعات اسطنبول ووهان والملك عبدالعزيز ودلهى وجنوب افريقيا والكويت ومن الطبيعى أن الاعداد هنا يكون مركزا على اخصائى المعلومات العام والاكثر ملائمة لامكانيات وطبيعة خدمات المستفيدين والمؤسسات الاختزانية بالدول النامية أما درجة الماجستير فهى موجودة فى المؤسسات الأكاديمية بالبرازيل والأرجنتين ، والمكسيك والسعودية على غرار النظام الأمريكى فى الحصول عليها بعد دراسة عدد ساعات مقرر ، وهناك أيضا ماجستير فى الهند وإيران بعد دراسة واعداد بحث . يلى درجة الماجستير من حيث الانتشار درجة دكتوراه الفلسفة وهى قليلة للغاية ، ولا شك أن قلة البرامج والدارسين لهذه الدرجة هو أهم الأسباب فى قلة عدد أعضاء هيئة التدريس الصالحين لتدريس علوم التخصص فى الدول النامية لأن حملة الدكتوراه هم الذين يعتمد عليهم فى هذا .

وتبين التحليلات من عينة المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية أن درجة الدبلوم أكثر انتشارا فيها من الدول المتقدمة وهناك عدد من مستويات الدبلومات ، فمدرسة شرق افريقيا فى أوغندا بها ٣ دبلومات الأول دبلوم للدراسات العليا بعد الدرجة الجامعية الأولى ، والثانى دبلوم متوسط بعد الثانوية العامة لمدة عامين ، والثالث ٦ شهور فقط بعد

الثانوية العامة (٣٥) وهناك دبلوم عامين بعد الثانوية العامة في السنغال ، ٣ سنوات في المغرب وفي المعهد القومي للتوثيق في البرازيل ، والمعهد الفني في البنجاب في الهند . ومن الواضح أن هذه الدبلومات لا يمكن اعتبارها درجة جامعية ثانية ، بل هي تعادل درجة البكالوريوس أو الليسانس أو حتى أقل من ذلك فهناك اختلافات كثيرة في شروط القبول ونوعية الدارسين وعدد المقررات الدراسية في كل منها مما يعكس معه عدم وضوح الرؤية في القدرات والوظائف المطلوبة في إحصائي المعلومات الحديث الذي يمكن الاعتماد عليه والذي لابد أن يقضى في الدراسة فترة لا تقل عن ٨٠٠ - ٩٠٠ ساعة دراسية كاملة ، ويفضل أن يتخللها تدريب عملي في بعض المؤسسات الاختزانية .

وهناك اثنتان من الدرجات العلمية في الهند لا تمنح في غيرها (٣٤) ، الأولى هي درجة عضوية التوثيق Associateship in Documentation ويمكنها مركز أبحاث وتدريب التوثيق بالمعهد الهندي للإحصاء Documentation Research and Training Centre, Indian Statistical Institute.

وتمنح بعد ٢٠ شهرا من الدراسة وإعداد الأبحاث ، وهي بمقرراتها الدراسية وشروط القبول تعد أعلى قليلا من درجة الماجستير والدرجة الثانية هي درجة ماجستير الزمالة Master fellowship وهي أيضا تعتمد على مخرجات دراسية وإعداد أبحاث ولكن لمدة ١٨ شهرا .

والظاهرة التي تنفرد بها الدول النامية في الدرجات العلمية هي مشاركة المؤسسات الاختزانية في تنظيم البرامج وتوفير المحاضرين وتسهيلات التدريب وهي ظاهرة موجودة في المكسيك « المجلس القومي للعلوم والتكنولوجيا » والهند « مركز أبحاث وتدريب التوثيق » ، والبرازيل « المعهد القومي للتوثيق العلمي » إلا أن هذه المؤسسات تخضع للإشراف العلمي والأكاديمي للمؤسسات الأكاديمية كما أن الأخيرة هي التي تخطط للبرامج وتمنح الشهادات .

بهذا يمكننا القول أن هناك برامج للحصول على كل الدرجات العلمية موجودة في الدول النامية أيضا ، إلا أن أكثرها هي البكالوريوس ثم الدبلوم فالماجستير ثم الدكتوراه ، وهناك درجتان للعضوية والزمالة في بعض المؤسسات الهندية .

٤ - مدة الدراسة :

أ - الدول المتقدمة :

من الطبيعي أن مدة الدراسة للحصول على أى درجة علمية انما تعتمد على الدرجة نفسها ، كما تعتمد على نوع النظام الدراسى ، ففى أمريكا الشمالية هناك نظام الساعات الدراسية Credit Hours ويشترط للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس ٩٠ ساعة دراسية لا يستطيع الطالب أن يحصل عليها الا بدراسة لمدة تقراوح بين ٣ سنوات كحد أدنى ، ٤ سنوات فى المتوسط ، ولدرجة الماجستير ٣٦ ساعة دراسية فى معظم المؤسسات الأكاديمية ، ٤٠ ساعة دراسية فى مدرسة المكتبات بجامعة جنوب كاليفورنيا ، وهناك تفكير فى هذه المدرسة لأن تكون ٤٢ ساعة (٣٦) ليتسنى للطالب دراسة كل ما يؤهله للعمل فى أى مؤسسة معلومات وفى أى وظيفة ، ويعنى هذا الا يستطيع الطالب أن ينهى الماجستير فى خلال عام واحد كما جرت العادة فى أمريكا الشمالية .

وتعد اطالة مدة الدراسة من أبرز القضايا المطروحة بالنسبة لمجال الاعداد المهنى حاليا ، من جهة هناك ترحيب بالفكرة على أساس انها ستمكن المؤسسات الأكاديمية من ادخال مقررات جديدة عن التكنولوجيا والاتصال وأوعية المعلومات غير المطبوعة ، ويؤدى ذلك الى تحسين مستوى الخريجين ، ومن جهة أخرى هناك تخوف شديد من اطالة مدة الدراسة لأنها ستؤدى الى تقليل اقبال الطلاب لزيادة مصروفات الدراسة ، الا أن الاتجاه لاطالة مدة دراسة الماجستير قد انتشر فى أمريكا الشمالية فكل مدارس المكتبات فى كندا (٧ مدارس) جعلت هذه الدراسة من ٢٠ - ٤٠ شهرا ، و ٥ مدارس أمريكية زادت عدد المقررات التى يدرسها الطالب الى ١٥ مقرا على الأقل (٣٧) .

وقد ظهرت مؤخرا محاولات للتوفيق بين مميزات وعيوب اطالة مدة الدراسة للماجستير بتنظيم برامج للماجستير فى التخصص بالاشتراك مع مؤسسات أكاديمية أخرى لها علاقات قوية بالتخصص ويحىي يدرس الطالب من ٦٠٪ الى ٧٠٪ من المقررات فى المكتبات المعلومات ، ويكمل باقى الساعات المطلوبة ليدرس مقررات فى تخصصات التربية أو القانون أو

الفنون أو الإدارة أو علم النفس أو الحاسبات الالكترونية وأحيانا في الطب أو الاتصالات أو الرياضيات أو الآداب ، ويطلق على هذه البرامج « برامج الماجستير المشتركه Dual/OR/Joint Master Program (٣٨) » ودلت تحلات العينة على وجود ملموس لهذه البرامج في المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا .

إذا انتقلنا الى درجة الدكتوراه في فلسفة التخصص فان المؤسسات الأمريكية والكندية تمنحها بعد دراسة تستغرق في العادة ما بين ٣ - ٥ سنوات حسب مجهود الطالب ، وللحصول عليها يدرس الطالب مجموعة مقررات دراسية - ١٢ مادة في العادة - بعد الماجستير ، ثم يعد بحثا يحصل به على ١٨ نقطة دراسية ليحصل على ٩٠ نقطة دراسية بعد الدرجة الجامعية الأولى (٣٦ للماجستير + ٣٦ للمقررات أثناء الدكتوراه + ١٨ للبحث) وتطبق جميع مؤسسات العينة في أمريكا الشمالية هذا النظام . أما درجة دكتوراه الفن الموجودة في « جامعة كولومبيا وكلية سيمونز » فتمنح بعد دراسة لمدة عامين بعد الماجستير، يقوم الدارس بحضور مقررات الفلسفة .

ونعتمد الدول الأوربية في نظامها الأكاديمي على نظام العام الدراسي الكامل أو العام الميلادي الذي تتخلله عطلات قصيرة في أوربا الاشتراكية ويعتمد حصول الطالب على أي درجة علمية على نجاحه في جميع المقررات خلال فترة الدراسة ، ويستغرق الحصول على درجة البكالوريوس في إنجلترا ٣ سنوات دراسية ، و ٤ سنوات في المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ويدرس الطالب من ٨ الى ١٢ مقورا في العام الدراسي الواحد ، أما درجة الدبلوم فان مدة الحصول عليها متفاوتة وتتراوح بين عام دراسي إنجلترا وفرنسا ، وعام ميلادي في فلسطين المحتلة ، وعامين دراسيين في هولندا ، إلا أن عدد المقررات الدراسية التي يدرسها الطالب تتساوى في النهاية مع تفاوت المدة الزمنية .

أما درجة الماجستير في أوربا فانها تستغرق ما بين ١٣ الى ١٥ شهرا في إنجلترا وويلز ، وتمتد الى ٢٤ شهرا في يوغسلافيا ، وتتساوى درجة الماجستير الخاص في بريطانيا مع الماجستير العادية في المدة الزمنية .

أما درجة دكتوراه الفلسفة فلا تمنحها الا المؤسسات البريطانية ومنذ بداية السبعينيات فقط ، وتعتمد على اعداد بحث بعد الماجستير يستغرق اعداده ما بين ٣ الى ٥ سنوات في العادة .

والجدول التالي يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية في الدول المتقدمة :

الدرجة	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المدة المعتادة
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٨ شهور	٢٠ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٢-١٥ شهرا
الماجستير الخاص	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٥-١٨ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٣٦ شهرا
دكتوراه الفن	٢٤ شهرا	٣٠ شهرا	٢٤ شهرا

ب - الدول النامية :

تأثرت النظم الأكاديمية في مؤسسات الدول النامية بنظام الساعات الدراسية المقررة في الولايات المتحدة ، او بالنظام البريطاني في قضاء أعوام دراسية للحصول على أى درجة علمية ، ويلاحظ استغراق الطالب لفترات زمنية أطول للحصول على أى درجة علمية مقارنة بالدول المتقدمة ، فدرجة الماجستير تستغرق عامين في البرازيل والأرجنتين والمكسيك وإيران ، الأول لدراسة المقررات الدراسية والثاني لاعداد بحث وتقديره، بينما يستغرق الحصول على هذه الدرجة عاما ميلاديا واحدا في المملكة العربية السعودية بعد اتمام المقررات الدراسية ، وعاما دراسيا واحدا في الهند بشرط أن يسبقتها درجة جامعية أولى في التخصص .

وتختلف مدة الحصول على الدبلوم في الدول النامية طبقا لمستوى هذا الدبلوم ومستوى الدارسين ، فقد تنخفض الى ٦ شهور فقط في أوغندا ، وقد ترتفع الى عامين في المغرب . أما درجة ماجستير الزمالة وعضوية

التوثيق في الهند فيشترط لمن يتقدم لها أن يحصل على درجة الماجستير العادية ، ثم ان يعمل في اى مؤسسة اخترازية لمدة عام على الاقل ، ثم يدرس مجموعة مقررات لمدة عام دراسى ، وعقب نجاحه يعد بحثا تقبله الجامعة في فترة لا تقل عن ٦ شهور اخرى . وتمنح درجة الدكتوراه في فلسفة التخصص على نطاق ضيق للغاية في الدول النامية وبالذات في الهند ، وبدأت المملكة العربية السعودية بتنظيم برامج وان كان لم يصل اى طالب دعد الى هذه الدرجة .

وقد سبق الذكر أن درجة البالوريوس أو الليسانس هي أكثر الدرجات شيوعا في الدول النامية ، ولحسن الحظ ان لهذه الدرجة تقاليد راسخة لا تختلف عن الدول المتقدمة وهي ٣ سنوات في تركيا ، و ٤ سنوات في الصين والسعودية والهند وجنوب افريقيا وكذلك في برنامج جامعة الكويت الذى تأجل افتتاحه .

والجدول الآتى يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية من مؤسسات الدول النامية :

الدرجة العلمية	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المدة المعتادة
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٦ شهور	٢٤ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	٩ شهور	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
ماجستير الزمالة	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
عضوية التوثيق	١٨ شهرا	٢٤ شهرا	٢٠ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا

نستنتج مما سبق انه لا توجد فروق كثيرة في مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدرجات العلمية في تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وان كانت المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير بالذات اطول قليلا في الدول المتقدمة ، وهي نتيجة متمشية مع نتائج دراسات سابقة (٣٩) ، استخلصت ان الفترات الزمنية للحصول على

الدرجات العلمية أطول قليلا في الدول النامية من الدول المتقدمة ، وتبلغ في المتوسط للبكالوريوس والليسانس ٤٨ شهرا والماجستير من ١٢ الى ٢٤ شهرا ودكتوراه الفلسفة من ٣٦ الى ٦٠ شهرا ، وتتفاوت مدة الحصول على الدبلوم .

والنتائج السابقة تؤكد من ناحية أخرى قوة ورسوخ التقاليد الأكاديمية في مؤسسات التخصص وعدم التغيير في نظم ولوائح هذه المؤسسات في الفترة الماضية ما بين هذه الدراسة ، والدراسة السابقة المشار إليها والتي جرت في منتصف السبعينيات ، كما تؤكد سلامة ودقة عناصر اختيار العينة وسلامة النتائج في هذا العنصر من حيث التمثيل والدقة .

٥ - اسم المؤسسة الأكاديمية ووضعها الإداري :

١ - الدول المتقدمة :

من الأشياء المألوفة ان يعكس اسم المؤسسة الأكاديمية رؤيتها وفلسفتها في التخصص ، والمثال الملموس على ذلك هو احتفاظ مدرسة مكبات جامعة كولمبيا في الولايات المتحدة بنفس الاسم منذ افتتاحها في القرن الماضي وهو « مدرسة خدمات المكتبات » لايمانها الراسخ بأن التخصص في جوهره هو مجموعة خدمات يقوم بها متخصصون لخدمة المستفيدين ، ولا شك أيضا أن الوضع الأكاديمي للوحدة التي تتولى اعداد المتخصصين للعمل في مؤسسات التخصص يعكس نظرة المؤسسة الأم التي تنتمي إليها الوحدة من حيث تقييمها لحجم ودور التخصص .

وباستعراض أسماء المؤسسات الأكاديمية المختارة في العينة نجد ان اسمائها مختلفة ومتباينة حسب الجدول الآتي :

عدد	المؤسسات التي تستضيفه	الأسماء
٢	جورجيا - أومايو	Computer and Information Science علم الحاسب والمعلومات
١	جامعة لندن	Archives Libraries and Information Studies دراسات الأرشيف والكتبات والمعلومات
١	وارسو	Library Science and Scientific Technical علم المكتبات والمعلومات
١	شفيلد	Information Services العلبية والفنية
١	ليهايت	Information Studies دراسات المعلومات
١	هواي	Information Science علم المعلومات
١	كارل	Library Studies دراسات المكتبات
١	جنوب كاليفورنيا	Libraries, Scientific and Technical Information Studies دراسات المكتبات والمعلومات العلمية والتقنية
١	لوفسرة	Library and Information Management ادارة المكتبات والمعلومات
١	زغرب	Library and Information Studies دراسات المكتبات والمعلومات
١		Bibliography, Documentation and Information دراسات البليوجرافيا والتوثيق والمعلومات
١		Studies

ومن هذا الجدول يمكننا أن نستنتج ما يلي :

١ — هناك اعترافا واسعا بأن التخصص لم يصل بعد الى مرتبة أن يصبح علما . بدليل أن ١٧ مؤسسة أكاديمية (٥١.٥٪ من العينة) لم تستخدم هذه الكلمة ، بل وضعت أسماء أخرى مثل خدمات أو دراسات أو ادارة ، أو لم تضع أى اسم لوصف التخصص .

٢ — ان كلمة « معلومات » قد وردت في أسماء ٢٠ مؤسسة (٦٠.٦٪ من أسماء العينة) وكان هذا متوقعا بسبب انتشار هذه الكلمة في السنوات العشرة الأخيرة وكانت نسبة المؤسسات التي استخدمت كلمة معلومات ٥٢.٨٪ على مستوى كل المؤسسات الأكاديمية في التخصص في عام ١٩٨٢ في الولايات المتحدة وكندا (٤٠٪) ولكنها قفزت الى الأمام بعد ذلك لحرص المؤسسات الأكاديمية على وجود الكلمة في اسمائها ، لما لها من بريق اعلامي من جهة ولجذب الدارسين اليها من جهة ثانية ، ولتأكيد تداخلها وأحقيتها على المجال الذي تنافسها عليه مؤسسات أكاديمية أخرى في تخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية .

٣ — هناك ٥ مؤسسات فقط فضلت استخدام كلمة « المعلومات العلمية والفنية » في فرنسا وأوروبا الشرقية (١٥٪ من مؤسسات العينة) مما يرجع انحصار هذا الاتجاه .

٤ — هناك مؤسستان استخدمتا اسم « الحاسبات الالكترونية والمعلومات » وهى وجهة نظر سنرى في العنصر القادم كيف ادت الى وضع مقررات بعيدة عن جوهر وعلاقات ووظائف التخصص .

٥ — هناك ٢٥ مؤسسة أكاديمية (٧٥.٨٪ من مؤسسات العينة) استخدمت كلمة « مكاتب » في اسمائها مما يدل على استمرار سيطرة المكاتب على التخصص مهما كان تطوره بعد ذلك .

٦ — هناك مؤسسة واحدة استخدمت كلمة « ارشيف » (وهى وجهة نظر بريطانية معروفة في ضم كل جزئيات ومؤسسات التخصص) ، ونفس هذا المفهوم الشمولي سنجده لدى المؤسسات التي استخدمت كلمة

« مكتبيات » وايضا عند المؤسسة التى استخدمت بيليوجرافيا وتوثيق ومعلومات .

٧ - مؤسسة واحدة حرصت على ذكر كلمة « ادارة » فى الاسم ، وهى وجهة نظر لم تكن موجودة من قبل ، وتعتمد على ان اخصائى المعلومات ما هو الا « مدير Moderator » لنظام المعلومات ، وبالتالى فكل المهارات المطلوبة له ادارية اساسا .

ننقل الآن الى الوضع الاكاديمى لوحدة التخصص داخل المؤسسة الام وسنجد ان كلا من جامعات الاباما وكيس ويسترن ريزيرف والكاثوليكية وكولبيا ودركيل وهاواى ، وميتشجان وميرلاند ، وسيمونز وجنوب كاليفورنيا وويسكنسون وجورجيا وبتسبرج وبريتش كولبيا وماكجربل وانفريو وكيو وشمال لندن الفنى وويلز وحيفا وجامعة لندن ، خصصت للدراسات الاكاديمية فى التخصص وحدات منفصلة « كليات او مدارس ومعاهد » على قدم وساق مع التخصصات الاخرى وينعكس هذا بالتالى على استقلال الوحدة وتوفر الامكانيات الادارية والتجهيزية والمالية والبشرية بها .

وهناك مؤسسات اخرى رأت ان يكون للوحدة الاكاديمية للتخصص وضعا اصغر « كقسم » وذلك فى لوفيرة واوهايو ، او « مكتب » فى جرينبول او « كرسى » فى امستردام ولورند ، او حتى مجرد دراسات او برنامج يتبع الجامعة مباشرة كما فى مؤسسات تشيكوسلوفاكيا وفلسطين المحتلة وبولندا .

اما الطائفة الثالثة من المؤسسات فهى غير الاكاديمية اصلا ولكنها تشترك مع المؤسسات الاكاديمية فى الاعداد فى الاتحاد السوفيتى وبوغسلافيا ، ويكون بناء هذه البرامج والاشراف عليها خاضعا لمؤسسة اكاديمية ، وعموما فهى مؤسسات قليلة للغاية فى الدول المتقدمة .

ومن الواضح من الاستعراض السابق ان الوضع الاكثر انتشارا فى مؤسسات الدول المتقدمة هو ان تكون الوحدة الاكاديمية للتخصص مدرسة او كلية مستقلة .

ب - الدول النامية :

يوضح الجدول الآتى اسماء المؤسسات الاكاديمية التى تم اختيارها من الدول النامية :

الاسم	المؤسسات التي تستخدمها	عدد
علم المكتبات والمعلومات	الملك عبدالعزيز ، الكويت ،	
Library and Information Science	دلهي ، البنجاب ، بكين	٥
علم المكتبات	Library Science	٢
و هان ، جنوب افريقيا		
علم المعلومات	Information Science	
بيونس ايرس ، مدرسة		٢
الاعلام بالمغرب		
الببليوجرافيا والتوثيق	ريودي جانيرو	١
Bibliography and Documentation		
برنامج المكتبات	المجلس القومي للمكسيك	١
المكتبات	Libraries	١
تعليم المكتبات	Library Education	١
اسطنبول		
برنامج التوثيق	Documentation Program	١
مركز تدريب الموثقين بالهند		
المكتبيات	Librarianship	١
مدرسة شرق افريقيا		
المكتبيين والارشيفيين والموثقين		
Librarians, Documentalists		
and Archivists	داكار	١
التوثيق العلمى		
Scientific Documentation	معهد التوثيق بالبرازيل	١

ومن الجدول السابق يمكننا ان نستنتج ما يلى :

١ - على العكس من الدول المتقدمة ، فان النصف الاكبر (٥٣ %) من مؤسسات العينة تميل الى استخدام كلمة علم فى اسمائها ، مع ان البحث النظرى لتأصيل التخصص فى مؤسسات الدول النامية اقل جهدا فيها من الدول المتقدمة .

٢ - ان استخدام كلمة « معلومات » غير منتشر في أسماء مؤسسات الدول النامية كما كان الوضع في الدول المتقدمة (٤١٪ مقابل ٦١٪ على التوالي) لأن المفاهيم الحديثة للتخصص لم تنتشر في الدول النامية الا مؤخرًا .

٣ - لم تصف ٨ مؤسسات أو ما يقترب من نصف مؤسسات العينة للتخصص بأي صفة ، واكتفت باستخدام كلمات مثل برنامج أو تعليم أو لم تستخدم أي صفة . ويعكس هذا التردد في تحديد هوية التخصص وعدم وضوح جوهره وعلاقاته وذاتيته أمام كثير من مؤسسات الدول النامية .

٤ - لم تستخدم أي مؤسسة كلمة الحاسبات الالكترونية في عنوانها ، ولم تستخدم الا مؤسسة واحدة (معهد التوثيق بالبرازيل) صفة « علمي » .

٥ - استخدمت ١٢ مؤسسة من مؤسسات العينة (٧١٪) كلمة مكاتب في أسمائها وهو يؤكد المؤشر الذي ظهر من أسماء المؤسسات في الدول المتقدمة من أن المكاتب هي أقدم مؤسسات التخصص وأكثرها نشاطًا .

٦ - المعهد السنغالي استخدم أسماء اخصائي المعلومات للدلالة على شمول نشاط المعهد لكل مؤسسات وأنشطة التخصص .

ولو انتقلنا الى الوضع الأكاديمي للوحدات التي تتولى الاعداد المهني، من الطبيعي أن نشأة التخصص الحديثة نسبيًا في الدول النامية ستؤثر على مؤسسات الأكاديمية من حيث الاستقلال ، لهذا فان أغلب الوحدات تشكل أقسامًا أو وحدات أصغر في الوضع الأكاديمي عن الدول المتقدمة (٦٥٪ من مؤسسات عينة الدول النامية هي أقسام أو أقل) وكان هذا متوقعًا لقلّة امكانيات هذه الوحدات فيما يختص بهيئة التدريس .

أما الظاهرة الواضحة بشأن مؤسسات الدول النامية فهي أن ثلاثة مؤسسات (١٨٪) لا تتبع أو تنتمي الى المؤسسات الأكاديمية بل هي مؤسسات اختراعية (مركز التوثيق القومي بالبرازيل) أو حكومية (وزارة التخطيط في المغرب ، أو مجالس قومية (المجلس القومي للعلوم في المكسيك) مما يؤكد أن مشاركة المؤسسات غير الأكاديمية في اعداد اخصائي المعلومات في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

ننتهى من هذا العنصر الى أن نؤكد أن معظم الاعداد المهني للمتخصصين في الدول المتقدمة والنامية تقوله المؤسسات الأكاديمية ، مع مشاركة قليلة من مؤسسات أخرى غير أكاديمية وان النسبة الكبيرة من الوحدات الأكاديمية في التخصص قد نمت واستقلت وأصبحت وحدات مستقلة لها وضعها الأكاديمي المساوى لى تخصص آخر ، وان هناك عشرات الأسماء التى تطلقها المؤسسات الأكاديمية في التخصص على نفسها ، لكن الاسم الغالب هو « علم المكتبات والمعلومات » (٢٩٤٪) من مؤسسات العينة (ثم علم المكتبات (٢٦٥٪) ثم المكتبات (١١٨٪) ثم علم المعلومات (٨٨٪) .

٦ - المقررات الدراسية :

ان التعرف على المقررات الدراسية الموجودة في برامج المؤسسات الأكاديمية خطوة لها بريقها الشديد الذى اجتذب عددا من الدراسات السابقة ، الا أن وهج هذا البريق يخفى صعوبات جمة في منطقة تمتلىء بالرمال المتحركة ، الأمر الذى دعا من تعرضوا لها في دراسات سابقة الى اما التحذير من أن تحليل هذه المقررات لن يؤدي الى مؤشرات متعددة لأنها مختلفة أشد الاختلاف من حيث المحتويات ، والأسماء ومدة دراسة كل مقرر (٤١) ، أو لتأثرها الشديد بالظروف البيئية الموجودة في كل دولة وبالذات في الدول النامية (٤٢) ، ومع هذا فان الاقتراب وتحليل هذه المقررات والتعامل معها عن قرب كان امرا حنيا ، كما كان تحديا بالنسبة للمؤلف لأن الناتج من هذه التحليلات ، ومدلولات المؤشرات التى يمكن استخراجها قد تكون واحدة من أهم الثمرات والنتائج التى يمكن ان تخرج بها الدراسة ، وبزبد من أهمية ذلك ، تلك التغييرات سريعة الايقاع التى حدثت ولا تزال تحدث في مناهج ومقررات وبرامج المؤسسات الأكاديمية للتخصص في مصر ، والتى ينتمى الى احداها المؤلف وبأمل في أن يشارك في عملها باقى سنوات عمره .

١ - المواد الإجبارية :

الدول المتقدمة :

من الأمور المسلم بها أن كل المواد التى تفرضها المؤسسات الأكاديمية هي المواد التى تفرض هذه المؤسسات أهميتها وأولويتها المطلقة لكل

لدارسين ومن الطبيعي أن تحليل المقررات الاجبارية سينطبق فقط على على المؤسسات الاكاديمية التى تسمح بنظام الاختيار فى برامجها وهى على وجه التحديد ١٥ برنامجا فى الولايات المتحدة ، ٣ فى كندا ، ٦ فى بريطانيا ، ٢ فى فلسطين المحتلة ، وواحد فى بولندا وفى اليابان ليصبح المجموع ٢٨ برنامجا فى ٢٥ مؤسسة اكاديمية ومنهم ٥ برامج لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى فى جامعات وكليات ويلز ولوفيرة والفنى بشمال لندن ولورند فى المجر وكارل فى تشيكوسلوفاكيا سيتم معالجة المقررات الاجبارية بها ايضا .

وموضوع المقررات الاجبارية من ابرز القضايا التى نعالج فى الانتاج الفكرى للتخصص حاليا لوجود عدة جهات نظر حولها ، بعد أن كان مستقرا فى النصف الأول من القرن العشرين على المقررات الخاصة باختيار الكتب والمراجع والبيبلوجرافيا وتاريخ وادارة المكتبات والفهرسة والتصنيف وادب الأطفال والتدريب العملى ، الا أن هذه المقررات ظلت تتساقط ولم يبق منها الا المقررات الأربعة الأولى ، ثم أضيفت اليها مع بداية الستينيات مقرر عن الحاسبات الالكترونية واستخدامه فى المؤسسات الاختزانية ، وهناك بعض المؤسسات الاكاديمية التى حذفت أى مقررات اجبارية من برامجها وتركت الحرية كاملة للدارسين فى الاختيار وان كانت معظم المؤسسات قد أبقت على مقررات المدخل الى المكتبات ، والمعلومات والادارة والحاسبات الالكترونية(٤٣) .

وباستعراض برامج المؤسسات الاكاديمية فى العينة ، سنجد أن المقررات الاجبارية هى كما يلى مرتبة حسب خطة تقسيم الفئات التى اختارها للطالب :

القرن	عنوان القرن	عند
القرن	عنوان القرن	عند
١	مقررات المكتبات العامة	١
١	المؤسسات المكتبات المدرسية	١
١	المكتبات المتخصصة	١
١	المكتبات الأكاديمية	١
١	مراكز الوسائل المكتبية	١
١	مقررات دراسة وتحليل احتياجات المستخدمين	١
٢	سلوك المستخدمين	٢
١	سينكولوجية القراءة	١
٨	مقررات تحسين المكتبات	٨
٥	النظم والقضايا البرمجية	٥
٤	المفردات المكتبات	٤
٤	علوم وقنوات الاتصال	٤
٢	الاتصال في المعلوم والتكنولوجيا	٢
٢	الحاسبات والاتصال	٢
١	نظم المعلومات	١
١	التأجير الكتاب	١
١	الإحصاء	١
١	الحاسبات والتجميع	١
القرن	عنوان القرن	عند
١٢	الدخل وأسس التخصص	١٢
٧	طرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات	٧
٥	تاريخ المكتبات	٥
٣	الدور الاجتماعي للتخصص ومؤسساته	٣
٢	المعلومات والمعرفة	٢
٢	التدريب المهني	٢
١	تعليم المكتبات	١
١	المكتبات القسرية	١
مقررات	المصادر والمراجع الأساسية	١٥
الأوعية	مصادر ومراجع العلوم	٢
١	أوعية المعلومات	١
١	أبب الإطالة	١
١	الأوعية السمعية والبصرية	١
١	أبب العلوم والتكنولوجيا	١

٢	إحليل وتقييم النظام العام	١٦	الإجراءات الإدارية الحكومية	القررات
٢	الرياضيات الإحصائية	١٣	إدارة المكتبات ومراكز المعلومات	الوقائية
١	مصطلحات المفهوم	٧	التصنيف وتطبيقاته	
١	علم المكتبات	٧	تسمية المجموعات	
١	علم الاجتماع	٤	التصنيف	
١	تطبيقات المعلومات (رياضيات + فيزياء)	٢	خدمات المكتبات والمعلومات	
١	التاريخ الإنجليزي	٢	المأسسة	
١	الآداب الإنجليزية	٢	الاحتيل الموضوعي للتأرجح العلمي	
١	المناقشة	١	التوثيق	
١	مقدمة في أعداد البرامج	١	الحاسبات والمبرمجة	
١	مقدمة في أعداد البرامج			
١	النماذج الرياضية لأعداد البرامج			

ومن الجدول السابق نستخلص ما يلى :

١ — هناك ٥٤ مقرر مختلف تعتقد المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة انها هامة وضرورية للدارسين وهو عدد كبير على تعدد جهات النظر حول الموضوع .

٢ — نصف عدد المقررات الاجبارية توجد في مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ولا تشاركها اى مؤسسة اخرى في فرض هذا المقرر .

٣ — احتلت مقررات اساسية في التخصص مراكز متقدمة في عدد المؤسسات التى تفرضها ، فمقررات الاجراءات الفنية المكتملة فرضتها ١٦ مؤسسة والمصادر والمراجع الاساسية (١٥ مؤسسة) وادارة المكتبات ومراكز المعلومات (١٣ مؤسسة) والمدخل واسس التخصص (١٢ مؤسسة) وتحسيب المكتبات (٨ مؤسسات) هى المقررات الخمسة الاولى في عدد المؤسسات التى تفرضها .

٤ — هناك عدد كبير من المقررات الاجبارية التى تقع في اطار المقررات التنقيقة والمقررات من خارج التخصص ، وتبلغ ٣٧٪ من جملة عدد المقررات الاجبارية .

٥ — تتراوح عدد المقررات الاجبارية في كل مؤسسة تراوحا كبيرا والجدول الآتى يوضح كل مؤسسة والبرامج التى بها والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية للعدد الاجمالى للمقررات التى ينبغى ان يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

النسبة المئوية	عدد المقررات	عدد المقررات	اسم المؤسسة
المئوية	على الدرجة	على المقررات	
للإحصائي			
٪٧٥	١٢	٩	ويلينز
٪٧٠	١٠	٧	جامعة لندن عامة
٪٥٠	١٢	٦	ماجستير علوم
٪٥٠	١٠	٥	لوفيرة ماجستير عامة
٪٥٠	١٠	٥	ماجستير خاصة
٪٥٠	١٠	٥	فيليك
٪٧٥	١٦	١٢	وايزمان
٪٢٥	١٢	٣	ليهايت
٪٥٠	١٢	٦	أوهانيس
٪٤٠	١٠	٤	فيسبرج ماجستير
٪٣٣	١٨	٦	نكسوراه
٪٥٠	١٢	٦	هيفيا
٪٧٨	١٨	١٤	واريسو
٪٥٠	١٢	٦	كيو

النسبة المئوية	عدد المقررات	عدد المقررات	اسم المؤسسة
المئوية	على الدرجة	على المقررات	
للإحصائي			
٪٤٢	١٢	٥	الريما
٪١٧	١٢	٢	كين ويستون
٪٥٨	١٢	٧	الكاوليكية
٪ ٨	١٢	١	كوبلبيسا
٪٢٥	١٢	٣	نركسكيل
٪٣٣	١٢	٤	هاواي
٪٢٥	١٢	٣	ميريلاند
٪٢٥	١٢	٢	ميشيجان
٪٢٥	١٢	٣	سيميون
٪١٥	٢٠	١٣	جنوب كاليفورنيا
٪٤٢	١٢	٥	ويسكونسن
٪٢٥	٢٠	٥	بريتش كولمبيا
٪٣٠	٢٠	٦	ماكجيل
٪٤٠	٢٠	٨	أوتو ريو

ومن الواضح التفاوت الكبير بين نسبة المقررات الاجبارية التى تراوحت بين ٨٪ (كولمبيا) الى ٧٨٪ (وارسو) ، بل فى داخل الدولة الواحدة ما بين ٨٪ (كولمبيا) الى ٦٥٪ (جامعة جنوب كاليفورنيا) . ولو اردنا معرفة متوسط عدد المقررات الاجبارية فى البرنامج الواحد فى مؤسسات الدول المتقدمة سيكون حسب الجدول السابق ٤٣٪ وهى نسبة عالية .

أما اذا انتقلنا الى برامج الحصول على البكالوريوس أو الليسانس فى المكتبات والمعلومات ، فسنجد ان هناك ٥ برامج موجودة لهذه الدرجة فى مؤسسات العينة وهى فى كلية ويلز للمكتبيات ومعهد لوفبرة للتكنولوجيا والمعهد الفنى بشمال لندن وكلية لورند بالمجر وجامعة كارل بتشيكوسلوفاكيا، والجدول التالى يوضح كل برنامج ومؤسسة والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية بالنسبة للمقررات التى يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

اسم المؤسسة	عدد مقررات الاجبارى	عدد المقررات التى يدرسها الطالب	النسبة المئوية للاجبارى	ملاحظات
ويلز	٣٢	٣٢	١٠٠٪	من هذه المقررات ١٣ مقرر ، مقررات شقيقة واخرى
لوفبرة	٢٩	٣٢	٩٠٫٦٪	منها ١١ مقرر مقررات شقيقة واخرى
الفنى بشمال لندن	١٩	٣٢	٥٩٫٣٪	منها ٣ مقررات شقيقة واخرى
لورند	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى الفريية
كارل	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى السياسة والاقتصاد والاجتماع .

وواضح ان نسبة المقررات الاجبارية عالية جدا فى برامج هذه المرحلة (٩٠٪ فى المتوسط) كما انه من الواضح ان جزء لا يستهان به من هذه المقررات من خارج الفئات الرئيسية لدراسات المكتبات والمعلومات فهى لم تقل عن الثلث الا فى المعهد الفنى بشمال لندن .

الدول النامية :

يمكن القول بوجه عام ان معظم النظم الأكاديمية في مؤسسات الدول النامية لا تسمح بقدر كبير من الحرية للدارسين في اختيار المقررات الدراسية ، وهو وضع طبيعي مع نقص هيئات التدريس الكافية للقيام بمسؤوليات تعدد المقررات في البرنامج الواحد ، ولانتماء الوحدات الأكاديمية في التخصص الى وحدات أكاديمية أكبر تتبع نظمها ولا تسمح بحرية الاختيار للدارسين . والمقررات الإجبارية للدول النامية يمكن ترتيبها حسب خطة نوات المقررات كما يلي :

١ التحليل الموضوعي
٢ التصنيف العميق
٣ الأرسنة متقدم
٤ الأرسنة متقدم على
٥ التوثيق
٦ تحليل آبي العلوم

١ المكتبات العامة
٢ المكتبات الأكاديمية
٣ المكتبات المتخصصة
٤ الأرشيف

١ مقررات
٢ استراتيجيات

٣ محاسب المكتبات
٤ الأرشيف
٥ مشروع بيلوجرافي على
٦ والعرضيات

ومن الجدول السابق يمكننا ان نستنتج ما يلى :

١ — هناك ٥٤ مقرر دراسى ايضا — للمصادفة للبحثة — ، تعتقد المؤسسات الاكاديمية فى الدول النامية انها هامة واساسية وهو عدد كبير للغاية ويدل كما دل فى مؤسسات الدول المتقدمة على الفوضى التى تشهدها هذه المنطقة من الاعداد المهنى .

٢ — أكثر من نصف عدد المقررات الاجبارية لا تفرضها أكثر من مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ، ولا تشاركها أى مؤسسة أخرى فى فرض هذا المقرر .

٣ — تظهر بصورة واضحة فى الجدول السابق تأثير البيئة والثقافة والنظام السياسى المحلى فى فرض مقررات بعيدة كل البعد عن مجال التخصص فى التاريخ والأديان واللغات والنظم السياسية .

٤ — عدد المقررات التى تتناول الاعداد البليوجرافى أكبر من عددها فى الدول المتقدمة لحرص المؤسسات فى الدول النامية على الاعداد السليم للكواثر البشرية المؤهلة على العمليات البليوجرافية مع عدم وجود أى مصادر مركزية للحصول منها على الاعداد البليوجرافية فى الدول النامية .

٥ — هناك تشابه شديد بين المقررات الاجبارية تدريسا فى مؤسسات الدول النامية ، ومؤسسات الدول المتقدمة ، وهذه المقررات فى الادارة والتصنيف والفهرسة والاجراءات وأسس ومدخل التخصص ، ويؤكد هذا دون جدال على انها أكثر المقررات اهمية فى المؤسسات الأكاديمية .

٦ — تراوح عدد المقررات الاجبارية فى مؤسسات الدول النامية تراوفا كبيرا وكما كان الوضع فى الدول المتقدمة وحسب ما يوضحه الجدول الآتى لبرامج الدراسات العليا :

النسبة المئوية	عدد القسرات الاجمالي		اسم المؤسسة	النسبة المئوية	عدد القسرات الاجمالي		اسم المؤسسة
	عدد القسرات الاجمالي	عدد القسرات الاجمالي			عدد القسرات الاجمالي	عدد القسرات الاجمالي	
٥٠%	١٦	٨	مؤسسة الاحماء الهند	٢١٣	٨	٥	المعهد البرازيلي
٥٨%	٢٩	١١	بنك الصين	٢١٧	١٢	٨	البنك القومي بالكمبوديا
				٢٩٢	١٣	١٢	تيريزا ايجوان

ومن الواضح ان حرية الدارسين - نطلبة الدراسات العليا في الدول النامية اقل من حريتهم في الدول المتقدمة في اختيار المقررات ، فهي لم تقل عن ٥٠٪ - بمتوسط ٦٦٪ - مقابل ٤٣٪ فقط في الدول المتقدمة ، ولا تنسى هنا ان ٩ مؤسسات فقط من ١٧ مؤسسة في العينة هي التي سمحت بالاختبار اصلا ونسبة ٥٣٪ بينما كانت المؤسسات التي سمحت بالاختبار في الدول المتقدمة ٧٦٪ .

٧ - اذا انتقلنا الى برامج البكالوريوس او الليسانس ، وهي ٦ برامج في تركيا وجامعة وهان بالصين وجدة والكويت ودلهي وجنوب افريقيا فسنجد ان نسبة المقررات الاجبارية كما يوضحها الجدول الآتي :

المؤسسة	عدد مقررات الاجباري	عدد المقررات الاجمالي	النسبة النوعية	ملاحظات
اسطنبول - تركيا	١٨	١٨	٪١٠٠	منهم ٧ مقررات اخرى
وهان - الصين	١٧	٣٠	٪٥٦٫٧	
جدة - السعودية	٢٤	٣٢	٪ ٧٥	منهم ١٧ مقرر شقيقة واخرى
جامعة الكويت	٢٩	٤٤	٪ ٦٦	
دلهي - الهند	١٤	٢٢	٪٦٣٫٦	كليه مقررات في التخصص
جنوب افريقيا	٢٤	٢٤	٪١٠٠	مقرر فقط شقيق

وبهذا يكون المتوسط ٧٦٫٩٪ وهو اقل من متوسط مؤسسات الدول المتقدمة ويرجع هذا بصورة اساسية الى حسن اعداد وتصميم برنامجي جدة والكويت في اناحة اكبر فرصة للطلاب لاختيار المقررات ، وبالتالي ادى انخفاض نسبة المقررات الاجبارية بهما الى انخفاض متوسط النسبة .

ب - توزيع المقررات على اطار التخصص :

تسميت الخطة التي استقر عليها المؤلف (٤٤) المقررات الدراسية في برامج المؤسسات الأكاديمية إلى ٧ فئات هي :

١- المقررات الاطارية : وهي المقررات التي تتناول الاطار العام للتخصص .

٢- مقررات الأوعية : وهي التي تختص بدراسة نوع واحد أو أكثر من أوعية المعلومات .

٣- المقررات الوظيفية : وهي المقررات التي تعد المتخصصين لاداء أحد الوظائف الموجودة في المؤسسات الاختزانية .

٤- مقررات المؤسسات : وهي المقررات التي تتعامل مع نوع معين من المؤسسات الاختزانية وتتناول كل أنشطته .

٥- مقررات المستفيدين : وهي التي تتناول فئة من المستفيدين بداية من الأوعية التي يطلبونها إلى المؤسسات والخدمات التي تقدم اليهم .

٦- مقررات النظم والقضايا : وهي المقررات التي تتعامل مع المؤسسات الاختزانية كنظام معلومات متكامل ونظرا لأن طبيعة هذه المقررات تتناول في كثير من جوانبها التكنولوجيا الحديثة فان هذه الفئة تضم أيضا كل قضايا استخدام هذه التكنولوجيا في التخصص .

٧- المقررات الشقيقة : وهي المقررات المساندة للتخصص الأصلي وتبرز علاقاته .

وقد اضاف المؤلف فئة ثامنة للمقررات التى لم تستوعبها خطة التصنيف السابقة ، وهى بطبيعتها مقررات خارج اطار التخصص وعلاقاتها التى حددها المؤلف فى الفصل الاول من الكتاب .

ويود المؤلف فى هذا السياق ان ينبه الى مخاطر التعامل مع المقررات الدراسية ومحاولة ترتيبها فى فئات بعد ذلك ، فمهما كانت خطة التصنيف المتبعة فسوف تختلف حولها وجهات النظر كما ان عددا لا يستهان به من المقررات قد يشتمل على موضوعات يمكن ان تدخل فى عدة فئات مختلفة ، وهناك مقررات اخرى مراوغة من حيث اختلاف العنوان عن محتويات المقرر الفعلية ، ولهذا فقد بذل جهدا كبيرا فى التأكد من محتويات كل برنامج من أدلة المؤسسات الأكاديمية ، ومن مقابلاته مع أساتذة فى هذه المؤسسات فى مناسبات مختلفة ، واضطر فى بعض الأحيان الى تغليب فئة على فئة اخرى بالنسبة لادخال المقررات التى تحتل ادخالها فى اكثر من فئة ، وكان هذا للتغليب بناء على اعتبارات الجانب الأكبر من محتويات المقرر ووجهة نظر الحاضر فى بناء مقرره اذا تيسر للمؤلف ذلك . وقد جاءت نتائج تحليل المقررات كما يلى :

الدول المتقدمة :

المقررات الاطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات فى المتوسط ١١٩٪ بالنسبة لمقررات برامج الدراسات العليا فى البرامج الشاملة لكل أنواع اخصائى المعلومات ، وانخفضت الى ١٠٣٪ فى المتوسط لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، بينما بلغت ٧٣٪ لمرحلة الدراسات العليا فى البرامج الموجهة لخصائى المعلومات العلمية و ٧٥٪ لمرحلة البكالوريوس وانخفضت الى ٤٩٪ لبرامج المؤسسات التى تدعى انها تعد اخصائى معلومات سواء باسم المؤسسة أو بدعايات من يعملون بها .

وهناك ١٠ مقررات دراسية تضمها هذه الفئة هى المدخل الى المكتبات والمعلومات ومناهج وطرق البحث فى المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات والتعليم فى المكتبات والمكتبات المقارنة والمكتبة والمجتمع وبناء سياسات المعلومات والمكتبة والتغيير الثقافى والمؤسسات الدولية ، واكثرها

تواجدوا في البرامج المقررات الثلاثة الأولى ، ويلاحظ ان مقرر مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات لا يوجد في أى برنامج في المؤسسات الخمس لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس للاعتناء لطلبة الدراسات العليا وهو أهم الأسباب لانخفاض متوسط نسبة المقررات الاطارية في هذه البرامج .

مقررات الأوعية :

ارتفعت نسبة متوسط مقررات هذه الفئة الى ٢١٤٪ لمؤسسات البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ثم انخفضت الى ١٤٩٪ لمرحلة البكالوريوس والى ١١٩٪ لمرحلة الدراسات العليا في البرامج التى تعد أخصائى المعلومات العلمية ، ٧٥٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى أدنى نسبة لها في مؤسسات الطائفة الأخوية التى تنظم برامج خارج اطار التخصص تحت تسميات مختلفة ولم تبلغ الا ٣٧٪ فقط ولعل هذا أول المؤشرات التى تؤكد عدم شمول هذه البرامج لكل الاطار العام للتخصص ، وعدم دقة توزيع المقررات وشمولها .

وهناك ٢٨ مقرا في هذه الفئة هى مصادر المعلومات الأساسية والوسائل التعليمية ومصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم والمطبوعات الحكومية والدوريات والمخطوطات وحفظ وصيانة الأوعية والمواد السمعية والبصرية والمصغرات ومطبوعات الأمم المتحدة ومصادر الطب وإدارة الأعمال والشباب والأطفال والقوميات المختلفة والموسيقى وتنمية المجموعات المرجعية ومصادر القانون وتقييم واعداد الأوعية وتاريخ المكتبات والخرائط والمواد الأرشيفية ومصادر الهندسة والزراعة والحاسبات الالكترونية والبليوجرافيات القومية والانتاج الفكرى في العلوم الاجتماعية.

وهذا العدد من المقررات هو أكبر عدد مقررات داخل فئة واحدة من فئات مقررات التخصص ، وأكثر المقررات تدريساً في كل أنواع البرامج الخمسة هو مقرر المصادر والمراجع الأساسية يليه مقرر مصادر العلوم ، ويلاحظ زيادة نسبة المقررات للمصادر والمراجع المتخصصة في موضوع ، في البرامج الموجهة لطلبة الدراسات العليا وللعلميين عنها في برامج مرحلة البكالوريوس أو الليسانس .

المقررات الوظيفية :

تمثل مقررات هذه الفئة اعلى نسبة مقررات في برامج الدراسات العليا الشاملة حيث بلغت ٢٢٤٪ وكما كان للوضع عليه في الفئات السابقة انخفضت على التوالي في البرامج التالية لتبلغ ٢٠.٦٪ لمرحلة البكالوريوس، ثم ارتفعت لتبلغ ٣٠.١٪ للبرامج العلمية على مستوى الدراسات العليا و ٢٠٪ على مستوى البكالوريوس وانخفضت الى ١٣.٤٪ في برامج المؤسسات خارج اطار التخصص ليؤكد مرة اخرى ابتعاد هذه البرامج عن أنشطة ووظائف التخصص الأساسية بإبعادها الرئيسية من اختيار واقتناء وتحليل وخدمات ومعها الادارة . وهناك ٢٦ مقرا دراسيا يتم تدريسها في هذه الفئة هي الادارة التي جاءت في المرتبة الاولى في كل انواع البرامج الخمسة ثم التصنيف فالعمليات الفنية المتكاملة (فهرسة وتصنيف وتحليل موضوعي) ثم للتكثيف والاستخلاص ثم الفهرسة وتنمية المجموعات وخدمات المعلومات والتسويق والادارة المالية وادارة مراكز الوسائل للتعليمية وادارة الامداد والتدريبات العملية على احد الوظائف الأساسية وتقييم وعامة المكتبات ورواية القصة للأطفال (انفردت بها المؤسسات الأمريكية) وادارة احد المؤسسات الاختزانية (مكتبات متخصصة — عامة وهكذا) والخدمات في نوع واحد من انواع المؤسسات وتدريب المستفيدين .

وليس هناك اختلاف في المقررات بين برامج الدراسات العليا وبرامج البكالوريوس او الليسانس في النظر الى هذه المقررات فهي موجودة بشكل متوازن فيها جميعا ، ولكن اكثر ما يلفت النظر ان هناك برامج كاملة في مؤسسات للطائفة الاخيرة لم تضم مقررات أساسية في التخصص مثل تنمية المجموعات والفهرسة والوصف الببليوجرافي مما يخل بأعداد اخصائي المعلومات المؤهل المنتظر ان يتلقى تعليمه في هذه البرامج .

مقررات المؤسسات :

تمثل نسبة متوسطات هذه المقررات حلقة وسط بين باقي الفئات الأخرى فقد بلغت ١٤.٤٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ١٠.١٪ على مستوى البكالوريوس وتنخفض الى ٨.٢٪ في برامج العلميين على مستوى الدراسات العليا ، ٢.٥٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى ٢.٢٪ فقط في البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ١٩ مقرر دراسى فى هذه الفئة اكثرها تواجدا فى البرامج هو مقرر المكتبات العامة ثم الارشيفات ونظم المعلومات الادارية والمكتبات المتخصصة والاكاديمية والعلمية وهناك مقررات دراسية نظرية وعملية لكل انواع المؤسسات الاختزانية الاقتنائية وتدريب عملى عليها ، وبلغت الانتباه فى هذه الفئة خلق بعض مؤسسات الاعداد الشامل من مقررات بها وذلك فى مؤسسات جامعة لندن وامستردام وجرينبول فى فرنسا ، الا ان الفحص الدقيق لمحتويات البرامج الاخرى يلاحظ ان تناول المقررات للمؤسسات المختلفة قد تم توزيعه على المقررات الوظيفية وبالذات مقررى الادارة والخدمات حيث يتم تناول خدمات وادارة عند كثير من انواع المؤسسات الاختزانية الاقتنائية .

مقررات المستفيدين :

تشكل مقررات هذه الفئة اقل نسبة مئوية من بين الفئات الاخرى ، وهو استمرار لظاهرة طال دق اجراس التحذير لها بضرورة زيادة مقررات التعرف على احتياجات وسلوك المستفيدين ، ويرجع ذلك الى صعوبة بناء مناهج ومحتويات هذه المقررات لاحتوائها على كثير من اساليب الدراسات النفسية والسلوكية والاحصائية ولنسبة المحاضرين فى هذه الشريحة من دراسات المكتبات والمعلومات .

وبلغت نسبة هذه المقررات فى المتوسط ٧٣٪ فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ، ٤٠٪ على مستوى البكالوريوس ، ٤٧٪ فى البرامج الموجهة للعلميين للدراسات العليا ، ٢٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ١٤٪ فقط للبرامج خارج اطار التخصص ويلاحظ ارتفاع النسبة لمقررات المستفيدين على مستوى الدراسات العليا عنها فى مرحلة البكالوريوس او لليسانس للماعمة هذه المقررات للبرامج على مستوى الدراسات العليا . كما يلاحظ ان جامعة جنوب كاليفورنيا قد اهتمت بمقررات هذه الفئة اهتماما فوق العادة وبلغت نسبتها المثوية نحو ١٠٠٪ عيىء المقررات الاخرى ، وجاء هذا التوزيع منطقيا من وجهة نظرها التى تركز على اهمية تلقى اخصائى المعلومات اكبر قدر ممكن من المقررات التى تؤهله للتعامل مع المستفيدين نفسيا واداريا ، كما يلاحظ ان عدد المؤسسات التى لم تضع فى برامجها

مقررات في هذه الفئة كبير ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى تناول موضوعات مقررات هذه الفئة في المقررات الوظيفية - تدريب اجصاصي المعلومات علي التعامل او خدمة نوع واحد من المستفيدين - مثل مقرر رواية القصص للأطفال ، وكذلك في مقررات الأوعية مثل أجب الأطفال أو الشباب أو الإنتاج الإلكتروني في العلوم .

وهناك ١٦ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها هو التعامل مع الأطفال ثم الشباب والمراهقين ، ثم أعداد دراسات المستفيدين وقياس الاستخدام ، ثم التعامل مع الأقليات والمعوقين والمستفيدين في أحد فروع العلوم والتخصصات مثل المستفيدين في الطب أو القانون ... الخ .

مقررات النظم والقضايا :

بداية من هذه الفئة بدأت تنعكس نسبة تمثيل المقررات بين الطوائف ، فبعد ان كانت طائفة المؤسسات التي تنظم برامج من خارج اطار التخصص تمثل اقل نسبة تمثيل وبالذات علي حساب الطائفة الأولى التي تمثل البرامج الشاملة لدراسات العليا بدأت تمثل نسبة اعلي من الطائفة الأولى فقد بلغ متوسط التمثيل للطائفة الأولى ٨٥٪ ولرحلة البكالوريوس ١١٪ وفي برامج الدراسات العليا للعلميين ١٠٣٪ ، و ٧٥٪ لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ثم ارتفعت الى ٩٦٪ في برامج فئة المؤسسات خارج التخصص ، لاهتمامها بعلوم النظم ومقررات تكنولوجيا المعلومات .

وهناك ١١ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها تدريساً هو تحصيل المكتبات ثم تحليل وتصميم نظم المكتبات والمعلومات واسترجاع المعلومات البيوجرافية ومراصد المعلومات وشبكاتها وبنوك المعلومات الرقمية ونظم الاتصال المباشرة والفورية .

المقررات الشيقية :

تظهر بصورة واضحة في هذه الفئة من المقررات مقدار اهتمام البرامج خارج اطار التخصص بالمقررات التي تربطها بالتخصص علاقات موضوعية، وان كان هذا بالطبع على حساب المقررات الأصلية كما يظهر زيادة متوسط النسبة في هذه البرامج بالمقارنة لبرامج الدراسات العليا في الفئتين الأولى

والثالثة ، وبلغت نسبة مقررات الدراسات العليا الشاملة ٨٢٪ ولمرحلة البكالوريوس والليسانس ٧٣٪ ولبرامج الدراسات العليا للعلميين ١٤١٪ وللبكالوريوس ٧٥٪ ولبرامج الفئة الأخيرة ٢٠٪ .

ولو استعرضنا المقررات الدراسية الموجودة في هذه الفئة لوجدنا ان علوم الاتصال تجيء في المرتبة الأولى ، ثم الاجزاء ثم للنشر والمداخل الى الحاسبات الالكترونية وتحليل النظم العامة ، والاستنساخ والطباعة واللغويات ووسائل الاتصال الجماهيري والادارة العامة واعداد المصادر التعليمية وشبكات المعلومات وبنوكها الرقمية ولا شك ان كل هذه المقررات ترتبط بعلاقات قوية بالتخصص الأصلي ، مما يدل مرة اخرى على تحديد العلاقات بين التخصص والتخصصات الاخرى ، والذي قام به الطالب في الفصل الأول من هذه الرسالة ، ثم على وضوح هذه للعلاقات والاتساق عليها الى حد بعيد في كل جزئيات التخصص .

المقررات الدراسية من خارج اطار التخصص :

وهي المقررات التي لم تضبها خطة التصنيف الخاصة بتقسيم المقررات الى الفئات السابقة ، ولم ير المؤلف مكانا لها داخل الاطار العام للتخصص او اى علاقات تربطها به ، وهذه المقررات عبارة عن خليط كبير من اهتمامات وتخصصات مختلفة اُغلبها جاء في برامج المؤسسات التي تنظم برامج لمرحلة البكالوريوس او الليسانس وهي مقررات اجبارية على مستوى الجامعة او الدولة ، او جاء في برامج المؤسسات من الفئة الأخيرة التي تبتعد عن الاطار الصحيح للتخصص . وقد بلغت في مؤسسات الاعداد الشامل على مستوى الدراسات العليا ٦٪ فقط لتركيز هذه البرامج على المقررات الأساسية للتخصص وارتفعت على مستوى الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس او ليسانس) الى ٢٢٪ وبلغت ١٣٪ في برامج للدراسات العليا للمعلمين ، و ٤٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ثم الى ٤٤٪ في البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ٥٣ مقررات دراسية في هذه الفئة ، ولعل اكثر المدلولات من هذا العدد الكبير اهمية ، هو عدد المقررات الذي يدخل في برامج ما يسمى علم المعلومات بشكله المنفصل عن الاطار الصحيح لتخصص المكتبات .

والمعلومات ، ثم تضارب وتشتت هذه المقررات داخل عدة علوم وتخصصات أخرى ، وهو يعكس استمرار الواقع الذي عاش فيه هذا التيار طوال العشرين عامًا الماضية دون تغيير يذكر ، مهما حاول مؤيدوه أن يدعوا أن هذا العلم قد تكون وحد جوهره وعلاقاته ، وهناك دراسة مسحية لعدد مقررات علم المعلومات في ٦٠ مؤسسة أكاديمية في الولايات المتحدة فقط جرت في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وتبين منها أن عدد هذه المقررات قد بلغ ٥٦٠ مقرا (٤٥) ، وأنها متداخلة في كل الفروع والتخصصات والعلوم تقريبا ، ولا يعتقد المؤلف أن هذا الوضع قد تغير كثيرا بعد أكثر من عشر سنوات . وهناك عدة مجموعات من مقررات هذه الفئة يمكن تجميعها معا كما يلي :

١ — مجموعة الانسانيات ، وهي مركزة في برامج مرحلة البكالوريوس لليسانس وتشمل مقررات اللغات والآداب والفلسفة والدراما والموسيقى والنطق وتاريخ الفن والتاريخ والجغرافيا .

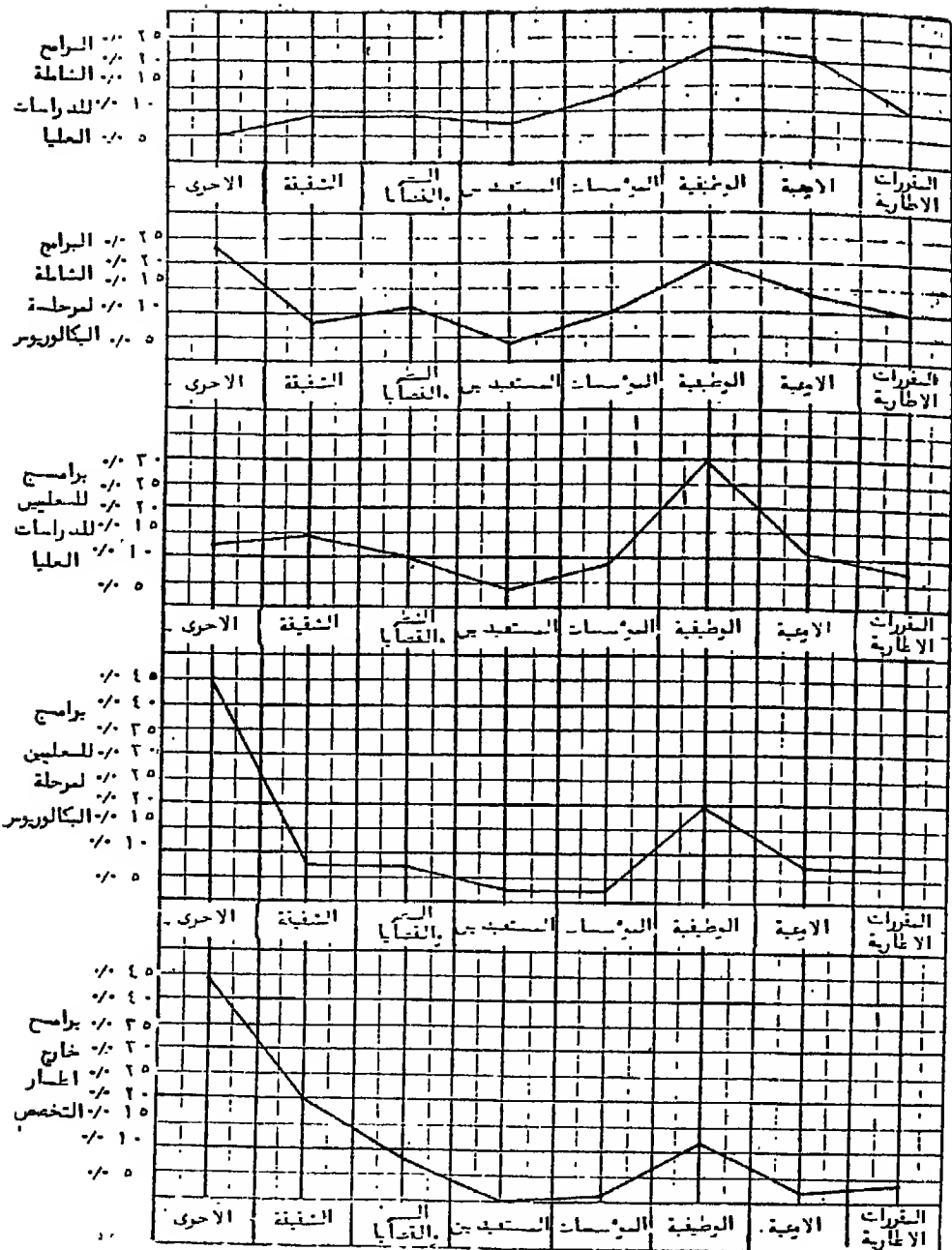
٢ — مجموعة العلوم الاجتماعية وتشمل التربية وعلم النفس والحرية الثقافية والاجتماع والتعليم العالي والصحافة والاقتصاد والسياسة الدولية ومعظمها أيضا في برامج البكالوريوس والليسانس .

٣ — مجموعة علوم الحاسب وهي مركزة في البرامج خارج اطار التخصص وتشمل على المكونات التنظيمية والتجهيزية والاتصال عن بعد والبرمة والحاسبات المصغرة وإدارة الحاسبات واساليب التشغيل .

٤ — مجموعة الرياضيات : وتشمل التحليل العددي والجبر وبحوث العمليات والبرمجة الخطية .

٥ — مجموعة العلوم والتكنولوجيا : وهي كلها مقررات اجبارية في برامج البكالوريوس والليسانس وتشمل على النبات والحيوان والفيزياء والكيمياء وتاريخ العلوم وتاريخ الطب .

ولعل وضع متوسطات النسب المثوية في الفئات السابقة في صورة رسوم بيانية يمثل كل منها نوع من البرامج الخمسة يكشف لنا عن شكل المنحنيات التي تمثل قوة التمثيل النسبي لمقررات كل فئة ، والتوزيع السليم لهذه الفئات : وابتعاد بناء برامج الفئة الأخيرة عن جوهر التخصص وعلاقاته .



التشيل النسبي لثقات المقررات الدراعية في برامج الدول المتقدمة

بالنظر الى سير المنحنيات السابقة يتبين تشابه المنحنيات في برامج الدراسات العليا (١ ، ٣) وبرامج البكالوريوس (٢ ، ٤) في أن قمة المنحنى تمثل المقررات الوظيفية وقاعدته في مقررات المستفيدين ، وارتفاع المنحنى عند المقررات الخارجية في برامج البكالوريوس أو لليسانس يبين سير المنحنيات الخمس التغير الكبير في شكل البرنامج الأخير مما يؤكد مرة أخرى عدم إلمام بجوهر التخصص ووظائفه الأساسية .

ولعل للتوزيع الدقيق للمقررات هو الذى يخصص أكبر عدد من المقررات لبناء القدرات الأساسية في الدارسين ، وتمكينهم من أداء الوظائف الثلاثة الأساسية في المؤسسات الاخترازية مع عدد كاف من المقررات من الأنواع لتسهيل التعامل معها ومن مقررات المؤسسات لتهيئة الدارس عن أنواعها والفروق بينها ، وقدر معقول من المقررات الاطارية التى تمكنه من استيعاب كل المفاهيم النظرية حول التخصص ، ومن المقررات الحقيقية لادراك علاقاته ومن مقررات المستفيدين لتدريبه على التعامل معهم ، ثم تجيء المقررات الأخرى من خارج الفئات السبعة الأساسية خاصة في برامج الدرجة الجامعية الأولى والتي تكون في الغالب تلبية للمتطلبات الجامعية الأساسية ولبناء الخلفيات الثقافية العامة لدى الدارسين ولا شك أن توزيع المقررات في المنحنيات (١ ، ٣) في للرسم السابق بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس على التوالى انما تمثل للتوزيع الأمثل لهذه المقررات :

الدول النامية :

المقررات الاطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات في المتوسط ١٣.٩٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، و ١١.١٪ لمرحلة البكالوريوس ، و ١١.٣٪ للبرامج الخاصة بالعلميين على مستوى الدراسات العليا ، ولم تشمل مؤسسات المعينة على أى برنامج لهذه الطائفة على مستوى البكالوريوس ، وانخفضت النسبة الى ٤٪ في برنامج المؤسسة خارج اطار التخصص وهذه النسبة متمشية مع نسب للطوائف المشابهة لها في الدول المتقدمة .

وهناك ١١ مقرر دراسى في هذه الفئة اكثرها وجودا هى المداخل الى المكتبات والمعلومات ثم مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات ثم

مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات ثم تاريخ المكتبات وتنفرد مؤسسات الدول النامية بوجود مقررين عن النصوص والترجمة وعن المعايير الموحدة وهو وضع طبيعى لأنها ليست للدول التى يكتب الانتاج الفكرى فى التخصص بلغاتها ، كما انها تستورد هذه المعايير .

مقررات الأوعية :

بلغت نسبة مقررات الأوعية ١٥٨٪ فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ونفس النسبة لبيكالوريوس ، و ١٦٣٪ لبرامج الدراسات العليا للعلميين ، وانخفضت الى ٤٥٪ فى البرنامج خارج التخصص . والأرقام أيضا متمشية مع النسب الموجودة فى الدول المتقدمة ولكنها جاءت اقل من النسبة فى الفئة الأولى فقط (١٥٨٪ للدول النامية مقابل ٢١٨٪ للدول المتقدمة) لوجود عدد كبير من المقررات عن المصادر فى موضوع متخصص فى الدول المتقدمة ولا يوجد فى برامج الدول النامية مثل مقررات مصادر الزراعة او الحاسبات الالكترونية مثلا ، علاوة على مقررات أخرى عنوعية محددة من المعلومات كالأبحاث مثلا .

وهناك ١٥ مقرا دراسيا فى هذه الفئة اكثرها تواجدا هى المصادر الأساسية ثم مصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم ، مطابق لما كان الوضع عليه فى الدول المتقدمة ويلاحظ ان عدد مقررات المواد السمعية والبصرية اقل من الدول المتقدمة وان كانت جامعة الكويت تنفرد بوجود مقرر عن الأقراص البصرية يمكن أن يضم الى فئة أوعية المعلومات الا أن المؤلف فضل وضعه فى فئة النظم والقضايا لأن استخدامه حاليا كوعاء قليل للغاية لا يزال يمثل فى اعتقاد الطالب قضية أكثر مما يمثل الاستخدام الكامل خاصة فى الدول النامية .

وتوجد أيضا فى هذه الفئة للدول النامية مقررات تأثرت بالبيئة المحيطة مثل الكتب الشيوعية فى الصين ومصادر التاريخ والأدب القومى فى إيران وتركيا والسعودية والكويت والصين .

المقررات الوظيفية :

جاءت نسبة المقررات الوظيفية عالية فى برامج الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ولرحلة البكالوريوس

(أ ٢١١٪ مقابل ٢٢٤٪ ، أ ٢٩٪ مقابل ٢٠٦٪ على التوالي) بينما انخفضت في برامج العلميين الى ٢٨٨٪ وانخفضت أيضا في البرنامج من الطائفة الأخيرة الى ٩١٪ فقط . وترجع ارتفاع النسبة الى وجود عدد كبير من مقررات الاعداد البيليوجرافي في البرامج الشاملة في كل مؤسسة ، والى وجود مقرر أو أكثر للتدريب العملى عليها ، والسبب معروف وسبق الإشارة اليه وهو عدم توفر المصادر الجاهزة لهذا الاعداد مثلها عليه الحال في الدول المتقدمة ، ثم لقلة عدد المتخصصين في هذه الوظائف مما يستدعى اعدادهم بشكل أكثر كثافة .

وأكثر المقررات تواجد هي الإدارة ثم التصنيف ثم تنمية المجموعات ثم الفهرسة وهو مطابق لأكثر المقررات في برامج الدول المتقدمة أيضا ويخلو برنامج جامعة بكين — وهو خارج اطار التخصص — من أى مقرر عن الفهرسة أو التصنيف أو الإدارة مما يؤكد أيضا ابتعاده عن جوهر ووظائف التخصص الأساسية .

مقررات المؤسسة :

انخفضت نسبة هذه المقررات الى ١١٢٪ في البرامج الشاملة للدراسات العليا مقابل ١٤٤٪ في الدول المتقدمة ، وانخفضت أيضا في برامج البكالوريوس الى ٩٥٪ مقابل ١٠١٪ في الدول المتقدمة ، بينما ارتفعت في برامج العلميين الى ١١٣٪ مقابل ٨٢٪ في الدول المتقدمة ، ولم يشمل برنامج الطائفة الأخيرة أى مقرر في الفئة كما ان موضوعات هذه المقررات غير موجودة في أى فئة أخرى .

وهناك ١١ مقرر دراسى في هذه الفئة في برامج الدول النامية أكثرها هو المكتبات الأكاديمية ثم المكتبات العامة والمدرسية ثم مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات المتخصصة والارشيف ، وتنفرد هذه البرامج بوجود مقررات عملية للتدريب في أحد هذه المؤسسات ولكنها تظل من مقررات عن المراكز التعليمية والمكتبات النوعية في الموسيقى أو الفنون أو القانون وان كان المقرر الأول تغطى بعض محتوياته في مقرر المكتبات المدرسية .

مقررات المستفيدين :

وتمثل أيضا أقل نسبة مقررات في الدول النامية كما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة إلا أن الانخفاض هنا وصل إلى درجة مخلة ، فلا توجد إلا ٣ برامج فقط من ١٧ برنامجا بها مقررات عن المستفيدين . ولهذا جاءت متوسطات النسب منخفضة للغاية وصلت إلى ٧٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ٥٪ على مستوى البكالوريوس ولا توجد أى مقررات في البرامج الموجهة للعلميين أو التي خارج إطار التخصص .

ولا يوجد إلا ٦ مقررات فقط في هذه الفئة أكثرها التعامل مع الأطفال ثم المعوقين وتخلو البرامج من مقررات عن التعامل مع متخصصين من المستفيدين في تخصصات الطب أو الصناعة أو العلوم الاجتماعية ، ويلاحظ أيضا أن بعض محتويات مقررات المستفيدين موزعة على مقررات للخدمات والمقررات الوظيفية ومقررات المؤسسات ، فمقرر المكتبات العامة يتناول في أحد موضوعاته التعامل مع المستفيدين في العلوم والتكنولوجيا في السنغال مثلا ، ومقرر المكتبات المدرسية في السنغال وجنوب افريقيا يتناول التعامل مع الأطفال والشباب .

مقررات النظم والقضايا :

تنعكس نسبة المتوسطات المثوية في هذه الفئة لتصبح تنازلية في الفئات الأربع بدلا من أن كانت تصاعدت ، فهي في البرامج الشاملة للدراسات العليا ٧٣٪ وترتفع إلى ٨٥٪ في مرحلة البكالوريوس ثم إلى ١١٣٪ في برامج العلميين ثم ١٨٢٪ في برنامج خارج التخصص .

وأكثر المقررات تدريسها هو الجغرافيا ثم تحسب المكتبات مثلما هو الحال عليه في الدول المتقدمة بينما تقل مقررات تحليل النظم ومراصد وشبكات وبنوك المعلومات عن الدول المتقدمة ، وتوجد عدة مقررات عن استرجاع المعلومات والشبكات والمراصد الجغرافية العامة في البرازيل والأرجنتين والصين على قدم وساق مع برامج الدول المتقدمة رغم أن هناك فرق كبير بين درجة تقدم التكنولوجيا في هذه الدول ووسائل الاتصال المتاحة وبين التقدم ، ووسائل الاتصال في الدول المتقدمة .

المقررات الشقيقة :

هناك تشابه نسبي بين متوسطات النسب المثوية لمقررات هذه الفئة بين الطوائف الأربعة في الدول المتقدمة والدول النامية ، فقد بلغت ٩٦٪ في برامج الدراسات العليا الشاملة ، وانخفضت إلى ٣٩٪ ليكاليوريوس وهو انخفاض حاد عما كان عليه الانخفاض بين الطائفتين في الدول المتقدمة ، ثم عادت النسبة إلى الارتفاع في برامج الدراسات العليا للعلميين إلى ١٦٣٪ وانخفضت قليلا إلى ١٣٦٪ في برنامج جامعة بكين خارج إطار التخصص.

وهناك ٩ مقررات دراسية في هذه الفئة أكثرها انتشارا هما النشر والاحصاء ، ولا تمثل مقررات الاتصال عددا كبيرا في الدول النامية عكس الدول المتقدمة لحدثة ادخال هذه المقررات وعدم ثبات محتوياتها حتى الآن في الدول المتقدمة ، كذلك تقل عدد مقررات الاستنساخ والطباعة واللغويات في الدول النامية ، ويوجد مقرر عن علم الأرشفة مع انه غير موجود في الدول المتقدمة ، ولا توجد على الإطلاق مقررات عن اعداد المصادر التعليمية واعداد برامج الحاسبات للمكتبات ووسائل الاتصال للجهايرى . الا انه وبوجه عام هناك تشابه في الجانب الأكبر من المقررات الشقيقة بين للدول المتقدمة والدول النامية ، وهى كما سبق الذكر المقررات التى تغبر عن العلاقات الموضوعية للتخصص ، ولا شك ان هذا الاستقرار هو احد عناصر الاستقرار في التخصص واحد الجوانب الهامة التى تؤكد منيرته نحو تحقيق هدفه وذاتيته ومفاهيمه الأساسية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

تذبذبت نسبة هذه المقررات صعودا وهبوطا في برامج الدول النامية مثلما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة ، مع تشابه في الهبوط للبرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا والعلميين ، والارتفاع في برامج مرحلة البكالوريوس والبرامج خارج التخصص وبلغت نسبة هذه المقررات ٢٠٢٪ في البرامج الشاملة لمرحلة الدراسات العليا ، وارتفعت إلى ٢٠٦٪ في البكالوريوس ثم انخفضت إلى ٥٪ فقط في برامج العلميين وارتفعت إلى أقصى نسبة في البرامج خارج التخصص حتى أعلى نسبة ارتثاعها في الدول المتقدمة وبلغت ٥٪ .

وهناك عدة مجموعات فى هذه الفئة هى :

١ - مجموعة الانسانيات : وتضم اللغات الأجنبية (الإنجليزية على وجه الخصوص) ثم اللغات القومية والتاريخ القومى والمنطق والثقافات التوحيية وتزيد هذه المقررات فى الدول النامية ، وبالإذات فى برامج مرحلة البكالوريوس كجزء من المقررات الجامعية الإجبارية .

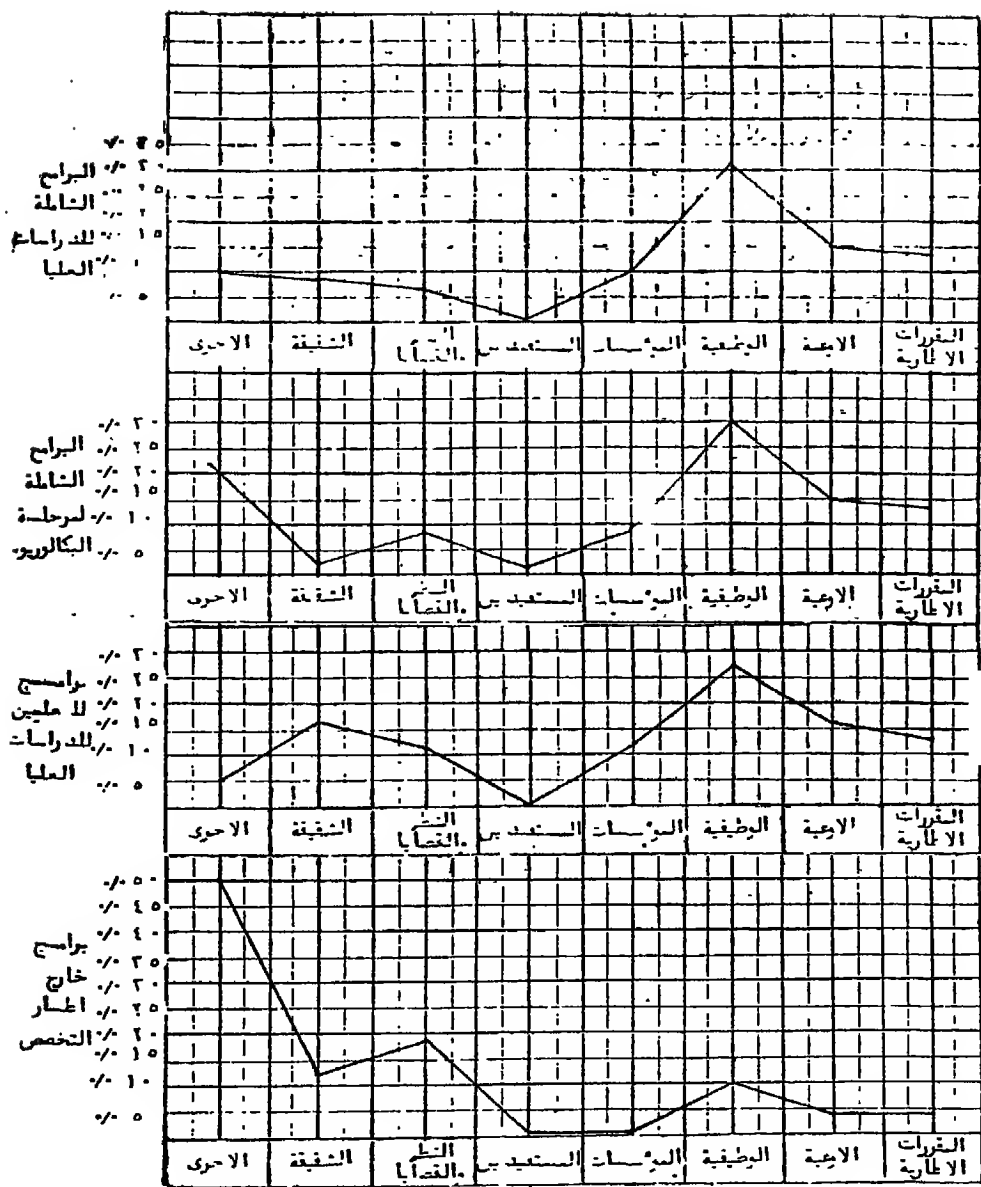
٢ - مجموعة العلوم الإجتماعية : مثل علم النفس والاقتصاد والقانون والاجتماع وهى أيضا مقررات إجبارية على مستوى الجامعة لمرحلة البكالوريوس .

٣ - مجموعة علوم الحاسبات : مثل البرمجة والبرمجة الخطية والمكونات التجهيزية والمادية والتنظيمية والحاسبات المصغرة ، وهى مركزة فى البرنامج خارج اطار التخصص .

٤ - مجموعة الرياضيات : الرياضيات العامة وبحوث العمليات والجبر ، وهى أكثر انتشارا فى برامج العلميين وبرامج مرحلة البكالوريوس .

٥ - مجموعة العلوم والتكنولوجيا مثل تاريخ العلوم والفيزياء والحيوان . ومن الغريب وجود مقرر عن التربية البدنية والرياضية فى جامعة بكين ومن المرجح انه مقرر على مستوى الدولة فى كل التخصصات .

والرسم البيانى التالى يوضح مسارات النسب المثوية للبرامج الأربعة الموجودة حتى يمكن اكتشاف القوة النسبية للفئات ، واختلاف المنحنيات وسيرها بين الطوائف الأربعة .



التشيل النسبي لفتات المقررات الدراسية في برامج الدول النامية

من سير المنحنيات السابقة يلاحظ وجود نقاط تشابه بين برامج الدول المتقدمة والدول النامية الشاملة الموجهة للدراسات العليا ولمرحلة البكالوريوس في أن قمة المنحنى عند المقررات الوظيفية ثم مقررات الأوعية وإن قاعدته عند مقررات المستفيدين وإن سير المنحنى يرتفع مرة أخرى في برامج البكالوريوس عند الأخرى ، ويستمر هذا التشابه في برامج العلميين الموجهة للدراسات العليا وإن كان ارتفاع المنحنى عند المقررات الوظيفية وانخفاضه عند مقررات المستفيدين بدرجة أكبر ، بينما اختلف خط سير المنحنيات في البرامج خارج إطار التخصص إلى حد ما ، نتيجة اهتمام برامج الدول النامية بالمقررات الخاصة بالنظم والقضايا .

ج - أكثر المقررات تدريساً :

كان من السهل والمفيد بعد التحليل السابق معرفة العدد الإجمالي للمقررات الذى يتم تدريسه داخل جميع أنواع المؤسسات الأكاديمية السابقة وحسب ما يوضحه الجدول الآتى المرتب حسب فئات المقررات :

فئة المقررات	العدد الإجمالي لمقررات الفئة	النسبة المئوية لمقررات الفئة للعدد الإجمالي
المقررات الاطارية	١٢	٦٣٪
مقررات الأوعية	٣١	١٦٣٪
المقررات الوظيفية	٢٧	١٤٢٪
مقررات المؤسسات	٢١	١١١٪
مقررات المستفيدين	١٧	٨٩٪
مقررات النظم والقضايا	١٢	٦٣٪
المقررات الشقة	١٤	٧٤٪
المقررات من خارج التخصص	٥٦	٢٩٥٪
مجموع المقررات	١٩٠	١٠٠٪

ونستطيع أن نستخرج أكثر المقررات تدريساً في كل الفئات حسب ما يوضحه الجدول التالى :

النسبة المئوية لعدد النراجع التي تقرره من كل النراجع	المجموعة	عدد النراجع		نوع العمل	عنوان العمل	ملاحظات
		تامة	متقدمة			
٨٣% ١	٤٤	١١	٢٨	وظيفة	الإدارة	١
٧٥% ٢	٤٠	١١	٢٤	وظيفة	التصنيف	٢
٦١% ٣	٢٥	١٤	٢١	اطاري	المدخل للمكتبات والمعلومات	٣
٦٤% ٤	٢٤	١٤	٢٠	أوعية	المصادر والمراجع	٤
٦١% ٥	٢٢	١١	٢١	نظم قضائية	لحسين المكتبات	٥
٥٨% ٦	٢١	٨	٢٣	وظيفة	العمليات والإجراءات الفنية	٦
٥٩% ٧	٢٠	١٢	١٨	أوعية	مصادر العلوم	٧
٥٩% ٨	٢٠	١٣	١٧	وظيفة	الفرسنة	٨
٥٢% ٩	٢٨	١٠	١٨	اطاري	مناهج البحث في المكتبات والمعلومات	٩
٥١% ١٠	٢١	١٢	١٤	وظيفة	تتمية المجموعات والأزويد	١٠
٤٧% ١١	٢٥	٤	٢١	وظيفة	التصنيف والاستقلاص	١١
٥٣% ١٢	٢٤	٩	١٥	أوعية	مصادر الإنسانيات	١٢
٥٣% ١٣	٢٤	٩	١٥	أوعية	مصادر العلوم الاجتماعية	١٣
٤٥% ١٤	٢٤	١٣	١١	نظم قضائية	البيولوجيا أيضا	١٤
٤٥% ١٥	٢٣	٤	٢٠	شبكة	علوم الاتصال	١٥
٤٣% ١٦	٢٤	٦	١٧	اطاري	تاريخ المكتبات	١٦
٤٣% ١٧	٢٣	٩	١٤	شبكة	الإحصاء	١٧
٤١% ١٨	٢٢	٧	١٥	مؤسسات	البيانات المساهمة	١٨

وترتيب المقررات بالشكل السابق يعكس تغييرا كبيرا عما كان عليه الوضع في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ، ذلك لأنه في هذه الفترة كانت أكثر المقررات تدريسياً — في الولايات المتحدة على سبيل المثال — هي العمليات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والادارة وبناء المجموعات، والمداخل الى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والادارة وبناء المجموعات ، والمداخل الى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات (٤٦) ، ولكن يبدو في الثمانينيات ان العمليات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات وتاريخ المكتبات قد تراجعت على حساب الادارة والتصنيف وتحسين المكتبات وهي مقررات زادت أهميتها بالفعل في السنوات الماضية وتدل زيادتها في المؤسسات الأكاديمية على مساهمة التخصص واستجابته للمتغيرات المحيطة به .

المؤشرات الإجمالية لتحليل المقررات الدراسية

بالإضافة الى ما ظهر من مؤشرات من التحليلات السابقة فان هناك عدة مؤشرات إجمالية يمكن اكتشافها وخاصة بعد فحص المحتويات الدقيقة لكل مقرر وهذه المؤشرات هي :

١ — مقرر الادارة زادت أهميته الى أقصى حد ممكن لتضخم مؤسسات التخصص وتعدد علاقاتها الداخلية والخارجية وزيادة عدد العاملين بها مما أصبح معه من المطلوب أن يتم تدريب أخصائي المعلومات على ادارة هذه المؤسسات بل ان هذا المقرر بدأ ينقسم الى فروع الادارة المختلفة من ادارة افراد وادارة مالية في بعض المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة .

٢ — مقرر التصنيف لم يعد يقتصر في محتوياته على تصنيف ديوى أو مكتبة الكونجرس في معظم الحالات بل أصبحت الفكرة المحورية من هذا المقرر هي استعراض نقاط القوة والضعف في أكبر عدد من التصنيفات الموجودة ، ثم تمكين الدارسين من الإلمام بالمبادئ الأساسية لوضع خطط التصنيف .

٣ - هناك تركيز عددي على مقررات التحليل الموضوعي وبناء واستخدام المكانز ، قد يكون على حساب مقرر التصنيف في أحيان كثيرة ، بل أن مقررات التحليل الموضوعي قد تتضمن التصنيف في بعض الأحيان .

٤ - هناك طفرة كبيرة في مقررات التحصيل في المكتبات ، ويلاحظ أن هناك وجهتي نظر في ادخال هذه المقررات ضمن البرامج ، الأولى تخصص مقررات التحصيل مقررا منفصلا أو عدة مقررات وتتبع أغلب المؤسسات الأكاديمية هذا النمط ، والثانية تخصص جزء من كل مقرر ليتعرض لتطبيقات الحاسبات في هذا النشاط . والملاحظ أن هذه الطفرة قد حدثت أساسا بعد النجاح الكبير في مشروعات التحصيل التي قامت بها مكتبة الكونجرس في النصف الثاني من الستينيات (٥٠) أما قبل ذلك فلم تكن هذه المقررات منتشرة إلا في مؤسسات قليلة وكانت في أول عهدها تتبع وجهة النظر الأولى ، إلا أن وجهة النظر الثانية أخذت في الانتشار أخيرا على اعتبار أن التحصيل هو جزء متداخل في كل الأنشطة الأخرى .

٥ - حرصت المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة على إتاحة أفضل الفرص الممكنة للدارسين لاختيار دراسة نوع واحد من الخدمات أو الوظائف أو نوع واحد من المؤسسات الاختزانية ، وذلك إما بزيادة عدد المقررات الاختيارية التي تمكنه من تلبية ميوله أو بالدخول في برامج مشتركة والاتفاق مع مؤسسات من تخصصات أخرى باتاحة بعض مقرراتها للدارسين في تخصص المكتبات والمعلومات وهناك حاليا برامج مشتركة مع مؤسسات أكاديمية في تخصصات الطب والقانون والإدارة والموسيقى والفنون والحاسبات الإلكترونية والتربية وعلم النفس في الولايات المتحدة وكندا (٤٨) ، وقد نجح هذا الاتجاه إلى حد كبير ، لأنه يمكن الدارس من اختيار المقررات التي يرغبها ويعفى المؤسسات الأكاديمية في التخصص من توفير مثل هذه المقررات المتخصصة بأسانذتها وهو أمر بالغ التكاليف .

٦ - أثبتت تحليلات العينة احصائيا وكما هو واضح من الرسوم البيانية انجراف المؤسسات التي تخصص برامج منفصلة لعلم المعلومات - مهما كان اسم البرامج - عن النهر الأساسي للتخصص ، فمقرراتها خليط عشوائي من الحاسبات الإلكترونية والرياضيات والإدارة والمنطق

وعلم النفس والمكتبات والمعلومات ، وهناك اختلاف شديد بين هذه المؤسسات بعضها وبعض على تحديد المقررات الدراسية في كل برنامج ، ومقرراتها الحالية لا تغطي الوظائف والأنشطة الأساسية وأهداف التخصص ، بل تركز في أعدادها على تدريب متخصصين في الحاسبات الالكترونية ، وبالتالي فإن هذه المؤسسات كما في معهد جورجيا وجامعة أوهايو بدأت في السنوات الأخيرة تواجه متاعب شديدة كانت متوقعة من قبل ذلك بعدة سنوات ، فهناك نقص في اقبال الدارسين ، وهجوم قوى من المتخصصين وعدم استقرار في البرامج والمقررات وتعديلها سنويا ومحاولة ادخال مقررات تقليدية راسخة في أى برنامج سليم البناء في تخصص المكتبات والمعلومات تدريجيا ضمن مقرراتها (٤٩) مما يدل على أن الاقتناع البطيء بخطأ هذه المؤسسات قد أخذ يأخذ طريقه تدريجيا حتى داخلها .

٧ — أثبتت التحليلات السابقة أيضا التناسق بين طبيعة التخصص وجوهره ووظائفه وعلاقاته من الناحية النظرية أو التجريبية ، وبين نشاطات المؤسسات الأكاديمية فنقاط التركيز في البرامج على الوظائف الأساسية ، ونقاط التركيز في المقررات الشقيقة على علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٨ — هناك عدم اتفاق على مسميات المقررات الدراسية رغم الاتفاق على محتوياتها . أى أن هناك مقررات متشابهة العنوان ومختلفة المحتويات ، أو متشابهة المحتويات ومختلفة العنوان ، وهى من الملاحظات الخطيرة التى اكنتها هذه الدراسة لأن أى اقتراب من المقررات البرامج الأكاديمية بدون الاحتراس من اختلاف العناوين والمحتويات يؤدى الى نتائج مضللة . والمقررات الآتية تنطبق عليها هذه الملاحظة :

١ — **مقررات اطارية :** ١ — مدخل الى المكتبات والمعلومات يمكن أن يسمى أسس المكتبات — علم المعلومات — دور وفلسفة المكتبات — نظريات علم المعلومات — نظرية المعرفة — مهنة المكتبات — خدمات المعلومات — دورة حياة المعلومات — المكتبات المقارنة — تاريخ المكتبات — تسجيلات المعرفة عبر التاريخ .

ب - المكتبة والمجتمع يمكن ان يسمى
الدور الاجتماعى للمكتبة - المعلومات
وتغيير المواطن سياسيا - تاثير المعلومات .
ج - المكتبات والتغيير الثقافى - يمكن ان
يسمى المعلومات والمعرفة - المعلومات
والحضارة - المعلومات والاتصال .

٢- مقررات الأوعية ١: - الببليوجرافيا المادية يمكن ان يسمى
اعداد وتصميم أوعية المعلومات - فن
الكتاب .

ب - المواد السمعية والبصرية يمكن ان
يسمى المصغرات الفيلمية .
ج - مصادر المعلومات يمكن ان يسمى
المراجع - المراجع الأساسية -
الببليوجرافيا .

٢- المقررات الوظيفية ١: - تنمية المجموعات يمكن ان يسمى
التزويد الاختيار - بناء المجموعات .

ب - العمليات الفنية والاجراءات يمكن ان
يسمى الفهرسة والتصنيف - الضبط
الببليوجرافى - تنظيم المعرفة - خزن
واسترجاع المعلومات - التوثيق
معالجة الوثائق .

٤- مقررات المؤسسات ١: - المكتبات العامة يمكن ان يسمى المكتبة
والبيئة .

ب - الأرشفة يمكن ان يسمى نظم
المعلومات الادارية .

ج - المكتبات الأكاديمية يمكن ان يسمى
مكتبات البحث - المكتبات الجامعية .

٥- مقررات النظم والقضايا : ١ - الببليوجرافيا يمكن ان يسمى نظم الببليوجرافيا .

ب - تحسيب المكتبات يمكن ان يسمى علم المعلومات .

ج - الببليوجرافيا يمكن ان تسمى قياس المعلومات .

د - بنوك ومراصد وشبكات المكتبات يمكن ان يسمى نظم المعلومات .

هـ - مقدمة فى الحاسبات الالكترونية يمكن ان يسمى نظم استرجاع المعلومات .

٦- المقررات الشقيقة : ١ - اللغويات يمكن ان تسمى علم الدلالة .

ب - تحليل وتقييم نظم المعلومات غير الببليوجرافية يمكن ان يسمى بناء الملفات .

٩ - اثبتت التحليلات انه ليست هناك فروق تذكر بين بناء البرامج واعداد المتخصصين فى الدول المتقدمة والدول النامية ، فهناك اتفاق على اولويات المقررات وتوزيعها على الاطار ، وان كانت مقررات العمليات الفنية اكثر عددا وشكلا فى الدول النامية ، مقابل مقررات التحسيب والتكنولوجيا الاكثر عددا ونوعا فى الدول المتقدمة ، كما ان المقررات الاطارية من خارج التخصص تتأثر بشكل شديد بالثقافات المحلية .

ثالثاً - مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات :

استعرض هذا الفصل تطورات الموقف التعليمي واعداد اخصائي المعلومات عبر تاريخه .منذ ان تبلور في شكل مؤسسات أكاديمية متخصصة في اعداد المتخصصين والى الواقع الحالى لهذه المؤسسات من حيث انواعها واسماؤها وانتماؤها الادارى والدرجات العلمية التى تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل درجة ثم البرامج والمقررات الدراسية وانواعها وفئاتها التى يدرسها المتخصصون في هذه المؤسسات . وهناك ضلع ثالث من اضلاع التخصص في كل جوانبه يحرص المؤلف على ضمه لكتابه ، وهو ضلع المستقبل او التطورات المنتظرة حدوثها في هذا الجانب ، والحقيقة ان محاولة استقراء تطورات هذا النشاط في المستقبل من نقاط البحث المطروحة امام الباحثين في تخصص المكتبات والمعلومات في الفترة الماضية ، كما ان نتائج عملهم منشورة في كثير من وحدات الانتاج الفكرى في السنوات الأخيرة ، مما سيساعد المؤلف على استخلاص أبرز التطورات التى يمكن تحديدها كما يلى :

١ - ستختفى نغمة الانشغاق الموجودة حالياً بين التعليم في المكتبات والمعلومات وبين التعليم فيها يطلق عليه الآن علم المعلومات ، للاخفاق الشديد الذى واجهته البرامج الأخيرة لعدم تحديدها لأهدافها او هوية خريجها او برامجها او محتويات هذه البرامج أو علاقاتها بالعلوم الأخرى ، علاوة على ان الخريجين من هذه البرامج ينقصهم مهارات التعامل مع المستفيدين ولأن برامج اعدادهم تؤهلهم للتعامل مع الآلات ، وتنقصهم اى دراية بوسائل تنظيم المعلومات وهى كلها مهارات أساسية يتعلمها اى دارس في المؤسسات الأكاديمية للمكتبات والمعلومات (٥٠) ، يضاف الى ذلك ان المؤسسات الأخيرة قد وسعت من برامجها فضمت كثير من المقررات الدراسية مما يدرس تحت اسم علم المعلومات مثل مقررات البحث الفورى والمباشر عن المعلومات والشبكات والبنوك والمراسد الجيولوجرافية وغير الجيولوجرافية والمفويات والاحصاء الادارة ، كما تم تعديل بعض مقررات الاعداد الجيوجرافى لتتلاءم مع التكنولوجيات الحديثة وبالتالي لم تعد هناك اى سمة اضافية في برامج المعلومات .

٢ - هناك توقعات (٥١) ، بدأت بالفعل في التحقق بأن برامج المؤسسات الأكاديمية سوف تتغير لتتلاءم مع المتغيرات المحيطة بالتخصص في المجتمع نفسه وأبرزها ظهور قطاع تجارى عريض يزداد نشاطا وبالتالي فان البرامج الأكاديمية ستحاول في المستقبل أن تعد اخصائى معلومات

يمكنه العمل في أى مؤسسة من مؤسسات قطاع المعلومات العريض في المجتمع .

٣ - ستهتم المؤسسات الأكاديمية في الفترة القادمة ببرامج إعادة التعليم والتدريب ، ذلك أن سرعة ايقاع الأحداث في التخصص سوف تجعل اخصائى المعلومات يحتاجون الى الاحاطة المستمرة بهذه التطورات . وان كان المتوقع أن المؤسسات التجارية ستنافس المؤسسات الأكاديمية منافسة شديدة في هذا الشأن ، وسوف تكون إعادة التدريب والتعليم في برامج قصيرة الأجل مركزة على موضوعات محددة لكي تساعد اخصائى المعلومات على التخصص في نشاط معين ، أو وظيفة محددة داخل مؤسسات التخصص ، لعدم كفاية المقررات العامة النطاق في أعدادهم بشكل كاف على وظيفة أو نشاط محدد ، وبرامج التدريب المركزة على نشاط معين هي المثبة في تدريب الأطباء والمحامين على سبيل المثال في المستشفيات والمعامل ومكاتب كبار المحامين فور تخرجهم ، وقبل ممارستهم أعمالهم الفعلية (٥٢) .

٤ - بتتبع تطور مسارات البرامج والمقررات في السنوات العشرين الماضية والمتغيرات الجارية حول التخصص خاصة التقدم التكنولوجى ، فان هناك توقعات بزيادة مقررات نظريات الاتصال ودور المكتبة الاجتماعى وتحليل اسئلة المستفيدين وخدمات المراجع وزيادة مقررات التحسيب ونظم المعلومات الادارية وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات والقياسات البيلوجرافية ، وفي نفس الوقت ستقل الى حد ما مقررات تاريخ المكتبات والفهرسة والتصنيف على حساب التحليل الموضوعى (٥٣) .

٥ - ستتيح أجهزة تكنولوجيا التعليم آفاقا جديدة في العمليات الخاصة باعداد اخصائين المعلومات ، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل محاضرات ومقررات جاهزة واتاحتها بنسخ متعددة لدارسين ، وستسغل المؤسسات الأكاديمية هذا في التقليل من عدد أعضاء هيئة التدريس والاستعانة ببعض المحاضرات المسجلة لاساتذة من خارج المؤسسة لزيادة عدد المقررات في كل برنامج دون زيادة التكاليف ، كما أن المؤسسات التجارية سوف تستغل هذه التكنولوجيات في اعداد حزم برامج جاهزة للمحاضرات وبيعها تجاريا (٥٤) .

٦ - سوف تزيد المؤسسات الأكاديمية من اهتمامها بإعداد الأبحاث النظرية في الدول المتقدمة والنامية معا لتتلافى الاتهام بانغماسها في الاعداد المهنى فقط ولحاجة التخصص في مرحلته الراهنة الى مثل هذه الأبحاث لتوطيد اركانه النظرية ، وسوف تكون المؤسسات الأكاديمية بطبيعة الحال هي المكان الأول المؤهل لهذا الدور لأنها تجمع أغلب الباحثين والاساتذة من جهة ، ولأنهم يمتلكون مهارات عالية في البحث لحصولهم على أعلى الدرجات العلمية من ناحية أخرى (٥٥) .

مصادر ومراجع الفصل الثالث

- 1 — The council of the American Library Association. Standards for accreditation 1972. Chicago, ALA, 1972. P. 3.
- 2 — Shera, J. Foundation of education for librarianship. N.Y. Paker & Hayes, 1972. PP. 362-363.
- 3 — Koenig, Michael. Librarian the untapped resources. Data Mation, September 1983. PP. 243-244.
- 4 — Nasri, William. Education in library and information Science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science. N.Y. Marcell Decker, 1972. Vol. PP. 414-465.
- ٥ — سعد محمد الهجرسي — قضايا المكتبات والمعلومات في الجامعة العصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧ .
- 6 — Heliprin, Laurence. Education for information science review and orientation in : Proceeding of a symposium on education for information. Warrenton Viriagina, September 7-10, 1965 Washington D.C. Spartan books, 1965, PP. VII-XV.
- 7 — Tde Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Self study, a guide to the preparation of a report for the committee on Accreditation of the American Library Association, Chicago. ALA, 1979. P. 2.
- 8 — The Council of the American library Association. Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 4.

- 9 — Artandi, Susan. The relevance of information science to library school curricula in : Belzer, Jack. (ed.) Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.
- 10 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 14.
- 11 — Gleans, Edwin. Library education, Issues for the eghties. Journal of education for librarianship, Vol. 22, No. 4, Spring 1981. PP. 260-274.
- ١٢ — ماركو ، جوى ، الاتفاقيات التعاونية بين مدارس المكتبات في شمال امريكا وفي ماكن أخرى ، ترجمة عايذة نصير ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص٦٦ — ٧٤ .
- 13 — White, Herb ert. Education of information professionals in : Spirak. Jean. Careers in information. N.Y., Knowledge industry Publications, 1982. PP. 135-156.
- 14 — Foskett, D.J. Preliminary survey of education and training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. Varis Pages.
- 15 — Kaula, P.N. Education and training of Library Personnel, the Indian Programme in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tet Aviv, 29 August-3 Sept., 1971. Tel Aviv, the Israel society of Special Libraries and information Centers, 1971. PP. 491-509.
- ١٦ — سراسيفيك ، تفكو ، تدريب وتعليم علماء المكتبات في مجال المعلومات في امريكا اللاتينية ، ترجمة درية على كرار ، مجلة اليونسكو للمكتبات والمعلومات والأرشيف ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص٣٦ — ٥٠ .

- 17 — Chen, Ching Chich. Education and training in information science in the People's republic of China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4. April 1980. PP. 16-18.
- 18 — Kaula, P.N. Ibid.
- 19 — Unesco. Designing of library and information science Curriculum. Paris, Unesco, 1976. PP. 1-5.
- 20 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Bangalore, 6-10 Dec., 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 11-12.
- 21 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Op. Cit., P. 8.
- 22 — White, Herbert. Ibid.
- 23 — Vilentcuk, Lydia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's Op. Cit., PP. 481-490.
- 24 — Faskett, D.J. Op. Cit., Varis Paginations.
- 25 — Schur, Herbert. Education and training of information specialists for the 1970's. Paris, OECD, 1972. P. 74-76.
- ٢٦ — مانجلا ، برامود ، دراسة من المكتبات في ايران ، ترجمة فرحان بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ع١٥ ، مايو / يوليو ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٢ — ٢١ .
- ٢٧ — جانكايا ، ليان ، تعليم من المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٥ ، ع١٩ ، مايو / يوليو ، ١٩٧٥ ، ص ص ٤٦ — ٤٩ .

- 28 — Chen, Ching Chich. Ibid.
- ٢٩ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير أستاذ زائر ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ص ٤ — ١٢ .
- ٣٠ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير أستاذ زائر . المصدر السابق .
- 31 — Barko, Harold. Trends in Library and information science education. Journal of ASIS, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.
- 32 — Whitbeck, George. Education for library and information science in Great Britain. Journal of Library and Information science (Taiwan) Vol. 8, No. 2, October, 1982 ; PP. 131-158.
- 33 — Faskett, D.J. Op. Cit. P. 75.
- 34 — Mangala, P. and Vaslishth, C. Library and information Science Education in India. Journal of Library and information science (Delhi), Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.
- ٣٥ — عبيدي ، س. تقويم البرامج التدريبية للمكتبات في شرق أفريقيا ، ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١١ ، ع ٤٣ ، مايو : يوليو ١٩٨١ ، ص ص ١٨ — ٣٥ .
- 36 — White, Herbert. Ibid.
- 37 — Dowell, Arlene. The two year Master's perspectives and prospects. Journal of education for librarianship ; Vol. 18, No. 4, spring 1978. PP. 324-334.
- 38 — Murray, Kay. The Structure of MLS programs in American Library schools. Journal of education for Librarianship, Vol., 18, No., 4 Spring 1978. PP. 278-284.

- 39 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.
- 40 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1, October 1982, PP. 40-41.
- 41 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.
- 42 — Dean, John. Planning library education programmes. London, Andre Deutsch, 1972, P. 68.
- ٤٣ — ماركو ، جوى ، اتفاق جديدة فى المقررات للدراسية فى معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة حشمت محمد على قاسم ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٩ ، عدد ٣٤ ، فبراير ، أبريل ١٩٧٩ .
ص ٦ — ١٣ .
- ٤٤ — سعد محمد الهجرسى ، تقرير استاذ زائر ، المصدر السابق .
- 45 — Belzer, Jack, and others. Curricula in information science ; four years programs report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.
- 46 — Nassari, William. Ibid.
- 47 — Artandi, Susan. Ibid.
- 48 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for Librarianship, Vol. 18, No. 49 Spring 1978. PP. 285-294.
- 49 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management, Vol., 1, No. 1, 1979. PP. 1-15.

- 50 — Koenig, Michael. Ibid.
- 51 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science N.Y. Syracuse University, 1973. P. 2. "Educational & curriculum series, No. 1".
- 52 — White, Herbert. Defining basic competencies. American libraries, September, 1983, PP. 519-525.
- 53 — Vance, Kenneth. future of library education. Journal of education for Librarianship, vol. 22, No 4, 1982, PP. 3-17.
- 54 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship ; Vol. 18, No. 4, Spring 1978. PP. 315-323.
- 55 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education N.Y. Syracuse University, 1973. P. 12. "Educational & Curriculum series, No. 1".

الفصل الرابع

سمات الإنتاج الفكرى فى تخصص المكتبات
والمعلومات

تمهيد :

تعرض الكتاب في الفصول السابقة لواقع تخصص المكتبات والمعلومات فيما يختص بأسسه ومقوماته النظرية ، ونشاط الجمعيات المهنية والمؤسسات التجارية ثم للمؤسسات الاختزائية البارزة ، وللمؤسسات الأكاديمية التي تعد المتخصصين في أنشطته ، ومن الطبيعي ان التخصص بمحاوره السابقة له انتاجه الفكرى الذى يسجل الخبرات والتجارب لكل المؤسسات والمتخصصين وليكون عوناً لدارسيه ومصدراً خصباً لهم وللمهتمين بالتخصص .

وقد بلغ الحجم والتنوع والخصوبة ثم الزيادة المستمرة في الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية ، أمراً يجعل ضبط هذا الانتاج ودراسته مطلباً حتمياً ، خاصة وان هناك كثير من الأدوات والمصادر لضبطه ، وهذا الضبط الببليوجرافى هو العمود الفقرى للتخصص ، فلا يمكن ان يتولى التخصص ضبط الانتاج الفكرى في كل التخصصات الأخرى ، ثم يغفل ضبط انتاجه هو خاصة وانه لم تجر دراسات كثيرة على هذا الانتاج تحليلاً وتقييماً ودراسته بل ان الدراسات الموجودة عن هذا الانتاج والمسجلة في مرادف المعلومات الببليوجرافية لا تزيد على اصابع اليد الواحدة .

ولابد هنا من الاعتراف بأن الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات لابد ان يخصص له دراسة أو عدة دراسات مستقلة ، الا ان هذه الدراسة وقد تعرضت للتخصص بإطاره العام ومكوناته ونشاطه بكل محاور هذا النشاط ، لم يكن لها أن تغفل هذا الجانب ، ولعل المؤشرات التى تظهر من تحليلات المؤلف لهذا الانتاج تكون مصدراً لزيادة من الدراسات المقبلة لهذا الانتاج بأبعاده المختلفة الدولية للدول المتقدمة والنامية والعربية والمصرية .

وسيتناول هذا الفصل تطور الانتاج الفكرى في التخصص ومؤثراته الاحصائية بالنسبة للحجم الكلى والتوزيع الجغرافى واللغوى والنوعى والموضوعى وانتاجية المؤلف ومصادر نشر هذا الانتاج مع التركيز على الدوريات باعتبارها أكثر أنواع اوعية المعلومات التى ينشر فيها الانتاج للفكرى وأهمها .

أولا - تطور الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

١ - الدول المتقدمة :

ان الانتاج الفكرى لآى تخصص يصاحب لآى نشاط ، وهو مرآة لدرجة التقدم والاستقرار فى المفاهيم الموجودة فى اطاره وللنشاط التطبيقي فى مجاله . وكانت قضية الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى تخصص المكتبات والمعلومات من اول القضايا التى شغلت بال العاملين فيه ، واول ببليوجرافية فى التخصص يرجع تاريخها لى عام ١٨٧٢ ، وظلت حتى عام ١٨٢٠ تحصر الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وكندا وانجلترا باسم Bibliography of Library Economy (١) ، ومما هو جدير بالذكر ان هذه الببليوجرافية هى التى طورها الناشر الشهير ويلسون عندما بدا فى الاهتمام باصدار أدوات الضبط من كشافات ومستخلصات واصبح اسمها « أدب المكتبة Library Literature » منذ عام ١٩٣٤ ، وان كانت تحصر الانتاج من عام ١٩٢١ ، ولا شك ان الاهتمام بالقضية فى هذا الوقت المبكر من عمر التخصص فى الدول المتقدمة يعكس وجود حجم كبير من الانتاج يستحق ضبطه وتسجيله ورغبة المتخصصين فى الدول المتقدمة فى ضبطه كأحد العناصر الهامة لتأكيد ذاتية التخصص ومقوماته ، كما ان وجود أدوات للضبط فى هذا الوقت الذى يسبق وجود أدوات للضبط فى المجالات الامريكية الحديثة فى تخصصات أخرى مثل الطب (١٨٧٩) والاقتصاد (١٨٨٦) وعلم النفس (١٨٩٤) والكيمياء (١٩٠٧) والقانون (١٩٠٨) والمسرح والدراما (١٩١٠) والزراعة (١٩١٩) ، وهى السنوات التى بدأت فيها محاولات للضبط الحديثة لهذه العلوم والتخصصات وكما هو مثبت فى « دليل الكتب المرجعية Guid to Reference Books (٢) » قد يكون دليلا على كثرة وتنوع الانتاج من ناحية ، ووعى المتخصصين بقضية ضبطه الاستفادة به من ناحية أخرى .

وهناك جدل قديم حول طبيعة الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقيته العلمية ، فهناك اتهامات متعددة بأنه يغلب عليه السطحية والادعاء والتكرار (٣) ، وان هناك نسبة عالية منه (قدرت بحوالى الربع) عبارة عن أخبار اشخاص أو مؤتمرات وخطابات الى المحررين من صفحة واحدة أو اقل (٤) كما ان نحص الانتاج الفكرى فى الأعوام العشرين

الآخيرة ، وخاصة المقالات وأعمال المؤتمرات تدعو الى الشك والارتياب في ان دوافع جزء آخر لا يستهان به من هذا الانتاج موجه لخدمة اغراض تجارية واستثمارية في صناعة المعلومات . ومن ناحية أخرى ينبغي الا ننفل ان الانتاج الفكرى في التخصص مثله مثل أى انتاج فكرى فى أى تخصص آخر ، فيه النمط الجيد مثلما فيه النمط الردىء بل ان تحليل هذا الانتاج يبين انه شديد الشبه بالانتاج الفكرى فى كل العلوم الاجتماعية فى تطوره المستمر وتجدد مفاهيمه وعدم ثبوتها واسلوب استشهاده المرجعية (٥) .

ولو نظرنا الى الانتاج الفكرى الموجود فى التخصص فى الدول المتقدمة لوجدنا انه يمثل ظاهرة فى كل الدول ، ليس فقط فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا بل فى اصغر الدول المتقدمة وأقلها حظا فى التخصص مثل فنلندا وإيسلندا ورومانيا كما ان أدوات الضبط للانتاج الفكرى تحتوى على قدر لا يستهان به من الانتاج من دول أوروبا الشرقية كلها واليابان .

ولعل أهم الملامح العامة لهذا الانتاج هو هذه الزيادة السريعة والمنظمة فى تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكرى فى التخصص تلك الزيادة التى تقربه من حجم الانتاج الفكرى فى العلوم البحت والتطبيقية والذى يبلغ نحو ٧٪ سنويا (٦) ، لكن الانتاج فى تخصص المكتبات والمعلومات قفز من عدة مئات سنويا قبل الحرب العالمية الثانية ، الى أكثر من ٦ آلاف مقالة فى السنوات الأخيرة ، بل ان حويله علم المعلومات والتكنولوجيا Annual Review of Information Science & Technology قد قفزت

فى تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكرى فى التخصص من ٢٥١٧ فى عام ١٩٦٦ (٧) ، الى أكثر من خمسة آلاف فى عام ١٩٨٣ وبالتالى فإن نسبة نمو هذا الانتاج أعلى من معدلاتها فى العلوم الاجتماعية أو الانسانيات، بل قد تتفوق على العلوم البحت والتطبيقية فى بعض أدوات الضبط .

٢ - الدول النامية :

بوجه عام ، لا توجد أى دولة نامية من دول العالم لا يصدر فيها حالبا أى انتاج فكرى فى التخصص ، ونظرة سريعة على أدوات الضبط الببليوجرافى العالمية فى التخصص — سيأتى ذكرها بعد قليل — يمكن معها اكتشاف اصغر الدول النامية ، وأكثرها تخلفا بها انتاج فكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فهناك انتاج فكرى فى ملاوى وبتسوانا وكينيا وزيمبابوى فى

أمريكا ، وفيجي وجوايانا وأرجواي وكوستاريكا في أمريكا الجنوبية
وبنجلاديش وفيتنام في آسيا .

وكما سبق أن نوه المؤلف في أكثر من مكان في هذه الدراسة فإن الاهتمام
بتخصص المكتبات والمعلومات يعد من أهم السمات الواضحة في الدول
النامية في العشرين عاما الماضية . وقد جاء هذا الاهتمام بعد حركات
الاستقلال عن الاستعمار ووضع خطط تنمية طموحة للنهوض بالمجتمعات
المتخلفة ، وإى خطة تنمية لابد من أن تساندها مصادر معلومات قوية ،
ومن هنا كان اهتمام الدول النامية بالتخصص ومؤسساته حتميا ، ومن
الطبعي أن هذا الاهتمام يولد نشاط في جنبات هذا التخصص مما يزيد
من الانتاج الفكرى الموجود فيه .

ولا يعنى هذا أن الانتاج الفكرى في الدول النامية لم يكن موجودا قبل
هذا الوقت ، بل الصحيح أن هناك انتاجا فكريا منذ بدايات القرن العشرين
في الهند وباكستان والصين والبرازيل والأرجنتين وإيران وتركيا ، وذلك
لأن التخصص يعنى بقضية حضارية في جوهرها وهى قضية ضبط أوعية
الانتاج التى تشكل الذاكرة الخارجية للإنسان وهذه الذاكرة تزيد وتتسع مع
وجود أى نشاط علمى أو ثقافى أو اجتماعى أو اقتصادى أو فنى في أى
مجتمع ، وبالتالي فإن ازدياد نشاط التخصص منذ بدايات القرن العشرين
في بعض الدول النامية التى لها تاريخ حضارى طويل قد أدى بالطبع لوجود
انتاج فكرى في تخصص المكتبات والمعلومات في هذه الدول .

ورغم التأكد من وجود هذا الانتاج إلا أن الوصول اليه يشكل تحديا
بالغا في إطار التخصص للأسباب الآتية(٨) :

١ - أن معظم الكتاب من الدول النامية يكتبون في دوريات الدول
المتقدمة ويشتركون في مؤتمراتها لضيق مصادر النشر أمامهم في دولهم
ولرغبتهم في الشهرة على المستوى الدولى ، ويشكل هذا صعوبة في تتبع
أعمالهم وضبطها ، لأنه لو تم حصر وضبط الانتاج الفكرى في كل دولة نامية
فإن كثيرا من الأعمال تنشر خارجها رغم أن مؤلفيها من الدول النامية ، ومن
الصعب للغاية تحديد جنسيات المؤلفين وفصل من هم من الدول النامية في أى
من أدوات الضبط للبليوجرافى الدولية .

٢ — ان أدوات الضبط الببليوجرافى الدولية لا تغطى الا بنسبة قليلة للغاية ما يصدر من انتاج فكرى فى الدول النامية لصعوبة الاتصال من جانب ، ولاعتقاد المتخصصين فى الدول المتقدمة بعدم جدوى فائدة معظم ما يصدر من انتاج فى الدول النامية .

٣ — صعوبات التعامل مع هذا الانتاج ببليوجرافيا خاصة فيها يختص بتحديد المقطع من الاسم الذى يمكن اعتباره المحل ، لهذا مثلا لجأت مستخلصات علم المكتبات والمعلومات

Library and Information Science Abstracts

فى السنوات الأخيرة الى وضع كل مقطع من أسماء مؤلفى الدول النامية بالذات فى ترتيبه الهجائى فى كشاف الاسماء السنوى للتغلب على هذه الصعوبة .

وعلاوة على الأسباب السابقة فهناك سبب لا يقل أهمية وهو عدم وجود ببليوجرافيات متخصصة على مستوى الدول النامية ، تعمل بمثابة أداة للضبط فى التخصص فى كل دولة ، او على مستوى مجموعة من الدول المتجاورة ، وكان من الممكن عن طريق هذه الببليوجرافيات — مثل الببليوجرافيات التى اعدتها الدكتور فتحى عبدالهادى لحصر الانتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات وسيأتى ذكرها بالتفصيل فى الفصل القادم — الوصول الى الانتاج الفكرى لكل دولة نامية . الا ان المشكلة الأساسية فى التعامل مع الانتاج الفكرى فى التخصص فى الدول النامية هى استحالة فصله عن انتاج الدول المتقدمة فى أدوات الضبط العالمية وهى مشكلة اثرت بالتأكيد على مسار هذا الفصل من الكتاب اذ انها لم تمكن المؤلف من الحصول على مؤشرات دقيقة ومنفصلة لبعض سمات الانتاج الفكرى فى الدول النامية عن الانتاج الفكرى كاملا .

ثانيا - السمات الحالية للانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات :

١ - اختيار العينة :

لا شك أن أفضل الطرق للتعرف على سمات الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات فى سنواته الأخيرة هى اختيار عينة ممثلة من هذا الانتاج ، ثم دراستها وتحليلها للخروج بمؤشرات تقود الى الوصول الى هذه السمات ، وكما فعل المؤلف فى الفصل السابق من الرسالة عند تحديد مظاهر النشاط الاكاديمى فى التخصص .

وقد اختار المؤلف أن يدرس كل الانتاج الفكرى للتخصص فى الدول المتقدمة والدول النامية الذى سجلته أدوات الضبط الببليوجرافى لعام ١٩٨٢ ، وكان اختيار هذا العام بسبب وجود المؤلف فى منحة الى كلية ويلز للمكتبات فى بداية عام ١٩٨٣ ، وهى الكلية التى تتمتع بمكتبة ضخمة للغاية تتوفر فيها كل أدوات الضبط الببليوجرافى ، وبالتالي فقد كانت سنة ١٩٨٢ هى أحدث السنوات المتوافرة له لاجراء هذه الدراسة .

وقد تبين للمؤلف أن أبرز أدوات الضبط المتاحة للتخصص سواء من قراءاته أو من فحصه لها بالفعل هى :

Library Literature

١ - أدب المكتبة

٢ - مستخلصات علم المكتبات والمعلومات

Library and Information Science Abstracts

Informatics Abstracts

٣ - مستخلصات المعلوماتيات

Information Science Abstracts

٤ - مستخلصات علم المعلومات

الا ان الانحص الدقيق للأدوات السابقة ، قد بين للمؤلف أن الببليوجرافيتان الثالثة والرابعة بهما بعض السلبيات التى دفعت الى استبعادهما فى اختيار عينة الانتاج الفكرى فى التخصص من خلالهما ، وهذه السلبيات هى :

١ - مجال التغطية : تركّز البليوجرافيتان على العمليات المحسبة في المكتبات ومراكز المعلومات وعلى العلاقات الموضوعية للتخصص أكثر مما تركّز على جوهره الأساسى الذى حدده المؤلف فى الفصل الأول .

٢ - حجم وشمول التغطية : كل منهما تغطى حوالى ٤ آلاف وعاء سنوياً بينما تغطى « أدب المكتبة » ومستخلصات علم المكتبات والمعلومات أكثر من ٦ آلاف وعاء لكل منهما فى المتوسط فى السنة .

٣ - التغطية للدول النامية : « تركّز مستخلصات المعلومات » على الانتاج الفكرى السوفيتى ثم انتاج أوروبا الشرقية واليابان ، ثم باقى دول العالم ، وتركّز مستخلصات علم المعلومات على الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وتمثّل الدول النامية نادر على العكس من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » التى تعدّ حسب الدراسات السابقة (٩) أكثر أدوات الضبط فى التخصص تغطية للانتاج الفكرى فى الدول النامية تليها « أدب المكتبة » .

ورغم تحديد المؤلف لعام ١٩٨٢ فى دراسة كل الانتاج الفكرى الذى غطته البليوجرافيتان المختارتان ، إلا أنه سيعود الى سنوات سابقة فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ لتتبع مسارات الانتاج فى تلك الفترة . وسيكون هناك تركيز فى هذا الفصل على الدوريات باعتبارها أهم وعاء للانتاج الفكرى فى التخصص ، وجاءت هذه الأهمية بناء على الدراسات السابقة المشار إليها (١ ، ٤ ، ٨) ومن تتبّع المؤلف لهذا الانتاج فحصاً وتقييماً من خلال زيارتين لأكبر مجموعتين تضمّان هذا الانتاج وهما مكتبة كلية المكتبات والمعلومات بجامعة ميريلاند بالولايات المتحدة ومكتبة كلية ويلز للمكتبات ، مع التعرّض لباقى أنواع الأوعية لتحديد بعض السمات إذا سمح ترتيب أدوات الضبط بذلك ، هذا الترتيب أيضاً لن يسمح للمؤلف بفصل الانتاج الفكرى لمؤلفى الدول النامية عن انتاج مؤلفى الدول المتقدمة .

ولابد ما دُمنا فى سياق الحديث عن أدوات الضبط فى المجال أن نذكر أن انفضالية « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « أدب المكتبة » هى انفضالية نسبية لأن هناك عدداً من السلبيات التى لا تصل بهما الى حد الكمال ، فكل منهما تهتم بتغطية الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وإنجلترا على حساب باقى الدول ، وهناك بعض الاحصائيات التى أكدت أنها

لا تغطيان إلا ما يصدر بالفعل ، وتهتمان أساسا بالدوريات ومحتوياتها ، وهناك بعض الأوعية مثل المصنفات الفيلمية والسمعية تكاد تكون غير مغطاة ، يضاف الى ذلك أن « ادب المكتبة » بالذات غير انتقائية للهام من الانتاج ، وتتأخر في التغطية للحديث منه ، وهناك تحيز شديد للانتاج باللغة الانجليزية على حساب الانتاج بباقي اللغات (١٠) ، ومع ذلك فإن الببليوجرافيتين افضل أدوات الضبط المتاحة والصالحة للخروج بمؤشرات وسمات الانتاج الفكرى فى التخصص فى سنواته الأخيرة .

٢ - فئات اوعية نشر الانتاج :

للتعرف على فئات اوعية نشر الانتاج اخذ المؤلف عينة عشوائية منتظمة من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » - بلغت ٥% ووصلت الى ٣٠٠ بطاقة من مجموع ٦٠٠٤ بطاقة هى مجموع ما نشر عام ١٩٨٢ - وكان ذلك سهلا للترتيب المصنف وترقيم المداخل . اما بالنسبة « لادب المكتبة » فإن اخذ أى عينة منها ينبغي أن يكون فى منتهى الحذر بسبب للترتيب التاموسى مما يجعل من امر معرفة العدد الحقيقى للمداخل امرا مستحيلا خاصة مع عدم وجود كشف اسماء . لهذا اخذ المؤلف عينة من ١٠٠ صفحة عشوائيا ووصل الى أن العدد التقريبى للمداخل فى الصفحة الواحدة هو ٤٢ مدخلا للتعرف على شكل الاوعية ، وقد جاءت النتائج كما يلى :

المستخلصات		ادب المكتبة		شكل الوعاء
العدد	النسبة	العدد	النسبة	
٢٢٩	٧٦٣٪	٣٣٠	٧٨٦٪	المقالات
٤٥	١٥٠٪	٠٤٣	١٠٢٪	الكتب
٦	٢٠٪	١٤	٣٣٪	أعمال المؤتمرات
١٣	٤٣٪	٢٠	٤٨٪	للتقارير
٥	١٧٪	٥	١٢٪	الرسائل الجامعية
٢	٧٪	٨	١٩٪	اوعية أخرى (نشرات) استعراضات كتب مصنفات (الخ)

يتضح أن محتويات الدوريات هي أكثر أوعية النشر ومن هنا جاءت أهمية التركيز عليها للتعرف على سمات الانتاج الفكرى ، كما يكشف لنا الجدول السابق عدم شمول التغطية الذى تحدثنا عنه ، فعدد الرسائل الجامعية للدكتوراه الموجودة فى الببليوجرافيتين لا يزيد عن ٤٠ رسالة فى عام ١٩٨٢ من الولايات المتحدة ، والمؤسسات الاكاديمية فى الولايات المتحدة تمنح سنويا ما بين ٥٠ لى ٦٠ رسالة (١١) مع سهولة تتبع هذه الرسائل نسبيا عن باقى الأوعية .

٣ — عدد الدوريات التى تصدر فى تخصص المكتبات والمعلومات :

اختار المؤلف لمعرفة عدد الدوريات التى تصدر فى المجال ثلاثة قوائم هى :

(١) قائمة الدوريات فى « دليل اورلخ الدولى للدوريات ١٩٨٢
Ulrich's International Periodicals Directory 1932. — N.Y. :
Bowker, 1982.

وقد سجلت ٥١٠ عنوانا لسلاسل جارية ، الا ان الدليل يأخذ بمفهوم واسع غير مفهوم مستخلصات علم المكتبات والمعلومات « و « ادب المكتبة » لأنه يضم أدلة مكتبات وقوائم الاضافات والتقارير السنوية وكل المطبوعات التى تصدر بشكل مسلسل ، ولذلك جاءت اعداد الدوريات اكبر بكثير من القائمتين الثانية والثالثة كما ان اختلاف مجال التغطية والقائمتين التاليتين يجعل من الصعب مقارنتهما معا .

(٢) قائمة للدوريات المرفقة بمستخلصات علم المكتبات والمعلومات لعام ١٩٨٢ وبها ٤٤١ دورية .

(٣) قائمة للدوريات المرفقة فى « ادب المكتبة » وبها ٢٠٥ دورية لنفس العمام .

وبمقارنة القائمتين الثانية والثالثة وجد الطالب ان هناك ١٣٢ دورية موجودة فيهما معا ، و ٧٣ دورية موجودة فى « ادب المكتبة » وغير موجودة فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و ٣٠٩ دورية موجودة فى

« مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وغير موجودة في « ادب المكتبة » وعلى ذلك يكون عدد الدوريات الاجمالي الذي يتم تغطيته في اهم واثم سجل أدوات الضبط في التخصص هو ٥١٤ دورية .

وهذا العدد يقدم دليلا آخر على عدم شمول ودقة الضبط الببليوجرافي للانتاج الفكري للتخصص ، ذلك ان مكتبة كلية ويلز للمكتبات كان بها اكثر من ٩٦٠ دورية جارية في نهاية عام ١٩٨١ (١٢) ، كما ان جمعية المكتبات في بريطانيا تتسلم كهذا في نفس الفترة نحو ٨٠٠ دورية جارية سنويا (١٣) ، وبناء على الأرقام السابقة ، فإن هناك ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ دورية جارية في التخصص حاليا ، يتم تغطية نحو نصفهم فقط في أدوات الضبط الببليوجرافي .

٤ - لغات الانتاج في دوريات التخصص :

الجدول التالي يوضح اللغات التي ينشر بها دوريات التخصص واعتمادا على القائمتين السابق تحديدهما :

اللغة	المستخلصات العدد النسبة	ادب المكتبة العدد النسبة	المتوسط
الانجليزية	٣٢٧ ٧٤٪	١٦٥ ٨٠٪	٧٧٪
الروسية واللغات السلافية	٢٤ ٥٤٪	٦ ٢٩٪	٤١٪
الالمانية	٢٣ ٥٢٪	١٣ ٦٣٪	٥٨٪
الفرنسية	١٥ ٣٤٪	٦ ٢٩٪	٣٢٪
الاسبانية	١٢ ٢٨٪	٠٠ ٠٠٪	١٤٪
الاطالية	٦ ١٤٪	٢ ١٪	١٢٪
لغات أخرى	٣٤ ٧٧٪	١٣ ٦٣٪	٧٪

ومن الإحصائيات السابقة نستطيع أن نستنتج ما يلي :

١ — اللغة الانجليزية هي اللغة السائدة — هي بلا منازع لغة للتخصص الأولى من حيث الانتاج الفكرى — وتصدر بها دوريات فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا وفلسطين المحتلة ، والفلبين وبتسوانا وسنغافورة وغانا وجنوب افريقيا وزيمبابوى وسويسرا وايسلاندا وكينيا وجامايكا ونيجيريا ومالطا وبربادوس وتايوان وترينداد وماليزيا وزامبيا وأوغندا وملاوى ومريشيوس وروديسيا والجزر العذراء والهند وهونج كونج وباكستان واندونيسيا واليابان ، علاوة على معظم الدوريات الدولية .

٢ — اللغة الألمانية فى المرتبة الثانية وهى اللغة التى يكتب بها فى دوريات المانيا الشرقية والغربية والنمسا وبعض دوريات سويسرا ايضا .

٣ — اللغة الروسية واللغات السلافية هى اللغة الثالثة من حيث الانتاج وتظهر بها دوريات فى الاتحاد السوفيتى وكل دول أوروبا الشرقية عدا المانيا الشرقية .

٤ — تاتى بعد ذلك اللغة للفرنسية وتظهر بها دوريات فى فرنسا وكندا وبلجيكا والسنغال .

٥ — اللغة الأسبانية تظهر بها دوريات فى اسبانيا والأرجنتين وكوستاريكا ونيكاراجوا وفنزويلا وبيرو وكولومبيا .

٦ — هناك عدد آخر من اللغات تاتى فى مقدمتها الإيطالية والبرتغالية والبرازيلية والهندية ، ثم بعدها العبرية والفنلندية واليابانية والكورية والفارسية والصينية والفيتنامية والعربية (دورية واحدة من الأردن) والهولندية والسويدية .

بهذا فهناك ٥ لغات أساسية تظهر بها دوريات التخصص هى الانجليزية والألمانية والفرنسية والروسية (ومعها اللغات السلافية) والأسبانية ، ثم هناك أكثر من ٢٠ لغة أخرى تظهر بها دوريات ، الا أن متوسط النسب فى الجدول السابق قد تغير عن متوسط النسب فى العشرين عاما الماضية بعد أن قام المؤلف بتحليل لغات الدوريات التى وردت فى

البليوجرافيتين في عامي ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ فقد هبط متوسط الدوريات تلتى باللغة الانجليزية من ٨١.٦٪ عام ١٩٦٢ الى ٧٩.٦٪ عام ١٩٧٢ ، وارتفعت نسبة الدوريات التى باللغة الفرنسية من ٤.٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٤.٨٪ عام ١٩٧٢ ، وايضا نسبة الدوريات التى باللغة الفرنسية زادت من ٢.٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٢.٩٪ عام ١٩٧٢ بينما حافظت اللغات الاخرى على نفس المعدلات تقريبا .

٧ — اراد المؤلف ان يتأكد من تقارب الأرقام التى حصل عليها مع الواقع اللغوى الفعلى للانتاج الفكرى للتخصص فاستخدم العينة التى سبق ان حصل منها على تحليلات اشكال وفئات الأوعية من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وهى ٥٪ من مجموع المداخل التى وردت فى اصداره عام ١٩٨٢ وبمجموع ٣٠٠ بطاقة ، فجاءت نتيجة التحليل كما يلى :

اللغة	عدد المداخل	النسبة المئوية	اللغة	عدد المداخل	النسبة
الانجليزية	١٨٥	٦١.٦٪	السويدية	٢	١٪
الفرنسية	٢٨	٩.٣٪	البulgارية	٣	١٪
الالمانية	٢٥	٨.٣٪	الاسبانية	٢	٧.٧٪
الهولندية	٢١	٧٪	الاطالية	٢	٧.٧٪
لروسية	١٤	٤.٧٪			
الفنلندية	٩	٣٪			
للتشيكية	٨	٢.٧٪			

وواضح ارتفاع نسبة مشاركة الفرنسية والهولندية والالمانية ، ودخول لغات اخرى حيز المشاركة مثل الفنلندية والسويدية ، وذلك على حساب

اللغة الانجليزية ، الا ان نسبة مشاركة اللغة الانجليزية لا تزال في موقع الصدارة وبمسافة كبيرة عن أى لغة أخرى .

هـ — جغرافية الانتاج ومشاركة الدول النامية :

الجدول الآتى يبين جغرافية انتاج الدوريات في التخصص ، اعتمادا على قائمتى الدوريات فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « ادب المكتبة » لعام ١٩٨٢ .

مستسل	الدولة	المستخلصات		أطب المكتبة
		العدد	النسبة	العدد النسبة
١	الولايات المتحدة	١٣٠	٪٢٩٥	١٢٣ ٪٦٠
٢	انجلترا	٧٧	٪١٧٤	٢٠ ٪ ٩٧
٣	استراليا ، نيوزيلندا	٢٤	٪ ٥	٥ ٪ ٢٤
٤	كندا	٢٢	٪ ٥	٧ ٪ ٣٤
٥	النرويج الدولية	٢٢	٪ ٥	٤ ٪ ١٩
٦	المانيا الغربية	١٧	٪ ٣٨	٩ ٪ ٤٤
٧	الهند	١٣	٪ ٢٩	٢ ٪ ١
٨	فرنسا	٨	٪ ١٨	٤ ٪ ١٩
٩	جنوب افريقيا	٧	٪ ١٦	١ ٪ ٥
١٠	نيجيريا	٧	٪ ١٦	٠٠ ٠٠٠
١١	البرازيل	٦	٪ ١٤	٢ ٪ ١
١٢	الاتحاد السوفيتي	٥	٪ ١١	٥ ٪ ٢٤
١٣	هولندا	٥	٪ ١١	١ ٪ ٥
١٤	الدانمرك	٥	٪ ١١	٤ ٪ ١٩
١٥	المجر	٥	٪ ١١	٠٠٠ ٠٠٠
١٦	ايطاليا	٤	٪ ٩	٢ ٪ ١
١٧	المانيا الشرقية	٤	٪ ٩	٢ ٪ ١
١٨	السويد	٤	٪ ٩	٣ ٪ ٥
١٩	بولندا	٤	٪ ٩	١ ٪ ٥
٢٠	تشيكوسلوفاكيا	٤	٪ ٩	٠٠٠ ٠٠٠
٢١	يوغسلافيا	٤	٪ ٩	٠٠٠ ٠٠٠
٢٢	الارجنتين	٣	٪ ٧	٠٠٠ ٠٠٠
٢٣	اليابان	٣	٪ ٧	١ ٪ ٥
٢٤	كولمبيا	٣	٪ ٧	٠٠٠ ٠٠٠
٢٥	بلغاريا	٣	٪ ٧	١ ٪ ٥
٢٦	جوايانا	٣	٪ ٧	٠٠٠ ٠٠٠
٢٧	النرويج	٣	٪ ٧	٠٠٠ ٠٠٠
٢٨	فلسطين المحتلة	٢	٪ ٥	٠٠٠ ٠٠٠
٢٩	اسبانيا	٢	٪ ٥	١ ٪ ٥

مستعمل		الدولة		المستخلصات		ادب المكتبة	
العدد		النسبة		العدد		النسبة	
٣٠	بلجيكا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %	٣٠	٥٠ %
٣١	سويسرا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %	٣١	٥٠ %
٣٢	سنغافورة	٢	٥٠ %	١	٥٠ %	٣٢	٥٠ %
٣٣	فنلندا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %	٣٣	٥٠ %
٣٤	النمسا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %	٣٤	٥٠ %
٣٥	ماليزيا	٢	٥٠ %
٣٦	البرتغال	٢	٥٠ %	١	٥٠ %	٣٦	٥٠ %
٣٧	زامبيا	٢	٥٠ %
٣٨	ملاوي	٢	٥٠ %
٣٩	الفلبين	٢	٥٠ %
٤٠	تايلاند	٢	٥٠ %
٤١	رومانيا	٢	٥٠ %
٤٢	كينيا	١	٢٠ %
٤٣	موتسوانا	١	٢٠ %
٤٤	فيجي	١	٢٠ %
٤٥	اوغندا	١	٢٠ %
٤٦	ايران	١	٢٠ %
٤٧	اندونيسيا	١	٢٠ %
٤٨	كوستاريكا	١	٢٠ %
٤٩	سيراليون	١	٢٠ %
٥٠	غنزويلا	١	٢٠ %
٥١	هونغ كونج	١	٢٠ %
٥٢	باكستان	١	٢٠ %	١	٥٠ %	٥٢	٥٠ %
٥٣	الأردن	١	٢٠ %
٥٤	ليسوتو	١	٢٠ %
٥٥	الصين الشعبية	١	٢٠ %
٥٦	كوبا	١	٢٠ %
٥٧	زيمبابوي	١	٢٠ %
٥٨	سيرلانكا	١	٢٠ %
٥٩	أورجواي	١	٢٠ %

وبتحليل الأرقام التي وردت في الجدول السابق نخرج بما يلي :

١ - لا تزال الولايات المتحدة هي أكبر منتج للدوريات في التخصص ، وبغارق كبير. الضعف تقريبا - عن الدولة التي تليها وهي إنجلترا ، يليها استراليا ونيوزيلندا وكندا والمانيا الغربية ثم الهند وفرنسا وجنوب أفريقيا بدرجات متفاوتة .

٢ - هناك فروق كبيرة بين إنتاج الدول المتقدمة من الدوريات وبين إنتاج الدول النامية ، وكما يوضحه الجدول الآتي :

مستخلصات علم المكتبات والمعلومات				
الجدول	العدد	النسبة	العدد	أدب المكتبة النسبة
الدول المتقدمة	٣٤٧	٪٧٨٫٧	١٩٤	٪٩٤٫٧
الدول النامية	٧٢	٪١٦٫٣	٧	٪ ٣٫٤
دوريات دولية	٢٢	٪ ٥	٤	٪ ١٫٩

ويؤكد الجدول السابق استمرار عدم مشاركة الدول النامية بالقدر الكافي أو المطلوب ، واغفال « أدب المكتبة » للجزء الأكبر من دوريات الدول النامية بدليل تغطيتها لـ ٧ دوريات فقط من ٧٢ دورية تغطيها الببليوجرافية الأخرى وحتى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » غطت ٧٢ دورية من حوالي ٩٠ دورية موجودة بالفعل في الدول النامية (١٤) ، ودليل آخر على عدم تغطية الببليوجرافيتين معا ، لم تغطيا سوى دورية واحدة من كل الدول العربية ، مع أن الذي كان يصدر من دوريات متخصصة في المكتبات والمعلومات في العالم العربي عام ١٩٨٢ ، كان نحو ١٥ دورية (١٥) .

٣ - إذا استعرضنا مشاركة الدول النامية في الانتاج الفكري بالنسبة لاصدار الدوريات سوف نجد أن أهم الدول المنتجة هي :

مستخلصات علم المكتبات والمعلومات				
ادب المكتبة				
الدولة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الهند	١٣	٢٩٪	٢	٢٪
جنوب أفريقيا	٧	١٦٪	١	٥٪
نيجيريا	٧	١٦٪	—	—
البرازيل	٦	١٤٪	٢	١٪
الأرجنتين	٣	٧٪	—	—
كولمبيا	٣	٧٪	—	—
سنگافورة	٢	١٥٪	١	٥٪
ماليزيا	٢	٥٪	—	—

والأرقام السابقة تؤكد أن الأدب والانتاج الفكري هو مرآة لمقدار تقدم التخصص في كل دولة نامية فلا شك أن الهند وجنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين أكثر الدول النامية تقدماً ، كما يلاحظ للزيادة العددية للدول النامية المنتجة (٣١ دولة) عن الدول المتقدمة المنتجة (٢٨ دولة) ومع هذا فإن مشاركة الدول النامية لا تزيد عن ١/٧ عدد الدوريات التي تفتجها الدول المتقدمة ، فعلى الرغم من كثرة عدد الدول النامية إلا أن ما يصدر في كل دولة لا يتعدى دورية واحدة في معظم الأحيان بينما يزيد عدد الدوريات في الدول المتقدمة لتصل إلى العشرات في أحيان غير قليلة .

٤ — بتوزيع عدد الدوريات الموجودة في الببليوجرافيتين على القارات والمناطق الجغرافية ، يتضح الآتي :

المناطق الجغرافية	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		ادب المكتبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
امريكا الشمالية	١٥٢	٪٣٤.٥	١٣٠	٪٦٣.٤
اوربا الغربية	١٣٥	٪٣٠.٦	٥٠	٪٢٤.٤
اسيا	٣٣	٪٧.٥	٥	٪٢.٤
اوربا الشرقية	٣١	٪٧	٨	٪٣.٩
استراليا ونيوزيلندا	٢٤	٪٥.٤	٥	٪٢.٤
انريقيا	٢٤	٪٥.٤	١	٪٠.٥
دوريات دولية	٢٢	٪٥	٤	٪٢
امريكا الجنوبية	٢٠	٪٤.٦	٢	٪١

وواضح التباين الكبير في التوزيع الجغرافي على مستوى المناطق الجغرافية وسيطرة امريكا الشمالية واوربا الغربية على ثلثي الانتاج وتركيز « ادب المكتبة » على دوريات الولايات المتحدة وكندا وانجلترا بصفة أساسية تصل الى ٪٨٥ ، وضالة مشاركة الدول الافريقية بالمدات رغم كثرتها العبدية مقارنة بدول امريكا الجنوبية والدول الآسيوية .

٥ — رغم أن عدد الدوريات التي تصدر في الدول النامية قليل الى حد لا يدعو الى الرضا ، ولكنه يدعو الى التفاؤل لو وضعنا في الاعتبار زيادة عدد للدوريات المغطاة في البليبيوجرافيتين في الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ وكما يوضحه الجدول الآتي :

القارة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		ادب المكتبة	
	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
الدول النامية في اسيا	٪٥	٪٧.٥	٪١٨.٠	٪٢.٤
الدول النامية في افريقيا	٪٣	٪٥.٤	٪٢.٤	٪٠.٥
الدول النامية في امريكا الجنوبية	٪٥	٪٤.٦	٪١
المجموع	٪٨.٥	٪١٧.٥	٪٤.٢	٪٣.٩

تضاعفت نسبة التغطية في الببليوجرافية الاولى ، وانخفضت بنسبة طغيفة في الثانية ليس بسبب هبوط عدد الدوريات في الدول النامية ، ولكن لعدم تغطيتها الكاملة لما يصدر وكما سبق الذكر .

٦ — وفيات الدوريات وتغيير العناوين :

بمقارنة قوائم الدوريات في الببليوجرافيتين لأعوام ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ لدراسة ظاهرة وفيات الدوريات في التخصص ، ام اخراجها من الضبط الذي تقوم به الاداة ، وجد المؤلف ما يلي :

الحالة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات	ادب المكتبة
دوريات لم تسجل عام ١٩٨٢	٢٨	١٤
تغيير عناوين	١١	٢
دوريات جديدة	٨٦	٤١

والدوريات التي لم تسجل في عام ١٩٨٢ هي :

- | | |
|--|----------|
| 1 — Dokumentasyon Kenkya. | اليابان |
| 2 — Igaku Toshakam | اليابان |
| 3 — National Diet Library Monthly Bulletin | اليابان |
| 4 — Library and Information Science | اليابان |
| 5 — Toshakan Zasshi | اليابان |
| 6 — Biblos | اليابان |
| 7 — Science and Technology Information Science | اليابان |
| 8 — ASLP | الفلبين |
| 9 — Eastern Librarians | بنجالايش |

10 — Documentation Bibliolecogica	الأرجنتين
11 — Ghana Library Journal	غانا
12 — National Central Library	تاوان
13 — Pakistan Library Review	باكستان
14 — Perpustakaan	ماليزيا
15 — Revista Biblicteclar	رومانيا
16 — Rhodesian Librarian	روديسيا (زيمبابوي)
17 — South Africa Libraries	جنوب افريقيا
18 — West African Journal of Education	نيجيريا
19 — Jamaican Library Association Bulletin	جامايكا
20 — Singapore libraries	سنغافورة
21 — Shelfmark	روديسيا (زيمبابوي)
22 — Chemistry in Britain	انجلترا
23 — Book Collector	انجلترا
24 — Book Trolley	انجلترا
25 — Bookbird	دولية
26 — Bookmark	الولايات المتحدة — ايداهو
27 — Bookmark	الولايات المتحدة — نيويورك
28 — Zeitschrift fur chemie	المانيا الشرقية

وقد فحص المؤلف « دليل أورليخ الدولي للدوريات » فوجد أن ١١ دورية فقط هي التي توقفت عن الصدور ، وهي الدوريات التي تحمل أرقام ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٨ في القائمة السابقة ، مما يدل على أن حركة الوفيات في دوريات التخصص ضعيفة للغاية (٢٠٪) في المشر سنوات من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ إذا اعتبرنا أن عدد الدوريات التي

تصدر في التخصص لا يقل عن ٥١٤ دورية) . ومن الواضح ان الدوريات التي تتوقف أغلبها من الدول النامية ، والمؤشر الهام الذي يمكن الخروج به هو ان عدم تغطية دوريه في أحد بيبليوجرافيات الضبط للتخصص لا معنى توقفها بقدرها تعنى خروجها من نطاق او اهتمام تغطية اداة الضبط التي تمصر في النقطيه على ما تعتقد أنه للدوريات للهامه ، أو التي تصلها بانتظام من الدول الناميه ، أما الدوريات التي نغير عنوانها في خلال نفس السيره فهي .

1 — California School Libraries

وأصبح اسمها

Californian Media and Library Educators Association Journal

2 — Library World

وأصبح اسمها

New Library World

3 — Journal of Library Automation

وأصبح اسمها

Information Technology and Libraries

4 — Art Library Society of North America

وأصبح اسمها

Art Documentation

5 — Interlending Review

وأصبح اسمها

Interlending & Documentation Supply

6 — International Journal of law libraries.

وأصبح اسمها

International Journal of Legal Information

7 — Microcodoc and Micropublishing of Current Periodicals

وأصبح اسمها

International Journal of Micrographics and Video Technology

8 — Library Computer Equipment Review

وأصبح اسمها

Computer Equipment Review

وأصبح اسمها

9 — Bulletin de la Bibliothèque Nationale

وأصبح اسمها

Revue de la Bibliothèque Nationale.

10 — Library College Journal

وأصبح اسمها

Learning Today

11 — Northern Ireland Libraries

An Leabharlann

يتضح من هذا أن ظاهرة تغيير العناوين قليلة للغاية مثلها مثل ظاهرة توقفها عن الصدور ، وأن معظم التغيير يتم إما بإضافة مصطلحات حديثة نتجت عن مفاهيم حديثة في التخصص ، أو لتغيير أسماء الهيئات المصدرة .

٧ — هيئات نشر الدوريات :

الجدول الآتي يبين هيئات نشر الدوريات في قائمتي الدوريات بالبيبلوجرافيتين المذكورتين لعام ١٩٨٢ :

أب المكتبة		مستخلصات علم المكتبات والاطومات		هيئة النشر
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٤٢٩%	٨٨	٣٢٤%	١٤٣	الجمعيات المهنية
١٨%	٣٧	٢٠٢%	٨٩	المؤسسات الاخترازية
٢٢٤%	٤٦	١٨٨%	٨٣	النشر التجاري
٢٩%	٦	١٠٩%	٤٨	مؤسسات حكومية
٥٩%	١٢	١٠٢%	٤٥	مؤسسات أكاديمية
٢%	٤	٥%	٢٢	مؤسسات دولية
				أخرى (متاحف — أجهزة
٥٩%	١٢	٢٥%	١١	احصاء ... الخ)

ومن هذا الجدول نخرج بالمؤشرات الآتية :

١ — اكدت هذه الاحصائيات ما ذهب المؤلف اليه في الفصل الثانى من الكتاب من أن الجمعيات المهنية هى اكبر مصدر للنشر في التخصص ، خاصة في الدول النامية حيث يحجم قطاع النشر التجارى من المساهمة في نشر انتاج التخصص لضآلة التوزيع المنتظر ، ولا تزال الجمعية الأمريكية للمكتبات تتمتع بمرکز الصدارة المطلقة كأكبر ناشر في التخصص .

٢ — انخفضت نسبة ما تنشره الجمعيات المهنية من الدوريات من ٥٦٧٪ عام ١٩٧٢ الى ٤٢٩٪ في قائمة دوريات « ادب المكتبة » كما انخفضت النسبة في الببليوجرافية الأخرى من ٣٨١٪ الى ٣٢٤٪ ويرجع ذلك بصفة أساسية الى ارتفاع مساهمة قطاع النشر التجارى من ٩٨٪ عام ١٩٦٢ الى ١٢٢٪ عام ١٩٧٢ الى ٢٠٦٪ عام ١٩٨٢ كمتوسط في القائمتين الببليوجرافيتين وارتفاع هذه النسبة يرجع الى زيادة الطلب على دوريات التخصص وبالتالي زيادة المبيعات مما يشجع هذا القطاع على زيادة اسهامه .

٣ — هناك جهات متعددة دخلت مجال نشر الدوريات في السنوات الأخيرة ولم يكن لها أى دور في هذا الصدد من قبل ، أهمها بلا منازع قطاع المؤسسات التجارية وصناعة المعلومات وأن كان جزء غير يسير من مقالات هذه الدوريات يوجهه الى الدعاية المباشرة أو غير المباشرة لمنتجات هذه المؤسسات .

٤ — احتفظت المؤسسات الدولية بوجودها في مجال النشر وبنفس النسبة تقريبا في العقود الثلاثة الماضية لثبات عدد المؤسسات الدولية التى تصدر دوريات في التخصص .

٥ — من الملاحظ وجود عدد كبير من الهيئات والمؤسسات التى لا تنتمى للتخصص ومع هذا دخلت كمصدر لدوريات فيه ، ومنها على سبيل المثال جمعية تقدم العلوم في كندا والمعهد الهنـدى للبتـرول ، ومعهد أبحاث الصحة العامة في المجر ، وجمعية الخرائط في استراليا والمعهد الفيدرالى الأمريكى للجيولوجيا ، ومعهد تكساس للأبحاث الطبية ، وهيئة الإذاعة البريطانية ،

ومركز رعاية الاطفال الموقوفين في استراليا ، ومعهد ابحاث الزراعة في البرازيل ، وهيئة الفضاء الاوربية ولا شك ان لهذا دلالاته على تشعب التخصص وتعدد علاقاته بالتخصصات الاخرى .

٦ — هناك مشاركة عربية متزايدة في الانتاج الفكرى المسجل في ادوات الضبط عام ١٩٨٢ ، فهناك مداخل للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة بغداد وجمعية المكتبات الاردنية ومكتبة جامعة الاردن ومكتبة جامعة الملك فيصل ، مع ان هذه الهيئات لم تكن ممثلة لا في عام ١٩٦٢ او ١٩٧٢ .

٨ - التوزيع الموضوعي للانتاج الفكرى على اطار التخصص ومعامل ارتباطه بالنشاط الأكاديمى :

ان التعرف على التوزيع الموضوعي للانتاج الفكرى على جزئيات تخصص المكتبات والمعلومات ، ونقاط تركيز هذا الانتاج على موضوعاته المختلفة يعد من أهم المؤثرات التى يمكن الحصول عليها من الدراسات الببليومترية كما انه يفيد في معرفة لب التخصص وعلاقاته وحدوده . ونظراً لطبيعة اعداد « أدب المكتبة » فقد كان من الصعب الوصول الى التوزيع الموضوعي لمفردات وأوعية الانتاج به لأنه مرتب ترتيباً قاموسياً بالمؤلف والموضوعات معاً ، ولعم وجود كشاف عنوان أو كشاف مؤلفين كان من الممكن عن طريقهما تتبع الوثيقة الواحدة ثم تشعبها الموضوعى ، ولهذا فقد اختار المؤلف « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لقياس التشتت الموضوعى خاصة وانه يتبع ترتيباً مصنفاً حسب خطة خاصة تتميز بقدرتها على الربط بين الموضوعات وابرار العلاقات بينها ، علاوة على أن جميع المداخل مرقمة بأرقام سلسلة مما يجعل من السهل جداً الوصول الى الرقم الدقيق لما يكتب من انتاج فكرى عن كل موضوع . والجدول التالى يمثل توزيع الانتاج الفكرى على موضوعات التخصص في عام ١٩٨٢ ، وكما ورد في خطة التصنيف الخاصة في « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » :

الموضوع	عدد المداخل	النسبة المئوية	الموضوع	عدد المداخل	النسبة المئوية
الخدمات	١١١٣	١٨.٥ %	المكتبات المدرسية		
التكثيف	٥٧٩	٩.٦ %	والمتخصصة	٢٥٨	٤.٣ %
الأوعية	٥٧٣	٩.٥ %	المكتبات العامة	٢١٢	٣.٥ %
أخرى (اتصال - علم			المكتبات العامة		
نفس - لغويات -			والقوية	٢١٢	٣.٤ %
تعليم)	٥١٠	٨.٥ %	الأسس النظرية	٢٠٧	٣.٤ %
التزويد والاعداد	٤٩٤	٨.٢ %	تحسين المكتبات	١٩١	٣.٢ %
المهنة ، التعليم			الموظفون	١٣٨	٢.٣ %
والجمعيات ،					
والتراجم	٤٠٨	٦.٨ %	التحليل الموضوعى	١٣٠	٢.٢ %
التنظيم والإدارة	٣٦٣	٦.١ %	المكتبات الأكاديمية	٩٩	١.٧ %
الفهرسة	٢٩٠	٤.٩ %	البابائى	٩٤	١.٦ %
التصنيف	٢٥٩	٤.٣ %	المستفيدون	٨٦	١.٤ %

ومن الجدول السابق يمكننا ان نخرج بالموثرات الآتية :

١ - أهم المؤثرات ان الانتاج للكسرى في التخصص موجه أساسا الى اخصائى المكتبات والمعلومات التى يساعد على أداء وظيفة محددة ، بطيل ان اكثر من نصف هذا الانتاج يمكن ان يحتل داخل دائرة الموضوعات الوظيفية اذا استخدمنا نفس مستويات توزيع القرارات الدراسية على اطار التخصص والتي استخدمت في الفصل السابق ، بل اننا لو امددنا توزيع الانتاج الفكرى حسب خطة تقسيم القرارات لتبين لنا هذا المؤثر بطريقة اكثر وضوحاً من الجدول الآتى :

قوة تعديل هذه القرارات	عدد مداخل الانتاج	النسبة	قوة تعديل هذه القرارات
٢٩٣٪	١١٥	١٠٢٪	موضوعات اطارية
١٩٣٪	٥٧٣	٩٥٪	موضوعات اوعية وظيفية
١٤٢٪	٣٤٦٠	٥٧٦٪	موضوعات مؤسسات
١١١٪	٥١٩	٩٥٪	موضوعات مستفيدين
٨٩٪	٨٦	١٤٪	موضوعات نظم وقضايا
٩٣٪	١٩١	٣٢٪	موضوعات شقيقة
٨٤٪	٩١٠	٨٥٪	موضوعات شقيقة

ومن هذا نستنتج ان معامل الارتباط بين المقررات الدراسية وبين الانتاج الفكرى على المستوى الدولى يساوى ٠٨٤ر وهو احصائياً يسمى ارتباط طردى متوسط على ان هناك اختلالاً فى التوزيع وعدم تناسب بين جناح النشاط الاكاديمى وجناح الانتاج الفكرى ، وتم حساب معامل الارتباط على اساس هذه المعادلة :

$$\text{ (المقررات — متوسط المقررات) (الانتاج — متوسط الانتاج) } \\ \text{ عدد الفئات } \times \text{ الانحراف المعياري للمقررات } \times \text{ الانحراف المعياري للانتاج }$$

كما اننا نستنتج ان هناك اختلالاً فى توزيع هذا الانتاج على موضوعات التخصص وجزئياته .

٢ — مقارنة توزيع الانتاج الفكرى لعام ١٩٨٢ على الموضوعات من الجدول السابق ، ثم توزيع هذا الانتاج فى عام ١٩٧٢ على نفس الموضوعات وكما هو فى الجدول التالى :

[illegible]

ويوضح انخفاض الانتاج الفكرى فى موضوعات التصنيف والفهرسة والمكتبات المدرسية والمتخصصة والاسس النظرية والمكتبات الاكاديمية وعلى العكس زيادة الانتاج فى موضوعات التكثيف والتحليل الموضوعى والموضوعات الشقية والتزويد والاعداد البليوجرافى والادارة وتحسين المكتبات والانخفاض والزيادة جاءت صادقة تماما مع المتغيرات المحيطة بالتخصص ، وتغيير التركيز فى داخله .

٣- هناك عدد لا يستهان به من مقررات الانتاج ظهرت فى دوريات غير متخصصة فى المكتبات والمعلومات ، فهناك ٢٩٩ مدخلا فى عام ١٩٨٢ (٥ ٪ من عدد المداخل الاجمالى) منقولة من ادوات ضبط بليوجرافى لعلوم وتخصصات الكيمياء والاة تصاد وتكنولوجيا الاغذية والتاريخ والاسلام والطب والعلوم الحيوية والنسيج وعلم النفس ، وقوائم الدوريات فى البليوجرافيتين تضم دوريات من تخصصات الادارة ، والحاسبات الالكترونية والتربية والزراعة علم النفس ودوريات عامة ، وهذه الظاهرة قد درست بعناية طوال العقدين الماضيين (١٦) ، ووجد أن :

(١) دوريات التربية تنشر بها مقالات عن المكتبات المدرسية وتأثير المكتبة ومراكز للوسائل التعليمية على العمليات التربوية .
(ب) دوريات الاجتماع ينشر بها مقالات عن المكتبات العامة .
(ج) دوريات الطب ينشر بها مقالات عن المكتبات ونظم المعلومات الطبية .

(د) دوريات الصناعة ينشر بها مقالات عن علاقة المعلومات بالانتاج .

(هـ) دوريات الادارة وينشر بها مقالات عن ادارة نظم المعلومات وعن دور المعلومات فى اتخاذ القرارات .

(و) دوريات الحاسبات الالكترونية ينشر بها مقالات تحصيل المكتبات والمعلومات .

٤ - اذا كان هذا الفصل قد انطلق من مسلمة بأن الانتاج الفكرى فى اى تخصص هو مرآة لنشاطاته ومفاهيمه ، فان الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات حسب ما بينته تحليلات التوزيع الموضوعى يدل على

عدم استقرار جوانبه الأكاديمية مع إنتاجه الفكري ، وتعدد علاقاته الموضوعية وتداخلاته وزيادة الاهتمام بالجوانب الوظيفية التنفيذية على حساب الجوانب النظرية والتجريدية والفكرية وهى كلها جوانب صحيحة سبق مناقشتها بالتفصيل فى الفصل الأول من هذا الكتاب .

٩ - إنتاجية المؤلف السنوية :

سيتجسر تحليل إنتاجية المؤلف على « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » أيضا بسبب وجود كشف مؤلفين شامل ، وعدم وجود كشف مماثل فى البيبليوجرافية الأخرى وقد قام المؤلف بحصر عدد مداخل الأسماء الموجودة فى كشف المؤلفين فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لعام ١٩٨٢ ، وبلغ عددهم ١٩١٧ مدخلا لأشخاص من مجموع عدد المداخل البالغ ٦٠٠٤ ، أى أن نسبة ٣٢٪ فقط من المداخل هى لأسماء أشخاص ، وجاء تحليل إنتاجية المؤلف كما يمثلها الجدول التالى :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفات
٢	١٦	٢	٣٢	٤	٦	١٦	١٤١
١	١٢	٣	٤٤	١٩	٥	٣٥	٢٣٦
١	١١	٤	٥٥	٤٤	٤	٧٩	٤١٢
٢	٩	٦	٧٣	١٤٦	٣	٢٢٥	٥٦١
٢	٨	٨	٨٩	٦٠٣	٢	٨٢٨	١٧٦٧
٤	٧	١٢	١١٧	١٨٠٩	١	١٩١٧	٣٥٧٦

ومن هذا الجدول نستطيع ان نستنتج ما يلى :

١ - من الواضح ان طبقة ما يمكن ان نطلق عليهم « كبار الكتاب » في التخصص محدودة ، فهناك ٣٥ مؤلف فقط لهم اكثر من ٥ أعمال في السنة ، الا ان منهم شخصيات لامعة جدا في التخصص مثل فيلاميجان وكاولا (الهند) فيكرى وبروكس وموريس لاين (بريطانيا) اليزابيث ستون وسراسفيك وهنريت افرام ولانكستر وهربرت وايت ودى جينرو (الولايات المتحدة) . وهذه الطبقة من الكتاب تنتج ٦٦٪ من مجموع الانتاج الفكرى ، بينما القاعدة العريضة من هذا الانتاج (٦٨٦٪) ينتجها اشخاص كل منهم له عمل واحد في السنة . ونستنتج من هذا ان انتاجية المؤلف الواحد في تخصص المكتبات والمعلومات هى في المتوسط ١٣٦ عملا في السنة ، بينما هى في علم النفس مثلا ٨٧. عملا في السنة ، وفي العلوم والتكنولوجيا قد تصل الى ٣٩٩ عملا في السنة (١٧) ، وبالتالي فإن انتاجية المؤلف في التخصص تعد انتاجية متوسطة .

٢ - اهم الظواهر في تحليلات الانتاجية ان ٦٣٪ من الانتاج الفكرى اعدته هيئات (يمكن ان نستبعد ٥٪ هى التى نقلت من أدوات ضسيط أخرى) ويدل هذا على قوة مؤسسات 'لتخصص بكافة انواعها وتتميز بعض الهيئات بغزارة الانتاج بشكل -ت للنظر وهى الجمعية الأمريكية للمكتبات ومدرسة المكتبات بجامعة الينوى وجمعية المكتبات في بريطانيا والجمعية الكندية للمكتبات ، وجمعية المكتبات الطبية وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات في بريطانيا والمكتبة القومية الاسترالية ، ومنظمة اليونسكو الدولية والجمعية الهولندية للمكتبات .

٣ - حدث تغيير واضح في نمط انتاجية المؤلف ما بين عام ١٩٧٢ او عام ١٩٨٢ ، ويمثل الجدول الآتى انتاجية المؤلف لعام ١٩٧٢ :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	التركيبي للمؤلفين	العدد	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	التركيبي للمؤلفين	العدد
١	١١	١	١١	١٥	٥	٣٠	١٨٢
١	١٠	٢	٢١	٣٧	٤	٦٧	٢٣٠
١	٩	٣	٣٠	٧٦	٣	١٤٣	٥٥٨
١	٨	٤	٣٨	٢٨٠	٢	٤٢٣	١١١٨
٣	٧	٧	٥٩	٢٦٦٥	١	٣٠٨٨	٣٧٨٣
٨	٦	١٥	١٠٧				

يلاحظ زادت طبعة « كبار الكتاب » من ٣٠ عام ١٩٧٢ الى ٣٥ عام ١٩٨٢ واحتفظ كل من فيكرى وموريس لاي من بريطانيا ونيلاميجان من الهند بمكان داخلها ، وخرج منها رانجانا ثان وكاليجور وهارولد بوركو وميكل باكلاند .

٤ — زادت انتجية المؤلف من ١٢٢ عملا سنويا عام ١٩٧٢ الى ٣٦١ عام ١٩٨٢ بينما ارتفعت المداخل التي اعدتها هيئات من ٧٦٪ فقط عام ١٨٧٢ الى أكثر من الضعف في خلال عشرة سنوات .

٥ — حقق الانتاج الفكرى في التخصص نسبة نمو ثابتة بلغت نحو ٦٧٪ سنويا من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ وهى نسبة طيبة وتقترب من نسبة نمو الانتاج الفكرى في العلوم والتكنولوجيا التى سبق تقديرها بـ ٧٪ فى بداية هذا الفصل .

مصادر ومراجع الفصل الرابع

- 1 — Prytherch, Ray. Sources of information in librarianship and information sciences. Wiltshire, Gower, 1983. P. 45.
- 2 — Guide to reference books ; compiled by Eugene sheehy 9th. ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.
- 3 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 7.
- 4 — Saracevic, T. and Laurence, P. Ascertaining activities in subject area through bibliometric analysis. Journal of ASIS, March-April, 1973, PP. 120-134.
- ٥ — صوييل ، هنرى ، علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل للمصاحبة الوراثية . ترجمة حشمت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٣ — ٨١ .
- ٦ — ميدوز ، جمال . آفاق الاتصال فى العلوم والتكنولوجيا ، ترجمة حشمت محمد على قاسم . القاهرة ، المركز العربى للصحافة ، ١٩٧٩ . ص ١٧٩ .
- 7 — Cudra, Carlos. Introduction to ADI. Annual Review of Information science and Technology, Vol. 1, 1966, PP. 1-14.
- 8 — Bukley, Barbara. The Coverge of library-information science periodicals from developing countries by major abstracting and indexing servies. IFLA Journal, Vol. 8, No. 4, 1982, PP. 379-387.
- 9 — Bukley, Barbara. Ibid.
- 10 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 12+15.

- 11 — White, Herbert. Education of information professionals in :
Spirack, Jane Careers in information, N.Y., Knowledge industry publication, 1982. PP. 135-156.
- 12 — College of Librarianship Wales. Serials in CLW Library. Revised edition of 1981. 51 P.
- 13 — Prytherch, Ray Op. Cit., P. 10.
- 14 — Bukley, Barbara. Ibid.
- ١٥ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الدليل الببليوغرافي ،
للانتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ اعداد
محمد فتحى عبدالهادى ، تونس ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٧ — ٢٢٩ .
- 16 — Prytherch, Ray. Op. Cit. P. 18.
- ١٧ — ميدوز ، جاك ، المصدر السابق . ص ٢٦٧ — ٢٧٠ .

الفصل الخامس

تخصّص المكتبات والمعلومات في مصر

تمهيد .

تعرض المؤلف في الفصول الأربعة الماضية لكل مكونات الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والدول النامية ، من الركائز النظرية التي تحدد وظائفه وعلاقاته ، ومن العوامل المؤثرة على مساراته التي تعطي المؤشرات لمستقبله القريب سواء في الدول المتقدمة التي استقرت فيها هذه المكونات والركائز الى حد بعيد او في الدول النامية التي لا تزال كثير من قضايا التخصص فيها مبهمة وغير محددة وعرضة لكثير من التساؤلات ، والشد والجذب احيانا ، اما لعوامل بيئية تتعلق بالدول النامية عامة او بإحدى هذه الدول بوجه خاص او لحدثة التخصص في هذه الدول لعدم مروره بالتطورات المنطقية التي مر بها في الدول المتقدمة ، ثم تعرض المؤلف للمؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية والاكاديمية في مجال التخصص وللكتابات وهي الحويلة الفكرية التي تتوج العمل في هذا المجال ، وبهذا تم رسم الاطار العام للتخصص بمكوناته وأنشطته ومؤسساته بصفة عامة .

ولم تكن مصر غائبة عن ذهن المؤلف في الفصول السابقة ، فهي دائما صاحبة الحق الأول على باحثيها وعلى مؤسساتها الأكاديمية ، بل كانت دائما حاضرة في كل قضية أثارتها هذه الدراسة في فصولها حتى الآن ، بل ان كل قضية من هذه القضايا كان المؤلف يحولها الى مجموعة تساؤلات عن ملائمة هذه القضية في مصر ، تقوده بعد ذلك الى فرض يريد للتحقق من ثباته أو عدم صحته .

وهذا الفصل — وهو الأخير في الكتاب — سيحاول رسم صورة الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر بجوانبه النظرية ومؤسساته الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية ثم سمات الانتاج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات ، وسيسترشد المؤلف بكثير من القضايا التي أثارتها الدراسة في فصولها السابقة وايضا بالنتائج التي وصلت اليها وسوف ينتهى هذا الفصل بمجموعة من الأسس التي تكفل قيام بنية أساسية قوية لهذا التخصص في مصر .

اولا : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - المفهوم النظرى :

مفهوم البنية الأساسية ليس من المفاهيم التى يكثر حولها الجدل حاليا فهى تعنى على وجه الدقة مجموعة المكونات أو الركائز المكونة لكيان ما . واول تلك الركائز هى مجموعة الأفكار النظرية والمعتقدات التى تحكم الأنشطة والممارسات داخل كيان أى تخصص ، ويوجه عام فإن كل الدول النامية ومنها مصر بطبيعة الحال تعد دول مستوردة للأفكار والمعتقدات فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فيما عدا بعض الاجتهادات النظرية الأصلية كالتى من أبرزها رانجانا ثان فى الهند ، وقد قامت أساسا لطبيعة شخصيته وجهوده ومهارته العقلية .

ومجال التأصيل النظرى فى مصر من المجالات التى لم يوجه إليها الاهتمام الكافى حتى الآن ، باستثناء اجتهادات الدكتور سعد الهجرسى ، فى بلورة الأفكار النظرية وظاهرة الذاكرة الخارجية ووضع مفاهيم للضبط الببليوجرافى العربى ، واجتهادات الدكتور عبدالوهاب ابوالنور وفتحى عبدالهادى وحشمت قاسم فى وضع فلسفة مصرية وعربية للتصنيف والتحليل الموضوعى والدراسات الببليومترية ، ولم يكن قبل هذه الاجتهادات التى حدثت كلها فى خلال الفترة القصيرة السابقة الا محاولات الدكتور محمود الشنيطى والأستاذ محمد المهدى فى ضبط ممارسات الفهرسة الوصفية فى المؤسسات الاخترازية فى مصر . والتخصص فى مصر متأثر فى جوهره ومعتقداته بالأسس الانجلو أمريكية لتأثير هذه المعتقدات على التخصص فى العالم كله ، ولأن رواد وإساتذة هذا التخصص فى مصر إما أنهم تلقوا تعليمهم فى الولايات المتحدة أو انجلترا أو تلقوه على يدي متخصصين من الولايات المتحدة وانجلترا وفدوا الى مصر لأغراض شتى خلال سنوات القرن العشرين .

وليس هناك فروق حقيقية فى وظائف التخصص وأهدافه ومكوناته وعلاقاته بين الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ، الا أن التيارات التى تحمل الأفكار النظرية تحمل معها أيضا للتضارب وعدم الاتفاق حول هذه المفاهيم خاصة وأن البنية الأساسية بمكوناتها ليست بصلابة البنية نفسها فى الدول المتقدمة ، بل أن تأثير هذه التيارات قد يكون عاتيا لأنها لم تجد الا اقل للقليل من المتخصصين ليتصدوا لها محاولين بلورتها فى ظل الظروف

المحيطة ولصالح التخصص في تلك الدولة وليس أدل على ذلك من الانقسامات والتضارب في الآراء وفي زاوية الرؤية للتخصص التي حدثت في مصر مع وفود كل من التوثيق في نهاية العقد الخامس وعلم المعلومات حاليا من تفتت في مسميات مؤسسات التخصص وخصائية ودعوات الانفصال بين اطرافه التي تتميز بالسذاجة في بعض الأحيان وعدم الفهم في أحيان أخرى .

وعلى ذلك فإن ما سبق وقيل عن موضوع التخصص ووظائفه وهدفه ومكوناته الداخلية وعلاقاته الخارجية في الفصل الأول ينطبق على مصر كما انطبق على الدول المتقدمة والدول النامية .

٢ - الواقع الحالي لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

لا يمكن اعتبار موضوع تخصص المكتبات والمعلومات في مصر ، والنشاط في إطاره ظاهرة حديثة ، فالمكتبة ودور المحفوظات بالذات من المؤسسات القديمة قدم المجتمع المصري نفسه وليس أدل على ذلك من مكتبات المعابد الفرعونية أو مكتبة الاسكندرية القديمة ومرورا بمكتبات المساجد والكنائس وقصور الأمراء والوجهاء في العصور الوسطى .

الا أن تخصص المكتبات بشكله الحديث لم يتبلور في شكل تخصص الا منذ فترة قصيرة للغاية في مصر ، ولعل افتتاح قسم المكتبات بجامعة القاهرة في بداية الخمسينيات كان هو العنصر الجوهرى في بلورة الموضوع والنشاط الى تخصص . والحقيقة انه يوجد في مصر الآن كل انواع المؤسسات الاختزانية الاقتنائية من مكتبات عامة وقومية ومدرسية ومتخصصة واكاديمية وانتاج فكرى ، بشكل يسمح بوجود اطار متكامل لهذا التخصص ، الا ان التعرف الدقيق على هذه الأنشطة والمؤسسات لم يبدأ الا مع وجود رسائل الماجستير والدكتوراه في قسم المكتبات اهتمت بشكل كبير بالتعرف على واقع التخصص في مصر ، ثم جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على الاطار المتكامل لهذا التخصص في سنواته الأخيرة .

وكان التركيز الأكبر في الدراسات السابقة على اعداد دراسات مسحية عن واقع بعض المؤسسات الاختزانية الاقتنائية في مصر ، وعلى سبيل المثال الدراسة التي اعدت عن المكتبات العامة في القاهرة (١) ، والتي

كشفت عن الخدمات المكتبية العامة القاصرة على فروع الكتب والوثائق القومية — أضيف إليها بعد هذه الدراسة مراكز الثقافة للجماهيرية — وإن هذه الفروع غير موزعة جغرافياً توزيعاً سليماً يتماشى مع عدد السكان في كل عى ، وإن للخدمات تقدم أساساً للطلبة وأنها تعاني من سوء اختيار الموقع والأثاث والمجموعات والعمالة المدرسية ، والإدارة . وإن أدوات الاسترجاع بالنسبة لهذه المجموعات تعاني من سلبيات متعددة تجعل وجودها شكلياً في أحيان كثيرة . والدراسة التي أعدت على المكتبات المدرسية (٢) والتي خرجت بأن هناك عدم تناسب بين المكتبات والأمناء والمجموعات من جانب وبين عدد التلاميذ من جانب آخر ، وضالة دور المدرسين والموجهين في تنمية المكتبات المدرسية وخدماتها وخلل المجموعات وبالذات مجموعات المراجع والدوريات الناتج أساساً من عدم توفر الحد الأدنى من الميزانيات وعدم تدريب الأمناء على عمليات الإعداد البليوجرافى مما أدى إلى عدم انتظام تردد التلاميذ على هذه المكتبات . ولم تكن المكتبات العامة والمدرسية فقط هي التي حظيت بالدراسات الأكاديمية المسحية ، بل أن هذه الدراسات قد امتدت لى كافة أنواع المؤسسات الاختزانية الأخرى من مراكز توثيق — سيتناول المؤلف هذه الدراسة في الجزء التالى من هذا الفصل بشئ من التفصيل — والمكتبة القومية — أيضاً سيتم تناولها في الجزء التالى من هذا الفصل — والمكتبات المتخصصة والأرشيفات والمكتبات الجامعية . إلا أن المؤشرات الحديثة لواقع التخصص الحالى أمكن الحصول عليها عن طريق سلسلة الدراسات المسحية في مشروع شبكة المعلومات القومية (٣) وهذه المؤشرات وإن أعطت صورة لم تكن حالكة الظلام ، إلا أنها ليست براءة ، ويمكن إيجازها فيما يلى :

١ — المواطن المصرى بمختلف مستوياته لم يتدرب على استخدام المعلومات أو التعامل مع مصادرها بسبب النظام التعليمى وعدم وجود برامج لتدريب المستفيدين .

٢ — هناك ضعف في المجموعات القوية والحديثة رغم امتلاء المؤسسات الاختزانية في مصر بأعداد كبيرة من المجلدات ، إلا أن معظمها غير مفيد للقطاع الأكبر من المستفيدين . وتمت عدة تحليلات على أكثر من ٤٠٠ مكتبة ومركز توثيق ومعلومات في مصر لمعرفة مجموعاتها ومقارنتها ببعض القوائم الأساسية المقتنة في العلوم والتكنولوجيا والطب والزراعة تبين منها أن أغلب مجموعة من الطب كانت بمكتبة كلية الطب بجامعة

المنصورة وبلغت ٥٢٩٪ من الدوريات والمراجع الأساسية وفي الزراعة كانت بكلية الزراعة جامعة طنطا وكان بها ٣٠٪ من الدوريات والمراجع الأساسية ، أما في العلوم والهندسة فكانت مكتبة كلية العلوم بجامعة القاهرة وكان بها ٦٧٨٪ من الدوريات والمراجع الأساسية .

وتعطى الأرقام السابقة مؤشرات واضحة عن خلل سياسات التزويد وعدم كفاية المخصصات المالية ، رغم تواجد مجموعات قوية في عدد قليل من المؤسسات مثل الكلية الفنية العسكرية ومكتبة الجامعة الأمريكية .

٣ — الأجهزة المساعدة لتقديم خدمات مثل التليفونات والحاسبات المصغرة والمنافذ وآلات الاستنساخ وقراءة المصغرات الفيلمية وحتى الآثار النمطى غير متوفرة .

٤ — الخدمات المقدمة معظمها تقليدى للغاية وتتمثل في اعارة الوثائق داخليا وخارجيا والارشاد داخل المؤسسة والتصوير ، وان كان هذا لا يمنع من وجود خدمات حديثة في المراجع والاحاطة الجارية والبحث عن المعلومات في مصادر داخلية وخارجية في المركز القومى للاعلام والتوثيق ومركز المعلومات بشركة كيما وخدمات للترجمة والاستخلاص بالمعهد القومى للتخطيط .

٥ — مفهوم الشبكات من المفاهيم غير المطبقة بشكل سليم ، رغم وجود عدة شبكات داخل الجامعات أو المكتبات المدرسية أو الثقافية الجماهيرية أو فروع دار الكتب ، الا أن اطراف هذه الشبكات غير متعاونة في تبادل المصادر والمجموعات ومختلفه في تطبيق المعايير والممارسات .

٦ — هناك عجز واضح في عدد اخصائى المكتبات والمعلومات المؤهلين في كافة انواع المؤسسات الاختزانية لقلة عدد ما يتخرج من المؤسسات الأكاديمية المختصة ، ولهجرة عدد لا يستهان به منهم الى الدول العربية في العقد الماضى .

٣ — مسارات التخصص في المستقبل في مصر :

ذهب المؤلف في الفصل الاول من الكتاب الى ان هناك اثنين من العوامل التى تؤثر اشد التأثير على تخصص المكتبات والمعلومات في العالم

حاليا ، الاول هو شدة وتنوع الطلب على المعلومات فى اى مجتمع حديث والذى نتج من ارتباط المعلومات بالتقنية واعتبارها ثروة موازية للثروات الطبيعية أو البشرية الموجودة فى اى دولة ، وبالتالي أصبحت كل المؤسسات والأفراد فى اى دولة أو مجتمع هم مستهلكين للمعلومات فزادت أهمية المؤسسات الاختزانية . أما العامل الثانى فهو التكنولوجيا المتاحة من حيث سعة التخزين ودقة الاسترجاع وتنقص التكاليف فى وقت واحد ، وهذا العامل مكن المؤسسات الاختزانية من جمع واختزان ونقل المعلومات بأى كمية وبأى شكل وعبر أى مسافات جغرافية .

ومن الأمور الجلية ان التخصص فى مصر قد تأثر اعتبارا من العقد الماضى بالعاملين معا ، وساعدت سياسة الانفتاح على العالم فى بروز أهميته ودوره الى حد كبير ، والانفتاح الذى يقصده المؤلف هنا ليس الانفتاح بمعناه الاستيرادى ، بل الانفتاح الفكرى الذى نتج عنه سهولة الاتصال بالمختصين والمؤسسات فى الدول الأخرى وسهولة الحصول على الانتاج الفكرى الحديث ، والانفتاح أيضا ساعد على زيادة الاستثمارات فى مختلف القطاعات مما تطلب معه ضرورة توفير مصادر معلومات دقيقة ومنظمة ومتاحة لمساندة خطط التنمية والنشاط الاقتصادى والعلمى المتزايد . يضاف لذلك الزيادة النسبية فى عدد المختصين والدعاية التى صاحبت مشروع الشبكة القومية للمعلومات وزيادة المساعدات الأجنبية فى مجالات التدريب ووفرة أجهزة تكنولوجيا المعلومات الرخيصة التى مكنت من إقامة أنظمة معلومات حديثة وقوية ، وانصل هذه الأنظمة بمصادر المعلومات فى الخارج .

ورغم التطور السريع فى التخصص فى مصر خلال السنوات الماضية إلا أن هناك بعض العوامل السلبية التى تحد من انطلاقه ، أهمها أن قاعدة مستخدمى مصادر المعلومات الموجودة لا تزال ضعيفة لعدم تعود المواطن المصرى على استخدام المعلومات فى حياته ، فعلى سبيل المثال يقدر عدد المستخدمين لمصادر المعلومات فى المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة بحوالى ٦٠٪ الى ٨٠٪ من عدد السكان (٤) ، بينما يقدر عدد طلاب جامعة القاهرة الذين استخدموا مكاتب الجامعة ولو مرة واحدة طوال سنوات دراستهم الجامعية بطالب واحد من كل ٦٣ طالب (٥) ولا يزال عدم توفر العدد الكافى من أخصائى المعلومات المؤهلين من أهم العقبات التى تقف فى سبيل تطور التخصص رغم زيادة الإقبال على المؤسسات الأكاديمية وتعدد

في السنوات الأخيرة ، إلا أن النسبة الإجمالية لعدد الإحصائيين في مصر بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان بعيدة كل البعد عن نسبتها في الدول المتقدمة (كان عدد إحصائي المعلومات في مصر في عام ١٩٨٠ حوالي ٣ آلاف إحصائي مكنتات ومعلومات (٦) ، أى أن هناك إحصائي واحد لكل ١٦٦٦٦ من السكان بينما قدر عدد إحصائي المكنتات والمعلومات في الولايات المتحدة بحوالي ١٦٤ مليون إحصائي (٧) أى أن هناك إحصائي واحد لكل ١٣٥ من السكان تقريبا) .

إلا أن نسبة النمو في مؤسسات التخصص وعدد المتخصصين واهتمام الدولة والمسؤولين فيها ، ووضوح أهمية قضية المعلومات ذاتها في المجتمع المصرى وظهور أنظمة معلومات حديثة في السنوات القليلة الماضية تعتمد اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا المتطورة — مثل مركز معلومات الأكاديمية الطبية العسكرية — ثم زيادة اتقبال الأجيال الجديدة على الدراسة والتدريب لوظائف التخصص وخدماته ، والخطوات الهامة التى اتخذت في سبيل لفت الانتباه الى أهمية وخطورة العمل على ضوء معايير موحدة ، لا شك أنها كلها عوامل ايجابية ومشجعة وتدعو للتعاؤل بشأن تطور هذا التخصص في مصر ، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار أنه من المسلم به أن نسبة نمو تخصص المكنتات والمعلومات في الدول النامية بشكل عام تفوق من معدلاتها في الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة ، بعد تغلبها على كثير من المعوقات البيئية وانطلاقها في خطط التنمية .

ثانيا : المؤسسات الاختزانة والمهنية والتجارية في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - المؤسسات الاختزانة :

كما سبق القول فإن التخصص في مصر توجد به مؤسسات اختزانة من كافة الأنواع وحتى الأنواع الحديثة غير الاقتنائية منها ، إلا أن هناك مؤسستان من هذه المؤسسات تتمتعان بوضعا خاصا داخل اطار التخصص من حيث التاريخ والحجم والتأثير وهما دار الكتب والوثائق القومية ، والمركز القومي للاعلام والقويق . ويحسن أن نتناولهما بالتفصيل كما فعل المؤلف عند تعرضه لهذا النوع من المؤسسات في الدول المتقدمة والدول النامية .

١ - دار الكتب والوثائق القومية :

هي أكبر المكتبات الموجودة في المنطقة من حيث الحجم وعدد العاملين والخدمات المقدمة ، ومن أعرقها من حيث التاريخ والتطورات ، يمكن تتبع هذا التاريخ إلى أكثر من قرن من الزمان منذ افتتاحها في عام ١٨٧٠ بجهود على مبارك . ويتدعيم مالى وأدبى من الخديوى اسماعيل ، وظلت تنمو في الحجم وفي عدد العاملين وفي المباني وتطورات في التبعية الادارية ما بين وزارة المعارف ووزارة الثقافة وتوالى على ادارتها اجانب وشخصيات مصرية من كبار المثقفين ، ثم من الفنيين في أعمال المكتبات والمعلومات ، وتنقلت بين مبنى باب الخلق الى المبنى الجديد ببولاق وبحيث يمكن أن تعد دراسة منفصلة عن هذه التطورات سوف تنقسم بالثراء لعراقة الدار وكثرة ما حدث فيها (٨) ، إلا أن هذا لا يمثل نقطة التركيز بالنسبة لهذا الجزء من الرسالة بل ما يوده المؤلف ان يتعرض للدار من المنظور الذى تعرض له مكتبة الكونجرس في الفصل الثانى .

ان قوة مكتبة الكونجرس تنبع من عدة عناصر أساسية وكما رأينا ، اولها انتماؤها الى أكبر هيئة تشريعية في الولايات المتحدة ثم مجموعاتها ، ثم أدوات تحليل هذه المجموعات من فهارس وأدوات ضبط ، واستغلالها لهذه المجموعات وفهارسها في تقديم الخدمات على المستوى الأمريكى والدولى ، ولو تناولنا هذه العناصر على دار الكتب والوثائق القومية فسوف

نجد اختلافات ليست بالقليلة . فالدار حاليا ومنذ عام ١٩٧١ تتبع وزارة الثقافة عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب وهي الهيئة الأم التي تتبعها الدار مباشرة ، ولا شك أن اختلاف الاهداف والوظائف بين الهيئة الأم والمؤسسة التابعة قد أضر بالدار خاصة مع تغليب اهداف ونشاط الهيئة في كثير من الفترات . وبالتالي فإن دار الكتب والوثائق القومية افتقدت الانتماء الذي يميز مكتبة الكونجرس وبالتالي أصبحت قوتها ونفوذها على المستوى القومي وعلى مستوى المهنة في مصر أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة .

وبالنظر الى مجموعات دار الكتب سوف نجد أن مجموعاتها لا تقل ، بل تزيد في بعض انماط الأوعية عن مكتبات متعددة في الدول النامية والدول المتقدمة ، فمجموعة الدار من الكتب والمخطوطات والبرديات العربية من افضل المجموعات على المستوى العالمي (نحو مليون كتاب عربى وأجنبى في كل فروع المعرفة وعلى الأخص في الانسانيات التي تتميز عن غيرها وأكثر من ١٠٠ ألف مخطوط بعضها نسخ فريدة على مستوى العالم ونحو ١٠ آلاف دورية جارية ومتوقفة غير مجموعات البرديات (٩) ، ولكن تنظيم وتحليل هذه المجموعات يشكل أحد أهم العقبات في سبيل انطلاق الدار نحو الاستفادة المثالية من هذه المجموعات ، فليست كل المجموعات لها ادواتها الاسترجاعية ، والادوات الاسترجاعية الموجودة ليست على المستوى الأمثل في مكتبة قومية وتختلف فيها الممارسات والتطبيقات ولا تسلم من سلبيات متعددة حتى في تطبيق نفس التقنيات علاوة على أن التقنيات ظلت لفترة طويلة متخلفة وغير مسيرة للتقنيات الدولية (١٠) .

ان مھارس المكتبة هي المفتاح لكل المقتنيات الموجودة ، كما انه نقطة الارتكاز في الخدمات التي تقدم فاذا اختلفت هذه النقطة لابد وأن يضعف معها مستوى الخدمات المقدمة ، وخدمات دار الكتب في مصر لا تزال حتى الآن مقتصرة على الاعارة الداخلية للمتدربين ، وارشادهم ، واعداد البليوجرافية القومية ونشرها ، واعداد بعض القوائم البليوجرافية في بعض المناسبات الوطنية والدينية ، والمشاركة في اقامة معارض لمجموعاتها والاشراف على مكتبات الفروع في محافظة القاهرة وبعض المكتبات الأخرى التي تتبع مؤسسات خاصة كالاندية والجمعيات ، وكما رأينا ، فان تأثير مكتبة الكونجرس قد نبع من شمول خدماتها ، ولهذا فان تأثير الدار قد تأثر جدا بنوعية الخدمات التي تقدمها ، والتي لا شك تأثرت أيضا من الامكانيات المتاحة لها ومن عدد ومستوى تدريب العاملين فيها .

ومن المعروف أن أحد المهام الأساسية لأي مكتبة قومية هي المشاركة في وضع وتطوير المعايير والتقنيات، أو دراسة التقنيات الدولية ومحاولة تعديلها لتتلاءم مع ممارسات العمل في الدول النامية . ولا شك أن دور الدار في هذا المجال كان ولا يزال أقل من المطلوب ، تماما مثل محاولتها في مجال التحصيل الذي تعثرت فيه الدار منذ بدايته في محاولات مشروع الفهرس المئوي الخسب ، أو الاستفادة من امكانيات الحاسبات في ربط أقسام وإدارات ومراقبات الدار وتسهيل وزيادة للخدمات المقدمة خاصة مع زيادة جمهور الرواد المستمرة .

ان تاريخ دار الكتب ، ومجموعاتها وما يتوفر لها من كواثر بشرية يجعلها ولا شك من أفضل مؤسسات التخصص في مصر ، الا ان تبعيتها الإدارية. وأدواتها الاسترجاعية وامكانياتها قد قللت من حجم التأثير المنتظر منها كمكتبة قومية في مصر ومكتبة رائدة في الدول العربية والدول النامية .

ب- المركز القومي للاعلام والتوثيق :

إذا كانت دار الكتب والوثائق القومية هي المكتبة الشاملة في مصر ، فإن المركز القومي للاعلام والتوثيق يعد المكتبة القومية في تخصصات العلوم والتكنولوجيا ، وترجع ارهاصات هذا المركز الى الأربعينيات يظهر ما سمي «قسم الوثائق والمخابرات العلمية يبنى فؤاد الأول الاهلى للبحث العلمى» وسرعان ما تغير اسم المجلس وبالتالي بعد ثورة ١٩٥٢ ليصبح اسمه « المركز القومي للاعلام والتوثيق » وهناك اتجاه لتغييره مرة أخرى ليصبح « المركز القومي للمعلومات العلمية والتكنولوجية » .

والمركز يتبع اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ويخدم بصفة اساسية الباحثين في مراكز البحوث بالاكاديمية ، ثم الباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا في مختلف المؤسسات المصرية الأخرى . ولعل أفضل للمتعارف على نشاط المركز هي عرض ملخص لدراسة تقييمية جرت مؤخرا(١١) :

١٠ - يحتل المركز مساحة ممتازة في وسط مجتمع البحث في الهيئة الأم ، كما أن المساحات المكتبية المخصصة له ملائمة وكافية ويتمتع

بجهازات في الآثاآ وأجهزة الاستنساخ والمصفرات القليلة ، وسهولة استآدائه للحاسبات الألكترونية الموجودة في معمل أبحاث الألكترونيات بالمركز القومي للبحوث .

٢ - عد ذالعاملين من المؤهلات العليا في أنشطته وخدماته يزيد عن ١٣٠ بعضهم حاصل على درجات علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه ومع هذا فإن عدد المدربين على العمل في مراكز المعلومات بالفعل لا يزيد عن ٥٪ من هذا العدد ومنهم من يحمل دبلوم للدراسات العليا في المكتبات والتوثيق من جامعة القاهرة ، ومنهم من حضر دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة (من ٨ - ١٢ شهر) باآجلترا والمانيا الغربية والشرقية والولايات المتحدة .

٣ - يتمتع المركز بأكبر ميزانية لتكوين المجموعات في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية تبلغ ٢٠ ألف جنيه مصري للكتب و ٢٠١ ألف للدوريات ، ومع هذا فإن تكوين المجموعات ضعيف للغاية بعدما تم قياسها على بعض القوائم الأساسية الدولية ، وبلغت في الطب ٩٨٪ للكتب المراجع و ١١٩٪ في الدوريات وفي الزراعة ١٠٩٪ للكتب والمراجع ، ٢٠٪ من الدوريات ، وفي العلوم والهندسة والتكنولوجيا ٢٤٩٪ للكتب ، ١٥٥٪ للدوريات (١٢) ، وخلال المجموعات هذا نتآ أساسا من عدم وجود سياسة تزويد قوية وفعالة للشراء والاشتراكات والتبادل وقبول الهدايا ، فرغم أن المجموعات تبلغ حاليا أكثر من ٣٠ ألف كتاب ، وحوالى ٢٤٠٠ دورية إلا أن ما يمثى مع النمط العالمى في تكوين المجموعات العلمية من هذه المجموعات بالمركز لا يمثل في أحسن الحالات إلا اقل من الربع ومظهر آخر من مظاهر اختلال سياسة التزويد وتكوين المجموعات هو تناقص عدد الدوريات عاما بعد عام ، فقد كان في عام ١٩٧٠ (٣٠١٢) دورية (١٣) ، هبط في عام ١٩٧٨ لى ١٩٣٩ دورية (١٤) ، أما في عام ١٩٨٢ فقد كان المنتظم من الدوريات هو ١٠٨١ فقط ، ويرجع هذا الى التآرجح بين الحصول على الدوريات مباشرة أو عن طريق معاهد داخلى أو معاهد خارجى ، وعدم متابعة الدوريات وتغيير الهيئات المتبادل معها باستمرار .

٤ - تنظيم وتحليل هذه المجموعات هو أبرز سلبيات العمل في المركز ، فلا يوجد إلا إحصائى واحد مؤهل للعمل في التصنيف واكتسب باقى العاملين مهارات العمل من الخبرة والممارسة دون تعليم أو تدريب

ودون الاعتماد على قوائم معيارية في التحليل الموضوعي لرؤوس الموضوعات ، أو في الوصف البليوجرافي ولا توجد فهرس الا للكتب ، ولا توجد أدوات استرجاعية للرسائل الجامعية أو المصنفات الفيلامية ، وفهرس الكتب هو خليط من البطاقات المختلفة والأشكال والممارسات ، وبالتالي فإن المستفيد من مجموعات المركز يجد صعوبة كبيرة في الوصول الى أحد الأوعية عن طريق الفهرس ، بل يعتمد أساساً على البحث في الرفوف .

٥ — هناك عدد من الخدمات للقيمة المتاحة في المركز ، أبرزها خدمة الاحاطة الجارية في مجالات العلوم الطبية التي تقوم بها وحدة خاصة وتخدم نحو ٢٠٠ من المتخصصين داخل الأكاديمية وخارجها بامدادهم بقوائم دورية بها صدر في مجال اهتمامهم ومعتمدة على أدوات الضبط الدولية في المجال ، وخدمات التصوير والاستنساخ والاستخلاص — على نطاق محدود — تمثل أيضاً عنصراً ايجابياً في محور الخدمات . أما اذا اقتربنا من خدمات المراجع مثلاً فهي تتم بشكل ضعيف للغاية لعدم حداثة أو تكامل مجموعة المراجع من جهة ، وعدم تدريب الأخصائيين على استخدامها من جهة أخرى ، والمركز عن طريق وحدة البث الانتقائي للمعلومات — التي انتقلت تبعيتها الى مشروع الشبكة القومية للمعلومات — استطاع تقديم خدمات بث على مستوى الباحثين والمؤسسات البحثية في مصر كلها كما أن تطوير هذه الخدمة يتم بصورة مرضية خاصة بعد إتاحة الاتصال ببراصد المعلومات في الولايات المتحدة عن طريق الشبكة .

٦ — التنظيم الإداري في المركز يعكس بوضوح خلط المفاهيم وعدم وضوحها لدى أذهان المسؤولين عنه ، فهناك فصل تام بين إدارة المكتبة ، وبين إدارة أخرى تسمى إدارة الخدمات البليوجرافية ، وإدارة المكتبة تتولى وظائف التزويد والتحليل والارشاد والمراجع ، وإدارة الخدمات البليوجرافية تقوم بخدمات الاحاطة الجارية والاستخلاص والتكشيف والبث الانتقائي ، ويعتمد كل هذا على جهد التحليل الذي تقوم به إدارة المكتبة ومع هذا فهناك فصل إداري تعسفي نتج عن الاعتقاد بأن المكتبات منفصلة عن التوثيق وخدمات المعلومات .

٧ — أن مجتمع المستفيدين الذي يقوم المركز بخدمة مجتمع هريض ويشكل قوة البحث الأساسية في مصر ، ولهذا يتردد على المركز في المتوسط يومياً ١١٥ مستفيد على المكتبة ويتم اعارة من ٣٠٠ الى ٣٥٠ كتاباً في اليوم

كما ان عدد المستفيدين من خدمات إدارة الخدمات البليوجرافية يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ في اليوم ، ومع هذا فإن هناك طلب على بعض الخدمات الأساسية التي لا يستطيع المركز توفيرها حاليا أبرزها خدمة الترجمة ، واعداد قوائم بما هو متاح لديه من أوعية في موضوع معين ، وتقف سبلات الفهارس المتعددة عقبة في سبيل الخدمة الأخيرة .

ان المركز القومى للاعلام والتوثيق في حاجة الى اعادة تنظيم ادارى وتطبيق سياسة تزويد تضمن استغلال الموارد المتاحة ، واعادة النظر في اساليب التحليل الفنى لهذه المجموعات لكي يستطيع الوفاء بالتزاماته الكاملة نحو مجتمع البحث العلمى في مصر .

٢ - المؤسسات المهنية :

عرفت مصر الجمعيات المهنية المتخصصة في المكتبات والمعلومات في فترة مبكرة نسبيا عن باقى الدول النامية ، وتكونت أول جمعية مهنية في مصر عام ١٩٤٤ ، تحت اسم « الجمعية المصرية للمكتبات » وكان انشائها في ذلك الوقت مواكبا لمشعور العاملين خاصة في دار كتب ومكتبات جامعة القاهرة بضرورة وجود كيان يجمع العاملين في المكتبات في مصر ، ولم يقدر لهذه الجمعية أن تعيش طويلا كما لم يعرف عنها أنها كانت ذات نشاط واسع ، ولكن من المعروف أنها كانت إحدى القوى الدافعة لانشاء دراسات للمكتبات بجامعة القاهرة في جامعة الثقافة الحرة « الجامعة الشعبية » التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، وأنها نظمت عدد من المحاضرات المسائية لمستويين من العاملين في المكتبات الأول بعد الاعدادية ولمدة عام ، وكان يطلق عليه فتيان المكتبة ، أو مساعدى أمناء المكتبات ، والثانى لأمناء المكتبات لمدة عام بعد الثانوية العامة (١٥) ، وبعد اختفاء هذه الجمعية ظهرت جمعية أخرى باسم « جمعية مكتبات القاهرة » لم يعرف عنها الكثير سوى نشرها لبعض المطبوعات في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٣ (١٦) .

تعد للجمعية المصرية للمكتبات التي انشئت عام ١٩٥٧ هي اقوى الجمعيات المهنية في مصر حتى الآن ، وكان العامل الأول في انشائها هو ظهور جيل جديد من المكتبيين الذين تخرجوا من قسم المكتبات ، وشعور قيادات المهنة في مصر بضرورة وجود جمعية مهنية قوية تجمع شمل العاملين في المكتبات ، ورغم ضالة عدد أعضائها ثم قلة امكانياتها المالية ، الا أن

للجمعية كان لها نشاطا بارزا في عقد اللقاءات بين أعضائها والتي كانت تطرح فيها بعض القضايا التي ساهمت في بلورة أفكار الأعضاء ، وكان لها جهودا لا بأس بها في مجال النشر ، ولا ينبغي اغفال اهتمامها بموضوع المعايير الموحدة في الأعداد الببليوجرافية ونشرها ، واستمرت هذه الجمعية في النشاط فترة طويلة نسبيا مقارنة بغيرها من الجمعيات في مصر ، وتجمد نشاطها في نهاية الستينيات .

ويبدو أن التخصص في مصر قد شهد ظهور جمعية مهنية جديدة كل عقد ، فقد ظهرت الجمعية الرابعة في عام ١٩٦٧ باسم « جمعية المكتبات المدرسية » ويقتصر نشاطها بالطبع على هذا النوع من المؤسسات الاختزائية ، ولهذه الجمعية أغراض محددة تتركز في رفع المستوى المهني والفني لأعضائها والنهوض بالخدمة المكتبية في مكتبات وزارة التربية والتعليم والعمل على نشر الوعي القرائي واعداد معارض للمكتب واصدار دورية ، علاوة على تعميق وتنمية الصلات الاجتماعية بين أعضائها وتدعيم تعاون الجمعية مع جمعيات المكتبات الأخرى (١٧) ، والجمعية تضم عددا كبيرا من الأعضاء ، ومقر ثابت ، ووفرة نسبية في الامكانيات المالية ومجموعة قيادات لديهم الجاسى الشخصى والمهني للعمل من أجل ممارسة نشاطها ، وهى بذلك تجمعت لديها كثير من العناصر التي افنتقتها الجمعيات الأخرى ولعل أبرز جهود الجمعية هو نشرها لدورية ظلت لفترة طويلة هى الدورية الوحيدة المنتظمة في مصر في التخصص ، علاوة على نشرها بعض الكتب الأساسية في الجوانب المختلفة لتخصص المكتبات والمعلومات .

وتأسست جمعية أخرى رسميا في عام ١٩٧٨ باسم « الجمعية المصرية لعلوم المكتبات والمعلومات والأرشيف » وكان وراء ذلك حماس مجموعة من شباب المتخصصين في ذلك الوقت وللأسف انتهى نشاطها فور تسجيلها ولم تقم لها أى قائمة .

وقد أعقب ذلك مباشرة تأسيس جمعية باسم « الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات » في عام ١٩٧٩ وكان هدفها المعلن هو التعرف على الاتجاهات العالمية في تكنولوجيا المعلومات وتشجيع القيام بالبحوث وتقديم الاستشارات واصدار دورية وتطوير قدرات أعضائها العلمية والمهنية وتسهيل اتصالهم بالجمعيات والمؤسسات الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات (١٨) ، ويقتصر نشاط الجمعية فعليا على أنشطة استخدام

الحاسبات الالكترونية في كافة المجالات ولا تقسم الا عشرات قليلة من الاعضاء ولا توجد لها فلسفة صحيحة او واضحة للاطر العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، كما انها تستغل اغراض تسويقية لأحد المؤسسات التجارية التي تستضيفها وتمولها . وان كان يذكر للجمعية النجاح في تنظيم اول مؤتمر دولي في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر والذي عقد في ديسمبر عام ١٩٨٢ .

وعلاوة على ذلك فقد شهد عام ١٩٨٥ ، محاولات تأسيس جمعية جديدة « الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والارشيف » الا انها تحت التأسيس ولم تمارس اى نشاط بعد .

من العرض السابق نرى ان هناك وجود للجمعيات المهنية في مصر من حيث الشكل في اغلب الأحيان خلال العقود الاربعة الماضية ، الا ان استمرارها ونجاحها لم يكتب له توفيق يذكر ، ولم يكن لها اى اثر ملموس على التخصص ليس قياسا على الجمعيات المهنية الموجودة في الولايات المتحدة او انجلترا مثلا ، بل ببعض الجمعيات المهنية النشيطة في الدول النامية كالهند وماليزيا ونيجيريا مثلا وهناك اسباب جوهرية ادت الى هذا هي :

١ - ان كل الجمعيات التي ظهرت واختفت او التي لا تزال موجودة باستثناء جمعية المكتبات المدرسية لم تفلح في الحفاظ على استمرارية حماس مؤسسيها وهم قلة . فكل الجمعيات المهنية في مصر ظهرت نتيجة لجهود شخصية محددة ، فإذا ما اختفى هؤلاء الأشخاص او زادت اعبائهم في أنشطة أخرى او فقد حماس البداية ، انعكس هذا على الفور على نشاط واستمرار الجمعية ، وسرعان ما تختفى او يتجدد نشاطها .

٢ - قلة الامكانيات المالية ، وقلة عدد الاعضاء ، وعدم وجود مقر ثابت ومنفصل للجمعية وعدم الحصول على اى تدعيم يذكر من المؤسسات المختلفة .

٣ - استغلال الجمعية في اغراض بعيدة كل البعد عن اهدافها الموضوعة في تسويق مطبوعات معينة او للحصول على تعاقبات تجارية ، والجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات هي خير مثال على ذلك حاليا .

٤ — ارتجال التخطيط لنشاط الجمعيات ، وعدم تنفيذ البرامج التي تبدأ الجمعية نشاطها على أساسها ، وبالتالي انقراض الأعضاء لاهتمامهم بعدم جدوى الانضمام .

٥ — عدم وضوح الرؤية في أحيان كثيرة خاصة في وضع أهداف ونشاطات الجمعية وتحديد علاقاتها بمكونات التخصص ومؤسساته ، وجمعية تكنولوجيا المعلومات خير دليل على ذلك أيضا بخلطها بين مؤسسات ومتخصصين من تخصصين مختلفين وهما المكتبات والمعلومات ثم الحاسبات الالكترونية .

٦ — لا ينبغي اغفال الحساسيات الشخصية بين قيادات الجمعيات التي كانت موجودة واختفت والتي كانت السبب الرئيسي في اختفاء بعضها في أحيان كثيرة .

ان استعراض تاريخ ونشاط الجمعيات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر ، يظهر بوضوح أن هذه المنطقة تعد من نقاط الضعف الأساسية في بنية التخصص ، وان من المتطلبات للضرورة لمصالح هذا التخصص ، ان توجد جمعية مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين خاصة مع زيادة عددهم ، وتعمل على إبراز دور ومكانة جهود هذا التخصص ومؤسساته ومتخصصيه ليحصل على الاعتراف الاجتماعي الكامل له في المجتمع المصري ، ولابد أيضا من أن تتولى تمثيل التخصص أمام السلطات المختلفة وأن تعمل على وضع واختبار ونشر المعايير الموحدة الكافية لدفع الممارسات المختلفة والمتعددة الموجودة حاليا ، وان تكون مركزا لتدريب مساعدي الاختصاصيين ، ولإمداد المتخصصين القدامى بالمعلومات الحديثة والمتطورة باستمرار .

٣ — المؤسسات التجارية :

لم يعرف تخصص المكتبات والمعلومات في مصر نشاطا تجاريا بالمعنى المعروف عالميا باسم صناعة المعلومات الا مع بداية السبعينيات ، هذا اذا استثنينا بالطبع قطاع الطباعة والنشر وتجارة الكتب ، وربما كانت المحاولات الأولى لاستغلال المعلومات تجاريا بعد تنظيمها وتحليلها وتسويقها

هى « الكشاف التحليلى للصحف والمجلات العربية » الذى ظهر فى عام ١٩٦٢ ، ورغم ان هذا الكشاف بدا وربما لم يكن فى ذهن مبتكرى فكرته لاستغلالها تجاريا ، ورغم انه توقف بعد سنوات قليلة لعجزه عن تغطية نفقاته ، الا ان الفكرة ذاتها كان يمكن استغلالها تجاريا لتحقيق الربح .

اما البداية الحقيقية لاستغلال المعلومات فى تحقيق الأرباح فتعود الى عام ١٩٦٩ لسيين : الأول رغبة دار الكتب والوثائق القومية فى استخدام الحاسبات الالكترونية فى اعداد فهرسها المئوى ، الأمر الذى جذب انتباه شركات الحاسبات الالكترونية الى هذا التخصص وتطبيقاته بعد ان ظلت تركز فى عملها على مجالات اخرى كاعداد حسابات المخازن والمرتبات واحصائيات السكان وما الى ذلك ، والثانى ظهور مركز التنظيم والميكرو فيلم فى مؤسسة الأهرام ليعمل على أسس تجارية تامة فى اقامة نظم معلومات للمؤسسات والشركات ، وبعد هذه البداية تلقى قطاع المؤسسات التجارية فى مصر دفعة قوية مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد حرب ١٩٧٣ ، وشدة الطلب على المعلومات ، ووفرة أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وظهور رؤوس الأموال المستعدة للدخل الى هذا المجال فوجدت سوقا رائجا لكثرة وتنوع المشروعات الموجودة (١٩) .

ويوجد فى مصر حاليا الأنماط التالية من المؤسسات التجارية فى التخصص :

١ - مؤسسات تجارية فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، وعددها حاليا لا يقل عن المائة ، تعمل أساسا فى توريد أجهزة الحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيلمية بمختلف أنواعها وأحجامها ، ويمكننا ان نميز بين عدة أنواع من المؤسسات فى هذا النمط فهناك فروع للشركات الأجنبية ووكلائها فى مصر ، والشركات الوطنية المستوردة والمسوقة لها فى السوق المحلى ، وأبرز المؤسسات من هذا النمط هى شركة « كمبيولاند » التى يمتلكها المصرف الإسلامى للتنمية .

٢ - المكاتب الاستشارية فى النظم الحسبة ، وقد انتشرت مع رخص أجهزة تكنولوجيا المعلومات ووفرته وكثرة عملاء هذه النظم ، وعادة ماتكون هذه المكاتب صغيرة الحجم والاستثمارات وقليلة فى عدد العاملين ، وتعتمد على محلى نظم ومخططى برامج مهرة ، وتعتمد فى اجتذاب العملاء اعتماداً

كلية على العلاقات الشخصية بصفة أساسية . وهناك شركات خاصة في هذا النقط مثل « شركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر » وتقوم بعمليات التحليل والتقييم والتشغيل والتدريب للنظم الحسبة وبعضها بيليوجرافى التطبيقى (٢٠) ، وشركة المهندس للمعلومات ، التى تقوم بنفس الأعمال ، وهناك مؤسسات أكاديمية انشأت مراكز استشارية تعمل على أسس تجارية لاستغلال أرصدها من الاساتذة والخبراء والأجهزة ، وأبرزها معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، ومراكز الحسابات العلمية في جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس والزقازيق ، وهناك أيضا مكاتب استشارية في مؤسسات حكومية مثل شركة المقاولون العرب ومؤسسة الأهرام والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وأبرز ما تقوم به هذه المؤسسات هو اعداد البرامج واعداد دورات تدريبية في الحاسبات الالكترونية .

٣ - مؤسسات استشارية شاملة ، وهى مؤسسات تتولى تقديم استشارات أو تنفيذ بعض المشروعات لتنظيم واسترجاع المعلومات البيليوجرافية وغير البيليوجرافية ولاى نوع من الأوعية باستخدام النظم اليدوية أو الحسبة أو الميكروفيلمية . وأغلب المؤسسات العاملة في هذا النمط مؤسسات قطاع خاص صغيرة الحجم ورأس المال لكنها سريعة الحركة واسعة الاتصالات ، وبعضها لا يتوفر له الحد الأدنى من الدراية والمعرفة والخبرة والمهارة بأسس التخصص ووظائفه وعلاقاته ، وأبرز شركاته هى « المستشارون العرب » التى تنفذ بعض نظم المعلومات في المؤسسات القضائية في مصر ، وامتد نشاطها الى قطر والعراق ، وشركة « بنك المعلومات العربى » بالاسكندرية التى تركز نشاطها على الدورات التدريبية السريعة لأبناء المكاتب وأخصائى الميكروفيلم ، أما اكبرها فهو « مركز التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام » الذى ينفذ حاليا أكثر من ٣٠ مشروعا في مصر والكويت ويعد آخبر للشركات التجارية في مصر والعالم العربى إذ يبلغ مجموع تعاقداته حاليا أكثر من ٤ ملايين جنيه ويحقق ربح سنوى نحو مليون جنيه (٢١) ، وقد مر المركز بمرحلتين ، الأولى كانت منذ بداية نشاطه وحتى ١٩٨٠ حينما كان يركز أنشطته على تنظيم المعلومات يدويا وحفظها على وسائط ميكروفيلمية ، والثانية منذ ١٩٨٠ وحتى الآن حيثما ركز نشاطه على تنظيم المعلومات واختزانها واسترجاعها بواسطة الحاسبات الالكترونية المصغرة ، ثم الدورات التدريبية المتعددة التى يعقدونها لمختلف مستويات وأنواع أخصائى المعلومات .

٤ - موردو أوعية المعلومات ، وهو يُميط من المؤسسات ارتباط بالنشر وزاد نشاطه في الفترة الأخيرة بعد تخفيف قيود استيراد الأوعية وتدبير العملات الصعبة ووجد سوق محلي متعطش لهذه الأوعية خاصة من المكتبات الأكاديمية والمتخصصة . وهناك مؤسسات حكومية متعددة تعمل في هذا المجال مثل مؤسسة « دار المعارف » و « مؤسسة الأهرام » و « الهيئة المصرية العامة للكتاب » ومؤسسات خاصة مثل « المكتبة الأكاديمية » .

ان حجم نشاط المؤسسات السابقة والدعاية الواسعة التي تصاحب بعضها والنجاح المحدود الذي حالف بعض العمليات والتعاقدات التي ظفرت بها ومقدار الأرباح التي جنتها قد دفعت كثير من المتطفلين لاستغلال واستثمار أموالهم في افتتاح شركات ومؤسسات تجارية جديدة في هذا التخصص ، ولا ينبغي ان نغفل النشيطات المتعددة التي جعلت المؤسسات التجارية في مصر في تخصص المكتبات والمعلومات لا تؤدي الوظائف التي أدتها - ولا تزال - المؤسسات المماثلة في الدول المتقدمة لعدة أسباب هي :

١ - ان كل المؤسسات التجارية في مصر تدار على أسس غير سليمة وبسياسة قصيرة النظر للمستقبل ، فهي تتبع أسلوبا واحداً يتمثل في الحصول على أكبر كمية بتعاقدات ممكنة ثم تنفيذها بأسهل السبل وأقل التكاليف وأدنى مستوى من الجودة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة في أقل وقت ممكن ، وهي سياسة لا يتبعها الا تاجر مبتدئ لأنها ستؤدي حتما الى متاعب شديدة في المستقبل البعيد عندما يكتشف العملاء مقدار رداءة السلعة التي حصلوا عليها .

٢ - ان كل المؤسسات التجارية - باستثناء التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام - فقيرة في الإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزية وفي المقر ، الأمر الذي يؤدي الى عدم توفير الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ أي عمليات بشكل طيب أو يعرقل تنفيذ بعض العمليات الأخرى اذا تطلبت إمكانيات أكثر من المتاحة لهذه المؤسسات .

٣ - ان النسبة الغالبة من اصحاب هذه المؤسسات او المسؤولين عنها ليس لديهم أي خبرة أو دراسة أو فهم سابق للتخصص بل ان جانباً كبيراً منهم قد دخل هذا المجال اعتماداً على أجهزة تكنولوجيا المعلومات ومعها ، وهم يستغلون هذه الأجهزة بما تحدثه من تأثير وقته لدى العملاء

ويقتضيان الجهد الأكبر الذى يسبق التشغيل المحسوب فى جمع وتحليل وتنظيم المعلومات ، وبالتالي فإن المفاهيم الأساسية للممارسات المطبقة تكون بعيدة كل البعد عن التنفيذ الصحيح .

٤ - اعتياد المؤسسات التجارية على بعض المتعاونين القلائل من المتخصصين وعدم تكوينها أى كادر بشرية مؤهلة لاقامة أنظمة معلومات قوية ، وللمرغبة السريعة فى الربح التى تسيطر على الجميع فإن المؤسسات التجارية تحضر أقلهم تكلفة وبالتالي لا يتعامل أو يتعاون معها إلا للوعيات قليلة الخبرة من المتخصصين ، لأن الخبراء من المتخصصين تكلفتهم فى الأجر عالية للغاية تعجز المؤسسات التجارية - أو تبتذل أحيانا - عن تدبيرها . ويمكننا أن نلاحظ ذلك بجلاء فى الدورات التدريبية التى تعد أكثر أنشطة المؤسسات التجارية فى مصر ، فمن المسلم به أن الحاضرين فى مقررات التخصص وموضوعاته وأساليبه هم أكثر المتخصصين علما وخبرة ، وبالتالي ندرة وتكلفة فى الأجر .

٥ - ابتعاد المؤسسات التجارية فى مصر عن أى نشاط بحث أو اعداد انتاج فكرى ، مع أن هذا المجال من المجالات الأساسية التى تعمل بها وتنتج فيها المؤسسات التجارية فى الدول المتقدمة وكان هذا الابتعاد لعدم خبرة ودراسة الجانب الأعظم من المهتمين على هذه المؤسسات مما جعلها تطبق أساليب بدائية وممارسات عتيقة لا تتناسب بتاتا مع التقدم الذى حدث فى هذه المجالات بالخارج بسبب انقطاعها عن البحث والتأليف وتبعية الخبرات الخارجية .

٦ - انعدام التعاون أو التنسيق بين المؤسسات التجارية وبين المؤسسات الأكاديمية ، هذا التعاون الذى أتى بثماره على الجميع فى دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا ، فمن المعروف أن بعض المؤسسات التجارية تعهد لبعض الجامعات بإجراء بحوث حول نقاط تطبيقية معينة ، إلا أن المؤسسات التجارية فى مصر تنظر إلى المؤسسات الأكاديمية على أنها أعتى منافسيها خاصة مع تصدى المؤسسات الأخيرة لبعض الممارسات الرديئة والخطئة التى تقوم بها المؤسسات التجارية .

إن انتشار المؤسسات التجارية فى العقدين الماضى والحالى وزيادة أرباحها ونفوذها فى مصر لا ينبغى أن يغفل على الإطلاق أنه لم يؤد دوره المنتظر أو الصحيح فى إطار التخصص فهو لم يشارك فى تطوير أى ممارسات

أو اعداد أى خبرات بشرية أو تطوير الخيرات الموجودة ، وعلى هذه المؤسسات اعادة النظر فى سياستها واساليبها واهدافها ونوعيات العاملين فيها وبشكل كامل ، خاصة وان مؤشرات كثيرة تشير الى ان عدد هذه المؤسسات سوف يتزايد مع شدة الطلب على المعلومات فى عصر « كما ان التخصص فى حاجة الى مؤسسات تجارية جديدة تدار بواسطة متخصصين فى المكتبات والمعلومات ، لتكون لهم رؤيتهم الواضحة والسليمة والدقيقة لاطار التخصص ووظائفه ودوره ، ويستطيعون صياغة أهداف المؤسسات التجارية ورغبتها فى الربح مع اهدافهم كمختصين فى رقعة شأن التخصص وممارساته .

ثالثاً - المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - تطور المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين :

يرتبط الإعداد الرسمي لأخصائي المكتبات والمعلومات في مصر بإنشاء قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة ، إلا أن المحاولات الأولى للإعداد المهني سبقت القسم بقليل بتنظيم بعض الدورات التدريبية التي قامت بها « الجمعية المصرية للمكتبات » منذ عام ١٩٤٦ وكما ذكر من قبل في هذا الفصل . ورغم أن الإعداد الرسمي لم يبدأ إلا منذ عام ١٩٥١ فقط وهو تاريخ حديث نسبياً إذا ما تمت مقارنته بدول متقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، أو بدول نامية كالهند ، إلا أنه أيضاً لا يعد متأخراً ، فهناك دول متقدمة مثل كندا لم تبدأ فيها الدراسة الرسمية إلا في عام ١٩٣٧ (٢٢) ، كما أن كل الدول الأفريقية ومعظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا بدأت فيها الدراسة الرسمية بعد مصر .

ولعل من أهم الوثائق التي صدرت عن قسم المكتبات والوثائق ، تلك الوثيقة التي (٢٣) تتبع تاريخه وتطوره ، وهي وثيقة كافية بشمولها ودقتها واعتماد من أعضائها على المصادر المباشرة ومعاصرة الأحداث ويمكن الاعتماد عليها لتتبع مسارات الإعداد الرسمي لأخصائي المكتبات والمعلومات في مصر وحتى ظهور هذه الوثيقة ، خاصة وأن القسم كان هو الجهة الوحيدة التي تقوم بهذه المهمة وظل كذلك حتى بداية الثمانينات . وكما فعل المؤلف من قبل فإنه ليس من المهم استعراض التاريخ وإنما استخلاص النتائج والدلالات من الأحداث ، ولعل أهم ما يمكن استخلاصه هو :

١ - أن الحاجة إلى القسم ظهرت في الفترة التي توسع منها التعليم والتعليم العالي ، وكان ذلك يعنى وجود حركة بحث وتطوير تتطلب مجموعات منظمة في المكتبات بدلا من مجموعات محفوظة بشكل متحفى لا يساعد على الاستخدام وبالتالي ظهرت الحاجة إلى للعنصر البشرى المدرب .

٢ - أن المشرفين على القسم في فترته الأولى قد صبغوا دراسته بالناحية التاريخية التي لم يستطع أن يتخلص منها لسنوات طويلة ، وذلك بسبب تكوينهم العلمي ودرجاتهم العلمية في التاريخ واللغويات ، علاوة على

تأثرهم بالنظرة الفرنسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت من أن دراسة الوثائق والكتابة هي الدراسة الأكاديمية الحقيقية ، بينما أساليب ومهارات العمل في المكتبات هي عمل مهني يمكن اكتسابه بمجموعة محاضرات أو تدريبات عملية خارج إطار المؤسسات الأكاديمية ، وقد انعكس هذا على بناء المقررات الدراسية في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ حيث كانت مقررات الوثائق والكتابة تنال التركيز الكامل يليها المقررات الثقافية العامة ثم مقررات المكتبات .

٣ - أن وضع دراسة الوثائق داخل القسم ظل غير مستقر منذ بداية افتتاحه فقد كانت الوثائق إحدى شعب معهد الوثائق والمكتبات في عام ١٩٥١ ، وكانت تنقسم إلى ثلاثة فروع للتاريخ القديم والاسلامي والحديث من الناحية الرسمية ثم لم يكن لها وجود رسمي داخل قسم المكتبات لمدى افتتاحه في عام ١٩٥٤ وبقيت دراسة الوثائق كدبلوم في معهد الوثائق العالي . وبعد اعادة النظر في قوانين تنظيم الجامعات عام ١٩٥٦ أدخلت بعض مواد الوثائق داخل المقررات الدراسية لقسم المكتبات بكلية الآداب ، وأضيفت دراسة عالية للوثائق مدتها سنة واحدة بعد للدرجة الجامعية الأولى بعد عام ١٩٥٩ ، وأصبح القسم يسمى قسم « الوثائق والمكتبات » وأصبح الطلبة الحاصلين علي درجاتهم الجامعية الأولى من القسم يستطيعون التسجيل لدرجة الماجستير إما في تخصص المكتبات أو تخصص الوثائق ، وقد ظل هذا الوضع حتى تغيير اللوائح في عام ١٩٦٨ فالغيت مقررات لوثائق تماما من القسم ما عدا مقرر الكتابة العربية وأصبحت كل المقررات في المكتبات ، واستمر هذا حتى عام ١٩٧٣ مع تغيير جديد في اللائحة فأصبح للقسم ينقسم إلى شعبتين للمكتبات والوثائق ، وأصبحت هناك دراسات عليا على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه للوثائق والمكتبات .

ومن هذا يتضح أن دراسة الوثائق قد فصلت وضمت إلى دراسة المكتبات عدة مرات ، وقد ظلت في أحيان ليست قليلة تعاني من قلة إقبال الدارسين خاصة في مرحلة الدراسات العليا بسبب طبيعتها التي تتطلب خلفية تاريخية ولغوية كبيرة .

٤ - أن مقررات المكتبات التي كانت موجودة في المرحلة الأولى كانت هي بالفعل المقررات الأساسية الموجودة في المؤسسات الأكاديمية في الدول الغربية وكانت مدخل إلى دراسة المكتبات وتاريخ المكتبات والفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف والمراجع والإدارة .

٥ - ان القسم وحتى عام ١٩٦٤ ظلت مقرراته خليطا من المقررات الثقافية العامة ومقررات الوثائق والتاريخ مع مقررات المكتبات وكانت الأخيرة لا تمثل أكثر من ٤٠٪. وهى نسبة قليلة ، وان كانت قد ادخلت مقررات جديدة باستمرار على المقررات السبعة الأولى كالببليوجرافيا والخدمات ومناهج البحث والتدريب العملى .

٦ - من أبرز ايجابيات القسم انه سعى لاعداد دراسات عالية فى الماجستير والدكتوراه فى مرحلة مبكرة من حياته ، وكانت اول ماجستير فى عام ١٩٦١ واول دكتوراه فى عام ١٩٦٠ ، وهى بدايات هامة اذا وضعنا فى الاعتبار ان بريطانيا بتاريخها الطويل فى التخصص لم تمنح درجات دكتوراه فى التخصص الا منذ ما يقرب من ١٥ عاما (٢٤) ، وان برامج الماجستير فى التخصص فى الجامعات الكندية كانت فى عام ١٩٥١ (٢٥) ، ومصر من اول الدول النامية بعد الهند التى تنظم برامج دراسية للماجستير والدكتوراه .

٧ - جاء تعديل المقررات الذى تم عام ١٩٦٤ افضل جدا من سابقه ، فقد ارتفعت نسبة مقررات التخصص الى حوالى ٥٠٪ وادخلت مقررات جديدة مثل المراجع المتخصصة والمكتبات النوعية ثم جاءت تعديلات عام ١٩٦٨ لتضع المقررات فى شكل اكثر ملائمة للتطورات فى الخارج فى هذا المجال ، بإدخال مقررات التوثيق والتحصيل وتخلصه من مقررات الوثائق والتاريخ وافتتاح دبلومات المكتبات والتوثيق وقد سمحت هذه الدبلومات لأول مرة بإعداد اخصائى معلومات من خلفيات علمية متعددة كانت المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية فى اشد الحاجة اليهم . ثم تعدلت المقررات مرة أخرى فى العام الدراسى ١٩٧٤/٧٣ وسمحت بإدخال مجموعة من المقررات الشقيقة كالاحصاء وعلم النفس وزادت من نسبة المقررات فى التخصص الى ٦٠٪ من جملة مقررات درجة الليسانس .

٨ - من أبرز ايجابيات السنوات الأخيرة بالقسم افتتاح الدبلوم التاهيلى الذى سمح للدارسين من خلفيات علمية متباينة بالحصول على درجة الماجستير والدكتوراه بعد حصولهم على الدبلوم التاهيلى ، وبالتالي اجتياز سلبية تكوين متخصصين على مستوى عال من الدراسة الأكاديمية بخلفيات علمية واحدة كما كان يحدث من قبل ، وسوف ينعكس هذا على توفير اعداد من المتخصصين للعمل والتدريس بالقسم وفى خلال سنوات

قليلة وكانت بداية الدراسة في هذا الدبلوم تتويج مجهود القسم في تطوير دبلوم المكتبات والتوثيق الذى أمتتح عام ١٩٦٨ والتي اشارت تجارب متعددة بمستوى من حصولوا عليها (٢٦) .

٩ — عانى القسم طوال حياته من قلة اعداد المؤهلين للتدريس وعدد الاساتذة العاملين فيه ، كما عانى اشد المعاناة في السنوات العشرة الاخيرة من نزوح الكوادر البشرية التي اعددها ثم تسربت بعد ذلك الى الدول العربية التي ظهرت فيها أقسام للمكتبات والمعلومات اعتمدت بصفة أساسية على الاساتذة من أبناء القسم .

١٠ — بلغ عدد خريجي القسم منذ افتتاحه ما لا يقل عن ألفين من الخريجين ، منهم ١٠٦٩ حتى عام ١٩٧٦ (٢٧) ، ونحو ١٠٠ في المتوسط بعد ذلك ، علاوة على نحو ٣٠٠ خريج من الدبلومات فإذا وضعنا في الاعتبار أن نحو نصف هذا العدد على الأمل يعملون في الدول العربية ، لأدركنا العجز الكبير في عدد المتخصصين في مصر .

١١ — ظل قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة هو المؤسسة الوحيدة التي تعد المتخصصين في المكتبات والمعلومات على المستوى الأكاديمي في مصر حتى سنوات خمس مضت عندها افتتح قسم بجامعة الاسكندرية ، تبعه قسم آخر بكلية التربية بجامعة حلوان ، وقسم آخر بكلية الآداب ببني سويف في بداية العام الدراسي عام ١٩٨٥/١٩٨٦ ، والآخر مقرراته مطابقة للمقررات الموجودة في قسم جامعة القاهرة ، أما قسم الاسكندرية ورغم ان مقرراته مغايرة الا انها متأثرة أيضا بالمقررات التي طبقت في قسم جامعة القاهرة في مراحل تطوره المختلفة ، وتجمع مقررات القسم بجامعة حلوان بين مقررات المكتبات والتربية والمقررات الثقافية لانه يعد متخصصين في المكتبات ومراكز الوسائل المدرسية .

١٢ — كان افتتاح معهد للدراسات والبحوث الإحصائية بجامعة القاهرة لدراسة رسمية تحت عنوان المعلومات تجسيدا للاضطراب الذي يسود التخصص في بعض جوانبه في مصر ، ومحاولات جذب التخصص لضمه الى مؤسسات أخرى غير مؤسساته الأكاديمية الأصلية . ومن الغريب أن هذه المحاولات جاءت من داخل جامعة القاهرة ذاتها من كلية الاعلام ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، وهي كلها محاولات بنيت على فشل الرؤية

الصحيحة المفهوم وجوهر وظائف وهدف التخصص ، كما ان هناك اصوات اخرى من اكاديمية السادات للعلوم الادارية ، فهناك بالفعل دبلوم دراسات عالية في الحاسبات والمعلومات بها الا ان قلة اقبال الدارسين وقلة عدد الحاصلين على هذه الدبلومات قد حدا من نجاحها خاصة مع اكتشاف الدارسين فيها ان مقرراتها هي خليط من الادارة والحاسبات الالكترونية والرياضيات .

١٣ - رغم ان اعداد اخصائي المعلومات في مصر يتم اساسا في الجامعات الا ان هناك عدد من شركات القطاع التجارى تتولى تنظيم دورات تدريبية للاخصائيين ومساعدتهم مثل مركز التنظيم والميكرو فيلم ، وشركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر وشركة بنك المعلومات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية .

٢ - الوضع الحالى للمؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين :

كان من الطبيعى ان يعرض المؤلف للوضع الحالى للمؤسسات الاكاديمية وبرامجها الحالية في مصر وان يتعرف على نفس العناصر التى سبق التعرف عليها في الدول المتقدمة والدول النامية في الفصل الثالث من الكتاب وهى الدرجات العلمية ومدة الدراسة لكل منها واسماء المؤسسات ومدلولاتها والمقررات الدراسية الاجبارية وتوزيعها على الاطار العام للتخصص .

ولما كان هناك عدد محدود للغاية من المؤسسات الاكاديمية للتخصص في مصر فإن الامر لا يستدعى اختيار عينة كما تم بالنسبة للمؤسسات والبرامج في الخارج ولهذا فسوف يقوم المؤلف بالتعرف على برامج شعبة المكتبات بقسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة ، وقسم المكتبات بجامعة الاسكندرية ، وشعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية في جامعة حلوان ، ودبلوم نظم المعلومات الادارية والحاسب شعبة التوثيق ، باكاديمية السادات ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة . ولم تكن هناك حاجة للتعرض لبرنامجى قسم المكتبات والوثائق بجامعة بنى سويف ، والقسم المقترح بجامعة طنطا لان المقررات المقترحة بها هي الموجودة بقسم كلية الآداب جامعة القاهرة وسيكون الاعتماد في التعرف على نشاط المؤسسات السابقة مرتكزا على الوثائق الرسمية المنظمة لنشاطها .

١ - الدرجات العلمية :

تتمتع المؤسسات الأكاديمية في مصر بنظم راسخة فيما يختص بالدرجات الأكاديمية ولكها محددة بقرارات تركز على سياسة علمية يقرها المجلس الأعلى للجامعات وتنطبق هذه القرارات على تخصص المكتبات والمعلومات كما تنطبق على غيره من التخصصات .

وتنظم المؤسسات الأكاديمية في التخصص برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (ليسانس الآداب تخصص مكتبات أو وثائق من جامعة القاهرة ، و ليسانس الآداب تخصص مكتبات من جامعة الاسكندرية ، ودرجة البكالوريوس في العلوم والتربية في شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بجامعة حلوان) وتعد هذه الدرجة في مصر هي الدرجة الأولى في التخصص خلافا لما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة وقريبا من نمط معظم الدول النامية . وهناك برامج لدرجة دبلوم الدراسات العليا (الدبلوم التأهيلي في المكتبات والمعلومات من جامعة القاهرة ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية من جامعة القاهرة أيضا ودبلوم الدراسات العليا في نظم المعلومات الادارية والحاسب من اكااديمية السادات) .

ويمكن لل حاصلين على هذه الدبلومات الثلاثة متابعة الدراسة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه ، وان كان لم يصل اى دارس على هذا المستوى من الدرجات العلمية بعد ، ويفرد قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة بتنظيم برنامج للماجستير لل حاصلين على الدرجة الجامعية الاولى في التخصص بعد اجتياز السنة التمهيدية للماجستير ، وبدا قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الاسكندرية هذه السنة في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ ، وقد منح قسم جامعة القاهرة ٣١ درجة ماجستير ، ١٨ درجة دكتوراه حتى شهر اكتوبر من عام ١٩٨٥ ، ومنح معهد الدراسات والبحوث الاحصائية درجة ماجستير في الاحصاء مع التطبيق على الدوريات ، وكانت هذه الماجستير الأخيرة قد جاءت مع محاولات المعهد المستمرة في انتزاع التخصص أو جوانب منه حتى لو أدى هذا الى تشتت دراسة التخصص بين أكثر من وحدة اكايدمية داخل جامعة القاهرة ، كما منحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة درجة ماجستير في الاعلام مع التطبيق على قطاع النشر ، الا ان معهد الاحصاء والجامعة الأمريكية لم يسقرا في منح درجات في التخصص لانتقادهما الى الأساتذة المؤهلين في النشاط البيليوجرافي .

ب - مدة الدراسة :

تخضع مدة الدراسة للحصول على أي درجة أكاديمية في مصر لقواعد ثابتة وموحدة ، والنظام الأكاديمي في مصر يتبع نظام للسنوات الدراسية ، عدا أكاديمية السادات - ولا يتبع نظام المقررات الدراسية المتبع في الولايات المتحدة وكندا ويشترط للحصول على درجة لليسانس أو البكالوريوس قضاء مدة دراسة لمدة ٤ سنوات أكاديمية ، ولدرجة الدبلوم عامين أكاديميين ، ولدرجة الدكتوراه ٢٤ شهرا على الأقل من تاريخ تسجيل الرسالة .

ويستطيع أكثر من نصف عدد الطلاب الحصول على درجة لليسانس في أربعة سنوات ، بينما تقل النسبة في طلبة الدبلوم لعدم تفرغهم ، أما بالنسبة لدرجتى الماجستير والدكتوراه ، فإن سجلات التقيد في كلية الآداب (٢٨) بجامعة القاهرة وهى التى منحت هذه الدرجات تقيد أن متوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير هى ٧١ شهرا كاملة - يضاف إليها السنة التمهيدية للماجستير - وكانت أقصر مدة ١٥ شهرا وأطول مدة ١٥٣ شهرا ، ومتوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الدكتوراه كانت ٦٢ شهرا وكانت أقصر مدة ٢٦ شهرا وأطول مدة ١٣٢ شهرا .

ومن الواضح أن الفترة الزمنية التى يستغرقها الحصول على الدرجتين طويل للغاية ، ويتجاوز كل متوسطات المدة الزمنية في الدول المتقدمة والنامية ويرجع ذلك الى :

١ - عدم تفرغ طلاب الدراسات العليا وانشغالهم بالعمل الوظيفي ، أو بالسفر الى الدول العربية يقلل من الوقت الذى يخصصه كل طالب للبحث في موضوع رسالته ، وأكبر دليل على ذلك أن الطلبة غير المصريين الذين حصلوا على درجات علمية حصلوا عليها في مدة أقل من الطلبة المصريين ، ومن المتوسط العام للحصول على الدرجة ، لأن هؤلاء الطلبة متفرغون للدراسة في مصر .

٢ - قلة عدد المشرفين وزيادة أعبائهم للتدريسية ، وزيادة عدد الرسائل التى يشرف عليها كل منهم عن ٢٠ رسالة في بعض الأحيان في وقت واحد .

٣ - ضعف للتكوين العلمى لعدد غير قليل من الطلاب ، وقلة مهاراتهم البحثية مثل اللغات والعمل الميدانى وفهم اساسيات المنهج العلمى ومناهج البحث .

ج - اسماء المؤسسات ووضعها الاكاديمى :

تخضع كل الوحدات الاكاديمية التى تقوى اعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر الى الاشراف المباشر للجامعات - عدا دبلوم اكاديمية السادات التى ينظم العمل فيها لوائح خاصة بها - التى تخضع بدورها للمجلس الأعلى للجامعات ، وبالتالى فإن للوحدات الاكاديمية فى مصر تتمتع بالوضع الاكاديمى الكامل نتيجة لتبعيةها للمؤسسات الأم .

ويعكس اسم القسم بجامعة القاهرة « قسم المكتبات والوثائق » تاريخه الطويل فى الجمع بين الدراستين وتأثير الخلفية العلمية لعدد كبير من أساتذته ورؤسائه السابقين ، وهذا الاسم مستخدم فى الخارج على نطاق ضيق وبالذات فى إنجلترا ، أما الاسم الخاص بالدبلوم « الدبلوم التأهيلي للمكتبات والمعلومات » فإنه جاء بسبب الاشتراطات الجامعية التى جعلته حلقة تأهيلية لا بد أن يجتازها الدارس للوصول الى مرحلة الماجستير والدكتوراه .

أما برامج الدبلوم فى معهد الاحصاء واكاديمية السادات فهى تعكس نظرة المؤسسة الأم للتخصص فهناك تغليب شديد لمقررات الاحصاء والرياضيات والحاسبات فى برنامج معهد الاحصاء ، وهذا البرنامج منقول من برنامج مدرسة المعلومات والحاسبات الالكترونية بمعهد جورجيا للتكنولوجيا فى الولايات المتحدة سواء فى الاسم أو المحتويات كما سيظهر من العنصر القادم ، وهناك تغليب لمقررات الادارة والحاسبات الالكترونية فى برنامج اكاديمية السادات للصيغة الادارية التى تصبغ نشاط الاكاديمية كله .

أما برنامج جامعة حلوان فقد جاءت تسميته أيضا متأثرة بانتعائه الى كلية التربية وهدفه الأساسى إعداد متخصصين للمكتبات التربوية ومراكز الوسائل التعليمية ، ويلاحظ أن الاسماء الستة كلها ابتعدت عن استخدام كلمة « علم » واستخدمت أسماء مباشرة للموضوع « مكتبات - وثائق - معلومات - نظم - حاسبات » .

د - المقررات الدراسية :

المقررات الإجبارية :

يخلو للنظام الأكاديمي المصري على مستوى درجة البكالوريوس والليسانس من فرض الاختيار للدارسين وكان لهذا أكبر الأثر على افتقار التنوع في التخصصات الفرعية للمتخصصين تلبية لمتطلباتهم في دراسة موضوعات ومقررات معينة داخل كل تخصص . وينطبق هذا على برامج الليسانس والبكالوريوس في جامعة القاهرة والاسكندرية وحلوان ، باستثناء إمكانية اختيار الطالب دراسة المكتبات العامة والمدرسية أو المكتبات المتخصصة في السنة الرابعة بجامعة القاهرة ، ويسمح للدبلوم التأهيلي باختيار الطالب لمراجع ومصادر العلوم الاجتماعية أو العلوم البحتة والتطبيقية ، وهناك قدر في فرص الاختيار في دبلوم معهد الإحصاء (٢٥) وليس هناك أي قدر من الاختيار في أكاديمية السادات ، فيدرس للطلب ١٢ مقرراً إجبارياً للحصول على الدبلوم منهم ٦ مقررات متخصصة في الدبلوم و ٦ مقررات أخرى إجبارية على مستوى الأكاديمية .

المقررات الدراسية وتوزيعها على الإطار العام للتخصص :

المقررات الاطارية :

تمثل هذه المقررات نسبة معقولة في برنامج جامعة القاهرة لمرحلة الليسانس (١٤٦٪) وجامعة الاسكندرية (١١١٪) ولا توجد مقررات اطارية في برنامجي معهد الإحصاء والدبلوم التأهيلي ومقرر واحد في دبلوم أكاديمية السادات بنسبة (٨٣٪) وتبلغ النسبة في برنامج جامعة حلوان ١٩٪ فقط . وهناك ٦ مقررات دراسية في هذه الفئة هي المدخل للتاريخي ، والأسس الحديثة - ويسمى مدخل للمكتبات والمعلومات في الاسكندرية وحلوان - وهو أكثر مقررات الفئة تدريسياً ، والنصوص العربية والنصوص الأجنبية والمعايير الموحدة لطلبة الامتياز بقسم جامعة القاهرة والمكتبة والمجتمع .

مقررات الأوعية :

تمثل النسب المثوية لمقررات هذه الفئة قدراً معقولاً يماثل للفئة السابقة في برامج المرحلة الجامعية الأولى في القاهرة والاسكندرية (١٢٢٪)

و ١٣٩٪ على التوالي) ويرتفع في الدبلوم التأهيلي إلى ١٦٧٪ وينخفض في جامعة حلوان إلى ٧٧٪ ويبلغ اثنى معدل له في اكاديمية السادات ٨٣٪ ولا توجد مقررات لهذه الفئة في دبلوم معهد الاحصاء مثل الفئة السابقة ، مما يعزز للفرض القائل بخروج هذا البرنامج عن الاطار الصحيح للتخصص . وهناك ٩ مقررات في هذه الفئة أكثرها المصادر والمراجع العامة والمتخصصة ثم المواد السمعية والبصرية ومواد الأطفال والمخطوطات والدوريات والمطبوعات الحكومية وتاريخ اوعية المعرفة ومراجع التراث العربى ، ويلاحظ اهتمام برنامج جامعة الاسكندرية بمقررات هذه الفئة على حساب المقررات الشقيقة كما سنرى .

المقررات الوظيفية :

ترتفع نسبة المقررات في هذه الفئة الى أقصى درجة لها ضمن الفئات الأساسية للمقررات في كل البرامج الاربعة الاولى ، فتبلغ في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ٢٢٪ والاسكندرية ٢٥٪ وفي الدبلوم التأهيلي ٤١٦٪ وجامعة حلوان ١٩٢٪ وتهبط في اكاديمية السادات الى ٨٣٪ ولا توجد اى مقررات وظيفية في دبلوم معهد الاحصاء مما يؤكد ما ذهب اليه المؤلف من انحراف ، وكذلك برنامج اكاديمية السادات بدرجة اقل عن التوزيع السليم للمقررات على اطار التخصص ، وتبلغ مقررات هذه الفئة اعلى عدد من المقررات (١١ مقرر) وهى الوصف البليوجرافى والتصنيف والتحليل الموضوعى والادارة يليها تكوين المجموعات والخدمات والتصنيف المتقدم ثم التحليل الموضوعى المتقدم والوصف البليوجرافى المتقدم والاجراءات الفنية مكتملة وفهرسة المواد السمعية والبصرية ، ويلاحظ ان متوسط النسبة المئوية لمقررات هذه الفئة في برامج جامعات القاهرة والاسكندرية وحلوان جاء اعلى من متوسط النسبة في الدول المتقدمة ، ولكنه اقل منها في الدول النامية ، وجاء ذلك لعدم وجود مقررات عملية منفصلة في المقررات الوظيفية ، ودمجها في المقرر الاساسى خاصة في الفهرسة والوصف البليوجرافى والتحليل الموضوعى والتصنيف .

مقررات المؤسسات :

انخفضت نسبة مقررات المؤسسات في جامعة القاهرة في الليسانس الى ٤٩٪ وارتفعت الى أقصى حد لها في جامعة الاسكندرية (١٩٤٪) وجاء

ذلك على حساب المقررات الشقيقة والمقررات من خارج التخصص ، ولا توجد مقررات في هذه الفئة في برامج جامعة حلوان ومعهد الاحصاء واكاديمية السادات والدبلوم التاهيلي وان كان الأخير وجامعة حلوان لم يخصصا مقررات منفردة للمؤسسات ولكن موضوعات هذه المقررات تغطي في المقررات الوظيفية خاصة مقرر الخدمات . ويركز برنامج جامعة حلوان على نوع واحد من أنواع المؤسسات ، وهناك ٥ مقررات في هذه الفئة هي الارشيف والمكتبات النوعية وتدريب عليها والمكتبات العامة وتدريب عليها ومراكز التوثيق .

مقررات المستفيدين :

من الغريب عدم وجود مقرر واحد مخصص لفئة المستفيدين في كل البرامج ولكن هناك بعض المقررات الخاصة بالأوعية تتناول في جزء قليل منها فئة أو أكثر من فئات المستفيدين ، مثل مقرر ادب الاطفال في جامعة القاهرة . وهناك أيضا مقررات مؤسسات تتناول بعض الفئات الأخرى مثل مقرر مراكز التوثيق الذي يتناول للباحثين ، ولكن تغطية جانب المستفيدين من المقررات السابقة لا يمثل النقل الرئيسي لها .

مقررات النظم والقضايا :

تمثل مقررات هذه الفئة نسبة منخفضة في برامج الليسانس في جامعات القاهرة (٤٩٪) والاسكندرية (٨٤٪) وحلوان (٣٨٪) وتزيد في الدبلوم التاهيلي الى ١٦٧٪ وبلغت في اكااديمية السادات ٨٣٪ وكانت أول فئة مقررات تمثل في برنامج معهد الاحصاء وبلغت ١٢٥٪ . وهناك ٦ مقررات في هذه الفئة أكثرها هو البليوجرافيا ثم علم المعلومات وتطبيقاته والتكنولوجيا الحديثة واستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات المعلومات ، وباستثناء البليوجرافيا أو نظم المعلومات البليوجرافية ، فإن مقررات هذه للفئة قد دخلت حديثا ومع التمديلات الجديدة في لوائح المؤسسات .

المقررات الشقيقة :

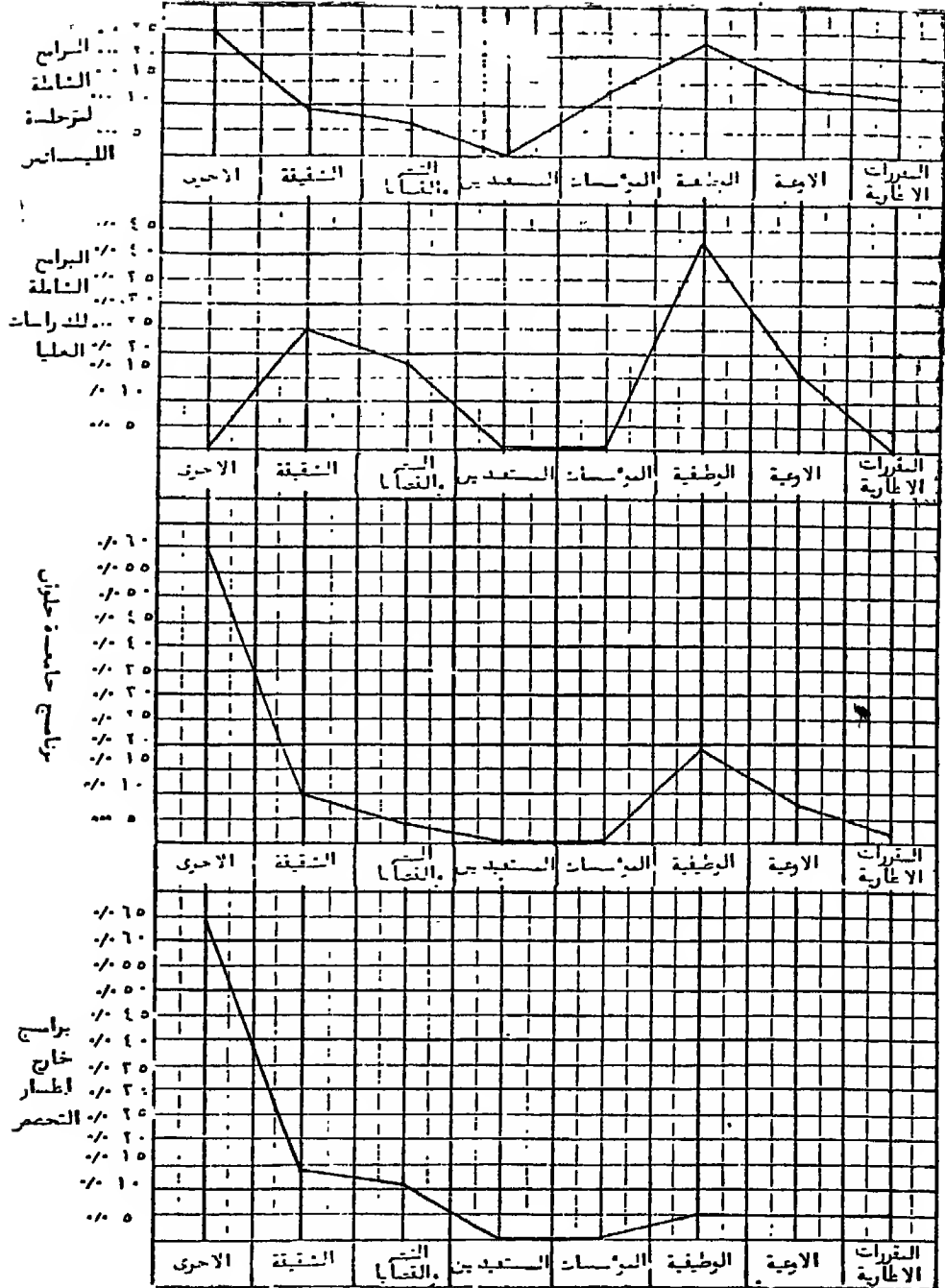
بلغت نسبة هذه المقررات في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ١٢٪ وبالدبلوم التاهيلي ٢٥٪ وفي جامعة الاسكندرية ٢٨٪ فقط وهو أدنى حد

في البرامج المصرية ، وفي جامعة حلوان ٥٨٪ وفي أكاديمية السادات ١٦٧٪ وفي معهد الاحصاء ٨٣٪ . ومقررى الاحصاء ، مدخل الحاسبات الالكترونية هما أكثر المقررات تدريساً ، يليها النشر والمفويات تم الاحصاء متقدم والطباعة وهى كلها مقررات تمثل علاقات موجودة بالتخصص وتتفق مع مقررات هذه الفئة في الدول المتقدمة والنامية كما رأينا في الفصل الثالث ، وان كانت النسب المئوية لمقررات هذه الفئة في مرحلة اليسانس بجامعة القاهرة وفي الدبلوم التأهيلي وأكاديمية السادات أعلى من المعدلات الموجودة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

كان من الطبيعي أن ترتفع نسبة مقررات هذه الفئة في برامج المرحلة الجامعية الأولى وكما جاءت مرتفعة في هذه البرامج بالخارج ، فبلغت ٢٩٤٪ في جامعة القاهرة ، ١٩٤٪ فقط في جامعة الاسكندرية وهى أفضل نسبة ، ولا توجد أى مقررات خارجية في الدبلوم التأهيلي لتكريزه على مقررات التخصص وعدم وجود قيود المقررات الإجبارية على مستوى الجامعة على الدبلوم بوجه عام ، بينما بلغت النسبة في جامعة حلوان (٦١٦٪) ودبلوم معهد الاحصاء (٧٩٢٪) أعلى معدل لها في أى برنامج في مصر أو الدول النامية أو الدول المتقدمة ، وان كان هذا منطقياً مع جامعة حلوان لأن الشعبة تضم تخصصين الا انه في معهد الاحصاء وأيضا في أكاديمية السادات (٥٠٪) يدل على انحرافهما الشديد عن اطار التخصص ووظائفه وعلاماته الأساسية ، وهناك ٥٦ مقرر دراسى في هذه الفئة منها مقررات ثقافية عامة وفي اللغات والتاريخ ومنها مقررات في الحاسبات الالكترونية والرياضيات (في معهد الاحصاء وأكاديمية السادات) . ومقررات في التربية والوسائل التعليمية (جامعة حلوان) علاوة على مقررات علم النفس العلوم .

والرسم البياني التالى يوضح مسارات البرامج من الفئات الأربعة السابقة . مرحلة للدرجة الجامعية الأولى ، والدراسات العليا ، وبرنامج جامعة حلوان والبرامج خارج اطار التخصص في مصر :



التوزيع النسبي لثقافات المهرات الدرامية في البرامج في مصر

ومن مسارات المنحنيات الأربعة السابقة نستطيع ان نلاحظ التشابه بين برامج المرحلة الجامعية الأولى في مصر ، ونفس البرامج في الدل المتقدمة والتامية وتشابه برنامج جامعة حلوان مع البرامج الموجهة للعلميين في الدول المتقدمة ، الا ان منحنيات سير الخط البياني لجامعة حلوان تقترب من البرامج في خارج التخصص ، ويلاحظ ايضا تشابه الرسم البياني للدبلوم التأهيلي مع سير الخط البياني للبرامج العلمية للدراسات العليا في الدول النامية ، وتشابه الرسم البياني للبرامج من خارج التخصص مع نفس البرامج بالدول المتقدمة والنامية. ولكن درجة الانحراف في مصر أكثر وضوحا .

أكثر المقررات تدريساً :

بلغ عدد المقررات الدراسية الموجودة في البرامج المصرية ٩٩ مقررًا دراسيًا موزعة على الفئات السابقة وكما يلي :

نسبة المئوية	عدد المقررات	مئة المقرر
٦١٪	٦	المقررات الاطارية
٩٪	٩	مقررات الأوعية
١١٪	١١	المقررات الوظيفية
٥٪	٥	مقررات المؤسسات
—	—	مقررات المستفيدين
١٦٪	٦	مقررات النظم والقضايا
٦٪	٦	المقررات الشقيقة
٥٦٪	٥٦	المقررات الأخرى
١٠٠٪	٩٩	المجموع

ومن الواضح قلة النسب المئوية لمقررات فئات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين على حساب المقررات من خارج التخصص عن النمط العالمي .

واعتمادا على توزيع المقررات وعدد تكرارها في البرامج المصرية ، نستطيع تحديد أكثر المقررات الدراسية تدريساً بشكل تنازلي كما يلي :

النسبة المئوية الكلية	عنوان المقرر	النسبة المئوية الكلية	عنوان المقرر
لمسح التبرامج الاجمالي	عدد البرامج	لمسح التبرامج الاجمالي	عدد البرامج
مئة المقرر	مئة المقرر	مئة المقرر	مئة المقرر
عدد البرامج	مئة المقرر	عدد البرامج	مئة المقرر

٨٧/٦٩	٤	شقيقه	٨٧/٨	٥	شقيقه	محل الى الحسابات
%٥٠	٣	اوعية	٦٩/٧	٤	اطاري	الاسس الحقيقية
%٥٠	٣	وظيفي	٦٩/٧	٤	اوعية	المصادر والبرامج العامة
%٥٠	٣	وظيفي	٦٩/٧	٤	اوعية	المصادر والبرامج المتخصصة
%٥٠	٣	وظيفي	٦٩/٧	٤	وظيفي	الوصف البيولوجي الى
%٥٠	٣	نظم وقضايا	٦٩/٧	٤	وظيفي	التصنيف
%٥٠	٣	اخرى	٦٩/٧	٤	وظيفي	التحليل الوضوعي
%٥٠	٣	اخرى	٦٩/٧	٤	نظم وقضايا	نظم المعلومات البيولوجية
%٥٠	٣	اخرى	٦٩/٧	٤	وظيفي	الادارة

وهناك تشابه كبير بين المقررات السابقة وبين أكثر المقررات تدريساً في الدول المتقدمة والنامية وأن تأخر ترتيب الإدارة عن الخارج ، ولم تظهر مقررات علوم الاتصال ومناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات في مصر بالنسبة التي ظهرت فيها في الخارج وأن كان المقرر الأخير اجباري في الدراسات العليا للماجستير بجامعة القاهرة والاسكندرية .

المؤشرات الإجمالية لتحليل المقررات الدراسية :

علاوة على المؤشرات التي ظهرت من التحليلات السابقة فإن هناك عدداً من المؤشرات الإجمالية التي يمكن الخروج بها من هذا الجزء من الرسالة وهي :

١ — هناك اختلاف في توزيع المقررات الدراسية لفئات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين التي جاءت أقل من الخروج وفئة المقررات من خارج التخصص التي جاءت أعلى ، والحقيقة أن زيادة عدد المقررات الثانية جاءت من الانحراف الشديد لبرنامجي معهد الإحصاء ، وأكاديمية السادات وزيادة عدد مقررات التربية وعلم النفس والبرامج الثقافية الثقافية في جامعة حلوان .

أما أكبر انخفاض فهو الخاص بالمستفيدين ولا بد من علاج هذه الفئة في المقررات بإدخال مقررات مماثلة بالخارج وبالذات دراسة احتياجات وسلوك المستفيدين ، وثاني أكبر انخفاض جاء في مقررات الأوعية بسبب تفتيت مقررات هذه الفئة إلى مراجع ومصادر الموضوعات المختلفة بالخارج (إنسانيات — علوم اجتماعية — حاسبات الكترونية وهكذا) بينما اقتصر المتخصصة في تخصص المكتبات والمعلومات فقط في مرحلة الليسانس بجامعة القاهرة وهو برنامج فريد لا يوجد في أي برنامج آخر .

٢ — هناك ملحوظة هامة في المقررات المصرية وهي عدم تحديد مجال وموضوعات كل مقرر بشكل يمنع من تداخله في المقررات الأخرى ، والدليل على ذلك مقرر التوثيق الذي يتعرض للخدمات والعلاقات الاطارية ، ومقرر الاجراءات الذي يتعرض للتزويد والخدمات ، وموضوع التكتشف الذي يتعرض له مقررات التحليل الموضوعي والتوثيق والخدمات .

٣ — بدأت بعض المسميات الحديثة تدخل الى أسماء المقررات وبالذات في برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ، ومن الممكن أن يؤدي هذا الى بعض الاضطراب الذي حدث في الخارج نتيجة لتغيير المصطلحات ، ومن امثلة ذلك مقرر الفهرسة الذي يطلق عليه الآن الوصف البليوجرافي والبليوجرافيا ويطلق عليها نظم المعلومات البليوجرافية ، واستخدام الحاسب في أعمال المكتبات ويطلق عليه تحسيب المعلومات ، ومن الممكن أن يستمر الاضطراب فترة قصيرة حتى تستقر هذه الأسماء التي تحاول أن تتماشى مع تغيير أسماء المقررات المستقر في الخارج .

٣- مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

هناك عدد من المؤشرات الواضحة التي تؤكد ان النشاط الأكاديمي في مصر سوف يستمر في الزيادة خلال المستقبل القريب وأول وأهم هذه المؤشرات هي أن قضية المعلومات ومؤسساتها بدأت تحتل المكانة التي غابت طويلا عن خريطة اهتمامات المجتمع المصري ، فزاد الاهتمام بالمعلومات كمصدر للبحث والتعليم واتخاذ القرارات وبالتالي زادت المؤسسات الاختزانية عدداً ونشاطاً وظهر الطلب بوضوح على أخصائيين للمكتبات والمعلومات للعمل في هذه المؤسسات ، فظهر معه العجز الكبير في عدد ونوعية هؤلاء الأخصائيين ، وقد أدى هذا الى تلاحق افتتاح برامج أكاديمية بالجامعات وزيادة عدد الدورات التدريبية بالقطاعين الحكومي والتجاري . الا أن التوسع الشديد الذي ظهر في السنوات الخمس الأخيرة افتقد معه التخطيط السليم بشكل كامل فأقسام الاسكندرية وحلوان وبنى سويف تفتقد الى الامكانيات التجهيزية والمادية والمعامل وقاعات المحاضرات والمكتبات والأهم من ذلك الى المحاضرين من أعضاء هيئة التدريس المعينين، أما الدورات التدريبية فإن عدم التخطيط لها أو مشاركة المحاضرين الأكفاء يشكك من مقدار الفائدة الحقيقية التي تعود على الدارسين في هذه الدورات.

ان الأصوات الواعية (٢٩) قد نهبت الى ضرورة وجود سياسة قومية لاعداد المهارات البشرية تراعى أنواع المتدربين ومسئولياتهم وخبراتهم وما ينتظرهم من عمل في المؤسسات الاختزانية المختلفة ، كما تحدد دور القطاع التجارى والمؤسسات الأكاديمية في هذا الاعداد ولا يمكن لهذه الخطة أن تنعزل عن سياسة قومية عامة لكل تخصص المكتبات والمعلومات في مصر (٣٠) وهذه النظرية قد استمدت وعيها من تجارب الدول النامية الأخرى على وجه الخصوص ، والتي أكدت التجارب بها أن عدم وجود هذه السياسة في فترة نمو وتطور التخصص تجعل من أمر مساراته المستقبلية عرضة للنمو غير المتجانس والعشوائي ، مما يعرضه في النهاية الى انتقاد قوة الدفع التي اكتسبها في النمو والتطور ، ثم الخلود الى السكون والاستسلام ثم الى التخلف الأبدى والسياسة القومية لاعداد المهارات البشرية في الدول النامية لابد أن تحدد المؤسسات المختلفة التي تقسم بالتأهيل ودور كل مؤسسة والبرامج والقرارات والمناهج الموجودة بها والفترة الزمنية المطلوبة لاعداد كل نوع من أنواع الأخصائيين على ضوء

الامكانيات المتاحة وحجم الاستثمارات المتوقع علاوة على مستقبل ومسارات التخصص ككل في اى دولة ، وبالأذات واقع ومؤشرات مستقبل المؤسسات الاختزانية المختلفة (٣١) .

ومن ابرز ايجابيات الفترة الماضية التطوير المستمر في برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة الذى يمثل المؤسسة الأم في النشاط الأكاديمى وهناك تطوير في نظام الدراسة بافتتاح الدبلوم التأهيلي ، وفي تعديل المقررات اعتباراً من العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ وسيؤدى هذا الى تحسين وتنوع مستويات الخريجين . ومن الواضح أن محاولات تفتيت التخصص داخل جامعة القاهرة ذاتها بين عدد من الوحدات الأكاديمية (٣٢) قد خفقت الى حد كبير في السنوات الأخيرة مع ذهاب من نادوا بها من جهة ، وفشل برنامج معهد الاحصاء في تحقيق اى قدر من النجاح ، وتوسيع رؤية وبرامج ونظم قسم المكتبات والوثائق ، والحقيقة أن تجربة معهد الاحصاء باعداد دراسات منفصلة تعد فاشلة بمقاييس عدم اقبال الدارسين ، وتعثر الدارسين اثناء الدراسة وخليط المقررات الذى يضمه البرنامج ولتى تؤدى الى اعداد اخصائى حاسبات الكترونية مهاراته التطبيقية محدودة للغاية خاصة بالأعمال البيلوجرافية ، او كما قال نصاب من خطط له : « لتجاهل مقرراته اى اهداف أو وظائف تتم في بنوك ومراصد المعلومات والمكتبات وتركيز المقررات على نظريات الحاسب وبرمجته (٣٣) » لهذا فإنه من المؤشرات الواضحة في المستقبل ان دعوات الانفصال ستخف حدتها وسوف تختفى مع مرور الوقت خاصة اذا وضعنا في الاعتبار زيادة الوعي لدى المسؤولين والدارسين بقضية المعلومات وعلاقتها المتشابكة ووظائف مؤسساتها .

ومن الواضح ان العجز في اعداد الاخصائين سيختفى تدريجيا بفعل زيادة الخريجين وعودة عدد كبير من الاخصائين من الدول العربية للظروف الاقتصادية التى بدأت تسود هناك بعد انخفاض العوائد البترولية واستمرار المساعدات الأجنبية الأمريكية والبريطانية في اعداد الكوادر البشرية المصرية في التخصص الا ان الزيادة لن تؤدى الى الوفرة المطلوبة في غضون سنوات قليلة ، بل سيطر عدد الاخصائين اقل من الطلب عليهم .

رابعاً — سمات الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

كان لا بد لاستكمال صورة الأطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر أن يتناول المؤلف السمات النوعية والمعدنية للانتاج الفكرى المصرى فى التخصص وكما سبق أن تم بالنسبة للانتاج فى الدول المتقدمة والدول النامية ومن المفيد فى هذا السياق أن ينبه المؤلف إلى ما سبق أن ذكره فى الفصل السابق من أن الدراسة البيبليومترية الكاملة والمفصلة للانتاج الفكرى تستدعى دراسة تتناول هذا الانتاج بوضوح وتحليل بالغرغم من أن المؤلف قد دوس الانتاج الفكرى المصرى بشكل أكثر تفصيلا من الانتاج الفكرى الخارجى ، لأنه لم تتم عليه أى دراسة مفصلة ولقلة عدده ، والسهولة النسبية فى حصره .

١ — طرق ومنهج التحليل :

اعتمد المؤلف على على (٣٤ ، ٣٥) الدكتور محمد فتحي عبد الهادى فى حصر وضبط الانتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقد اعتبر أنهما تغطيان الانتاج الفكرى بشكل يسمح بدراسته ، على الرغم من أن مضمونى البيبليوجرافيتان احتويتا على ما يفيد عدم احكامهما الحصر القام ، ولم يكن قرار المؤلف بالاعتماد عليهما الا لثقته فى شمولهما بالقدر الذى يمكن نفعه استخلاص السمات الهامة والميزة لهذا الانتاج ، ولعدم وجود أى حصر بديل يعتمد عليه الطالب ، وللصعوبة البالغة فى حصر هذا الانتاج وضبطه وتحليله معا لأن الامر يتطلب دراسة اخرى مفصلة تخصص لذلك ، ثم لثقته فى الجهود ودرجة كفاءة المعد لهما وتنبه لسا يكتب ، وبحيث جعل البيبليوجرافيتين من نقاط القوة فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر والعالم العربى .

وكان من الواضح أن مجموع الانتاج الفكرى الذى قام المصريون بكتابته وتم تسجيله يقل على مدى مائة عام من الانتاج الفكرى الدولى المسجل فى أى من أدوات الضبط العالمية فى سنة واحدة ، وبالتالي فتسد اخذ المؤلف كل ما كتب من انتاج ولم يعتمد على عينة ، وقام المؤلف بفصل الانتاج الذى كتبه مصريون عن الانتاج الذى كتبه العرب من جنسيات اخرى ، واستغل معرفته المسبقة بمعظم من قام بالكتابة ، وبحث وقرا بعض هذا الانتاج ليتأكد من جنسيات من كتبه والموضوعات الدقيقة التى

تناولوها ، حتى استطلاع عزل الانتاج المصرى عن الانتاج العربى ، ثم
قام بعد ذلك بتفريغ هذا الانتاج على بطاقات ليتسنى له اجراء الفحلات
البليوجرافية واستخراج المؤشرات الخاصة بلغات وهيئات النشر وشكل
الأوعية ومكان النشر والتشتت الموضوعى للانتاج وتوزيعه على جزئيات
التخصص ، على قياس انتاجية المؤلف وعدد الترجمات وظاهرة التأليف
المشترك والهيئات المنتجة .

ونظرا لأن مجال البليوجرافية اوسع من مجال التخصص الذى حدده
المؤلف في بداية هذا الكتاب ، فقد حذف الانتاج الفكرى الذى ورد تحت
رؤوس الموضوعات الآتية :

١ — الكتب الجامعية لأن ما سجل في البليوجرافية يتناول قضايا
التعليم الجامعى بوجه عام .

٢ — الكتب المدرسية لأن ما سجل يتناول في معظمه تخصص
التربية .

٣ — حق التأليف لاغراق هذا الانتاج في الجوانب القانونية .

٤ — التأليف — اتجاهات ، لأن جانباً كبيراً مما كتب استعراضات
لكتب في تخصصات متعددة ، وقد ضم المؤلف هذه
الاستعراضات الى موضوعات الكتب الاصلية .

٥ — التراث العربى لاستغراق هذا الانتاج في تناول موضوعات
الجسرة العربية والتاريخ والأدب والدين الاسلامى .

٦ — البحث العلمى لانتفاء ما كتب في الموضوع لمناهج وطرق البحث .

كما ان المؤلف اعاد توزيع الانتاج الفكرى الذى جاء تحت موضوع
علم المعلومات لأن ما كتب فيه وسجل في البليوجرافيتين يفتى اما الى
موضوع الاطار العام للتخصص — دراسة النظرية ، او الى موضوع
التحسيب في المكتبات ومراكز المعلومات . وقد تنبه المؤلف الى ان يغض
بطاقات الانتاج الفكرى تتكرر تحت رؤوس موضوعات مختلفة لاشتغال
العمل على أكثر من موضوع ، ولم يدخل هذا الانتاج الا تحت راس موضوع
واحد فقط حتى يتم ضبط الاحصائيات وساعده على ذلك ضبط هذه
المكررات في كشافات البليوجرافية .

ويبلغ مجموع الانتاج الفكري الذي خضع للتحليل ٢١٨٩ وعاء في الفترة من ١٨٨٢ - تاريخ أول مقالة ظهرت في التخصص في جريدة المقتطف والمتصلة برقم ٣٩٣ في البليوجرافية الأولى - وحتى عام ١٩٨٠ وهذا المجموع هو ما كتبه مصريون بمصر أو الخارج بأي شكل وبأي لغة أو الانتاج الذي شاركوا فيه ترجمة أو إشرافاً أو عرضاً أو تقديماً أو مراجعة . وسيسقسم الطالب كل تحليلاته وجداوله الى قسمين الأول للفترة من ١٨٨٢ الى ١٩٧٥ والثاني من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ليسقطيع استخراجه مؤشرات تطور الانتاج ومشاركاته في السنوات الأخيرة .

٢ - فئات واوعية نشر الانتاج :

يوضح الجدول الآتي شكل الأوعية التي نشر بها الانتاج الفكري في التخصص :

شكل الوعاء	١٨٨٢ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		الاجمعي	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
المقالات	١١٣١	٥٠٤ ر ٥	٥١٦	٥٦ ر ٤	١٦٤٧	١ ر ٥٥
الاقارير	٢٥٥	٢ ر ١٢	٦١	٦ ر ٦	٣١٦	٦ ر ١٠
الكتب	١٩٤	٦ ر ٩	١٠٧	١١ ر ١١	٣٠١	١٠ ر ١
محاضرات الدورات	١٢٨	٧ ر ٦	١	١ ر	١٢٩	٧ ر ٤
نصوص الكتب	٨٩	٣ ر ٤	١٢	٣ ر ١	١٠١	٤ ر ٣
ابحاث المؤتمرات	٨٨	٢ ر ٤	١٤٥	١٥ ر ١٥	٢٣٣	٨ ر ٧
ال نشرات	٦٩	٣ ر ٣	١٣	١ ر ٤	٨٢	٧ ر ٢
الرسائل الجامعية	٣٦	٧ ر ١	٢٧	٣ ر	٦٣	١ ر ٢
ابحاث الاخر	٢٩	٤ ر ١	٠٠	٠٠	٢٩	١ ر
المسودات	١٧	٨ ر	٣	٣ ر	٢٠	٧ ر
عروض الكتب	١٤	٥ ر	٥٤	٦ ر ٢	٢٨	٣ ر ١
احصائيات	١٣	٦ ر	٦	٧ ر	١٩	٦ ر
جلسات مجلس الشعب	٦	٥ ر	-	-	١	٣ ر ٠

- ومن الواضح ان المقالات تشكل النسبة العظمى من الانتاج مثلما كان عليه الحال في الانتاج العالمى ، كما ان نسبة المقالات ثابتة في الفترتين وان كانت نسبة ما ينشر في مصر في شكل مقالات (٥٥٠٪) اقل من النمط العالمى (٨٧٦٪) لقلة عدد الدوريات في مصر ، ولزيادة نسبة الاوعية الأخرى مثل مجازات الدوريات والتقارير وفصول من مثل هذه الاوعية في الخارج ، والتقارير بالذات جاءت نسبتها عالية عن الانتاج العالمى رغم اعتراف معد البيولوجيايتين بعدم حصره للتقارير الى الدرجة الكاملة لصعوبة حصرها وقلة توزيعها (٣٦) .

وهناك عدد من اوعية النشر الموجود بها انتاج فكرى مصرى ، وهى نادرة التمثيل في ادوات لضبط العالمية مثل المحاضرات التدرجية والنشرات وابحاث التخرج وجلسات مجلس الشعب ، ويرجع ذلك الى عدم اهتمام الادوات العالمية بحصر مثل هذه الاوعية لضآلة قيمتها العلمية في الغالب .

الا ان ابرز ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو تضاعف نسبة الرسائل الجامعية واعمال المؤتمرات في السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك لجملة اسباب ايهها زيادة المؤتمرات التى عقدت في قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة حتى ان القسم كما يظهر في تواريخ نشر هذه الرسائل ذى منح درجة دكتوراه واحدة ، ٤ درجات ماجستير في العشر سنوات الأولى من حياتته ، ٥ درجات دكتوراه ، ٩ درجات ماجستير في العشر سنوات الثانية ، ثم ١٢ درجة دكتوراه ، ١٨ درجة ماجستير في العشر سنوات الثالثة والأخيرة ، يضاف الى ذلك زيادة عدد الدارسين في التخصص في الجامعات البريطانية والأمريكية وهى الزيادة المستمرة بسبب تدفق المنح الأجنبية للدراسة في الخارج .

٢ - لغات الانتاج :

يوضح الجدول الآتى اللغات التى يكتب بها الانتاج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات :

الفترة	١٨٨٢ - ١٩٧٥	النسبة	المجموع	١٩٧٥ - ١٩٨٠	النسبة	المجموع	الإجمالي
العربية	١٩٥٨	٩٤٪	٨٢٨	٩٠٪	٢٧٨٦	٢	٩٣٪
الانجليزية	١٠٦	٥٪	٨٢	٩٪	١٨٨	٣	٦٪
الألمانية	٨	٤٪	٤	٤٪	١٢	٤	٪
الفرنسية	٤٧	٥٪	١	١٪	٢	٧٪	٠٪
التشيكية	٤٥	٥٪	١	٣٪	٪

ومن الواضح ان اللغة العربية هي التي كتب بها الجزء الأعظم من الانتاج وان اللغة الانجليزية قد زادت من نسبة مشاركتها في الفترة الثانية لكثرة الدارسين في الخارج وزيادة مشاركة المصريين في المؤتمرات الدولية ونشر كتاباتهم في الدوريات التي تنشر خارج مصر ، ومن الواضح ايضا ان الانتاج التشيكي والالماني سوف يظل ثابتا لانه يعتمد على حالات فردية ، فاللغة التشيكية كتب بها باحث مصري رسائله عندما كان مبعوثا هناك ، والالمانية يكتب بها مصري يقيم بالمانيا الغربية .

الا ان الملحوظة الهامة هنا هي ان الانتاج الفكري المصري باللغة العربية والذي يقترب من ثلاثة آلاف وعاء لم يمثل في ادوات الضبط للبيبلوجرافى العالية مما يؤكد النتائج التي خرجت بها الدراسات التي تعرضت سابقا الى تحليل الانتاج الفكري العربى في الطب (٣٧) والزراعة (٣٨) من ان الانتاج الفكري المصرى والعربى في كل التخصصات غير ممثل في ادوات الضبط على المستوى العالمى وهذا يلحق الاعباء في حصره وضبطه واتاحته ما خرج به المؤلف في الفصل الرابع من ان الانتاج الفكري لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول النامية ، رغم وجوده ووفرته في اماكن متعددة من العالم ، غير ممثل في ادوات الضبط العالمية ، ومصر هنا تعد خير دليل وتحليله على البيبلوجرافيين المصريين والعرب بصفة اساسية ، كما يؤكد على ذلك .

٤ - جغرافية الانتاج :

لجدول التالى يوضح اماكن نشر الانتاج الفكري المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات :

م	الدولة	١٨٨٢ - ١٩٧٥		١٩٧٥ - ١٩٨٠		الاجمالي	
		نسبة	مجموع	نسبة	مجموع	نسبة	مجموع
١	مصر	١٨٤٦	٪٨٩	٥٨٦	٪٦٤	٢٤٢٢	٪٨١٠٤
٢	الكويت	٤٠	٪١٩٢	١٩	٪٢١	٥٩	٪٢
٣	الولايات المتحدة	٣٦	٪١٧	٣٧	٪٤	٧٣	٪٢٤
٤	العراق	٣٣	٪١٦	٢٢	٪٢٤١	٥٤	٪١٨
٥	ليبيا	٣٣	٪١٦	٦	٪٧	٣٩	٪١٣
٦	المملكة العربية السعودية	٣١	٪١٥	١٨٥	٪٢٠٢	٢١٦	٪٧٢٢
٧	سوريا	١٠	٪٥	-	-	١٠	٪٣٣
٨	البحرين	٩	٪٤٣	٣	٪٣٣	١٢	٪٤
٩	فرنسا	٨	٪٤	٦	٪٧	١٤	٪٥
١٠	السودان	٧	٪٣	٧	٪٨	١٣	٪٤٣
١١	قطر	١٦	٪٣	٣	٪٣٣	٩	٪٣
١٢	لبنان	١٥	٪٢	٩	٪١	١٤	٪٥
١٣	الأردن	٢	٪١	٦	٪٧	٨	٪٣
١٤	بريطانيا	٢	٪١	٦	٪٧	٨	٪٣
١٥	كوريا الجنوبية	١	٪٥	-	-	١	٪٠٣
١٦	الدانمرك	١	٪٥	-	-	١	٪٠٣
١٧	بلجيكا	١	٪٥	١	٪١	٢	٪٠٦
١٨	ألمانيا	١	٪٥	-	-	١	٪٠٣
١٩	تشيكوسلوفاكيا	١	٪٥	-	-	١	٪٠٣
٢٠	كندا	١	٪٥	-	-	١	٪٠٣
٢١	تونس	١	٪٥	٣	٪٣٣	٤	٪١
٢٢	اليونان	-	-	٥	٪٥	٥	٪٢
٢٣	هولندا	-	-	٤	٪٤	٤	٪١
٢٤	الإمارات	-	-	١	٪١	١	٪٠٣
٢٥	غانا	-	-	١	٪١	١	٪٠٣
٢٦	الباكستان	-	-	١	٪١	١	٪٠٣
٢٧	أستراليا	-	-	١	٪١	١	٪٠٣
٢٨	الجزائر	-	-	١	٪١	١	٪٠٣
٢٩	إيطاليا	-	-	١	٪١	١	٪٠٣
٣٠	ألمانيا الشرقية	-	-	١	٪١	١	٪٠٣

ولعل انتشار الانتاج الفكرى المصرى فى ٣١ دولة من دول العالم من الظواهر الإيجابية فى نشاط التخصص فى مصر ، كما أن التشتت بهذا الشكل لابد وأن يقابله تقدير لمعد البيولوجرافيتين على جهد تتبع هذا الانتاج فى كل هذه الدول .

وكان من الطبيعى أن تكون مصر هى المكان الأول للنشر ، وإن كانت النسبة قد تناقصت فى السنوات الأخيرة بفعل الهجرة العربية والعالمية للمصريين المتخصصين فى المجال ، ولزيادة سبل النشر امامهم فى الكويت والمملكة العربية السعودية فى السنوات العشرة الأخيرة ، حتى أن الدولة الثانية قد تضاعف انتاج المصرين فيها ١٤ ضعفا فى غضون هذه السنوات العشرة . كما أنه من الواضح أن الظروف السياسية تحدد الى حد كبير نشر المصرين لأعمالهم فى الدول العربية ، ففى سنوات ما بعد حرب أكتوبر قل انتاج المصرين المنشور فى سوريا وليبيا لمضعف للعلاقات معهم ، وزاد فى نفس الوقت فى الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن لقوة العلاقات السياسية .

ولو رقبنا أماكن النشر حسب التجمعات الجغرافية فإنها تكون حسب الجدول الآتى :

المنطقة	النسبة المئوية	المنطقة	النسبة المئوية
مصر	٨١ ٤ %	الدول النامية	١ ٠ %
الدول العربية	١٤ ٥ %	أوروبا الشرقية	٠ ٦ %
الولايات المتحدة وكندا	٢ ٤ ٧ %	أستراليا	٠ ٣ %
أوروبا الغربية	١ ٤ ٤ %		

الجدول الآتى يوضح هيئات الانتاج الفكرى المصرى فى الشخصيات :

ملاحظات التفسير	١٩٧٥ - ١٩٨٢		١٩٨٠ - ١٩٧٩		النسبة	النسبة
	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع		
التأجير التجاري	٨٥٦	٣	٣٧٤	٣٨٠	٣٥,٤١	١١,٨٠
مستلزمات المكتبية	٢٩٤	٢	١٨٥	٤٧٩	٢,٠٧	١٦
مباني دولية	٢٠٥	٩	١٤٥	٣١	١٥,٨	١١,٣١
جامعات ومباني	٢٠٤	٨	٨٦	٧	٩,٤	٩,٧
جميعات دولية	١٧٧	٥	١٠٥	١٢	١١,٥	٩,١٣
مؤسسات إقليمية	١٦٩	٥	٢٩	١٩٨	٣,٢	٩,١٣
مباني حكومية	١٢٩	٣	٣٣	٤	٣,٥	٥,٤
مكاتب استشارية	١٤	٨	٤	١٨	٤,٤	٢,١
مجمع الأمم المتحدة	١	٣	٠٠	١	٠٠	٢,٢
مجلس الاقتصادي	١	٥	٠٠	١	٠٠	٢,٣
بنوك دولية	١٩	١٢	٥	٧٤	٣,٥٥	٨,٧

وتبين من الجدول السابق اختلاف ترتيب مصادر النشر عن الانتاج الفكرى العالمى ، فالنشر التجارى يحظى بالمرتبة الاولى ثم المنظمات الاقليمية ثم الهيئات الدولية ، بينما تتراجع هذه المصادر فى الانتاج العالمى الذى هفرت فيه الجمعيات المهنية ثم المؤسسات الاكاديمية ثم المؤسسات الاخترازية على التوالى ، وقد اثر دور للجمعيات المهنية فى مصر على نشاطها فى النشر وقلة امكانيات المؤسسات الاكاديمية والاخترازية ايضا على نشاطها فى هذا المجال .

ومن المؤشرات الهامة ايضا قلة مساهمة المكاتب الاستشارية والقطاع التجارى فى النشر وهذا ما يؤكد ايضا ضعف هذا القطاع من قطاعات التخصص فى مصر ، ويلاحظ الزيادة الكبيرة فى عدد الاوعية التى تنشرها المنظمات الدولية والاقليمية للمتخصصين المصريين فى العقد الاخير وعما كانت عليه من قبل لكثرة هذه المنظمات فى مصر ، واهتمامها بتنظيم مؤتمرات ونشر دوريات فى التخصص ، ثم اهتمام المصريين فى المشاركة فى انشطة هذه المنظمات .

٦ - التوزيع الموضوعى للانتاج على اطار التخصص ومعامل ارتباطه مع النشاط الاكاديمى :

قام المؤلف بحصر كل الدليل التى جاءت تحت كل رؤوس الموضوعات التى اعتبرها داخل اطار تخصص المكتبات والمعلومات ، واستبعد ٦٣ مدخلا تحتمل ان تكون تحت اكثر من راس موضوع وفشل فى ان يراها بنفسه ليتأكد من موضوعها الدقيق ، وعلى هذا فقد خضع لقياس التوزيع الموضوعى ٢٩١٦ فقط ، والجدول الآتى يوضح نتائج التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى المصرى :

مستل	الوقوع	١٩٧٥ - ١٩٨٢		١٩٨٠ - ١٩٧٦		النسبة	النسبة	النسبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة			
١	الكتبات المدرسية	٦١٧	٧١.٥	٥٣	٧.٥	٧٧.٠	٧٧.٠	٧٧.٠
٢	التعليم والمعلومات	٢٠٩	٢١.٥	٦٥	٧.٧	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤
٣	المكتبات	١٨٥	١٨.٥	٧٥	٧.٧	١١٠	١١٠	١١٠
٤	البرقيات	١١٠	١١.٠	٤٧	٤.٧	١٥٢	١٥٢	١٥٢
٥	الصحف	٧٤	٧.٤	٣٣	٣.٣	٩٧	٩٧	٩٧
٦	الرافعة	٧٤	٧.٤	٣٣	٣.٣	٩٨	٩٨	٩٨
٧	المدرسة	٧٠	٧.٠	٣٩	٣.٩	٩٩	٩٩	٩٩
٨	الكتبات الأكاديمية	٧٠	٧.٠	١٤	١.٤	٨٤	٨٤	٨٤
٩	عادات القراءة	٦٩	٦.٩	٣٣	٣.٣	٩١	٩١	٩١
١٠	تاريخ المكتبات	٦٧	٦.٧	١٣	١.٣	٨٠	٨٠	٨٠
١١	الكتبات كوسائل	٦٦	٦.٦	٣٣	٣.٣	٨٩	٨٩	٨٩
١٢	التعليم في المكتبات	٦٤	٦.٤	١٧	١.٧	٨١	٨١	٨١
١٣	المكتبات العامة	٦٠	٦.٠	٣٥	٣.٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٤	المدرسة والمكتبات العامة	٥٩	٥.٩	٥١	٥.١	١١٠	١١٠	١١٠
١٥	المكتبات الحكومية	٥٨	٥.٨	٣٣	٣.٣	٩٠	٩٠	٩٠
١٦	المكتبات والبرقيات	٥٤	٥.٤	٣٩	٣.٩	٩٣	٩٣	٩٣
١٧	المكتبات والبرقيات	٥٤	٥.٤	٣٩	٣.٩	٩٣	٩٣	٩٣
١٨	المكتبات العامة	٤٨	٤.٨	٣٠	٣.٠	٧٨	٧٨	٧٨
١٩	مكتبات المعلومات	٤٨	٤.٨	٣٩	٣.٩	٧٢	٧٢	٧٢
٢٠	مكتبات المعلومات	٣٣	٣.٣	٣٩	٣.٩	٧٢	٧٢	٧٢
٢١	مكتبات المعلومات	٣٣	٣.٣	٣٩	٣.٩	٧٢	٧٢	٧٢
٢٢	مكتبات المعلومات	٣١	٣.١	٣٣	٣.٣	٧٣	٧٣	٧٣
٢٣	مكتبات المعلومات	٢٩	٢.٩	٣٣	٣.٣	٧٣	٧٣	٧٣
٢٤	مكتبات المعلومات	٢٨	٢.٨	٣٣	٣.٣	٧٣	٧٣	٧٣
٢٥	مكتبات المعلومات	٢١	٢.١	٣٣	٣.٣	٧٣	٧٣	٧٣
٢٦	مكتبات المعلومات	٢٠	٢.٠	٣٣	٣.٣	٧٣	٧٣	٧٣
٢٧	مكتبات المعلومات	١٩	١.٩	٣٣	٣.٣	٧٣	٧٣	٧٣

٢٨	الموسسة الموضوعية	١٨	٩	١٩	١	٢٧	٣	٢
٢٩	مراجعة استخدام المكتبة	١٧	٥٥	٤	٤٤	٢١	٧٢	١
٣٠	اكتبيات الربية	١٣	٤٤	٧	٢٢	١٥	٥	٥
٣١	اللائحة الفكرية للتخصص	١١	٣٥	٧٤	٢٤	٢٥	٢	٢
٣٢	الادارة	٨	٤	٦	٧	١٤	٥	٥
٣٣	الدوريات	٨	٤	١١	٢	١٩	٧	٧
٣٤	مكتبات الوثائق	٧	٤	١١	٢	١٩	٧	٧
٣٥	الاعمال المؤقتة	٧	٣	١١	٢	١٩	٧	٧
٣٦	الرعاية على المطبوعات	٦	٣	١١	٢	١٩	٧	٧
٣٧	المطروحات كسواء	٦	٣	١١	٢	١٩	٧	٧
٣٨	المؤسسات الدولية للتخصص	٥	٣٥	٢٠	٣٣	٨	٣	٣
٣٩	الاكتشاف	٥	٣٥	١١	٣	١٩	٧	٧
٤٠	الشبكات والنظم القومية	٤	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤١	هذه ومبانيه الاوعية	٤	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤٢	الاستخلاص	٤	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤٣	مناهج وطرق البحث في التخصص	٣	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤٤	مراجعات الاختراع	٣	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤٥	الترجمة	٣	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤٦	مكتبات وخدمات الموقعين	٢	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤٧	البراءة كامين مكتبة	٢	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤٨	بحوث المصناعات في التخصص	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٤٩	البيانات	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٥٠	المطبوعات الحكومية	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٥١	مكتبات السجنون	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٥٢	مراصد وبنوك المطبوعات	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٥٣	علوم الاتصال	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٥٤	الخطا والكسابة	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٥٥	الطبوعات	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧
٥٦	تدريب المستفيدين	١	٣	٢٧	٣	١٩	٧	٧

وهناك عدد من المؤشرات التي يكشف عنها التحليل المعروض في الجدول السابق وهي :

١ - أن هناك فروقا واضحة بين تقاطع القوة والتركيز في الموضوعات التي يكتب فيها الانتاج المصرى عن الانتاج العالمى ، وكما سبق عرضها في الفصل الرابع من الكتاب ، فالانتاج المصرى ، ضعيف للغاية فيها يخسر بالخدمات (١٢٪ مقابل ١٨٪) وللتنشيف (٥٠٪ مقابل ٦١٪) والادارة (٧١٪ مقابل ٦١٪) والاختيار والتزويد (٢٥٪ مقابل ٨٢٪) وضعيف في الفهرسة والتصنيف (٧١٪ مقابل ٩٢٪) ، ومن ناحية أخرى فالانتاج المصرى يتفوق على الانتاج العالمى في موضوعات المكتبات المدرسية (٩٣٪ مقابل ٤٣٪) والمكتبات العامة والقومية (٦٥٪ مقابل ٣٥٪) وتاريخ المكتبات والمخطوطات (٢٥٪ مقابل أقل من ٥٪) ، ويتساوى تقريبا الانتاج في بقية الموضوعات ، وهو مؤشر له دلالة للمكتبات المصريين في ضرورة سد اللجوات الموجودة في الانتاج الفكرى للتخصص خاصة وان الموضوعات التي يقل فيها الانتاج من اهم موضوعات التخصص ومجالاته .

٢ - هناك موضوعات زاد فيها الانتاج جدا مما كان عليه قبل العقد السابع من هذا القرن ، وهي على سبيل التحديد المكتبات العامة والمدخل والاطار العام والبيبلوجرافيا والمكتبات القومية ومكتبات وكتب الاطفال والمكتبات المتخصصة والتحسيب والمصغرات الفيلمية والنهرسة الموضعية والدوريات والشبكات والنظم القومية والترجمة والمعايير الموحدة . وكل الموضوعات السابقة اما حديثة او حدثت بها تغييرات جوهرية تستدعى البحث والكتابة ، بدليل ان نفس الموضوعات تقريبا زاد فيها الانتاج على مستوى العالم ، وكما ظهر في الفصل الرابع ، وفي هذا دليل على عد انعزال الانتاج الفكرى المصرى عن التيارات والقضايا الحديثة في التخصص .

٣ - على الطرف الآخر هناك موضوعات قل فيها الانتاج المصرى في نفس الفترة الزمنية وهي المكتبات المدرسية والنشر والتصنيف والمكتبات الاكاديمية وتاريخ المكتبات والمكتبات المقارنة وتراجم المكتبيين والحفظ والصيانة ومناهج البحث .

٤ - هناك موضوعات لم يكن بها انتاج فكرى قبل عشر سنوات وهي اللبقيات في التخصص وتدريب المستفيدين وبنوك ومرامد المعلومات وعلوم الاتصال وكلها موضوعات لم تدخل حيز الانتاج الفكرى الدولى الا في هذه الفترة التي دخلت فيها الى الانتاج المصرى او سبقتها بقليل .

٥ - بتوزيع الموضوعات السابقة باستخدام خطة توزيع المقررات الدراسية وكما سبق ان تم بالنسبة للانتاج الفكرى العالمى ، سيكون للتوزيع حسب الجدول التالى :

الصفحة	المصدر	الموضوعات التي تغطيها	نقطة التردد
١٤٥٤	٤٢٤	الحقل العام - التعليم في المكتبات العامة - المكتبات المتسارعة - الإنتاج الفكري للتخصص - برامج المكتبات - المايكرو أفردة - المؤسسات الدولية - قضاة البحث في المكتبات والمعلومات .	الموضوعات العامة
١١١	٣٢٤	الكتاب - المراجع - المخطوطات - المصنفات - المجلات - المجلات الحكومية - برامج الاقتراح - الحفظ ومعالجة الأوعية - المجلات الحكومية .	موضوعات الأوعية
١٥	٤٣٨	المهرسة والتصنيف والاختيار والتوريد والإجراءات والمهرسة الموسوعية والفصحات والأدلة والتصنيف والتزجج والاستقلال والمباني .	الموضوعات الوثائقية
١٣	٩١٤	المكتبات الرئيسية والمناهج والتصنيف والأكاديمية والتخصصية والريفية والمسجون والأفراد ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشيف كمنظمة .	موضوعات المؤسسات
١٥٤	٢٢٠	مكتبات عقب الأطفال - عادات القراءة - دراسات استخدام المكتبة - تعريب المستفيدين - الموثوقون .	موضوعات المستفيدين
١٤٩	٢١٦	البناء وجزأيا - تصنيف المكتبات - التبعات والنظم القومية - مرادف وبنوك المعلومات العامة كآلة مكتبية .	موضوعات النظم والتقنيات
١٣٧	٣١٩	النشر والأرشيف كمنظمة - الاتصال - اللغويات .	الموضوعات اللغوية
١٤	١١	أخطأ الكتابة وبحوث العمليات وقوانين الرعاية .	موضوعات أخرى

ويتضح من هذا الجدول ما يأتي :

١ - هناك زيادة في الانتاج الفكرى المصرى عن الانتاج الاجنبى العالمى فيما يتعلق بالموضوعات الاطارية (١٤ر٤٪ مقابل ١٠ر٢٪) وموضوعات المؤسسات (٣١ر٣٪ مقابل ٩ر٥٪) والنظم والقضايا (٧ر٤١٪ مقابل ٣ر٢٪) والمقررات الشتيقة (١٢ر٧٪ مقابل ٨ر٥٪) والأوعية (١١ر١١٪ مقابل ٩ر٥٪) والمستفيدين (٧ر٥٤٪ مقابل ١ر٤٪) .

٢ - فى المقابل هناك نقص فى الانتاج الفكرى المصرى فيما يتعلق بالموضوعات الوظيفية (١٥٪ مقابل ٥٧ر٦٪) وهذه النتيجة مفاجأة الى حد كبير لأن هناك اتهامات تقليديا للتخصص فى مصر بانغماسه فى الاساليب الوظيفية وبالذات الهندسة والتصنيف على حساب للخدمات المباشرة والمستفيدين ، بينما هذه التحليلات تثبت عكس ذلك ، ولكن ينبغي مراعاة ان الخدمات هى احد الوظائف ، كما انها كثيرا فى الانتاج المصرى بالذات ما تتدخل فى الوعاء الواحد مع عناصر يمكن ان تدخل فى موضوعات المؤسسات ، وموضوعات المستفيدين .

٣ - الملاحظ ان نسبة النمو فى الموضوعات الوظيفية وموضوعات المستفيدين عالية فى السنوات العشر الاخيرة وايضا فى موضوعات النظم والقضايا ، بينما هناك انخفاض فى الموضوعات الشتيقة وموضوعات المؤسسات .

٤ - اذا ما تم مقارنة توزيع الموضوعات التى يكتب فيها الانتاج الفكرى المصرى ، وفى نفس الوقت توزيع المقررات الدراسية فى البرامج الاكاديمية فى ضوء خطة التقسيم ، ستكون النتيجة كما يلى :

الموضوع	نسبة الانتاج الفكرى	نسبة المقررات
موضوعات اطارية	١٤ر٤٪	١ ر ٦٪
موضوعات الأوعية	١١ر١١٪	١ ر ٩٪
موضوعات وظيفية	١٥٪	١ ر ١١٪
موضوعات المؤسسات	٣١ ر ٣٪	٥٪
موضوعات المستفيدين	٧ر٥٤٪	..
موضوعات النظم والقضايا	٧ر٤١٪	١ ر ٦٪
الموضوعات الشتيقة	١٢ ر ٧٪	١ ر ٦٪

وتدل الأرقام الإحصائية لتوزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج الفكرى على الفئات السابقة على ان معامل الارتباط بينها هو ١١ و يسمى هذا احصائياً « ارتباط طردى ضعيف » ، وبمقارنته بمعامل الارتباط بين توزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج الفكرى فى الخارج يتبين ان تماسك جزئية النشاط الاكاديمى ، وجزئية الانتاج الفكرى فى مصر اقل منها عن تماثليتها على المستوى الدولى .

٧ - انتاجية المؤلفين :

تم حصر عدد المؤلفين ومؤلفات كل منهم اعتماداً على كشف المؤلفين الموجود فى كل من الببليوجرافيتين ، وقد جاء نتيجة للحصر كما يوضحه الجدول الآتى :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيمى للمؤلفين	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيمى للمؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيمى للمؤلفين
١	١٢٨	١	٢	١٢٨	٢	١١٠١	٢٣
١	٨٨	٢	٣	٢١٦	١٩	١١٣٩	٢٦
١	٧٦	٣	١	٢٩٢	١٨	١١٥٧	٢٧
١	٧١	٤	٣	٣٦٣	١٧	١٢٠٨	٣٠
١	٧٠	٥	٣	٤٣٣	١٥	١٢٥٣	٣٣
١	٥٩	٦	٢	٤٩٢	١٣	١٢٩٢	٣٦
١	٥٨	٧	٤	٥٥٠	١٢	١٣٤٠	٤٠
١	٥٢	٨	١	٦٠٢	١١	١٣٥١	٤١
١	٤٥	٩	٤	٦٤٧	١٠	١٣٩١	٤٥
٢	٤٣	١١	٨	٧٣٣	٩	١٤٦٣	٥٣
١	٤٢	١٢	١٠	٧٧٥	٨	١٥٤٣	٦٣
١	٣٨	١٣	٩	٨١٣	٧	١٦٠٦	٧٢
٢	٣٥	١٥	٨	٨٨٣	٦	١٦٥٤	٨٠
١	٣٠	١٦	١٦	٩١٣	٥	١٧٣٤	٩٦
١	٢٩	١٧	٣١	٩٤٢	٤	١٨٥٨	١٢٧
١	٢٧	١٨	٤٢	٩٦٩	٣	١٩٨٤	١٦٩
١	٢٦	١٩	٨٧	٩٩٥	٢	٢١٥٨	٢٥٦
١	٢٣	٢٠	٤٤٣	١٠١٨	١	٢٦٠١	٦٩٩
١	٢٢	٢١		١٠٤٠			
١	٢١	٢٢		١٠٦١			

ومن الجعول المتعلق نستطيع أن نخرج بهذا إلى :

١- استحق للمصنف حق انتاجية المؤلف في السنة الواحدة لمقارنتها
بانتاجية المؤلف على مستوى العالم ، لأن أداتي الضبط المصريتين يفتقران
الانتاج على امداء ما يقرب من ١٠٠ سنة ، وبالتالي فإنه يصعب أيضا
تحديد طبعة كبار الكتاب لسنة واحدة فقط ، ولذا يمكن ان نحدد طبعة
كبار الكتاب على مدار حياة تخصص المكتبات والمعلومات في مصر وهم كل
من ساهم بعشرة كتابات او أكثر وهم :

امضاء	رقم	تاريخ	الاسم	ملاحظات	امضاء	رقم	تاريخ	الاسم	ملاحظات
٢٠	١٣	١٩٧٦	سيد حسب الله	٢٣	١٢٨	٩٤	٢٤	شبان خليفة	١
٢٠	٢٠	١٩٨٠	عبدالمطيق ابراهيم	٢٤	٨٨	٢٨	٦٠	سيد الهجري	٢
١٩	٢١	١٩٨٠	عبدالمطيق عمر	٢٥	٧١	١١	٦٥	انور عمر	٣
١٩	٢٢	١٩٨٠	ماري عزي (مترجم)	٢٦	٧١	٢٩	٢٢	محمد محمد الزاوي	٤
١٨	٢٣	١٩٨٠	احمد حلي ملال	٢٧	٧٠	٢٩	٢٤	محمد يحيى عبدالهادي	٥
١٧	٢٤	١٩٨٠	ابو اللوح ح عورة	٢٨	٥٩	٢٢	٢٧	احمد بنور	٦
١٧	٢٥	١٩٨٠	السعيد فستلي	٢٩	٥٨	٢٨	٢٠	عوفى توفيق - عوفى (مترجم)	٧
١٧	٢٦	١٩٨٠	جورج امين (مترجم)	٣٠	٥٧	٢٨	١٢	محمد امين البهاوي	٨
١٥	٢٧	١٩٨٠	احمد لجنيت	٣١	٤٥	١٧	٧٨	مديحت كاظم	٩
١٥	٢٨	١٩٨٠	حسن عبدالقادر	٣٢	٤٣	٢٥	٤٣	جنيب سلاله	١٠
١٥	٢٩	١٩٨٠	محمد فخرى حري	٣٣	٤٣	٢٥	١٨	حقيقت قاسم	١١
١٣	٣٠	١٩٨٠	السيد محمد السيد	٣٤	٤٢	١٦	٢٩	عبدالمطيق ابو النور	١٢
١٣	٣١	١٩٨٠	جمال القوي	٣٥	٣٨	٤	٢٤	احمد كاظم	١٣
١٢	٣٢	١٩٨٠	عبدالمطيق موسى	٣٦	٣٥	١٧	١٨	عبدالمستقر الحارثي	١٤
١٢	٣٣	١٩٨٠	شوقي سالم	٣٧	٣٥	٢	٢٣	محمود اللطيفي	١٥
١٢	٣٤	١٩٨٠	محمد توفيق خفاجي	٣٨	٣٠	٧	٢٣	عبدالمطيق المصاوي	١٦
١٢	٣٥	١٩٨٠	محمد احمد حسين	٣٩	٢٩	٩	٢٠	محمد محمد امان	١٧
١١	٣٦	١٩٨٠	ابو السعود ابراهيم	٤٠	٢٩	١٠	١٧	فرحات زوما (مترجم)	١٨
١١	٣٧	١٩٨٠	مصطفى سعادته (مترجم)	٤١	٢٦	٤	٢٢	حسن رشاد	١٩
١٠	٣٨	١٩٨٠	صلاح الدين المجد	٤٢	٢٣	٢٢	٢٠	محمد الهادي حنفي	٢٠
١٠	٣٩	١٩٨٠	محمد عبدالخالق مذكور	٤٣	٢٢	٨	١٤	محمود عباس حمودة	٢١
١٠	٤٠	١٩٨٠	محمد كسار	٤٤	٢١	١	٢٠	احمد عيسى	٢٢
١٠	٤١	١٩٨٠	بقيسة جوهري	٤٥	٢١	١	٢٠		

ويلاحظ وجود ثلاثة أجيال من المؤلفين ، جيل الرواد وجيل الأساتذة وجيل زملاء المؤلف ، وتعد الطبقة الأولى هي أغزر المنتجين في المجموع ، وبدأت تنافسها بشدة منذ مطلع الثمانينات ، طبقة الأساتذة ، ودخل جيل الزملاء على استحياء حتى الآن .

٢. بـ من الواضح أن الإنتاج الفكري المصري ، والإنتاج العالمي على طرفي النقيض فيما يتعلق بمقدار مساهمة المؤلفين ومساهمة الهيئات ، وذلك أن ٦٣٪ من الإنتاج العالمي أعدته هيئات ومؤسسات ، بينما هذه النسبة لم تزيد عن ٩٧٪ في مصر فقط ، والجدول التالي يوضح الهيئات المنتجة في مصر :

- ۲۷۵ -

سلسلة	البيئية	حتى ١٩٧٥	١٩٧٦ اجمالي	١٩٨٠
٢٨	الجمعية المصرية لتكنولوجيا	٠٠	٤	٤
	المعلومات			
٢٩	وزارة البحث العلمي	٣	٠٠	٣
٣٠	جامعة الاسكندرية	٢	١	٣
٣١	الجامعة الأمريكية	٢	٠٠	٢
٣٢	وزارة الأوقاف	٢	٠٠	٢
٣٣	الهيئة المصرية للتأليف والنشر	٢	٠٠	٢
٣٤	المركز القومي للبحوث			
	والادارة	٢	٠٠	٢
٣٥	وزارة الزراعة	١	١	٢
٣٦	جامعة أسيوط	٠٠	١	١
٣٧	الجمعية المصرية للمكبات			
	والأرشيف	٠٠	١	١
٣٨	شركة خدمات نظم المعلومات	٠٠	١	١
٣٩	مركز الأهرام للترجمة			
	العلمية	٠٠	١	١
٤٠	مجمع اللغة العربية	١	٠٠	١
٤١	المركز القومي للبحوث	١	٠٠	١
٤٢	مجلس الوزراء	١	٠٠	١
٤٣	وزارة الاقتصاد	١	٠٠	١
٤٤	وزارة الداخلية	١	٠٠	١
٤٥	وزارة الحربية	١	٠٠	١
٤٦	وزارة العدل	١	٠٠	١
٤٧	مصلحة الكفاية الإلزامية	١	٠٠	١
٤٨	المعهد القومي للتأليف	١	٠٠	١
٤٩	معهد الإدارة العامة	١	٠٠	١
٥٠	الهيئة العامة لاستصلاح			
	الأراضي	١	٠٠	١

وعدد الهيئات قليل للغاية لم يتجاوز . ٥ هيئة ، ولعل هذا هو ما أغرى عدد كبير من المؤلفين على الكتابة ، فمن الواضح ان انتاجية المؤلفين المصريين بالمقارنة الى سنوات ازدهار حياتهم التأليفية تعد عالية جداً بالمقارنة بانتاجية المؤلفين في الدول الأخرى ، الا أننا لابد ان نضع في الاعتبار ان عدداً غير قليل من مقدرات الانتاج المصري قليل الاهمية ومعاد ومكرر بأشكال مختلفة ومقالات في صفحة واحدة أو أقل في الدوريات الاخبارية ، وموجهة اساساً الى قارئ هذه الدوريات وليس الى القارئ أو الباحث المتخصص .

٨ - الانتاج المترجم :

من الطبيعي ان الانتاج المترجم هو ظاهرة خاصة بمصر وبعض الدول النامية اذ يندر ان يترجم أى انتاج فكرى مؤلف من لغته الأصلية الى أحد لغات النشر الرئيسية في التخصص ، وحركة الترجمة من الانتاج الفكرى للتخصص قليلة لعزوف الدول المتقدمة عن ترجمة انتاج الدول النامية لما تعتقده من قلة قيمته العلمية ولأن جزءاً لا يستهان به من انتاج الدول النامية يكتب باللغة الانجليزية التى تعد لغة الانتاج الأولى بحيث ان من يتقنها — ويتقنها عدداً لا يستهان به من المتخصصين في الدول النامية — قد يستغنى عن أى حركة ترجمة . وقد أراد المؤلف ان يتعرف على حجم الانتاج الذي تترجم من لغات أخرى الى اللغة العربية فتبين له ما يأتى :

من ١٨٨٢ - ١٩٧٥		من ١٩٧٦ - ١٩٨٠		الاجمالى	
عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج
٢٠٣	٩٨	١٤٤	٧١٥	٢٤٧	١١٠٦٪

وحجم الانتاج المترجم لا بأس به ، كما أنه يزداد ، ومن الطبيعى ان اللغة الانجليزية هي اللغة الأولى التى يترجم منها .

٩ - الإنتاج المشترك :

تضاف اشترك أكثر من متخصص في إنتاج فكرى واحد معروفة ومتعددة ، وتزيد أهميتها في الدول النامية التي يقل فيها عدد المتخصصين والكتاب ولا يتميز خيراتهم بالموسوعية في التأليف في كل جزئيات التخصص ، ومع هذا جاءت نسبة الإنتاج المشترك التأليفى في مصر قليلة كما يتبين من الجدول الآتى :

١٨٨٢ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		الإجمالى	
النسبة من الإنتاج الكلى	عدد	النسبة من الإنتاج الكلى	عدد	النسبة من الإنتاج الكلى	عدد
٢١,٧٠ %	٣٥	٢٣,٨٨ %	٧١	٢٢,٤٠ %	٣٦

وزعم قلة الإنتاج إلا أنه تضاعف في الفترة الثانية ولعل هذا يكون مؤشرا نحو مزيد من التعاون بين كتاب التخصص في مصر للاشتراك في فرق بحث وتأليف مشتركة أنت ثمارها في كثير من مفردات الإنتاج الفكرى في التخصص في الخارج .

١٠ - معامل ارتباط جزئيات التخصص في مصر بجزئياته في الدول المتقدمة والنامية

تبين من استخدام أسلوب معامل الارتباط ، ان العلاقة بين النشاط الأكاديمى والإنتاج الفكرى في مصر والخارج ضعيفة احصائيا ، وان كانت في مصر اشد ضعفا ، وقد أراد الطالب أن يكشف بين ارتباط كل من الإنتاج الفكرى في مصر والخارج ، والنشاط الأكاديمى في مصر والخارج أيضا ليكشف مقدار اقتراب أو ابتعاد التخصص في مصر عن مسارات التخصص في الخارج ، فجاءت النتيجة كما يلى :

١ - معامل ارتباط توزيع المقررات الدراسية على الاطار العام للتخصص في مصر والخارج .

(فئات المقررات بالخارج — للوسط الحسابى لفئات المقررات بالخارج)
(فئات المقررات بمصر — للوسط الحسابى)

عدد فئات المقررات \times الانحراف المعيارى فى الخارج \times الانحراف المعيارى
فى مصر

معامل الارتباط = r ارتباط طردى متوسط .

وبالتالى فإن مسارات توزيع المقررات على الاطار العام للتخصص فى
مصر غير مرتبطة ارتباطاً قوياً بتوزيع فئات المقررات فى الخارج .

ب — معامل ارتباط توزيع الانتاج الفكرى على الاطار العام للتخصص فى
مصر والخارج

(فئات الموضوعات بالخارج — للوسط الحسابى لفئات الموضوعات بالخارج)
(فئات الموضوعات بمصر — للوسط الحسابى)

عدد فئات الانتاج \times الانحراف المعيارى فى الخارج \times الانحراف المعيارى فى
مصر

معامل الارتباط = r ارتباط طردى ضعيف

وبالتالى فإن الانتاج الفكرى فى مصر ايضا غير متماشى فى توزيعه
على الاطار العام للتخصص مع الانتاج العالمى وبدرجة اكبر من اعتماد
وتوزيع المقررات الدراسية بين مصر والخارج .

خامسا - نحو مستقبل افضل لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

كان هدف المؤلف من هذا الفصل ، ان يتم التعرف الدقيق على خمسة من المكونات الأساسية التي تشكل الاطار العام للتخصص في مصر ، وهي اطاره النظرى ومؤسساته الاختراعية والمهنية والتجارية والأكاديمية ثم الانتاج الفكرى ، وقد كشفت عمليات التعرف السابقة عن جوانب ايجابية ، وجوانب اخرى سلبية في كل من المكونات المتناظرة : ونظرا لحيوية القضية التي يوليها التخصص غنايته ، وهي اوعية المعلومات التي تشكل الدافع الخارجية للانسان ضيقا وحصرا واختيارا ، واقتناء وتنظيما فنيا وتحليلا وخدمة واسترجاعا للجمهور من المستفيدين له اهتماماته وواجباته المحددة ، خاصة بالنسبة للمجتمع المصرى في مرحلة تطوره الراهنة ، فإن تخصص المكتبات والمعلومات لن يقبع ساكنا بحال من الاحوال بل سيتطور بفعل عوامل التغيير المحيطة به ، الا ان هذا للتطور قد يكون عشوائيا اذا لم تكن هناك نظرة موضوعية وواعية لمسارات التخصص في الخارج .

ان بعض القضايا في التخصص من الناحية النظرية وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع تخصصات الحاسبات الالكترونية والادارة وعلم النفس تحتاج في مصر حاليا الى تحديد دقيق لخطوط الاتصال والتلاقى ومناطق التداخل بين هذه التخصصات وبين تخصص المكتبات والمعلومات ، كما ان كثيرا مما يقال ويكتب في التخصصات السابقة يحتاج الى دراسة لكشف دوافعه واهدافه وحقيقته ، وتجاهل تطور التخصص في الدول المتقدمة والمعرفة المتعمقة لحالاته وظروف تطوره لن تؤدي الا لمسارات وقفزات عشوائية للتخصص في مصر ، ولابد هنا من اطلاق صيحة تحذير شديدة الى هؤلاء الذين يفضلون استيراد بعض القضايا من الخارج ، واستيراد المشاكل التي اثارها هذه القضايا معها ، بدون النظر الى اوضاع التخصص في مصر ، والاضاع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المحيطة بها ، ثم لمشاكل هذا التخصص ومعوقاته التي تكفيه دون تحمل اعباء المشاكل التي اثيرت بالخارج في الفترة الأخيرة نتيجة لهذه القضايا خاصة فيما يتعلق بتفتيت التخصص بين مكتبات وتوثيق وعلم معلومات وبالتالي تفتيت مؤسساته ومختصيه ، واذا كانت هذه المرحلة قد عاشت فترتها الذهبية في الفترة الماضية في السبعينيات ، الا انها بدأت تقلشى في السنوات القليلة الماضية ، فكثير من الكتابات التي ظهرت على المستوى الدولى حاربت التفتيت والانقسامات ، بحيث اصبحت في السنوات الثلاثة الماضية

هى الأصوات الأعلى عدداً والإعـمق اقناعاً ، فإذا كانت الدول المتقدمة قد بدأت رحلة العودة إلى الأوضاع الطبيعية فإن التخصص فى مصر أجـدر . إذن أن يتخطى مرحلة للمـقدين اللذين شهدا هذه الانقسامات فى الداخل والخارج ، إلى مرحلة توحيد جهوده ومؤسساته ومتخصصين من أجل زيادة تأثير خدماته فى المجتمع المصرى .

تبين أن أحد سلبيات وضعف البنية الأساسية للتخصص فى مصر هو عدم وجود جمعية أو عدة جمعيات مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين ، وتقوم بإبراز دور التخصص ومؤسساته ، وتعمل على تطويره وقيادته وأعداد معايير عمله ومؤسساته ، أن وجود جمعية مهنية قوية لابد وأن ينبع من رغبة واهتمام المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر أنفسهم ، كما أن المحافظة على وجودها لابد أن يكون هدفاً فى حد ذاته حتى لا تتعثر كما حدث فى الجمعيات السابقة .

أن غياب الدور السليم للقطاع التجارى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر علامة سلبية ثانية فى بنيته الأساسية ، وغياب دوره السليم هو نتيجة طبيعية لافتقاده الرؤية الصحيحة للتخصص وهدفه وعلاقاته ووظائفه ، وضعف كوادره البشرية ، وهذا القطاع فى أمس الحاجة الى نوع من الميثاق الأخلاقى الذى يجعل نشاطه لا يتجاهل تطبيق الممارسات الصحيحة ، مع اهتمامه بالربح المادى السريع والكبير .

ولا شك أن الأوضاع الادارية فى ربط أحد المؤسسات الاختزانية بأحد الهيئات البعيدة عن نشاطها ، أو بناء هيكلها الإدارى بشكل يخالف طبيعة نشاط التخصص ووظائفه يؤثر على هذه المؤسسات ، كما أن غياب المعايير والتقنيات قد سبب لهذه المؤسسات مشاكل كانت فى غنى عنها ولم يمكنها من الانطلاق فى تبادل المعلومات على المستوى الدولى ، أو الاستفادة من مصادر المعلومات الدولية بالخارج ، ولا ينبغى إغفال تأثير غياب الكوادر البشرية المدربة على الأخص فى عمليات التنظيم الفنى والتحليل للعجز الموجود فيها أصلاً ، وتسرب جزء آخر منها الى الدول العربية ، فى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من المجموعات والمقتنيات الموجودة .

أن اللعب الأكبر فى أعداد أخصائى المكتبات والمعلومات لا يزال يقع على عاتق جامعة القاهرة باعتبارها المؤسسة الأم التى يتوفر بها

الخبرة في ممارسة النشاط الأكاديمي ، ثم الأساتذة والمحاضرين لكل المؤسسات التي افتتحت حديثا في الاسكندرية وحلوان وبنى سويف ، ثم طنطا في العام المقبل وجامعة القاهرة بجناحيها في كلية الآداب ، ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية في حاجة الى سياسة واضحة لدور كل منهما في إعداد المهارات البشرية حتى لا تختلط الأهداف والممارسات تحت لافتات تحمل مسميات جديدة ، كما أن تفتيت التخصص داخل الجامعة لن يؤدي الا الى تخبط أجنحته وتصارعها في وقت يتطلب تخصص المكتبات والمعلومات في مصر تضافر كل الجهود من أجل دفعه الى الأمام ، ولا شك أن البرامج التي تحمل اسم المعلومات في معهد الإحصاء وأكاديمية السادات في حاجة شديدة الى مراجعة برامجها لانحراف المقررات عن هدف التخصص ووظائفه وعلاقاته الأساسية كما بينت هذه الرسالة إحصائيا ، وبالرسوم البيانية ، الى أن تبني سياسات معهد الإحصاء وأكاديمية السادات وهنديهما ليكون اعداد إحصائيين الحاسبات الالكترونية بدلا من خلط المسميات والمفاهيم .

• ان قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ادى ولا يزال يؤدي الدور المطلوب منه في اعداد المتخصصين ، كما أن القسم قد أثبت قدرته المستمرة على التطوير في السنوات الخمس عشرة الأخيرة الا أن القسم في حاجة الى تدعيم بشري ومعنوي ، وتحديد العلاقة بين شعبيته اما بفصلها لتباعد برامجها حاليا او إعادة بناء مقررات شعبة الوثائق لتناول أوعية المعلومات بدلا من المفهوم التاريخي في تناولها كما يحدث الآن ، كما أن القسم عليه ان يراقب بيئة المعلومات الجديدة في المجتمع المصري والتغيرات السريعة التي تحدث فيه ، من دخول مؤسسات تجارية وتكنولوجية حديثة تقدم المعلومات للمستفيدين ، مثل المكاتب الاستشارية وشبكة المعلومات القومية والأكاديمية الطبية العسكرية مما يستدعى معه مواصلة تطوير مقرراته ومحتوياتها باستمرار لتطوير مهارات الدارسين لتتلاءم مع هذه الأحداث الجديدة ، وهو أمر تم حتى الآن في القسم بشكل ايجابي الى حد كبير ، وللقسم في حاجة الى تناول موضوعات المستفيدين بشكل أكثر استقلالية عما هو عليه الآن ، وبحيث يفرغ لهذه الموضوعات مقرر مستقل أو أكثر ، كما أن القسم في حاجة الى تحديد دقيق لمحتويات كل مقرر وعلاقته بالمقررات الأخرى ، حتى لا تختلط الموضوعات معا كما حدث في سنوات سابقة واللائحة الحديثة التي اخذت مكانها في التطبيق منذ العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥ راعت ببناء مقرراتها هذه النقطة الى حد

كبير ، ولا شك أيضا أن سياسة التوسع في الدراسات العليا بنظامها الحالي المتمثل في الدبلوم التأهيلي الذي يقبل دارسيه بخلفيات علمية متباينة ، والسماح لهم بمتابعة الدراسة للحصول على الماجستير والدكتوراه ، هي سياسة ستؤتي ثمارها في أعداد أخصائيي معلومات وتقنيات المهارات والخلفيات ، وفي توفير مهارات بشرية قادرة على التدريس .

ولابد هنا من الإشارة أيضا إلى أن افتتاح أقسام جديدة للمكتبات والمعلومات في جامعات الاسكندرية وحلوان وبني سويف وطنطا هو أمر ينشر من الناحية العددية ومن ناحية مساهمتها في أعداد المتخصصين ولكنه ينبغي أن يقابل بحذر في ضوء إمكانات هذه الأقسام بالنسبة لهيئات التدريس بها ، ولابد أيضا من التحذير في أن التوسع العشوائي في انشاء مؤسسات أكاديمية في تخصص معين قد يضر هذا التخصص أكثر مما ينفعه ، وتخصص الطب في مصر ، دليل على التوسع العشوائي الذي أدى إلى وفرة عددية في الأطباء لا يقابلها زيادة في أعداد هيئة التدريس أو استيعاب للأطباء الجدد في المؤسسات الطبية والصحية ، وإلى انخفاض شديد في مستواهم العلمي .

وبعد التحليلات الإحصائية على بناء البرامج في مصر والخارج ، وتوزيع مقررات هذه البرامج على إطار العام للتخصص ، وجدت فروق ليست بالقليلة كشف عنها معامل الارتباط الإحصائي وقدرها بنسبة متوسطة ، ولهذا فإن متابعة البرامج الدراسية بالخارج والتحليلات وبرامجها لابد وأن يكون أحد الأهداف الأساسية للتخصص في مصر ، ولكن ينبغي الجذر من اختلاف الثقافات ومستويات الممارسة في مؤسسات التخصص ، واختلاف النظم الأكاديمية التي تؤدي إلى بناء المقررات بشكل مختلف بين الدول في كثير من الأحيان .

ولو انتقلنا إلى الانتاج الفكري في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر فنسجد نقاط ايجابية متعددة ، أهمها وجود وعي وجهد بأهمية ضبطه وتنظيمه والزيادة المستمرة في السنوات الأخيرة في هذا الانتاج ، وبعدد موضوعاته وشموله لكل جوانب التخصص ، إلا أن بعض هذه الموضوعات لم يكتب فيها بالقدر الكافي أو حسب النمط العالمي في توزيع الموضوعات في السنوات الأخيرة ، في الخدمات والتكشيف والادارة والاعداد الليبولوجرافى

والتزويد ، وبحيث كان معامل الارتباط بين توزيع الانتاج المصرى ، وتوزيع الانتاج الاجنبى ضعيف ايضا . كما أن هذا الضعف ظل ملازما لتوزيع الانتاج عند مقارنته بتوزيع المقررات الدراسية فى مصر من أن تزيد الهيئات والمؤسسات بمختلف انواعها فى التخصص من مقدار مساهمتها فى الانتاج الفكرى تاليفا ونشراً وتوزيعاً ، ذلك لأن انتاج الهيئات حتى الآن اقل من الحد المقبول عددياً ونوعياً .

ان أهم ما يمكن أن يؤدي الى تحسين الوضع القائم للتخصص فى مصر هو وجود هيئة قومية لرعايته كتخصص بمؤسساته ومتخصصيه ، ولقد كان من المأمول أن تقوم شبكة المعلومات القومية فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بهذا الدور ، خاصة بعد انتمائها الى هذه المؤسسة ، والامكانيات والدعاية التى توفرت لها ، الا ان تعثر اقامة الشبكة بشكل كامل حتى الآن ، وقصر الدور الذى تؤديه بالفعل على أن يكون وسيط بين مصادر المعلومات الخارجية والمستفيد المصرى ، وعدم شمولها لنشاط القومى بمختلف مؤسساته وتخصصاته ، يجعل من أمر الشبكة فى مركز اقل بكثير من الهيئة المقترحة ، التى لابد أن تكون على مستوى قومى شامل لكل قطاعات المؤسسات ولكل فروع التخصصات ، وأن تتمتع بصلاحيات تنفيذية تجعلها فى موقف يمكنها من متابعة الاستراتيجيات التى تضعها .

ان المجتمع المصرى يعيش فترة تحول ضخمة حالياً فى كافة جوانبها ولابد من أن يلاحق تخصص المكتبات والمعلومات هذا التطور ، كما أن النهضة التى يشهدها والاهتمام بقضية المعلومات تنظيماً وإتاحة لابد من استثمارها لصالح التخصص حتى لا يفقد موقعه العلمى والاجتماعى والأدبى .

مصادر ومراجع الفصل الخامس

١ — محمد أبو الفتح سيد نصار . تقييم الخدمات المكتبية العامة في محافظة القاهرة . اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٢ . ص ص ٣٨١ — ٣٩٢ . « أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .

٢ — حسنى عبدالرحمن الشيبى . المكتبة في المدرسة المصرية ، اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٦ . ص ص ٣٦٢ — ٣٦٧ . « أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .

3 — A. The Egyptian National System for scientific and technical information ; Alternative for library collections development. Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.

B. Information service in Egypt. prepared by Usama E. Mahmoud Aly. Cairo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.

C. Slamecka, Vladimir. Manpower development for Egyptian STI Services. Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.

4 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellor in : New trends in Documentation and information, Proccedings of the 39th FID congress, University of Edinburgh, 25-28 september 1978. PP. 485-492.

5 — Information services in Egypt. Op. Cit. P. 8.

6 — Slamecka, Vladimir. p. Cit. P. 10+11.

7 — Debons, Anthony. An occupational survey of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of Association of library Schools. Washington D.C., Jan. 30 Feb. 1 1981, P. 19.

٨ - تتبعت مقالة ظهرت أخيراً هذا التاريخ هي :

شعبان عبدالعزيز خليفة ، أول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س٣ ، ع٤ أكتوبر ١٩٨٣ ، ص ص ٦ - ٨١ .

٩ - دار الكتب والوثائق التوضيحية - مراقبة التزويد - قسم التسجيل . سجلات الرصيد بالدار . متعدد المجلدات ، ١٩٨٥ .

١٠ - سدة ماجد محمد ربيع . فهارس دار الكتب من الفاحقين الوصفية والموضوعية ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، صفحات متعددة ، « أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق » .

١١ - المركز العربى للاستشارات الادارية . دراسة للتطوير الادارى للمركز القومى للاعلام والتوثيق ، القاهرة اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ملحق للدراسة ١٨ ص .

12 - Analysis of alternative configuration for national information resources in Egypt. Georgia Institue of Technology, 1981. Varis Pagination.

١٢ - حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧١ ، ص ٢٢٣ « أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة - كلية الآداب قسم المكتبات والوثائق » .

١٤ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة التوثيق والمعلومات دليل مراكز التوثيق فى الوطن العربى . اعداد محمد المصرى ، ١٩٧٨ . ص ١٠٧ .

١٥ — محمد مجاهد يوسف . الأعداد المهني لأمناء المكتبات العامة في الجمهورية العربية المتحدة . افراف أحمد أنور عمر . القاهرة ١٩٧٨ . ص ٣٨٠ . أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق .

١٦ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة التوثيق والاعلام . الدليل الببليوجرافي للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والتوثيق ، اعداد محمد فتحي عبدالهادي . القاهرة : المنظمة ١٩٧٦ . ص ٩٨ .

١٧ — جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٦٨ . ص ٥٠٤ .

١٨ — الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الاساسي . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٧٩ . ص ٣+٢ .

١٩ — سعد محمد الهجرسي . مذكرة بشأن انشاء مركز الدراسات والمعلومات الببليوجرافية . جامعة القاهرة ، مارس ١٩٨١ . ص ٢ .

٢٠ — خدمات مركز معلومات دي بي اس . القاهرة ، شركة خدمات المعلومات والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ص ١+٤ .

٢١ — مؤسسة الأهرام — مركز التنظيم والميكروفيلم ، التقرير السنوي عن أنشطة وتعايدات المركز — القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٢ — ١٦ .

22 — Bassam, Bertha : Education of Library is put in historical perspective. Candian library Journal, Vol. 36, No., 3, June, 1979. PP. 77. 86.

٢٢ — جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم الوثائق والمكتبات . عرض تاريخي لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١ — ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدي ومراجعة محمد حمدي البكري . القاهرة ، ١٩٦٤ . ص ٥٢ .

24 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britan. Journal of library and information science (Tawian) Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.

25 — Bassam, Bertha. Ibid.

26 — Slamacka, Vladimir. Op. Cit., P. 14.

٢٧ — محمد مجاهد يوسف . المصدر السابق . ص ٣٠٠ .

٢٨ — جامعة القاهرة ، كلية الآداب — مراقبة الدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق ، كلية الآداب ، جامعة للقاهرة ، ١٩٨٥ . متعدد الترقيم .

١٩ — سعد محمد الهجرسى . الخطة القومية لاعداد المهارات البشرية في تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق والمحفوظات . جامعة القاهرة، كلية الآداب ، ١٩٨١ ، ٥١ ص .

« مذكرة مقدمة الى رئيس مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

30 — Slamecka, Vladimir. Op. Cit., P. 30.

31 — National Information Manpower development Policy in : Seminar on library and information Manpower development; Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec. 1976. Bangalore, The documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

٣٢ — سعد محمد الهجرسى . قضايا المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .

33 — Slameska, Vladimir. Op. Cit., P. 13.

٣٤ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات للدليل البيبليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والتوثيق المصدر السابق .

٣٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة للتوثيق والمعلومات
الدليل الببليوغرافى للانتاج الفكرى العربى فى مجال للمعلومات ، اعداد
محمد فتحى عبدالهادى . تونس ١٩٨٣ . ٢٣١ ص .

٣٦- محمد فتحى عبدالهادى . الاسهام الخليجى فى مجال المكتبات
والمعلومات ، دراسة تحليلية وقائمة ببليوجرافية ، عالم المكتبات ،
مج ٢ ، ع ٤ ، يناير - فبراير ١٩٨٣ . ص ص ٥٤٥ - ٥٦٥ .

٣٧- محمد المصرى عثمان . الانتاج الفكرى للأطباء العرب فى الدوريات
الطبية ، دراسة للضبط الببليوجرافى والاستخدام ، اشرف سعد محمد
الهجرسى . ١٩٨٢ . « اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية
الآداب - قسم المكتبات والوثائق » .

٣٨- فتحى عثمان ابوالنجا ، وضع نظام عربى لاختزان واسترجاع
المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، اشرف سعد محمد الهجرسى .
١٩٨٤ « اطروحة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم
المكتبات والوثائق » .

المصادر والمراجع :

١ — المصادر والمراجع العربية :

- ١ — الاتصال أساس للنشاط الانساني . عرض وتحليل حشمت محمد على قاسم ، المجلة العربية لمعلومات ، مج ٣ ، ع ٥ ، ديسمبر ، عام ١٩٨٠ ص ١٨٧ — ١٨٩ .
- ٢ — أحمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . للقاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ٤١١ ص .
- ٣ — الأصول الحديثة في عالم الكتاب . عالم الكتاب ، ع ٤ ، أكتوبر/نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤ . ص ١٨ — ١٩ .
- ٤ — جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم الوثائق والمكتبات ، عرض تاريخي لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥١ — ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدي ، مراجعة محمد حمدي البكري . جامعة القاهرة . ١٩٦٤ . ٥٢ ص .
- ٥ — جامعة القاهرة — كلية الآداب — مراقبة الدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق . جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، متعدد الترقيم .
- ٦ — جانكايا ، ليمان ، تعليم فن المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٥ ، ع ١٩٤ ، مايو — يوليو
- ٧ — الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الاساسي . للقاهرة ، الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات ، ١٩٧٩ ، ٩ ص .
- ٨ — جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . للقاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٦٨ . ٣١ ص .
- ٩ — حسني عبدالرحمن الشيمي . المكتبة في المدرسة المصرية . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٦ . ٣٧٨ ص + ملاحق . « اطروحة ماجستير » ، قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة .

١٠- حشمت محمد على قاسم . الاتحاد الدولي للتوثيق والدور العربي في نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ٤ ، ١٤ ، يناير عام ١٩٨٤ ، ص ٥ - ٣٤ .

١١- حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى الخدمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧١ . ٥٠٧ + ٣٤ ص . « أطروحة ماجستير - قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة القاهرة » .

١٢- حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات فى رحلة للبحث عن هوية . المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، ص ١ ، ١٤ ، يناير عام ١٩٨١ ص ٥ - ٣٦ .

١٣- خدمات مركز معلومات دى بى اسى . القاهرة ؛ شركة خدمات المعلومات والكبيوتر ، ١٩٨٢ ، ٥ ص .

١٤- دار الكتب والوثائق القومية - مراقبة للتزويد - قسم التسجيل - قسم التسجيل - سجلات الرصيد بالدار ، دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٨٥ . متعدد المجلدات .

١٥- زكى نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الاهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

١٦- سراسفيك ، تفكر ، تدريب وتعليم علماء المكتبات فى مجال المعلومات بالأمريكا اللاتينية . ترجمة درية على كزار ، مجلة ليونسكو للمكتبات ، ص ١١ ، ٤٣٤ ، مايو - يوليو ١٩٧٨ . ص ٣٦ - ٥٠ .

١٧- سبهد محمد الهجرسى . الاطار العام للمكتبات والمعلومات او نظرية الذاكرة الخارجية ، القاهرة . مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ ، ٥٧ ص .

١٨- سبهد محمد الهجرسى . تقرير استاذ زائر ، للكويت جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٤ - ١٢ .

٢١- سعد محمد الهجرسى . الجمعية الخافية والأربعون للاتحاد الدولى
للجمعية المكتبات ، أوسلو من ٢١ - ١٦ أغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة
العربية ، ع ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩٧ - ٣٠٢ .

٢٢- سعد محمد الهجرسى . الخطة القومية لاعداد المهارات البشرية في
تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق والمخطوطات . جامعة
القاهرة - كلية الآداب ، ١٩٨١ . ١٥ ص . « مذكرة مقدمة الى رئيس
مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

٢٣- سعد محمد الهجرسى . دراسات بيبليوجرافية لأوعية الفكر العربى ،
الاطروحات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥ .
١٤٨١ ص .

٢٤- سعد محمد الهجرسى ، قضايا المكتبات والمعلومات في الجامعة المصرية .
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ٣٠ ص .

٢٥- سعد محمد الهجرسى . مذكرة بشأن انشاء مركز للدراسات
والمعلومات البيبليوجرافية . جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم
المكتبات والوثائق ، ١٩٨١ . ٣ ص .

٢٦- سعد محمد الهجرسى . المؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للمكتبات ،
سان فرانسيسكو ٢٩ يونيو - ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ،
ع ٤ ، ١٩٧٦ . ص ٢٨٤ - ٢٩٦ .

٢٧- سيدة ماجد محمد ربيع . فهارس دار الكتب من الفاحيتين الوصفية
والموضوعية . اشرف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، ٥٩٥ ص . « اطروحة
ماجستير - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات
والوثائق » .

٢٨- شابلن ، ١ . التنظيمات الخاصة بمهنة المكتبات ، ترجمة فرحات بهجت
توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٣ ، ع ١ ، فبراير عام ١٩٧٣ ،
ص ٦ - ١٥ .

٢٧- شعيان عبدالعزيز خليفة ، أول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة
المكتبات والمعلومات العربية ، س٣ ، ٤٤ ، أكتوبر عام ١٩٨٣ ،
ص ٦ - ٨١ .

٢٨- شو ، نرومچ نى . الاعلام العلمى والتكنولوجيا الصينى ، الحالة
الحاضرة وتوقعات المستقبل . ترجمة عبدالمنعم محمد موسى . مجلة
اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س١١ ، ٤٢٤ ، فبراير/
أبريل ١٩٨١ ، ص ٤ - ٨ .

٢٩- صنول ، هنرى . علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل
الوراقية ، ترجمة حشمت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم
المعلومات ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ٥٣ - ٨١ .

٣٠- عبدالهاقى الدالى . مدارس علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ،
تونس ، ١٩٨١ . « بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات
والمعلومات فى الوطن العربى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ،
نوفمبر ١٩٨١ ، ٣٨ ص ، .

٣١- عبيدى ، س . تقويم البرامج التدريبية للمكتبات فى شرق أفريقيا ،
ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ٤٣٤ ،
مايو ، يوليو ١٩٨١ . ص ١٨ - ٣٥ .

٣٢- عوض مختار هلوذة . قضية مراكز البحوث والتطوير . القاهرة ،
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٣ . ١٨٠ ص + أشكال
وجداول .

٣٣- فتحى عثمان أبو النجسا ، وضع نظام عربى لاختزان واسترجاع
المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، أشرف سعد محمد الهجرسى ،
١٩٨٤ . « أطروحة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الآداب ، قسم
المكتبات والوثائق » .

٣٤- ماركين ، هيو فيلى ، د . جمعيات المكتبات ومسؤولياتها تجاه المكتبيين ،
ترجمة محمد الهدى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١ ، ٤٤ ،
أغسطس ١٩٧١ ، ص ٥٤ - ٦٥ .

٣٥- ماركو ، جوى . آفاق جديدة فى المقررات الدراسية فى معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية . ترجمة حشمت محمد على قاسم . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٩ ، ٣٤ع ، فبراير - ابريل ١٩٧٩ ، ص ٦ - ١٣ .

٣٦- ماركو ، جوى . الاتفاقيات التعاونية بين مدارس المكتبات فى شمال أمريكا وامكن أخرى . ترجمة عايذة نصير ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ٤٣ع ، مايو - يوليو ١٩٨١ ، ص ٦٦ - ٧٤ .

٣٧- مانجلا ، برامود . دراسة من المكتبات فى ايران . ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ١٥ع ، مايو - يوليو ١٩٧٤ ، ص ١٢ - ٢١ .

٣٨- محمد ابو الفتوح سيد نصار . تقييم للخدمات المكتبية العامة فى محافظة القاهرة ، اشراف احمد انور عبر ، ١٩٧٢ ، ٤٠٢ ص + ملاحق . « اطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق -

٣٩- محمد فتحى عبدالهادي . الاسهام الخليجى فى مجال المكتبات والمعلومات دراسة تحليلية وقائمة ببيوجرافية . عالم المكتبات ، مج٣ ، ٤ع ، يناير - فبراير ١٩٨٣ ، ص ٥٤٥ - ٥٦٥ .

٤٠- محمد فتحى عبدالهادي . مقدمة فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٣ ، ٣١٨ ص .

٤١- محمد مجاهد يوسف . الاعداد المهنى لأمناء المكتبات للعامة ر الجمهورية العربية المتحدة . اشراف احمد انور عبر . القاهرة . ١٩٧٨ ، ٢ مج متعدد الترقيم . « اطروحة ماجستير - جامعة القاهرة ، كلية الآداب . قسم الوثائق والمكتبات » .

٤٢- المركز العربى للاستشارات الادارية . دراسة للتطوير الادارى للمركز القومى للاعلام والتوثيق . القاهرة ، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الشبكة التومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ٨٦ ص + ملاحق .

٤٢- محمد المصرى عثمان . الإنتاج الفكرى للأطباء العرب فى الدوريات الطبية ، دراسة للقيظ البيولوجرافى والاستخدام . اشراف مسعد محمد الهجرسى ١٩٨٢ . « أطروحة دكتوراه — جامعة القاهرة ، كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق » .

٤٣- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة التوثيق والمعلومات . الدليل البيولوجرافى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والتوثيق ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى . القاهرة ، ١٩٧٦ ، ٣٩٤ ص .

٤٤- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة المعلومات . الدليل البيولوجرافى للإنتاج الفكرى فى مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى ، تونس ، ١٩٨٣ ، ٢٣١ ص .

٤٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة التوثيق والمعلومات . تحليل مراكز التوثيق فى الوطن العربى ، اعداد محمد المصرى عثمان ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ١٢٤ ص .

٤٦- مؤسسة الأهرام — مركز التنظيم والميكرو فيلم — التقرير السنوى عن أنشطة وتفاعلات المركز . القاهرة ، ١٩٨٤ ، ٦٧ ص .

٤٨- نجى ، سالى ، التطورات المكتبية فى غامبيا ، ترجمة مازى عزمى . مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف . ص ١١ ، ع ٤١ ، نوفمبر ١٩٨٠ — يناير عام ١٩٨١ . ص ص ٦٨ — ٧٣ .

٤٩- ويليمز ، هارفارد . تاريخ الاتحاد الدولى لجمعيةات ومؤسسات المكتبات . ترجمة مازى عزمى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٨ ، ع ٣١ ، مايو — يوليو ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ — ٣٧ .

٢ — المصادر والمراجع الأجنبية :

- 1 — The American Library Association Start a new decade with a new direction. Chicago: ALA, 1981. 6 P.
- 2 — The American Society of information Science, about ASIS. Washington D.C., ASIS, 1981. 11 P.
- 3 — Analysis of alternative configuration for national information resources in Egypt. Georgia, Georgia Inst. of Tech., 1981. 73 P.
- 4 — Artandi, Susan. The relevance of information science to Library school curricula in : Belzer, Jack (ed.). Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.
- 5 — ASIS adopts mission and goals. ASIS news, Vol. 1 No. 1, 1981. P. 1.
- 6 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6, August 1980.
- 7 — Atherton, Pauline. Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. 15 P. "Paper presented at the U.S., Egyptian workshop on planning a national. STI system. Cairo, 9, november, 1975".
- 8 — Bassam, Bertha. Education of librarians is put in historical perspective. Candian Library Journal, Vol. 36, No. 3, June 1979. PP. 77-86.

- 9 — Belzer, Jack and others. Curricula in Information science ; four years program report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.
- 10 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, spring 1978 ; PP. 315-323.
- 11 — Borko, H. Information science, what it is. American Documentation, Jan. 1968. PP. 3-5.
- 12 — Borko, H. Trends in library and information science education. Journal of ASIS, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.
- 13 — Brooks, B.C. The foundation of information science ; Part 1 : philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2. 1980. PP. 125-133.
- 14 — Brooks, B.C. The fundamental equation of information science in : information science, its scope, objects of research and problems ; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 115-130 (FID study committee in research on the theoretical basis of information, Mosco 24-26 April 1974.
- 15 — Brooks, B.C. Theory of Bradford law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977, PP. 138-167.
- 16 — Buckley, Barbara. The coverage of library-information science periodicals in abstracting and indexing services IFLA Journal, Vol. 8, No. 1982. PP. 379-387.
- 17 — Chartrand, Rober Lee. Our China adventure. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 12-14.

- 18 — Chen, Ching chich. Education and training in information science in the People's Republic of China. Bulletin of ASIS, Vol., 6, No. 4, April 1980. PP. 16-18.
- 19 — Chen, Ching Chich. Recent developments in Library and information, science in China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 10-11.
- 20 — Close the card Catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4, Feb. 1980, PP. 25-27.
- 21 — Cole, John. for congress and Nation ; a chronological history of the library of congress. Washington D.C. Library of Congress, 1979. 196 P.
- 22 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditations. Self study ; a guide to the preparation of a report for committee o naccreditation. Chicago, ALA, 1979. 35 P.
- 23 — The Council of the American Library Association. Standards for accreditation ; 1972. Chicago, ALA, 1972. 12 P.
- 24 — Cudra, Carlos. Introduction to the ADI. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 1, 1966. PP. 1-14.
- 25 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellar in : New trends in Documentation and Information ; Proceddings of the 39th FID Congress, University of Edinburgh, 25-28 September 1978. PP. 485-492.
- 26 — Debons, Anthony. An occupational survery of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of the American Association of Library Schools. Washington D.C., Jan. 30-Feb. 1, 1981. 21 P.

- 27 — Dean, John. Planning library education Programmes. London, Andre Deutsch, 1972. 137 P.
- 28 — Dowell, Ariene. The two year Master's: perspectives and prospects. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, Spring 1978. PP. 324-334.
- 29 — Dowlin, Kenneth. The electronic elective Library. Library Journal, November 1, 1980. PP. 2265-2270.
- 30 — Dunko, Donald. Library Association in West and South West Africa. Wales, College of Librarianship Wales, 1981. 49 P. "Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements".
- 31 — Edbund, Paul. A monster and a miracle. quarterly Journal of library of Congress, Vol. 33, No. 4, October 1976. PP. 383-421.
- 32 — The Egyptian National System for Scientific and Technical Information; alternatives for Library Collections developmenis. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.
- 33 — Foskett, D.J. Preliminary survey of educational training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. 149 P.
- 34 — Galvin, Thomas. libraries to serve the information sociaty. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.
- 35 — Guide to reference books; compiled by Eugene Sheehy. 9th ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.
- 36 — Gleans, Edwin. Library education; Issues for eighties. Journal of education for librarianship, Vol. 4, Spring 1982. PP. 260-273.

- 37 — Goffman, William. On the dynamics of Communication in : Weis, Edward (ed.) The many faces of information science Colorado, Westview press, 1977. PP. 7-17.
- 38 — Greer, Roger. Information transfer, a conceptual model for librarianship information science and information management with implications for library education. California, University of Southern California, 1979. 12 P. + 3 Appendixes.
- 39 — Griffith, Belver. What kind of science information science should be. Paper presented to the international research forum in information science, London 29-31 July 1975. 12 P.
- 40 — Grosch, Audrey and Hendrich, constance. The development of a profession ; information science. S.T. Paul, University of Minesota Library system, 1981. 47 P.
- 41 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1 October 1982. PP. 40-41.
- 42 — Hayes, Robert. Information science education in : World encyclopedia of library and information services, Chicago, ALA, 1980. PP. 248-251.
- 43 — Heilprin, Laurence. Education for information Science ; review and Orientation in : Proceedings of the Symposium on education to rinformation science. Virginia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XV.
- 44 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education. N.Y. Syracuse University, 1973. 57 P. Educational & Curriculum series, No. 1.
- 45 — Houser, L. and Schrader Alin The search for a scientific profession. Metuchen, (N.Y.) Scarecrow, 1978. 180 P.

- 46 — Important and necessary notes Library Association Record, Vol. 82, No. 3, March, 1980. P. 98.
- 47 — Information services in Egypt. Prepared by Usama E. Mahaoud Aly. airo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.
- 48 — Introduction to information science. Compiled by Tefko Serecevic. N.Y. Bowker, 1970. 751. P.
- 47 — Issac, K.A. need for new trends in library education. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 1, June 1976. PP. 21-32.
- 50 — Kaula, P.N. Education and training of library personal; the Indian programmes. in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tel Aviv, 29, August-3 September 1971. Tel Aviv, the Israel society of special libraries and information centres, 1971. PP. 491-509.
- 51 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use Vol. No. 1, March 1981. PP. 11-15.
- 52 — Koenig, Michael. Librarians the untapped resources. Data Mation, September, 1983. PP. 243-244.
- 53 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 285-294.
- 54 — Lewis, Dennis. Big changes at ASLIB, London, July 1982, 5 P.

- The Library of Congress 1984 : a brief summary of the major activities for the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C. 1985. 34 P.
- 57 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and information science education in India. Journal of Library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.
- 58 — Meadow, Charles. The information world ; an overview in : Spirack, Jane. Careers in information N.J. knowledge industry publications, 1982. PP. 7-23.
- 59 — Mikhailov, A. and others structure and main properties of scientific information ; approach to the scope of informatics in : Information science its scope, objects of research and problems ; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 93-73 (FID, study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974).
- 60 — Murray, Kay. The structure of MLS programs in American library schools. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 278-284.
- 61 — Nasri, William. Education in library and information science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science, N.Y. Marcell Deckear, 1972. Vol. 7, PP. 414-465.
- 62 — National information manpower development policy in : Seminar on library and information manpower development ; regional and international aspects. Bangalor, 6-10 Dec. 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

- 63 — Neadom, Mado. The National library of Gambia ; its collection and servives. Wales College of Librarianship Wales 1982, 31 P. Paper presented in the fulfilment of the Diploma requirements.
- 64 — Network advisory committee meets to discuss the information economy ; a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No 5. Feb. 4, 1985. PP. 21-24.
- 65 — O'Neil Ed., 1981 student paper content and Doctoral Forum. Waswington D.C. ASIS, 1981. 6 P.
- 66 — OCLC Issues 1982-1983 annual report. OCLC newsletter, No. 150, Feb. 1984. P. 12.
- 67 — Oppenheim, Charles. The institute's new criteria for information science. Journal of information science, No. 4, 1982, PP. 229-234.
- 68 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library Science, 1983. 63 P.
- 69 — Pryhterch, Ray. Sources of information in librarianship and information science. Willshire, Gower, 1983. 189 P.
- 70 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its Facets. Bombay Asia Publishing House, 1963. 631 P.
- 71 — Ranganthan, S.R. Library Manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. 415 P.
- 72 — Rodriquez, G. Forecasting the curricula for education and training for information and documentation in developing countries

- in : New trends in documentation and information; Proceedings of the 39th FID congress Edinburgh, Edinburgh University, 25-28 September, 1978, PP. 438-474.
- 73 — Rohboch, Peter. Find automation at the library of congress. Washington D.C., L.C., 1985. 26 P.
- 74 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C., L.C., 1978. 141 P.
- 75 — Saracevic, T. and Laurence, A. Ascertaining activities in subject area through bibliometric analysis. Journal of ASIS, March-April, 1973. PP. 120-134.
- 76 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management. Vol. 15, No. 1, 1979. PP. 1-15.
- 77 — Schur, Herbert; Education and training of information specialists for the 1970's Paris, OECD, 1972. 114 P.
- 78 — Seminar on library and information manpower development on national Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec. 1976. Bangalore, the Documentation research and training center, 1976. 153 P.
- 79 — Sharif, Abdulla. Education for librarianship in the Arab Countries. Tripoli, University of Al-Fatah, 1980, 152 P.
- 80 — Shera, J. Documentation into information science. American Libraries, Vol. 3, July 1972. PP. 785-790.
- 81 — Shera, J. Education for librarianship; an assessment and perspective; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No. 3, 1979, PP. 310-316.

- 82 — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y., Becker and Hayes, 1972, 421 P.
- 83 — Shera, J. and Cleveland, D. History and Foundation of information science in : Williams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.
- 84 — Slamecka, Vlademir. The Egyptian National system for scientific and technical information; design study Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981-131 P.
- 85 — Slamecka, Vlademir. Manpower development for Egyptian STI services. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.
- 86 — Slamecka, Vlademir and Persons, Charles; The partent of signs and symbols in : Weiss Edward (ed.) The many faces of information science. Colorado, Westview press, 1977. PP. 105-128.
- 87 — Smith, Mona. Professional association in the information profession; oppening address in a Joint seminar on professional asosciations, ASIS, Egyptian Association for information Technology. Washington D.C., the Catholic University of American, 21 Feb. 1981.
- 88 — Starch, Helena. Entrepreneurship in the information industry in : Spirack, Jane. Careers in information N.Y. Knowledge industry Publication, 1982. PP. 73-10.
- 89 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science, N.Y. syracuse University, 1973. 28 P. Educational and Curriculum series, No., 1.

- 90 — Taylor, Robert. Reminiscing about the future. *Library Journal*, September 15, 1979. PP. 1871-1875.
- 91 — Vance, Kenneth. Future of library education. *Journal of education for librarianship* Vol. 22, No. 4, 1982. PP. 3-17.
- 92 — Vilentchuk, Ludia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's. : conference on information science. Tel. Aviv, 29 August-3 September, 1971. Tel Aviv, the Israel society of special libraries and information centers, 1971 ; PP. 481-490.
- 93 — Unesco. Designing of library and information science curriculum. Paris, Unesco, 1976. 12 P.
- 94 — Wasserman, Paul. The new Librarianship, a challenge for change N.Y. Bowker, 1972. 287 P.
- 95 — White, Herbert Definning basic comptencies. *American libraries*, September 1983. PP. 519-525.
- 96 — White, Herbert. Education of information professional in : Spirak, Jean. *Careers in information*, N.Y. Knowledge industry Publications., 1982. PP. 135-156.
- 97 — Whitebeck, George, Education of library and information science in Great Britain. *Journal of Library and information science (Taiwan)* Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.
- 98 — Williams, James and Kin, Chain, opinion paper on the theory development in information science. *Journal of ASIS*, Vol. 26. Jan. 1975. PP. 3-8.

- 99 — Yovits, M.C. A theoretical framework for the development of information science : in "Information science its scope, objects of research and Problems ; a collection of papers... Mosco, 1974. PP. 90-114. (FID study committee in research on theoretical basis of information, Mosco, 24-26 April. 1974).
- 100 — Yovits, M.C. Information science, toward the development of a true scientific discipline. American Documentation Vol. 24, No. 4, October, 1969. PP. 369-376.
- 101 — Zunde, Prans and Gehl, John. The Empirical foundation of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Tecwnology, Vol. 14, 1979. PP. 67-92

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٦ / ٧٢١٩

الترقيم الدولى

٩ - ٨٠٠ - ٤٦٠ - ١٧٧

طبع هذا الكتاب
بمطابع دار الاشعاع

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قاميش
السيدة زينب — القاهرة

ت : ٣٦٣.٤٦٩

The fourth chapter is assigned to the literature in librarianship and information, where 4 indexing and abstracting services were examined, then a complete analysis to the 1982's literature (as a sample) covered by LISA and LL was done to identify the total production per year, types of materials, languages, subject, and geographical distribution, sources of publishing and the correlation between both the academic activities and the literature features.

The fifth chapter is assigned to the different components of the discipline of Librarianship and information in Egypt, where the infrastructure is identified. The developments, recent trends, professional, commercial and academic institutes where the programs of Cairo, Alexandria, Hellwan Universities were examined, and also the post graduate programs at Sadat Academy of Administration and the Institute of Statistical Research at Cairo University, and also the future and prospects of that field are studied, then a complete profile of the Egyptian literature with all its characteristics is done, via a bibliometric study to the Bibliographic guide to the Arabic Literature in Librarianship and Information Science and the correlation between the Egyptian and the international parts of the discipline. Some critical elements and recommendations to enhance the field in Egypt are given.

The basic conclusion are that the scientific foundations of the discipline of Librarianship and information is not yet enough to build up a solid science, but a notable progress is achieved in the last decade. The professional association and the information industry institutes have a remarkable role in the field nowadays specially in the developed countries. A rapid change is happening in the area of manpower education, in programmes, courses and, curricula, where the Egyptian academia maintains the changes carefully in the last fifteen years. A rapid growth is notable also in the literature in both Egypt and abroad, but the correlation between the Egyptian components of the discipline of Librarianship and Information is more feeble than the developed countries, but in the same level with the developing countries, and more stronger in some components specially the academic and literature.

The second chapter is assign to the Institutes in the discipline, specially the major libraries and information centers, societies, and some of the institutes in the growing information industry. The chapter tackles the Library of Congress as a mile stone in the development of information resources, services, standards, automation activities; and also in the process of cooperation between the different institutes in the field, then a comparative study was done between the Library of Congress in one side, and the Center of Scientific and Technical Information of China, and the National Library of Gambia as a sample from the developing countries to study the difference between libraries and information centers in the developed and in the developing countries, and the effect of environment on the discipline. The chapter then moves to the area of societies in the international and national levels to define their contribution, via the analysis of the activities of FID, IFLA, ALA, ASIS, LA, Chainées Library Association and the Association of the Nigerian librarians. At last the chapter dissects the information industry sector and its role in the field with some parameters of its steps in the future.

The third chapter is assign to the preparation of librarians and information specialists. A historical survey to the development of the library education in the developed and developing countries was done, then a detailed analysis was done to the current state of the academic curricula of 53 programs from 50 different institutes in United States, Canada, Great Britain, France, Holland, Israel, Poland Japan Soviet Union Czechoslovakia Hungary and Yugoslavia from the developed countries, and Argentina, Brazil, Mexico, Iran, Turkey, Saudi Arabia; China, Kuwait, India, South Africa, Uganda, Senegal and Morocco from the developing countries. In all the programs, the analysis covered names of the programs and its objects, certificates, courses and its distribution in the all activities of the information work. The core courses were defined as, library and information administration, classification, Introduction to information work, reference sources, Information technology. All the programs were selected from the last 10 years.

English Summary

That ²⁰book was originally a Ph.D. dissertation presented to Cairo University in December 1985. Some modification has been done in the thesis to be suitable as a book.

The prime aim of that book is to define the existed framework of the discipline of librarianship and information in the last fifteen years in the developed, developing countries and Egypt. Two factors affected that discipline strongly during the past period, the demand for information by almost every one in the modern society, and the computer technology, both causes a serious change in the theoretical framework, curricula for the preparation of the information professionals, literature, and the relation between librarianship, documentation and information science in one hand, and the discipline as a whole with the other disciplines. So the book is a speculation to the current state of the discipline of librarianship and information in the eighties, with a comparative analysis to its infrastructure in the developed, developing countries, and in Egypt.

The book contains an introduction, and five chapters, the first chapter is assign to the theoretical foundation of the discipline such as, the function and the main objects, which define as «collecting, organizing, storing, retrieving and disseminating of information in order to facilitate the information flow in the society». Then a careful analyses was done to the relation between librarianship, documentation, information science, and the relation between all of them as one discipline and other fields specially computer science, administration and psychology. The chapter also deals with the scientific foundations of librarianship and information to evaluate the last trends to set up a real and solid science. Also a projection to the near future of librarianship and information was done depending on some of the recent literature.

LIBRARY AND INFORMATION
IN THE DEVELOPED AND
DEVELOPING COUNTRIES
TRENDS, RELATION, INSTITUTES



الهيئة العامة لكتاب الإسكندرية
BY

Dr. Usama El-Said Mahmoud Aly (P.H.D.)

Dept. of Librarianship and Archives

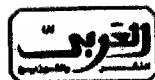
Faculty of Arts

Cairo University

1987

الطبعة
PUBLISHING & DISTRIBUTION

60 EL-kasr EL-Ainy St. Opposite
Rose EL - Youssef-CAIRO
Tel. : 3547566 — 3554529



٦٠ شارع القصر العربي - أمام روز اليوسف - القاهرة
هاتفون : ٢٥٤٧٥٦٦ - ٢٥٥٤٥٢٩

